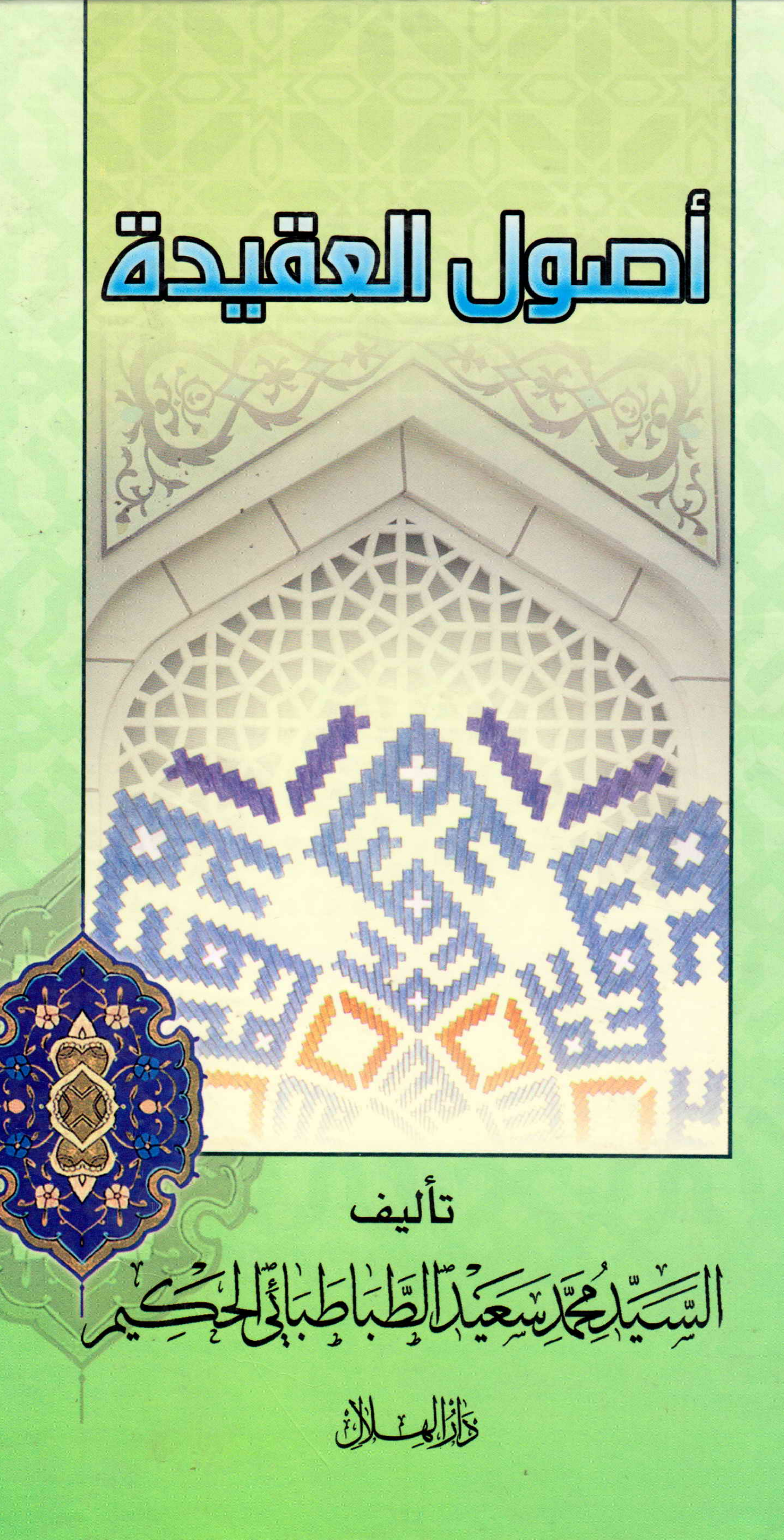
أصول العقيدة



تأليف

السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم

دار الهلال



أُصُولُ العَقِيدَةِ

أصول العقيدة

تأليف

السيد محمد سعيد الطباطبائي الحكيم

دار الهلال

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م

اسم الكتاب: .... أصول العقيدة

المؤلف: .... السيد الحكيم

المطبعة: .... فاضل

العدد: .... ٥٠٠٠ نسخة

الناشر: .... دار الهلال

ISBN: ٩٦٤-٨٢٧٦-٤٥-٥

الفاتحة على روح الباذل المرحوم المبرور

الحاج عبد الوهاب غلام حسين رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرع دينه، وأتم حجته، وأوضح سبيله. والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم أنبيائه، وسيد رسله، الداعي إليه والدال عليه، وعلى آله الطيبين الطاهرين، مصابيح الظلام، وهداة الأنام. ولعنة الله على أعدائهم الظالمين الذين حرفوا دينه، وانتهكوا حدوده، وصدوا عن سبيله، وأضلوا العباد، وطغوا في البلاد، فأكثروا فيها الفساد.

وبعد فقد سبق من بعض إخواننا المؤمنين وفقهم الله تعالى أن طلبوا منّا أن نصدر رسالتنا العملية في الفقه ببيان أصول الدين التي يجب الاعتقاد بها على الناس، وبها تكون نجاتهم. مع الاستدلال عليها، من أجل أن يكون المؤمن على بصيرة من دينه، وعذر عند ربه.

ولم يسعنا في وقته الاستجابة لهم، لضيق الوقت، وكثرة المشاغل الدينية والعلمية والاجتماعية. غير أنه كلما امتدّ بنا الزمن، ورأينا ما يطرح في الساحة من أفكار ودعوات، وما يرد على هذه الطائفة من ضغوط ومضايقات، تجلت لنا شدة الحاجة لذلك، وحكم الضرورة به.

فإنا وإن كنّا على قناعة تامّة بأن الله عزّ وجلّ حين شرع دينه، وتعبد به عباده، وفرضه عليهم، ثم جعل الثواب العظيم لمن أقرّ به وتابعه، والعقاب العظيم لمن أعرض عنه وجحده، فلابد أن يكون قد أكمل الحجة عليه وأوضحها، بحيث لا يعرض عنها إلا مفرّط أو معاند.

إلا أن تحزب فرق الكفر والضلال ضدّ هذا الدين العظيم، وتكالبهم عليه، وجهدهم في إطفاء نوره، وإنكار حقائقه، وتضييع معالمه، والتعتيم عليها، عناداً ومكابرة، من أجل المنافع المادية، أو بسبب التقليد والتعصب الأعمى. كل ذلك قد يثير بعض الشبهات حول الحقيقة تمنع من وضوحها، ويحيطها بضبابية تحول دون مصداقية الرؤية وجلائها لعامّة الناس، خصوصاً البعيدين عن مراكز المعرفة والثقافة الدينية، أو الذين تحول بينهم وبينها حواجز، من خوف، أو انشغال، أو تنفير، أو غيرها.

ولاسيما أن وضوح تلك الحقائق، واستيفاء الأدلة عليها، بجهود علمائنا الماضين (رضوان الله تعالى عليهم) قد جعلها من الأمور المفروغ عنها، بحيث كانت في مدة طويلة ترسل إرسال المسلمات، ويكتفى بالإشارة إلى أدلتها إجمالاً بوجه عابر، من دون تركيز عليها ولا توضيح لها، فكانت الحاجة ماسة إلى تجديد عرض أدلتها بعد أن أهملت تلك المدة الطويلة.

خصوصاً بعد حملة الإنكار والتشكيك، والتحريف، والتحوير، التي ظهرت هذه الأيام بوجه ملفت للنظر. حيث قد يصاب بعض المؤمنين بصدمة تربك عليهم وضعهم، وتجعلهم في حيرة من أمرهم، بل قد تضيع

عليهم حقائق دينهم ومعالمه.

ومن أجل ذلك وغيره رأينا لزاماً علينا أن نحاول القيام بذلك. وكان قد سبق منّا في فترة الاعتقال الطويلة أن ألقينا على بعض أقاربنا المعتقلين معنا بعض المحاضرات في ذلك بوجه موجز ومتقطع، مع تكتم وحذر شديدين فرضتهما علينا الأوضاع المعقدة التي تحيط بنا، والظروف القاسية التي كنّا نعيشها، وإن لم يكن معنا مصدر نرجع إليه، بل ولا قلم وقرطاس لنسجل ما ألقيناه من أفكار. فكانت تلك الأفكار نواة لمحاولتنا هذه حاولنا تطويرها وتوضيحها حسب ما تيسر لنا، متكلين على الله تعالى، مستعينين به، لاجئين إليه في التوفيق لإحقاق الحق وإيضاح معالمه، والتسديد في ذلك.

وقد رأينا أن نبعد في محاولتنا هذه عن الطرق المتكلفة والاستدلالات المعقدة ـ وإن كانت متينة ـ ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً، وأن نتعمد إيصال الحقيقة وإيضاحها في نفس القارئ، وتحكيم وجدانه فيها. كما انا لم نلتزم بمصطلحات علماء الكلام؛ لأن الغرض الأساسي هو إيصال هذه الحقائق إلى عموم الناس ومن دون كلفة.

وقد استعنا على ذلك بالإكثار من ذكر الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث الشريفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة من آله عليهم السلام. وكثيراً ما لا يكون ذلك من أجل الاستدلال بها. فإن الاستدلال بها إنما يصح بعد إثبات حقية القرآن المجيد، وحجية أحاديثهم (صلوات الله عليهم)، وهو

إنـما يتـم في مراحـل لاحقة من هـذه المحاولة، وإنما كان الغـرض من ذلك هـو الاسـتئناس بها، والتفاعل بمضامينها، لما تضمنتـه من روعة في البيان، ورصانة في المضمون، وتنبيه لمقتضى الفطرة، يؤكد حقيتها، وصدورها عن مصادر المعرفة ومنابعها الصافية. حيث يكون لذلك أعظم الأثر في إيضاح الحقيقة وجلائها، وتمكنها من القلوب وتركزها في النفوس.

ونسـأل الله سـبحانه وتعـالى أن يمنّ علينـا بخلوص النية، وحسـن الطويَّة، وأن يكلل محاولتنا هذه بالنجاح والفلاح، ويتقبلها بقبول حسـن. إنه أرحم الراحمين، وولي المؤمنين، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

تَمهِيدٌ

* أهمية العقل
* المراد من العقل
* أسباب الاختلاف
* الموضوعية في البحث



تمهيد

إن للعقل أهمية كبرى في كيان الإنسان، وتقويم شخصيته، وتوجيه سلوكه، وتحديد مصيره. وبه تميز عن بقية الحيوانات وفضل عليها. فإنها وإن كانت تملك شيئاً من الإدراك الغريزي، إلا أنه في حدود ضيقة. أما الإنسان فهو يستطيع بعقله تمييز الأشياء، ومقارنة بعضها ببعض، ثم الترجيح بينها، واستحصال النتائج من مقدماتها، وتحديد الضوابط التي ينبغي الجري عليها، مع سعة أفق وانفتاح على الواقع، قد يقطع به ذوو الهمم العالية شوطاً بعيداً في التقدم، ويرتفعون به إلى مراتب سامية من الرقي والكمال.

أهمية العقل في الكتاب والسنة

ولذلك أكد القرآن المجيد على العقل في آيات كثيرة. قال تعالى: ﴿**وَمَا يَذَّكَّرُ إلاَّ أُولُوا الألبَابِ**﴾[1].

وقال سبحانه: ﴿**قَد بَيَّنَّا لَكُم الآيَاتِ إن كُنتُم تَعقِلُونَ**﴾[2]، وقال

(١) سورة البقرة آية: ٢٦٩.

(٢) سورة آل عمران آية: ١١٨

عزّ من قائل: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُولِي الأَلْبَابِ﴾[١].

وقال جلّ شأنه: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لأُولِي النُّهَى﴾[٢]... إلى غير ذلك.

كما أكدت على ذلك السنّة الشريفة في أحاديث كثيرة لا تحصى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة من آله عليهم السلام، وبصيغ مختلفة في عرض ذلك.

فعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «قوام المرء عقله، ولا دين لمن لا عقل له»[٣].

وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: «ما قسم الله للعباد شيئاً أفضل من العقل... ولا بعث الله رسولاً حتى يستكمل العقل، ويكون عقله أفضل من عقول جميع أمته...»[٤].

وفي الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «لا غنى كالعقل، ولا فقر كالجهل»[٥].

وقال عليه السلام في حديث: «من كمل عقله حسن عمله»[٦].

وفي حديث هشام بن الحكم: «قال لي أبو الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام: يا هشام إن الله تبارك وتعالى بشّر أهل العقل والفهم في كتابه،

---

(١) سورة آل عمران آية: ١١٨، ١٩٠.

(٢) سورة طه آية: ٥٤.

(٣)، (٤)، (٥)، (٦) بحار الأنوار ١: ٩٤، ٩١، ٩٥، ٨٧.

فقال: ﴿فَبَشِّر عِبَادِي* الَّذِينَ يَستَمِعُونَ القَولَ فَيَتَّبِعُونَ أحسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُم اللهُ وَأُولَئِكَ هُم أُولُوا الألبَابِ﴾ يا هشام إن الله تبارك وتعالى أكمل للناس الحجج بالعقول، ونصر النبيين بالبيان، ودلهم على ربوبيته بالأدلة...»[1]... إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة.

إخفاق العقل في القيام بوظيفته

نعم قد يفقد العقل فاعليته، أو يتعثر في طريقه، نتيجة تقصير الإنسان وتفريطه، إما إهمالاً وتسامحاً، لعدم شعوره بالمسؤولية، أو لتغلب عوامل ومؤثرات أخرى عليه، من كسل، أو ضجر، أو شهوة، أو غضب، أو تعصب، أو تقليد أو غير ذلك مما يقف في طريق العقل ويمنعه من أداء وظيفته.

فمثلاً: من أهم الأمور الدنيوية التي يحبها الإنسان ويهتم بها صحته البدنية، التي بها قوام حياته وبقاؤه في هذه الدنيا. ومع ذلك نرى الناس ـ مع اشتراكهم في حبها والاهتمام بها ـ مختلفين في رعايتها والحفاظ عليها.

فمنهم من يبذل وسعه ويجهد جهده في ذلك، بالوسائل العقلائية الميسورة، مهما كلفه ذلك من تعب ونصب وقيود والتزامات. فيبحث عن أفضل الأطباء وأخبرهم، ويلتزم بتوجيهات الطبيب ونظامه العلاجي غير مبال بمتاعب ذلك ومصاعبه، كل ذلك من أجل اهتمامه بصحته وحبه للحياة.

بينما نرى آخرين لا يراعون ذلك، لا لعدم حبهم للصحة والحياة، بل إما لتغلب روح الإهمال واللامبالاة عليهم، أو لاقتصارهم في العلاج

---

(١) الكافي ١: ١٣.

على الطرق التقليدية الموروثة، جموداً عليها، أو كسلاً عن الفحص عن الأصلح، من دون مراعاة للطرق العقلائية في اختيار الطبيب المعالج وكيفية العلاج، أو لتعصبهم ضدّ الطبيب الأفضل بنحو يصعب عليهم الاعتراف له بالفضيلة، أو لضيقهم من التقيّد بالدواء ومواعيده، أو من بعض الالتزامات الأخرى التي يفرضها الطبيب عليهم، أو لغلبة شهوتهم لما يمنعهم الطبيب منه ويحميهم عنه من طعام أو شراب وغيرهما... إلى غير ذلك مما يأباه العقل السليم، ويستهجنه العقلاء بفطرتهم.

وليس ذلك لفقدهم القوة العاقلة، بل لعدم فاعلية العقل فيهم نتيجة ما سبق، حتى يتجمد أو يُغلَب. فهم يدركون ضرر سلوكهم وكأنهم لا يدركونه، ويملكون العقل وكأنهم يفقدونه.

العقل منشأ المسؤولية دائماً

ولا يجنون من عقلهم إلا تحمل المسؤولية واللوم والتقريع، ثم الندم عند الوصول للنهاية المرة حين لا ينفع الندم. وكلما كان الضرر أكبر وأفظع كان اللوم والتقريع والندم أشدّ وأعظم. ولو أنهم فقدوا العقل حقيقة لكان خيراً لهم، حيث لا مسؤولية، ولا لوم، ولا تقريع، ولا ندم.

وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «استرشدوا العقل ترشدوا، ولا تعصوه فتندموا»[1]. وفي حديث حمدان عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: «صديق كل امرئ عقله، وعدوه جهله»[2].

---

(١)، (٢) بحار الأنوار ١: ٩٦، ٨٧.

وفي حديث عبد الله بن سنان قال: «سألت أبا عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليهما السلام، فقلت: الملائكة أفضل أم بنو آدم؟ فقال: قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: إن الله ركب في الملائكة عقلاً بلا شهوة، وركب في البهائم شهوة بلا عقل، وركب في بني آدم كلتيهما. فمن غلب عقله شهوته فهو خير من الملائكة، ومن غلب شهوته عقله فهو شرّ من البهائم»[١].

وتصديق ذلك في كتاب الله عزّ وجلّ حيث يقول: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللهِ الصُّمُّ البُكمُ الَّذِينَ لاَ يَعقِلُونَ﴾[٢].

وحين يقول: ﴿وَلَقَد ذَرَأنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِن الجِنِّ وَالإنسِ لَهُم قُلُوبٌ لاَ يَفقَهُونَ بِهَا وَلَهُم أعيُنٌ لاَ يُبصِرُونَ بِهَا وَلَهُم آذَانٌ لاَ يَسمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالأنعَامِ بَل هُم أضَلُّ أُولَئِكَ هُم الغَافِلُونَ﴾[٣]... إلى غير ذلك.

ضرورة استغلال العقل

فعلى الإنسان أن يعرف عظمة هذه النعمة التي فضل بها وارتفع عن حضيض الحيوانية، ويستغلها لصلاحه وسعادته، في جميع أموره وشؤونه المتعلقة به، والدخيلة في سعادته وشقائه وخيره وشرّه. ويربأ نفسه عن التخلي عنها والهبوط إلى مستوى الحيوان أو ما دونه، ثم يزيد عليه بتحمل التبعة والتقريع واللوم، ثم الندم حيث لا يغني ولا ينفع.

---

(١) وسائل الشيعة ١١: ١٦٤.

(٢) سورة الأنفال آية: ٢٢.

(٣) سورة الأعراف آية: ١٧٩.

ضرورة إعمال العقل في أمر الدين

هذا وبعد أن اتضحت أهمية العقل، فحيث كان الدين من أهمّ شؤون الإنسان التي يمر بها تقرير مصيره ـ في سعادته وشقائه وخيره وشرّه في دنياه وآخرته ـ كان أفضل عون له في أمره عقله، فهو الطريق الأول له. وبه تقوم حجته ويصل إليه. ولذا سبق التأكيد عليه في الكتاب المجيد والسنّة الشريفة.

وفي حديث هشام بن الحكم عن الإمام الكاظم عليه السلام قال: «يا هشام إن لله على الناس حجتين: حجة ظاهرة، وحجة باطنة. فأما الظاهرة فالرسل والأنبياء والأئمة عليهم السلام. وأما الباطنة فالعقول»[١].

وفي حديث عبد الله بن سنان عن الإمام الصادق عليه السلام: «قال: حجة الله على العباد النبي، والحجة فيما بين العباد وبين الله العقل»[٢].

والظاهر أن مراده عليه السلام أن الأنبياء عليهم السلام تختص حجتهم بوظيفتهم، وهي التبليغ عن الله تعالى. أما العقل فهو الحجة في الأمور الباقية، من إثبات وجود الله عز وجل، وحاكميته، ووجوب طاعته، وإرساله الأنبياء، وصدقهم في دعوى الرسالة من قبله تعالى، وغير ذلك مما يكون مورداً للحساب والمسؤولية بينه وبين عباده، فهو الدعامة الكبرى، والقطب الذي عليه المدار، وإليه ترجع الأمور.

---

(١)، (٢) الكافي ١: ١٦، ٢٥.

وقد سبق الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أنه لا دين لمن لا عقل له.

ويتجلى ذلك في العرض ـ الحقيقي أو التمثيلي ـ الذي تضمنه حديث محمد بن مسلم عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «لما خلق الله العقل استنطقه، ثم قال له: أقبل، فأقبل، ثم قال له: أدبر، فأدبر. ثم قال: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً هو أحب إلي منك، ولا أكملتك إلا فيمن أحب. أما إني إياك آمر، وإياك أنهي، وإياك أعاقب، وإياك أثيب»[1].

وحديث الأصبغ بن نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام: «قال: هبط جبرئيل على آدم عليه السلام فقال: يا آدم إني أمرت أن أخيرك واحدة من ثلاث، فاخترها، ودع اثنتين. فقال له آدم: يا جبرئيل وما الثلاث؟ فقال: العقل والحياء والدين. فقال آدم: إني قد اخترت العقل. فقال جبرئيل للحياء والدين: انصرفا ودعاه. فقالا: يا جبرئيل إنا أمرنا أن نكون مع العقل حيث كان. قال: فشأنكما. وعرج»[2].

تحديد المراد من العقل

ولا نريد بالعقل الاستدلالات العقلية المعقدة المبنية على مقدمات برهانية دقيقة، تحتاج إلى خبرة عالية يفقدها الكثيرون، بل العقل الجلي، بالرجوع للمرتكزات الوجدانية التي أودعها الله تعالى في الإنسان بفطرته، والتي بها تحديد الحق من الباطل، وتحديد مدلول الكلام وما تقتضيه مناسبات المقام، والتي هي المدار في العذر والمسؤولية عند عامّة العقلاء،

(١)، (٢) الكافي ١: ١٠.

والتي يكون الخروج عنها مخالفة للوجدان حسبما يدركه الإنسان لو خلي وطبعه. حيث يستطيع بسببها كل إنسان كامل الإدراك يهمه الوصول للحق استيضاح الحقيقة وتمييز الأدلة الصالحة للاستدلال عليها من أقصر الطرق وأيسرها، وأبعدها عن الخطأ.

ولاسيما أن الله تعالى حينما جعل دينه وشرعه قد فرضه على الناس عامّة، وألزمهم به. فلابد من وضوح حجته بحيث يدركها الكل، وذلك لا يكون إلا بالرجوع للطريق المذكور، الذي يملكه الكل، ويتيسر لهم الرجوع إليه والاستعانة به على معرفة الحقيقة. دون الاستدلالات العقلية المعقدة التي لا يقدر عليها إلا الخاصّة بعد جهد جهيد، **وتارة**: يوفقون فيها ويسددون. **وأخرى**: يخطئون فيها ويضلون، لخطأ المقدمات التي اعتمدوها، أو قصورها عن إفادة النتائج التي استنتجوها منها.

نعم لا بأس بالاستظهار لمعرفة الحقيقة وتأكيد الحجة الواضحة عليها بالاستدلالات العقلية المعقدة التي لا يقوى عليها إلا ذوو المقام الرفيع في المعرفة والتحقيق.

لكن يلزم التثبت والتروي والحذر الشديد من مصادماتها للوجدان والخروج بها عنه، فإن من يعتمد تلك الاستدلالات ويألفها قد يعتز بها ويتفاعل معها حتى لو صادمت الوجدان وخالفت المرتكزات العامّة التي أودعها الله تعالى في الإنسان، وبها يحتج عليه.

وهو خطأ فادح لا يصلح عذراً بمقتضى الفطرة السليمة التي عليها

المدار في استحقاق المدح والثواب، واللوم والعقاب.

والحقيقة أنه لابد من التوافق بين العقل الوجداني والبرهان العقلي مهما تعقد. أما لو اصطدم البرهان بالوجدان وخرج عن مقتضاه فلابد من التوفيق بينهما. وكثيراً ما يتيسر ذلك للناقد المتبصر.

ولو تعذر التوفيق بينهما تعين الإعراض عن البرهان، لكونه شبهة في مقابل البديهة.

ومرجع ذلك للعلم بخلل في الاستدلال، وقصور في بعض مقدماته إجمالاً، وإن تعذر تمييزه تفصيلاً.

وضوح حجة الله تعالى على دينه الحق

وعلى كل حال لازلنا نؤكد بإصرار أن حجة الله تعالى هي الحجة الواضحة، وأنه لم يفرض دينه على عباده حتى أوصله إليهم بأدلة وافية تنتهي بالآخرة إلى الضرورات والوجدانيات الفطرية التي من تبصر بها ورعاها وصل للحقيقة، وأن من لم يصل إلى الحقيقة من ذوي الإدراك الكامل لابد أن يكون مفرطاً في ذلك، ومغرراً بنفسه، بنحو يأباه العقل السليم ويستهجنه، ولا يرى له فيه عذراً.

ومن ثم سبق منّا أهمية العقل في الدين، ولزوم متابعته فيه.

أسباب اختلاف الناس في أديانهم

وهنا قد يتساءل البعض عن سرّ اختلاف الناس في أديانهم هذا

الاختلاف الشاسع، وأن هذا كيف يجتمع مع قوة أدلة الدين الحق، ووضوح حجته وبرهانه؟!

وإذا كان بعض الناس يتعمد مخالفة الحق الواضح عناداً، أو لمصالح مادية، فإن أكثر الناس ليسوا كذلك، بل يتبنى كل فريق دينه وعقيدته عن قناعة وإخلاص، ويعمل عليه ويسعى في ترويجه، ويدافع عنه بإصرار قد يبلغ حد التضحية بكل غالٍ ونفيس. وما ذلك إلا لخفاء الحق عليه.

ولذا قد يذهب الذاهب إلى أن الحق ليس بذلك الوضوح، وأن كل صاحب دين وعقيدة معذور فيما يعتقد، إلا من تعمّد مخالفة الحق مع وضوحه عنده، عناداً، أو لمصالح مادية أو غير ذلك، كما أشار إليه في قوله تعالى: ﴿**وَمَا اختَلَفَ فِيهِ إلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعدِ مَا جَاءَتهُم البَيِّنَاتُ بَغياً بَينَهُم**﴾[1]. وهم أقل القليل.

وجواب ذلك: أن كثرة الخلاف في الحق لا تنافي وضوحه، لا بمعنى وضوحه للمخالف فيه، بل بمعنى وضوحه في حدّ نفسه، بحيث لو أراد الإنسان الفحص عنه بالطرق العقلائية والنظر في أدلته، وتحكيم الوجدان فيها، لوصل إليه، وإنما لم يستوضحه المخالف لتفريطه في أمره، إما لعدم اهتمامه بالبحث والفحص، أو لوجود المانع عنده من الاستجابة للأدلة ـ من مصالح مادية، أو تعصب، أو تقليد أعمى، أو غير ذلك ـ يفقد الإنسان به رشده، ويعطل عقله، ويخرج بسببه عن الطرق العقلائية المعول عليها ـ

---

(١) سورة البقرة آية: ٢١٣.

عنده وعند جميع العقلاء ـ في عامّة الأمور.

ومن أجل ذلك لا يكون معذوراً بين يدي الله تعالى، الذي فرض الحق، وأوضح حجته.

عبادة الأوثان في العصر الحاضر

ويتجلى لنا ذلك إذا نظرنا إلى حال الناس اليوم في بقاع الأرض المختلفة، حيث نرى منهم حتى الآن من يعتنق أدياناً ضرورية البطلان ظاهرة البشاعة، كعبادة الأوثان، ونسبة الإدراك والحول والقوة لها، مع أنها جمادات حادثة مصنوعة قطعاً، كما قال عزّ من قائل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمثَالُكُم فَادعُوهُم فَليَستَجِيبُوا لَكُم إن كُنتُم صَادِقِينَ * أَلَهُم أَرجُلٌ يَمشُونَ بِهَا أَم لَهُم أَيدٍ يَبطِشُونَ بِهَا أَم لَهُم أَعيُنٌ يُبصِرُونَ بِهَا أَم لَهُم آذَانٌ يَسمَعُونَ بِهَا قُلِ ادعُوا شُرَكَاءَكُم ثُمَّ كِيدُونِ فَلاَ تُنظِرُون﴾[١].

وترى هؤلاء يتمسكون بعقائدهم ويجرون عليها، ويدافعون عنها، ويتعصبون لها، غافلين أو متغافلين عن واقعها المزري الشنيع.

وقد حدثنا بعض المؤمنين الثقات ـ والعهدة عليه ـ قال: ذهبنا قبل مدة إلى اليابان موفدين من قبل الدولة في زيارة رسمية، وقد صحبنا هناك مضيف رسمي من قبل الحكومة اليابانية من أجل إطلاعنا على معالم البلد. وفي بعض الأيام بينما نحن في الشارع أواخر النهار قرب المغيب إذ انقطع السير وتوقفت السيارات، من أجل فسح المجال للإله المعبود عندهم. فمرّ

(١) سورة الأعراف آية: ١٩٤ـ١٩٥.

علينا شـابان وشـابتان يحملون مصطبة عليها تمثال إنسـان ضخم. فسألت المضيـف عن ذلك. فقـال: هذا المعبود يضيق صدره وينحبس طبعه في هذا الوقـت حيـث يقرب مغيب الشـمس وتشرف عـلى الظـلام، فيتنقل به في الشوارع من أجل النزهة به وإيناسه.

كما أخذنا المضيف إلى معبد فيه معبود لهم، وهو عبارة عن تمثال إنسان لـه سـت عشرة يد يزعمون أن كل يد منها تدبـر جهة من جهات الحياة من الرزق والصحة والحب وغيرها. وقد كان أمام وجهه كوة كأنه يشرف منها على الشـارع، فذكر لنـا المضيف أن من مرّ به من النـاس صباحاً وقد عمل حسنة أنس وابتهج، ومن مرّ به وقد عمل سوءاً استاء وانقبض، فقلت له: أهو هكذا حقيقة؟ فقال: هو هكذا سيكولوجياً.

وليـس هذا لانحطـاط هؤلاء عقليـاً، أو ضعف مسـتواهم الفكري والثقـافي، بل لعدم اهتمامهم بالوصول للحقيقـة، ورضاهم بما عندهم من الديـن جموداً عـلى التقاليد الموروثة. ولذا لما انصـّب اهتمامهم على الجوانب الماديَّـة لم يرضـوا بالجمـود على الماضي، بل تحـرروا منه وحاولـوا الوصول للأصلـح الأنفـع، حتى انتهوا إلى مـا انتهوا إليه من الازدهـار الاقتصادي والصحي وغيرهما من الجوانب المادية. ولو أنهم اهتموا بالدين والعقيدة كما اهتموا بالماديات لما صعب عليهم الوصول للحقيقة، لما سبق من وضوحها.

وكما أمكن للإنسان أن يعتنق الدين الباطل تقليداً أو تعصباً أو تسامحاً في طلـب الحقيقة، ويغفل الضرورة على بطلانه، أمكن أن ينكر الحق تقليداً

وتعصباً أو تسامحاً، ويغفل الضرورة على صحته.

مخالفة الدين الحق توجب الخروج عن البداهة

وحينما حدثنا الشخص المذكور بما سبق له في اليابان كان في غاية الاستغراب منه والاستبشاع له، فقلت له ـ نتيجة القناعات السابقة ـ: يا حاج ليس هذا غريباً ولا مختصاً بعبدة الأصنام، بل كل من لا يصل للحقيقة الكاملة ويخالفها لابد أن يصطدم في بعض مراحله ببداهة، ويخالف الوجدان بوجه مستبشع. وذكرنا له شواهد وأمثلة قد لا يحسن ذكرها الآن، وربما تتضح فيما بعد من حديثنا هذا.

صعوبة الموضوعية في البحث ليست عذراً

نعم نحن لا ننكر صعوبة الموضوعية في البحث والتجرد من المسلمات والتراكمات الموروثة، والتحرر من التقليد للآباء والأجداد، التي هي من أهم أسباب التعصب، وما يستتبعه من ضبابية تمنع من مصداقية الرؤية والوصول للحقيقة والإذعان بها.

ولاسيما مع ما منيت به الحقيقة التي جعلها الله تعالى وفرضها ـ على طول الخط ـ من التعتيم عليها والتشنيع من قبل قوى الشرّ التي تراها خطراً يهدد مصالحها، وعائقاً دون إنفاذ مشاريعها الجهنمية.

إلا أن ذلك كله لا يصلح عذراً في الخروج عن الأدلة الواضحة والبراهين القاطعة التي تملكها الحقيقة المذكورة، والتي يقضي بمتابعتها

والإذعان لها العقل السليم والوجدان بمرتكزاته التي أودعها الله سبحانه وتعالى في الإنسان، وبها يحتج عليه.

ومن هنا لا محيص للإنسان الذي يريد الأمان لنفسه وسلامتها من المخاطر والمهالك من أن يبحث عن الحقيقة، ويجهد في الوصول إليها، وينظر في أدلتها بموضوعية تامة وتجرد عن كل شائبة، ويحكم فيها عقله الذي هو الحجة الباطنة عليه من قبل الله تعالى، وهو المدار في ثوابه وعقابه، وسعادته وشقائه.

الموضوعية في البحث عن الدين الحق

ويحسن بكل من يهمه الوصول للحقيقة، والنظر في أدلتها وحججها، بموضوعية كاملة، وتجرد عن التراكمات والمسلمات الموروثة، أن يستعين على ذلك بأمور:

احتمال الخطأ من كل أحد

الأول: أن يضع في حسابه من أول الأمر احتمال الخطأ في كل عقيدة تفرض مهما كان لها من أتباع، لأن الناس لم تختلف في عقائدها نتيجة اختلاف مستوياتها العرقية أو الفكرية أو الثقافية أو غيرها، بل كثير من العقائد المختلفة حدّ التقاطع والتناقض قد حصل لكل منها أتباع من ذوي المستويات العالية في المعرفة والثقافة من مختلف القوميات والأقطار. حيث يكشف ذلك عن أن الخطأ في العقيدة متوقع من كل أحد.

ولا ينبغي أن يجرّ حسن الظن بالأتباع للبناء على صحة عقيدتهم الدينية، واستبعاد الخطأ عليهم مهما كان شأنهم.

بل ينبغي أولاً النظر في أصول العقيدة، وفي أدلتها بموضوعية كاملة، حتى إذا اتضح حالها يحكم على أتباعها بما يناسبها من خطأ أو صواب، وهدى أو ضلال، كما قال أمير المؤمنين عليه السلام: «اعرف الحق تعرف أهله»[١].

---

(١) أنساب الأشراف ٣: ٣٥ في وقعة الجمل، وص: ٦٤ مقتل الزبير بن العوام/ تفسير القرطبي ١: ٣٤٠ في تفسير قوله تعالى: ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل﴾ من سورة البقرة آية: ٤٢/ فيض القدير شرح الجامع الصغير ١: ٢١٠، ٤: ١٧/ تاريخ اليعقوبي ٢: ٢١٠ في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب/ أبجد العلوم ١: ١٢٦. الإعلام الثامن في آداب المتعلم والمعلم في الجمل السابعة.

وقال الحارث بن حوت لأمير المؤمنين عليه السلام: أتراني أظن أصحاب الجمل كانوا على ضلالة؟! فقال عليه السلام: «يا حارث إنك نظرت تحتك ولم تنظر فوقك فحرت، إنك لم تعرف الحق فتعرف أهله، ولم تعرف الباطل فتعرف أهله»[1].

تحديد دلالة الدليل

الثاني: أن كل دليل يطلع عليه الباحث، قد أقيم على قضية دينية حساسة يقرّ بها، أو ينكرها، فليفرض أن نظيره قد أقيم على قضية أخرى غير حساسة، أو حساسة باتجاه معاكس لاتجاه القضية التي استدل عليها بذلك الدليل. فإن رآه صالحاً لأن يثبت تلك القضية الأخرى فهو صالح لأن يثبت القضية التي استدل عليها به، وإن لم يره صالحاً لذلك فهو غير صالح لأن يثبت تلك الحقيقة، لأن اختلاف الأمر المستدل عليه لا أثر له في قوة الدليل وضعفه.

غاية الأمر أنه قد يكون معارضاً في بعض الحالات دون غيرها. وهذا أمر آخر يقتضي البحث في مشكلة المعارضة، ولا أثر له في صلوح الدليل بنفسه للاستدلال وعدمه.

فمثلاً إذا ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث في حق بعض الصحابة ـ ممن احتدم الخلاف فيه بين المسلمين ـ مادح له أو قادح فيه، وأراد الباحث أن يعرف مدى دلالة ذلك الحديث، فليفرض أن نظير الحديث المذكور قد

---

(١) نهج البلاغة ٤: ٦٣ واللفظ له/ تاريخ اليعقوبي ٢: ٢١٠ في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

ورد عن النبي موسى عليه السلام في حق بعض أصحابه ممن لا يهمنا أمره، أو ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفسه في حق شخص آخر من صحابته تتبناه طائفة مناقضة للطائفة التي تتبنى الشخص الذي تناوله الحديث المذكور.

حيث يسهل عليه حينئذٍ تحديد دلالة ذلك الحديث بموضوعية كاملة بعيداً عن التعصب والتعسف.

ينبغي الاهتمام بوضوح الحجة لا بإقناع الخصم

الثالث: أن لا يهتم الباحث عند النظر في الأدلة بإقناع خصمه أو إسكاته بقدر اهتمامه بإدلاء حجته بين يدي الله عزّ وجلّ ﴿**يَومَ تَأْتِي كُلُّ نَفسٍ تُجَادِلُ عَن نَفسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفسٍ مَا عَمِلَت وَهُم لاَ يُظلَمُونَ**﴾[1]. حيث يقف بين يديه تعالى فرداً لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، ولا يملك من وسائل السلامة إلا دليله وحجته.

وهو سبحانه اللطيف الخبير، لا يعجزه معرفة الدليل القويم من الدليل السقيم، ولا تنفع معه المكابرات والمغالطات. ثم هو الحاكم القاهر، والجازي بالعدل، أفضل الثواب، أو أشد العقاب.

فإن ذلك يحمل الباحث على أن يحكم أمره، وينظر في الأدلة والحجج بعقله ووجدانه، مجرداً عن كل شائبة، ليكون دليله ركنه الوثيق وصمام الأمان له يوم العرض الأكبر.

---

(١) سورة النحل آية: ١١١.

وأما من لم يذعن بعد بوجود الله عزّ وجلّ، وبوعده بالبعث والحساب، والثواب والعقاب، فلا أقل في حقه من احتمال وجود الله عزّ وجل، ولا طريق له لإنكاره من دون نظر في الأدلة. بل يقضي عقله بفطرته بالتحفظ والاحتياط في ذلك بالنظر في الأدلة بموضوعية كاملة، من دون لجاجة وعناد. ليأمن من الهلكة والخسران الدائم.

ولا سيما مع ما نبّه له الإمام الصادق عليه السلام في حديثه مع بعض الزنادقة، حيث قال له: «إن يكن الأمر كما تقول ـ وليس كما تقول ـ نجونا ونجوت، وإن كان الأمر كما نقول ـ وهو كما نقول ـ نجونا وهلكت»[(١)].

أما الاهتمام بإقناع الخصم فهو لا يضمن الوصول للحقيقة والخروج عن المسؤولية إزاءها، لأن الخصم قد يكون من السذاجة بحيث يقتنع بأضعف الأدلة، وقد يكون من العناد والتعصب بحيث لا يقتنع بأقوى الأدلة، بل قد يحاول الالتفاف عليها إذا كان متمرساً في الخصام والجدل.

نعم بعد الوصول للحقيقة من طريق الاستدلال السليم والحجة الواضحة، وحصول القناعة بها نتيجة لذلك، يحسن الاهتمام بإقناع الخصم رغبة في هدايته، أو إسكاته دفعاً لشره وتهريجه.

هذه نصيحتنا للباحث عن الحقائق الدينية، بل عن كل حقيقة. ونأمل به أن يرعاها في حديثنا هذا في مراحله المختلفة.

كما نبتهل إلى الله جلّ شأنه في أن يسددنا في ذلك، من أجل إيضاح

---

(١) بحار الأنوار ٣: ٤٧.

الحقيقة لطالبها وإيصاله لها. وأن يبعدنا عن المغالطات والمكابرات، والمراء والخصومات. إنه خير معين ودليل، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

وحيث انتهى الكلام في هذا التمهيد إلى أهمية العقل، ولزوم تحكيمه في الحقائق الدينية بموضوعية كاملة، فيقع الكلام في المقام في..

مقدمة يبحث فيها عن أمور تنفع في تحديد وظيفة المكلف إزاء الدين والنظر فيه.

ثـم في **مقاصد** يبحث فيها عن أصول الديـن التي يجب الاعتقاد بها، وعن أدلتها.

ثـم في **خاتمة** يبحـث فيها عن بعض الأمور المتعلقـة بذلك، التي كثر الحديث حولها من الأولياء والخصوم، حتى قد تساق شبهاً تمنع من الركون لبعض الحقائق الدينية التي قامت الأدلة الواضحة عليها.

ونسـأل الله سـبحانه أن يعيننا عـلى إنجاز ذلك وإكمالـه، على أفضل الوجوه وأتمها. بمنّه وجوده وكرمه.



* وجوب الفحص عن الدين الحق
* وجوب قبول الحق
* عموم حجية العقل
* ما يجب معرفته من الدين

المقدمة

وهي تتضمن أموراً يحسن التعرض لها قبل الدخول في المطلوب، لأنها تنفع فيه، وإن كانت خارجة عنه.

وفيها مباحث..

المبحث الأول

في وجوب الفحص عن الدين

كل ذي شعور ـ من إنسان أو حيوان ـ مفطور على حب نفسه، والتعلق بها. ولأجل ذلك فهو يسعى لنفعها وجلب الخير لها، إلا إذا توقف ذلك على تحمل الضرر، ولو كان هو التعب والنصب، الذي قد يضيق به الخامل.

وجوب دفع الضرر عن النفس

كما أنه يحاول دائماً دفع الضرر عن نفسه، والفرار من الخطر إذا هجم عليه، ولا يقدم على الضرر إلا من أجل دفع الضرر الأعظم. وكلما كان

الضرر الوارد أشد وأهم كان دفعه ألزم، والاهتمام به آكد.

ولا يتوانى عن هذين الأمرين إلا عند اليأس والجزع، بحيث يوجب انهياره نفسياً، وخروجه عن ميزانه العقلي.

وهذه حقيقة ثابتة، واضحة جلية، لا ينكرها إلا مكابر معاند، لا يحسن الحديث معه.

وجوب الحذر من الضرر المحتمل

وهناك حقيقة ثانية وراءها تتفرع عليها. وهي أنه عند احتمال ترتب الضرر من دون يقين بحصوله لا يحسن بالعاقل التغاضي عنه والتسامح في أمره، والركون لاحتمال عدمه، بل لابد له من التحفظ منه والاحتياط لدفعه، بحيث يأمن من حصوله، لأن ذلك هو المناسب لما فطر عليه من حبه لنفسه. ولو فرط حينئذٍ كان مورداً للوم، ثم الندم لو وقع فيه.

وكلما اشتد الضرر المحتمل تأكد لزوم التحفظ منه. وذلك من البديهيات غير القابلة للإنكار.

تركيز الأديان على الثواب والعقاب الأخرويين

وعلى هاتين الحقيقتين البديهيتين الفطريتين ترتكز الأديان عامة في حمل الناس على سماع دعوتها والنظر في أدلتها، ثم اعتناقها والالتزام بتعاليمها بعد ثبوتها ووضوح حجتها.

وذلك بعد أن أكدت الأديان على معاد الإنسان بعد الموت، ثم

نيله الجزاء بالثواب العظيم على الإيمان بالدين والتزام تعاليمه، والعقاب الشديد على التسامح في ذلك والتفريط فيه.

وفي القرآن المجيد مضامين عالية في الوعد والوعيد، والترغيب والترهيب، تهز الناظر فيها شوقاً للثواب وفَرَقاً من العقاب.

نماذج من العرض القرآني للثواب والعقاب الأخرويين

قال عزّ من قائل: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِمَن خَافَ عَذَابَ الآخِرَةِ ذَلِكَ يَومٌ مَجمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَومٌ مَشهُودٌ* وَمَا نُؤَخِّرُهُ إِلاَّ لأَجَلٍ مَعدُودٍ* يَومَ يَأتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفسٌ إِلاَّ بِإِذنِهِ فَمِنهُم شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ* فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُم فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ* خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرضُ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ* وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَادَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرضُ إِلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيرَ مَجذُوذٍ﴾[١].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿هَذَانِ خَصمَانِ اختَصَمُوا فِي رَبِّهِم فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِّعَت لَهُم ثِيَابٌ مِن نَارٍ يُصَبُّ مِن فَوقِ رُءُوسِهِمُ الحَمِيمُ* يُصهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِم وَالجُلُودُ* وَلَهُم مَقَامِعُ مِن حَدِيدٍ* كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخرُجُوا مِنهَا مِن غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الحَرِيقِ* إِنَّ اللهَ يُدخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِهَا الأَنهَارُ يُحَلَّونَ فِيهَا مِن أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤلُؤاً وَلِبَاسُهُم فِيهَا حَرِيرٌ* وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ القَولِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطِ الحَمِيدِ﴾[٢].

---

(١) سورة هود آية: ١٠٣ـ١٠٨.

(٢) سورة الحج آية: ١٩ـ٢٤.

وقال عزّ وجلّ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا مُسلِمِينَ* ادخُلُوا الجَنَّةَ أَنتُم وَأَزوَاجُكُم تُحبَرُونَ* يُطَافُ عَلَيهِم بِصِحَافٍ مِن ذَهَبٍ وَأَكوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشتَهِيهِ الأَنفُسُ وَتَلَذُّ الأَعيُنُ وَأَنتُم فِيهَا خَالِدُونَ* وَتِلكَ الجَنَّةُ الَّتِي أُورِثتُمُوهَا بِمَا كُنتُم تَعمَلُونَ* لَكُم فِيهَا فَاكِهَةٌ كَثِيرَةٌ مِنهَا تَأكُلُونَ* إِنَّ المُجرِمِينَ فِي عَذَابِ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ* لاَ يُفَتَّرُ عَنهُم وَهُم فِيهِ مُبلِسُونَ* وَمَا ظَلَمنَاهُم وَلَكِن كَانُوا هُم الظَّالِمِينَ* وَنَادَوا يَا مَالِكُ لِيَقضِ عَلَينَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَاكِثُونَ* لَقَد جِئنَاكُم بِالحَقِّ وَلَكِنَّ أَكثَرَكُم لِلحَقِّ كَارِهُونَ﴾[1].

وقال جلّ شأنه: ﴿وَلَو يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذ يَرَونَ العَذَابَ أَنَّ القُوَّةَ للهِ جَمِيعاً وَأَنَّ اللهَ شَدِيدُ العَذَابِ* إِذ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِن الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوا العَذَابَ وَتَقَطَّعَت بِهِم الأَسبَابُ* وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَو أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنهُم كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِم اللهُ أَعمَالَهُم حَسَرَاتٍ عَلَيهِم وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِن النَّارِ﴾[2].

وقال عزّ اسمه: ﴿المُلكُ يَومَئِذٍ الحَقُّ لِلرَّحمَنِ وَكَانَ يَوماً عَلَى الكَافِرِينَ عَسِيراً* وَيَومَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيهِ يَقُولُ يَا لَيتَنِي اتَّخَذتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً* يَا وَيلَتَى لَيتَنِي لَم أَتَّخِذ فُلاَناً خَلِيلاً* لَقَد أَضَلَّنِي عَن الذِّكرِ بَعدَ إِذ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيطَانُ لِلإِنسَانِ خَذُولاً﴾[3]... إلى غير ذلك من ما يضيق المقام عن استقصائه.

---

(١) سورة الزخرف آية: ٦٩ـ٧٨.

(٢) سورة البقرة آية: ١٦٥ـ١٦٧.

(٣) سورة الفرقان آية: ٢٦ـ٢٩.

وجوب النظر في أدلة الدين على كل من بلغته دعوته

ومن جميع ذلك يظهر وجوب الفحص عن الدين الحق والنظر في الأدلة، لمعرفته والوصول إليه، تحفظاً من ضرر مخالفته على تقدير قيام الحجة الكافية عليه، وعدم اكتفاء الإنسان بما عنده. إلا أن يقطع معه بالسلامة، لاستفراغه الوسع في الفحص عن الحقيقة، والنظر في أدلتها وتنقيحها، بحيث يكون على بصيرة من أمره وعذر عند ربه.

ولا فرق في ذلك بين من آمن بالله تعالى وبرسله وبالبعث والجزاء ومن لم يؤمن بهذه الأمور.

فإن من لا يؤمن بها كيف يتسنى له اليقين بعدمها ـ بوجه يعذر فيه عقلاً ـ من دون فحص ونظر، مع وجود من يدعي ثبوتها، وقيام الدليل عليها، وإلزام الحجة بها؟!.

وبعبارة أخرى: إذا بقي الإنسان غافلاً من دون تنبيه فقد يعتقد بدواً بأنه لا وجود إلا للمحسوس، وليس وراء هذه الحياة شيء.

أما إذا خرج عن غفلته وبلغته الدعوة، وعلم أن هناك أمة كبيرة من الناس تدعي تحقق بعض الأمور غير المحسوسة ذات الأهمية الكبرى، وتحاول إثباتها والاستدلال عليها، فلا طريق له إلى اليقين بعدمها من دون نظر في أدلتها وحججها، لأن اليقين بالعدم ـ كاليقين بالوجود ـ لابد له من دليل.

ولاسيما أن بعض من يدعي ذلك قد بلغ مراتب عالية في العقل

والرشد والمعرفة، كالأنبياء والأوصياء (صلوات الله وسلامه عليهم)، وكثير من أتباعهم رضي الله عنهم.

ومدعي القطع بالعدم مع ذلك من دون نظر في الأدلة مكابر مغالط، لا تنفعه دعواه مهما أصرّ عليها وتشبث بها، ولا يكون معذوراً عقلاً، فلا يأمن من الضرر المدعى، الذي سبق وجوب دفعه.

وأما دعوى: أنه يكفي في المعذرية الشك الحاصل له، ولا ملزم معه بالنظر في الدعوة والفحص عن أدلتها من أجل أن يعلم بالحقيقة ويتحمل مسؤوليتها، لما هو المعلوم من قبح العقاب بلا بيان.

فيدفعها أن الشك لا يكون عذراً عقلاً إلا بعد استفراغ الوسع في الفحص عن الأمر المشكوك. ويكفي في البيان الرافع للعذر البيان بالوجه المتعارف الذي من شأنه أن يطلع عليه الناس بالفحص والنظر. ولا أقل من احتمال ذلك، بسبب ما تظافرت الأدلة به من وجوب الفحص والنظر.

وفي حديث مسعدة بن زياد: «سمعت جعفر بن محمد عليهما السلام وقد سئل عن قوله تعالى: ﴿فَلِلّهِ الحُجَّةُ البَالِغَةُ﴾ فقال: إذا كان يوم القيامة قال الله تعالى للعبد: أكنت عالماً؟ فإن قال: نعم، قال له: أفلا عملت بما علمت؟ وإن قال: كنت جاهلاً، قال له: أفلا تعلمت [حتى تعمل.خ]؟ فيخصمه. فتلك الحجة البالغة لله عزّ وجلّ على خلقه»(١).

وحينئذٍ يجب الفحص دفعاً للضرر المحتمل.

---

(١) أمالي المفيد: ٢٩٢ المجلس الخامس والثلاثون حديث: ١/ ورواه عنه في البحار ٢: ٢٩.

وإن تجاهل الإنسان ذلك كله، وأقام على جهله، غير مبال بعاقبته تسامحاً أو عناداً، فشأنه وما اختار لنفسه، وعما قريب يصل إلى النهاية المحتومة، ويكشف الغطاء، وتتجلى الحقيقة، ويخسر المبطلون. و﴿**لاَ يَنفَعُ نَفساً إيمَانُهَا لَم تكُن آمَنَت مِن قَبلُ أو كَسَبَت فِي إيمَانِهَا خَيراً قُل انتَظِرُوا إنَّا مُنتَظِرُونَ**﴾[1].

وفي حديث العيص بن القاسم: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: اتقوا الله، وانظروا لأنفسكم، فإن أحق من نظر لها أنتم. لو كان لأحدكم نفسان فقدَّم إحداهما وجرَّب بها استقبل التوبة بالأخرى كان، ولكنها نفس واحدة إذا ذهبت فقد ذهبت والله التوبة...»[2].

---

(١) سورة الأنعام آية: ١٥٨.

(٢) وسائل الشيعة:١١/ باب: ١٣ من أبواب جهاد العدو/ حديث: ١٠.

المبحث الثاني

في وجوب قبول الحق

وهـو أمر ينبغي أن يكون من الواضحات، فإن الأدلة إنما يحتاج إليها من أجل وصول الحقيقة والتعرف عليها، ليرتفع عذر المكلف، ولا يبقى له حجـة على الله تعالى، وذلـك إنما يقتضي الاكتفاء بكل دليل يوصل للحقيقة وينهـض بإثباتها، فإذا وصلت الحقيقة للمكلف بـأي وجه فرض فقد أقام الله تعالى الحجة عليه، وتمت المسؤولية في حقه، ولم يبق له عذر. وما له بعد ذلك إلا التسليم والإذعان.

وليـس من حقـه حينئذٍ اللجاج والتعنت والعنـاد والتحكم واقتراح أدلة أخرى.

وليـس على الله عزّ وجـلّ أن يجيبه إلى ما يريد، وهـو الغني عنه وعن إيمانه، القاهر فوقه، القادر على عقابه.

وقد تكرر في الكتاب المجيد الإشـارة إلى تحكم المتحكمين وتعنتهم، والردّ عليهم، والاستهوان بهم، والتهديد لهم.

موقف القرآن الكريم من المتحكمين والمتعنتين:

قـال الله تعـالى: ﴿وَقَالُوا لَولاَ أُنزِلَ عَلَيهِ آيَاتٌ مِن رَبِّهِ قُل إِنَّمَا الآيَاتُ

عِندَ اللهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾[١].

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا تُتلَى عَلَيهِم آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لاَ يَرجُونَ لِقَاءَنَا ائتِ بِقُرآنٍ غَيرِ هَذَا أو بَدِّلهُ قُل مَا يَكُونُ لِي أن أُبَدِّلَهُ مِن تِلقَاءِ نَفسِي إن أَتَّبِعُ إلاَّ مَا يُوحَى إلَيَّ إنِّي أخَافُ إن عَصَيتُ رَبِّي عَذَابَ يَومٍ عَظِيمٍ﴾[٢].

وقال عزّ وجلّ: ﴿وَقَالُوا لَولاَ نُزِّلَ هَذَا القُرآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ القَريَتَينِ عَظِيمٍ* أهُم يَقسِمُونَ رَحمَةَ رَبِّكَ نَحنُ قَسَمنَا بَينَهُم مَعِيشَتَهُم فِي الحَيَاةِ الدُّنيَا وَرَفَعنَا بَعضَهُم فَوقَ بَعضٍ دَرَجَاتٍ﴾[٣].

وقال عزّ اسمه: ﴿وَإذَا جَاءَتهُم آيَةٌ قَالُوا لَن نُؤمِنَ حَتَّى نُؤتَى مِثلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ اللهُ أعلَمُ حَيثُ يَجعَلُ رِسَالَتَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ أجرَمُوا صَغَارٌ عِندَ اللهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا كَانُوا يَمكُرُونَ﴾[٤]... إلى غير ذلك.

وجوب التثبّت من صحة الدليل

نعم، يحسن بالإنسان بل يجب عليه أن يتثبت عند النظر في الأدلة، ويتأكد من صلوحها للاستدلال، ونهوضها بإثبات المدعى وفق الضوابط العقلية والنقلية، ولا يتسرع في ذلك، ليكون على بصيرة من أمره، وعذر عند ربه.

بل يحسن منه أن يبحث عن المزيد منها إن تيسّر، استظهاراً للحقيقة، وزيادة في البصيرة، إذ كلما قويت أدلة الإنسان على ما يعلمه ويعتقد به كان

(١) سورة العنكبوت آية: ٥٠.

(٢) سورة يونس آية: ١٥.

(٣) سورة الزخرف آية: ٣١ـ٣٢.

(٤) سورة الأنعام آية: ١٢٤.

أكثر تشبثاً به.

وخصوصاً في أمر الدين الحق الذي يتعرض المؤمن فيه للشبهات التي يوحي بها الشياطين، ويثيرها أهل الضلال، وللفتن والبلاء الذي يمحّص به المؤمنون. فإنه كلما كثرت أدلته على دينه، وقويت حجته فيه، وازداد بصيرة في أمره، كان أبعد عن الزيغ والضلال والردة والانقلاب.

بل قد تكون المحن والفتن سبباً في قوة دينه، لأن المؤمن موعود بذلك، فهو يرى به تصديقاً لوعد الله تعالى الذي شرع الدين.

أما ضعيف الإيمان الذي لا بصيرة له في دينه، فإنه لا يقوى على مواجهة الفتن والمحن، بل ينهار أمامها.

قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَلَمَّا رَأى الْمُؤمِنُونَ الأحزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُم إلاَّ إيمَاناً وَتَسلِيماً**﴾[1].

وقال عزّ من قائل: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعبُدُ اللهَ عَلَى حَرفٍ فَإن أَصَابَهُ خَيرٌ اطمَأنَّ بِهِ وَإن أصَابَتهُ فِتنَةٌ انقَلَبَ عَلَى وَجهِهِ خَسِرَ الدُّنيَا وَالآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الخُسرَانُ المُبِينُ**﴾[2].

وغير خفي أن الاستظهار في الأدلة والاستزادة منها، غير التحكم في الأدلة والاقتراح والتعنت فيها، الذي هو محل الكلام، والذي كثيراً ما يتعمده المتخاصمون تعنتاً وإباءً للحقيقة واستهواناً بها، ورداً على الله تعالى الذي فرضها. وأتم حجته عليها، وحمّلهم بذلك المسؤولية إزاءها.

---

(١) سورة الأحزاب آية: ٢٢.

(٢) سورة الحج آية: ١١.

المبحث الثالث

في عموم حجية العقل

إن الله سبحانه وتعالى كما يحتج على الإنسان بعقله لتعيين الحق والإذعان به، وتصديق من ينبغي تصديقه لصدقه وأمانته، تبعاً لقيام الحجة بذلك، وتمامية الأدلة عليه، كذلك يحتج عليه بعقله لرفض الباطل عند قيام الدليل على بطلانه، وعدم التعويل على من لا ينبغي تصديقه، عند قيام الشواهد على أنه ليس أهلاً لأن يصدق.

فمثلاً: يفترض في الدين أن يكون هو الحقيقة المقدسة المفروضة من خالق الكون المحيط به والمدبر له.

كما يفترض فيمن يؤخذ منه الدين ويصدق عليه أن يكون المثل الأعلى في الأمانة والصدق والواقعية، تبعاً لأهمية الأمانة التي يحملها ويتعرض لها. هذا ما يدركه العقل بفطرته.

فلا معنى بعد ذلك لأن يعتنق الإنسان ديناً وهو يرى أن بعض تعاليمه خرافة لا يمكن تصديقها، أو حيف وجور لا يحسن جعله، أو يرى التناقض في التعاليم والمعتقدات، بل ينبغي أن يكون إدراكه لهذه الفجوات في دينه محفزاً له على الفحص عن دين آخر متكامل لا فجوة فيه.

كما لا معنى لأن يُصدَّق على الدين من لا يصدَّق على أمور الدنيا، لأنه انتهازي أو كذاب أو متهم.

بل ينبغي أن يكون ذلك محفزاً للإنسان على التحري والفحص عن دعاة آخرين، أهل للتصديق والاستئمان بواقعهم وسيرتهم وسلوكهم.

وإلا كان الإنسان مفرّطاً في أمره ومتحملاً مسؤولية موقفه ومغبته. وهذه حقائق ظاهرة تنفع الإنسان في مسيرته من أجل معرفة الدين الحق والوصول إليه.

وأطرف من ذلك أن تبتني بعض الأديان على أن يطلب من أتباعها اعتناقها وقبول تعاليمها، كأمور غيبية لا يصل إليها العقل، ولا يحق له النظر فيها، ولا نقدها.

مع وضوح أنه لو أمكن ابتناء الدين على ذلك، إلا أنه لا يحسن بالعاقل أن يعتنق الدين المذكور ويؤمن به إلا بعد أن تقوم الأدلة الكافية والحجج القاهرة على صحته، بحيث يضطر العقل السليم للتصديق به والإذعان له، ثم يقبل تعاليمه مهما كانت غامضة أو غريبة.

ولا معنى لاعتناقه وقبول تعاليمه من دون دليل على صحته وحقيته.

المبحث الرابع

فيما يجب معرفته من الدين

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الإيمان عقد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان»[1].

وقال أمير المؤمنين (صلوات الله عليه): «الإيمان معرفة بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان»[2].

والنصوص بذلك عنهما وعن الأئمة (صلوات الله عليهم أجمعين) بهذه الألفاظ وما يقاربها وبهذه المضامين كثيرة مستفيضة[3].

أما عمل الأركان فهو عبارة عما فرضه الله تعالى على الإنسان من عمل. والذي يتكفل بذلك علم الفقه. ويكفي فيه التقليد، بشروطه المقررة لمن لا يتيسر له الإطلاع على أدلته تفصيلاً، على ما ذكر في محله.

وأما معرفة القلب والإقرار باللسان فهو ما نبحث عنه هنا.

وتوضيح ذلك: أنه قد أجمع المسلمون على وجوب الاعتقاد بأمور ثلاثة، وهي المدار في الإسلام والكفر.

---

(١) بحار الأنوار ٦٩: ٧١.

(٢) نهج البلاغة ٤: ٥٠ باب المختار من حكم أمير المؤمنين عليه السلام رقم: ٢٢٧.

(٣) بحار الأنوار ٦٩: ١٨ـ٧٣.

أصول الدين

الأول: التوحيد.

وهـو وجـود الله عـزّ وجـلّ، وانفـراده بالخلـق والتدبـير والربوبيـة واستحقاق العبادة.

الثاني: النبوة.

وهي نبوة سـيدنا (محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم) ورسالته عن الله تعالى للخلق من أجل تبليغهم بدينه في الأمور الاعتقادية والعملية.

الثالث: المعاد والبعث بعد الموت.

وأن الله سـبحانه وتعـالى يحيـي النـاس بعـد موتهم، ويحاسـبهم على عقائدهـم وأعمالهـم، ويجزيهـم عـلى الخـير والطاعـة الثواب، وعـلى الشر والمعصية العقاب.

والأدلـة عـلى وجـوب الاعتقـاد بهـذه الأمـور الثلاثة متظافـرة من الكتاب والسـنّة. ومن المعلوم من سيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يدعو الناس للإقـرار بهـذه الأمور، ويحارب مـن أجل ذلك. وبها تحقـن الدماء، وتثبت حرمة الإسلام. وهي الفارق بين المسلم والكافر.

ومـن الطبيعي أن الاسـتدلال بالكتاب المجيد وسـنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسـيرته على وجـوب هذه الأمور الثلاثـة لا يتم إلا بعد ثبـوت وجود الله عز وجل ونبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما ذكرناه هنا من أجل التنبيه على احتمال

وجوب هذه الأمور، ليجب الاحتياط بالفحص عنها، في مقابل بقية الحقائق الدينية التي لا يجب الفحص عنها من أجل الاعتقاد بها حتى لو كانت ثابتة في الدين، كما يأتي توضيحه.

أما الشيعة الإمامية أعزّ الله دعوتهم ورفع شأنهم فقد زادوا على هذه الثلاثة أمرين آخرين، وأوجبوا الاعتقاد بهما، وهما عندهم ـ في الجملة ـ شرط في الإيمان ـ زائداً على الإسلام ـ وفي النجاة من النار.

أصول المذهب الحق

الأول: الإمامة

وهي إمامة الأئمة الاثني عشر من أهل البيت (صلوات الله عليهم) من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل، بنص من الله تعالى.

أولهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ثم الحسن بن علي، ثم الحسين ابن علي، ثم تسعة من ذرية الحسين، ولداً عن والد، خاتمهم الحجة المنتظر عجّل الله تعالى فرجه الشريف.

وهم: علي بن الحسين زين العابدين، ثم محمد بن علي الباقر، ثم جعفر بن محمد الصادق، ثم موسى بن جعفر الكاظم، ثم علي بن موسى الرضا، ثم محمد بن علي الجواد، ثم علي بن محمد الهادي، ثم الحسن بن علي الزكي العسكري، ثم خاتم الأئمة محمد بن الحسن القائم المهدي المنتظر (صلوات الله عليهم أجمعين).

الثاني: العدل.

وهـو أن الله عـز جـل عادل لا يمكـن أن يظلـم العباد، عـلى ما يأتي توضيحه في محله إن شاء الله تعالى.

هـذا وحيـث لابـد في الاعتقاد بالشيء مـن قيام الدليـل المقنع عليه، بحيـث يكون الاعتقاد به عن قناعة وبصيرة تامـة، لما يأتي من حرمة القول بغـير علم، ولمـا فطر عليه العقل من عدم حسـن الاعتقـاد بالشيء من غير دليل. فلابد حينئذٍ من النظر في الدليل على ثبوت الأمور الخمسة المذكورة. وهو ما يتكفله هذا البحث إن شاء الله تعالى.

أما بقية الحقائق الدينية فلا يجب تكلف البحث عنها وعن أدلتها من أجل الاعتقاد بها، لعدم الدليل على ذلك. بل الظاهر عدم القائل به.

يجب الإذعان بكل حقيقة دينية إجمالاً أو تفصيلاً:

نعـم إذا قـام الدليل عليها ـ بنحـو أوجب العلم بجعـل الله تعالى لها وتبليغ رسله بها ـ وجب الاعتقاد بها على نحو ما عُلِمَت.

كـما يجب الاعتقاد إجمالاً بكل ما جعله الله تعالى وأنزله على رسـوله، وبكل حقيقة دينية، والإذعان بذلك كله على إجماله، إذا لم يعلم بتفاصيله.

والوجـه في جميـع ذلـك: أنه لـو تم الدليـل على وجـود الله عز وجل وحصـل العلم بذلك، فمقتضى العبودية له تعالى التسـليم بكل ما حكم به وجعله، والتصديق بكل ما بلّغ به وبيّنه، والإذعان بجميع ذلك كما وصل،

إجمالاً أو تفصيلاً. والردّ لشيء من ذلك مضادة له تعالى شأنه ينافي العبودية له. بل حتى التوقف عن التسليم له لا يناسب العبودية له.

وقد أكد على ذلك القرآن المجيد، والسنّة الشريفة، في آيات كثيرة، وأحاديث مستفيضة، عن المعصومين (عليهم أفضل الصلاة والسلام).

تأكيد الكتاب والسنة على الإذعان بالحقائق الدينية

قال الله عزّ وجلّ: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَينَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبرَاهِيمَ وَإِسمَاعِيلَ وَإِسحَاقَ وَيَعقُوبَ وَالأَسبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَبِّهِم لاَ نُفَرِّقُ بَينَ أَحَدٍ مِنهُم وَنَحنُ لَهُ مُسلِمُونَ* فَإِن آمَنُوا بِمِثلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَد اهتَدَوا وَإِن تَوَلَّوا فَإِنَّمَا هُم فِي شِقَاقٍ فَسَيَكفِيكَهُم اللهُ وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾[١].

وقال جلّ شأنه: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيهِ مِن رَبِّهِ وَالمُؤمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلاَئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَينَ أَحَدٍ مِن رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعنَا وَأَطَعنَا غُفرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيكَ المَصِيرُ﴾[٢].

وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَينَ اللهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤمِنُ بِبَعضٍ وَنَكفُرُ بِبَعضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَينَ ذَلِكَ سَبِيلاً* أُولَئِكَ هُم الكَافِرُونَ حَقّاً وَأَعتَدنَا لِلكَافِرِينَ عَذَاباً مُهِيناً﴾[٣]... إلى غير ذلك من الآيات الكريمة.

---

(١) سورة البقرة آية: ١٣٦ـ١٣٧.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٨٥.

(٣) سورة النساء آية: ١٥٠ـ١٥١.

وقد روي بطرق متعددة عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «الإسلام هو التسليم...»[١].

وفي صحيح الباهلي: «قال أبو عبد الله عليه السلام: لو أن قوماً عبدوا الله وحده لا شريك له، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وحجوا البيت، وصاموا شهر رمضان، ثم قالوا لشيء صنعه الله أو صنعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألا صنع خلاف الذي صنع، أو وجدوا ذلك في قلوبهم لكانوا بذلك مشركين. ثم تلا هذه الآية: ﴿**فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَينَهُم ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أنفُسِهِم حَرَجاً مِمَّا قَضَيتَ وَيُسَلِّمُوا تَسلِيماً**﴾. ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: عليكم بالتسليم»[٢].

فإذا كان الإنكار على ما جعله الله تعالى وعدم الرضا به منافياً للإيمان، فكيف بإنكاره رأساً وعدم الإذعان والاعتقاد به؟!.

وفي حديث كامل التمار: «قال أبو جعفر عليه السلام: ﴿**قَد أفلَحَ المُؤمِنُونَ**﴾ أتدري من هم؟ قلت: أنت أعلم. قال: قد أفلح المؤمنون المسلّمون. إن المسلّمين هم النجباء. فالمؤمن غريب، فطوبى للغرباء»[٣].

وفي حديث يحيى بن زكريا الأنصاري عن الإمام الصادق عليه السلام: «سمعته يقول: من سرّه أن يستكمل الإيمان كله فليقل: القول مني في جميع الأشياء قول آل محمد فيما أسرّوه وأعلنوه، وفيما بلغني عنهم وفيما لم يبلغني»[٤].

---

(١) الكافي ٢: ٤٥/ وبحار الأنوار ٦٧: ٣٠٩ـ٣١٣.

(٢) الكافي ١: ٣٩٠.

(٣)، (٤) الكافي ١: ٣٩١.

وحيث كان عندهم عليهم السلام جميع ما أنزل الله تعالى فالتسليم لهم تسليم به كله... إلى غير ذلك من الأحاديث الشريفة الدالّة على وجوب التسليم لله عز وجل وللنبي صلى الله عليه وآله وسلم وللأئمة عليهم السلام.

فاللازم الحذر كل الحذر من إنكار الشيء، أو الإنكار عليه، واستبشاعه بعد ثبوته عن الله تعالى بالطرق التي من شأنها أن توجب العلم، لغرابته أو لبعض الوجوه الاستحسانية، والاجتهادات والتخرصات، أو لغير ذلك.

لابد في الاعتقاد من قيام الدليل الكافي

نعم، لابد في الاعتقاد بالشيء والإذعان به من قيام الدليل عليه، وحصول العلم به، ويحرم التسرع في ذلك ظناً وتخرصاً من دون بيّنة وبصيرة، كما سبق. وهو افتراء على الله تعالى، بل أقبح الافتراء ومن أعظم المحرمات، بضرورة الدين.

قال الله تعالى: ﴿**وَلاَ تَقفُ مَا لَيسَ لَكَ بِهِ عِلمٌ إِنَّ السَّمعَ وَالبَصَرَ وَالفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنهُ مَسؤُولاً**﴾[1].

وقال عزّ وجلّ: ﴿**وَلَو تَقَوَّلَ عَلَينَا بَعضَ الأَقَاوِيلِ* لأَخَذنَا مِنهُ بِاليَمِينِ* ثُمَّ لَقَطَعنَا مِنهُ الوَتِينَ* فَمَا مِنكُم مِن أَحَدٍ عَنهُ حَاجِزِينَ**﴾[2].

وقال سبحانه: ﴿**قُل إِنَّ الَّذِينَ يَفتَرُونَ عَلَى اللهِ الكَذِبَ لاَ يُفلِحُونَ* مَتَاعٌ فِي الدُّنيَا ثُمَّ إِلَينَا مَرجِعُهُم ثُمَّ نُذِيقُهُم العَذَابَ الشَّدِيدَ بِمَا كَانُوا**

(١) سورة الإسراء آية: ٣٦.

(٢) سورة الحاقة آية: ٤٤ـ٤٧.

﴿يَكفُرُونَ﴾[١]. ووضوح ذلك يغني عن استكثار الأدلة عليه.

وكـما يحرم الاعتقاد بالشيء من دون دليـل عليه، يحرم أيضاً الاعتقاد بعدمه من دون دليل، لأنه افتراء أيضاً وقول بغير علم.

وكما يحتاج الإثبات إلى دليل يحتاج النفي إلى دليل. ولا يكفي في نفي الـشيء عـدم وجدان الدليـل عليه، بل الـلازم التوقف حتـى يتضح الحال إثباتاً أو نفياً بدليل واف وبرهان كاف، يصلح عذراً بين يدي الله تعالى يوم يعرضون عليه، ويوقفون للحساب بين يديه.

واللازم مع الشـك التوقف والاكتفاء بالإيمان الإجمالي والاعتقاد بما جعلـه الله تعالى في الواقع، على ما هو عليه، كما سـبق، ويبقى الجهل عذراً، وملزماً بالتوقف عن الاعتقاد التفصيلي.

وقد سبق أنه لا يجب تكلّف الفحص لمعرفة الحقيقة تفصيلاً من أجل الاعتقاد بها قلباً والإقرار بها لسـاناً، إلا في أصول الدين التي هي موضوع حديثنـا هذا، حيث لا يكفي فيها الاعتقاد الإجمالي، بل يجب الفحص عنها من أجل الاعتقاد بها تفصيلاً.

وعلى ذلك يقع الكلام في تلك الأصول في خمسة مقاصد.

---

(١) سورة يونس آية: ٦٩ـ٧٠.



❋ إثبات الخالق المدبر للكون

❋ نفي الشريك لله تعالى

المقصد الأول

في التوحيد

والمراد به تفرد الله عزّ وجلّ بالألوهية والخلق والتدبير، وعليه يتفرع استحقاقه تعالى للعبادة، وتفرده بذلك.

التوحيد أمر فطري ارتكازي

وهو أمر قد فطر الإنسان عليه مهما كابر وغالط، وقد تركز في أعماق نفسه وانطوى عليه ضميره بطبعه من دون تكلف، ولا حاجة للاستدلال.

ويبدو إذعان الجاحد به المكابر فيه عندما تحيط به المشاكل والمخاطر ويضيق بها، فينهار أمامها، ويفقد السيطرة على نفسه، فلا يقوى على كتمان ما انطوت عليه، وينسى مكابرته وجحوده، ويتجه لاإرادياً لهذا المدبر القادر، ويلجأ إليه في محنته ـ وكأنه حاضر عنده لا يغيب عنه ـ مخاطباً له طالباً نجدته.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِن نِعمَةٍ فَمِن الله ثُمَّ إذَا مَسَّكُم الضُّرُّ فَإلَيهِ

تجأرُونَ﴾ ثُمَّ إذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنكُم إذَا فَرِيقٌ مِنكُم بِرَبِّهِم يُشرِكُونَ﴾[١].

وقال سبحانه: ﴿وَإذَا مَسَّ الإنسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أو قَاعِداً أو قَائِماً فَلَمَّا كَشَفنَا عَنهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأن لَم يَدعُنَا إلَى ضُرٍّ مَسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلمُسرِفِينَ مَا كَانُوا يَعمَلُونَ﴾[٢].

وقال عزّ وجلّ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِن نَفسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنهَا زَوجَهَا لِيَسكُنَ إلَيهَا فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَت حَملاً خَفِيفاً فَمَرَّت بِهِ فَلَمَّا أثقَلَت دَعَوَا اللهَ رَبَّهُمَا لَئِن آتَيتَنَا صَالِحاً لَنَكُونَنَّ مِن الشَّاكِرِينَ﴾ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحاً جَعَلا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللهُ عَمَّا يُشرِكُونَ﴾[٣].

وقال عزّ من قائل: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُم فِي البَرِّ وَالبَحرِ حَتَّى إذَا كُنتُم فِي الفُلكِ وَجَرَينَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُم المَوجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أنَّهُم أُحِيطَ بِهِم دَعَوا اللهَ مُخلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِن أنجَيتَنَا مِن هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِن الشَّاكِرِينَ﴾[٤].

وفي الحديث: «قال رجل للصادق عليه السلام: يا ابن رسول الله دلّني على الله ما هو؟ فقد أكثر عليّ المجادلون وحيروني. فقال له: يا عبد الله هل ركبت سفينة قط؟ قال: نعم. قال: فهل كسرت بك حيث لا سفينة تنجيك ولا سباحة تغنيك؟ قال: نعم. قال: فهل تعلق قلبك إن شيئاً من الأشياء

---

(١) سورة النحل آية: ٥٣ـ٥٤.

(٢) سورة يونس آية: ١٢.

(٣) سورة الأعراف آية: ١٨٩ـ١٩٠.

(٤) سورة يونس آية: ٢٢.

قادر على أن يخلصك من ورطتك؟ قال: نعم.

قال: فذلك الشيء هو الله القادر على الإنجاء حيث لا منجي، وعلى الإغاثة حيث لا مغيث»[١].

صدق النبي في دعوى النبوة دالّ على التوحيد

أضف إلى ذلك أن التوحيد قد تبناه بإصرار دين الإسلام العظيم الذي جاء به نبينا الأمين صلى الله عليه وآله وسلم، فكلما دلّ على صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نبوته وفيما بلّغ به ـ مما يأتي في محله إن شاء الله تعالى ـ يدلّ على التوحيد، لأنه أساس دين الإسلام، وأول أمر ادعاه صلى الله عليه وآله وسلم ودعا الناس إلى الإقرار به، وعليه أكد القرآن المجيد الذي هو معجزته الخالدة. كما لا يخفى.

بل هو مما تبنته الأديان السماوية جميعاً، وحتى بعض الأديان الأخرى.

وأما ما اعتنقته بعض الطوائف المسيحية من التثليث، فمن البعيد جداً رجوعه إلى تعدد الخالق المدبر للكون. بل الظاهر رجوعه إلى أن الخالق الواحد قد اتحد مع الأقانيم، فاستحق الكل العبادة. وإن كان تحديد مرادهم في غاية الإشكال. على أن الظاهر أن عقيدة التثليث طارئة على المسيحية[٢]، والأمر ليس بمهم بعد ما سبق.

ومع كل ذلك فيحسن بنا الاستدلال على التوحيد تأكيداً للحجة،

---

(١) بحار الأنوار ٣: ٤١.

(٢) دائرة معارف القرن العشرين ٢: ٧٥٩ في مادة: الثالوث.

وقطعاً للمعاذير، ولسدّ الطريق على المكابر والمعاند. وينحصر الدليل عليه ـ بعد ما سبق ـ بالعقل، الذي تقدم في التمهيد التنبيه لأهميته، وأن عليه المدار، وأنه الحجة الباطنة، كما تضمنته الأخبار.

ومن الظاهر أن التوحيد يرجع إلى أمرين: إثبات الخالق، وأنه واحد لا شريك له، فالكلام فيه يقع في فصلين..

الفصل الأول

في إثبات الخالق

وتمهيداً للاستدلال على ذلك نقول:

تقسيم الأشياء إلى ممتنع وممكن وواجب

كل أمر يفرض إذا عرض على العقل فهو بفطرته..

تارة: يمنع من وجوده لذاته، بحيث يراه العقل ممتنعاً بنفسه، بلا حاجة إلى أمر خارجي يمنع منه.

وأخرى: لا يمنع من وجوده لذاته، وإن أمكن أن يمتنع لأمر طارئ خارج عن الذات.

فالأول كاجتماع النقيضين ـ وهما الوجود والعدم ـ وكارتفاعهما بالإضافة لشيء واحد في زمان واحد، حيث لابد في كل شيء إما أن يكون موجوداً أو معدوماً، ولا يعقل أن يكون موجوداً ومعدوماً في زمان واحد، كما لا يعقل أن لا يكون موجوداً ولا معدوماً.

وكذا اجتماع الضدين ـ كالسواد والبياض، والحركة والسكون ـ في محل واحد في آن واحد.

وكصيرورة الأربعة فرداً، والخمسة زوجاً، بمعنى أن لا تنقسم الأربعة إلى عددين متساويين من دون كسر، وأن تنقسم الخمسة إلى عددين متساويين من دون كسر.

فإن هذه الأمور ونحوها إذا عرضت على العقل منع بفطرته من تحققها، وحكم حكماً قاطعاً بامتناعها لذاتها.

والحكم المذكور بديهي يدركه الإنسان بفطرته، بلا تكلف استدلال. ومن ينكره مكابر لا يحسن الحديث معه، بل يتعين تركه وما اختار لنفسه، حتى يرجع عن خطئه إن حالفه حظّه.

وأما **الثاني** ـ وهو الذي لا يمنع العقل عن وجوده ـ فيمكن فرضه بأحد وجهين:

أولهما: أن يكون لازم الوجود لذاته، بأن تكون ذاته مستلزمة لوجوده. وهو المعبر عنه بواجب الوجود، في قبال القسم الأول الممتنع الوجود.

واجب الوجود أزلي خالد

ولازم ذلك..

أولاً: أن يكون مستغنياً في وجوده عن غيره، ولا يحتاج إلى علة توجده.

وثانياً: أن يكون وجوده قديماً أزلياً لا مبدأ له، وخالداً سرمدياً لا منتهى له.

إذ لو لم يكن قديماً أزلياً، أو لم يكن خالداً سرمدياً، لكان عدمه ممكناً، بل حاصلاً، أو يحصل لاحقاً، وهو خلاف فرض كونه واجب الوجود.

وعكسه في الأمرين معاً القسم الأول، وهو ممتنع الوجود، فإن امتناع وجوده يستلزم كون عدمه قديماً وخالداً، كما هو ظاهر.

لابد في وجود ممكن الوجود من علة موجدة له

ثانيهما: أن لا يكـون بذاته لازم الوجود، بل كما يمكن وجوده يمكن عدمه.

ومثل هذا لابد أن يكون حادثاً مفتقراً في وجوده إلى غيره، بأن يستند وجوده للغير، ويكون ذلك الغير هو العلة له والسبب في وجوده. ويمتنع وجوده من دون علة، لعدم المرجح لوجوده على عدمه بعد إمكان كل منهما في ذاته.

وإلى هـذا يرجـع مـا اشـتهر مـن أن كل أثر لابد لـه من مؤثـر، وأنه يسـتحيل وجـود الشيء من غير علة. فإن مرادهـم بذلك هو الأثر الحادث الـذي يمكن كل من وجوده وعدمه، دون واجـب الوجود لذاته، أو ممتنع الوجود لذاته.

بداهة احتياج الأثر للمؤثر

هـذا وقضيـة أن كل أثـر حادث لابد له مـن علة مؤثـرة، وأنه يمتنع تحققـه بنفسـه مـن دون علة، مـن القضايا البديهيـة التي فطر الإنسـان على

إدراكهـا والإقـرار بها قلباً ولسـاناً، والجري عليها عمـلاً. كما نراه من حال كل إنسان ذي شعور بالإضافة إلى كل حدث كبير وصغير جليل وحقير.

فنـرى أهل العلم والمعرفة على اختلاف معارفهم ـ من طب وكيمياء وفيزياء وغيرها ـ عندما يرون أي شيء يتعلق بمعارفهم يبحثون عن أسبابه ومناشئه ومؤثراته، ويتدرجون في التعرف عليها وضبطها، ثم التعرف على علل تلك الأسـباب وهكذا. وبذلك تزداد معارفهم وترتفع مستوياتهم في مختلـف العلـوم والفنون. ولا يضعون في حسـابهم فرضية حصول الحدث من دون سبب.

وشأنهم في ذلك شأن عامة الناس حينما يدركون المؤثرات من طريق آثارهـا، جليلـة كانـت ـ كاحـتراق الـدور، وفيضـان الأنهـار ـ أو حقيرة ـ كاختـلاج العين، وتصـدع الإناء ـ حيث لا يرتابـون في أن وراء جميع ذلك أسباباً وعللاً ظاهرة أو خفية.

ومن كابر وأنكر ذلك هنا فقد كذّب نفسه في سائر الموارد مما يعرض له، كإنسان عادي، أو كصاحب اختصاص في جهة من جهات المعرفة.

وذلك شاهد بأن هذه القضية من الضروريات العقلية البديهية، التي يحتج بها الله تعالى على عباده، ولا ينكرها إلا معاند مكابر، لا يحسن الحديث معه، ولا ينفعه إنكاره بعد قيام الحجة ووضوحها.

لابد من استناد العالم إلى علة العلل

وإذا عرفت ذلك فنقول:

هـذا العالَـم الذي نتعـرف عليه ـ عـلى اختلافنا في مقـدار التعرف ومراتب المعرفة ـ مليء بالحركة الدائبة، والحوادث المتعاقبة، من ليل، ونهار، وزوابع، وأمطار، ومرض، وشـفاء، وراحة، وعناء، وحياة مولود، وموت مفقود... إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة، ويدركه عامة الناس، أو خاصتهم من ذوي العلم والمعرفة.

ولا مجال لكونه بحوادثه مستغنياً عن المؤثر، لما سبق من أن الاستغناء عن المؤثر خاص بواجب الوجود الذي لو كان لكان أزلياً خالداً، والحوادث المذكورة ليسـت كذلك، فلابد من كونها ممكنة، وقد سبق أن الممكن محتاج إلى العلة المؤثرة، بل هي بالوجدان مستندة إلى أسبابها وعللها التي ندركها، فالإحراق والنور مسببان عن النار، والمطر مسبب عن احتكاك الغيوم في الجو، والولد مسبب عن اتصال أبويه جنسياً... إلى غير ذلك مما لا يسعه الإحصاء.

ثم ننقل الحديث إلى تلك الأسـباب والعلـل، التي هي حادثة أيضاً، تبعاً لأسبابها وعللها... وهكذا نجري صعوداً في سلسلة العلل والأسباب. ولابد بالآخرة من أن ننتهي إلى علة قديمة، وسبب أزلي مستغن بنفسه عن العلة والسبب، لكونه واجب الوجود لذاته.

وذلـك هـو الله تعـالى شـأنه الخالـق المدبر لهـذا الكـون. وبذلك يتم الاستدلال على وجوده تعالى لو كان خفياً.

نعم هنا دعويان قد يتشبث المنكر بواحدة منهما، يحسن منا عرضهما، والجواب عنهما، إتماماً للفائدة، واستيعاباً في الاستدلال.

بطلان دعوى التسلسل في العلل إلى ما لا نهاية له

الأولى: أن الأسباب والعلل الممكنة الحادثة تتسلسل صاعدة إلى ما لا نهاية له في الأزل، من دون أن تنتهي إلى علة وسبب أزلي واجب.

لكنها دعوى مردودة تبطل نفسها، لأن مرجعها إلى أن كل ما حصل ممكن حادث، وحيث كان كل حادث مسبوقاً بالعدم، فلازم ذلك أن كل ما حصل في هذه السلسلة مسبوق بالعدم، وأنه قد مرّ زمن خال من كل شيء. وهو يناقض تسلسل الحوادث والعلل من الأزل.

وإلى هذا يرجع ما تكرر في كلام أهل المعقول من امتناع التسلسل في العلل، حتى عدّ من البديهيات، بل لابد من بدء الحوادث من الصفر. وحينئذٍ يحتاج مبدأ الحوادث وأولها إلى علة وسبب أزلي واجب الوجود، كما سبق.

دعوى قدم المادة في هذا العالم

الثانية: أن العالم قديم أزلي واجب الوجود بمادته، وأنه لم يزل في حركة دائبة، وتبدل في الصورة.

وببيان آخر: ما نراه من الحوادث المتجددة إنما هو في حقيقته تبدل في صورة المادة وهيئتها، مع كون المادة بذاتها أزلية واجبة الوجود غير حادثة.

ولنضرب لذلك مثلاً: الماء الذي في البحار، حيث يتحول إلى بخار

وسحاب، ثم يتفاعل في الجو، فينزل ماءً بصورة المطر، وقد يتجمد في أعلى الجبال ثم يذوب وينساب ماءً في الأنهار، ليمد حياة الإنسان والحيوان والنبات، ثم ينزل في بطن الأرض، ليرجع إلى البحر، أو يتحلل كيماوياً إلى عناصره، ويتفاعل بعد ذلك ليعود ماء كما كان، ثم يعود في دورته ثانياً.. وثالثاً...وهكذا إلى ما لا نهاية.

والجواب عن هذه الدعوى من وجهين:

بطلان دعوى أزلية المادة

الأول: أنه لو تم تفسير الكون بحركة المادة وتحولها، من دون أن يفنى بعضها، ويتجدد غيره خلَفاً عنه، إلا أنه لا مجال للبناء على أزلية المادة واستغنائها عن العلة والمؤثر. لأن المادة التي يفترض كونها أزلية واجبة الوجود إن كانت ذات هيئة وصورة استحال انفكاكها عن هيئتها وصورتها، وتعاقب الهيئات والصور عليها، لأن هيئتها وصورتها الأولى أزلية واجبة مثلها، وقد سبق أن الأزلي الواجب خالد لا يرتفع.

وإن كانت تلك المادة مجردة عن الهيئة والصورة لزم المحال..

أولاً: لأن المادة لا تنفك عن الهيئة والصورة، ويمتنع تجردها عنها، كما هو ظاهر.

وثانياً: لأنه لو أمكن تجردها عن الهيئة والصورة لكان تجردها واجباً مثلها، وحينئذٍ يستحيل تخلفه عنها وتصورها بعد ذلك بالصور المختلفة، لما سبق من أن الأزلي الواجب الوجود خالد.

عروض الصورة على المادة يفتقر إلى علة

الثاني: أنـه لـو أمكـن تجرد المـادة في الأزل عن الهيئـات والصور، ثم عروضهـا عليها بعد ذلـك، فتصورها بالصور المختلفـة المتعاقبة يحتاج إلى علة وسـبب مؤثر فيها، يقهرها ويخضعهـا لتقبل الهيئات والصور، وتبادلها عليهـا. وحينئـذٍ فما هو هذا السـبب المؤثر هل هو أزلي واجـب الوجود أو حادث ممكن؟ فإن كان أزلياً واجباً فهو الخالق المدبر، وتمّ المدعى.

وإن كان ممكنـاً حادثـاً عاد الحديـث إليه، لأنه يحتـاج إلى علة حينئذٍ، ويمتنـع تسلسـل علله إلى مـا لا نهاية، بل لا بـد أن ينتهي بالآخـرة إلى علة واجبة الوجود، كما سبق.

وأما دعوى: أن المادة إذا أمكن أن تكون مجردة عن الصورة أزلاً، ثم تعرضها الصورة، فهي التي صورت نفسـها، من دون حاجة إلى مؤثر فيها خارج عنها.

فـلا أظن عاقلاً يرضى بها، لأن المادة بالوجدان صماء بكماء لا تعقل، فكيـف يصـدر منها ذلك؟! وهـل يرضى العاقـل لنفسـه إذا رأى كتلة من الطين قد صارت تمثالاً شاخصاً، أو قطعاً من اللبن متناسقة، أن يقول: إنها حولت نفسها إلى ذلك من دون أن تخضع لصنعة صانع؟!.

وإلى هذا كله يرجع ما اختصره أهل المعقول من الاستدلال على حدوث العـالم بقولهم المشـهور: العالم متغـير، وكل متغير حـادث، فالعالم حادث.

والحاصـل: إن قضيـة حـدوث العـالم، واحتياجـه إلى العلـة المؤثـرة

الواجبة الوجود، والمستغنية عن العلة، من القضايا العقلية الارتكازية التي يدركها الناس بفطرتهم، ولا يستطيعون التجرد عنها مهما كابر فيها المكابر، وتعصب ضدها المعاند. وإذا خفي على العامة وجه الاستدلال عليها استغنوا بالارتكاز المذكور في البناء عليها.

فرض تصوير سير الكون بفلم سينمائي

وقد سبق لنا الإطلاع على حديث لبعض الماركسيين يوم كان للإلحاد صوت يسمع ـ لأنه مدعوم من إحدى القوتين العظميين ـ اعترف فيه المتحدث بأن في النظرية الماركسية فراغاً في تفسير وجود الكون.

وأوضح ذلك بمثال تقريبي، وهو أنه لو فرض أن سير الكون قد صوّر بفلم سينمائي، ثم عكسنا عرض الفلم ورجعنا به من الحاضر إلى الماضي في طلب البداية فإلى أين نصل؟. وفي ذلك كله بلاغ وعبرة تزيد ذوي الألباب بصيرة في الأمر.

شمولية نظام الكون ودقته وروعته

ويزيد في تجلي هذه الحقيقة العظيمة ووضوحها هو دقة الصنع وإتقانه، وتناسقه وإحكامه، وروعة الكون وشمولية نظامه، وما فيه من طرف وعجائب، بنحو يبهر العقول ويحيّر الألباب، ويضطر العاقل للبخوع والإذعان، لا بوجود الخالق المدبر فحسب، بل بعظمته وحكمته، وقدرته المطلقة وإحاطته.

وابدأ في الملاحظة والتدبّر بالإنسان في تطوره من مبدأ خلقه إلى منتهى حياته، ودقائق جسده، وإدراكه ومنطقه، وعواطفه وانفعالياته، وغرائزه وعقله، ومرضه وشفائه... إلى غير ذلك.

ثم توجه في مثل ذلك إلى الحيوان.. إلى النبات.. إلى الماء والهواء.. إلى الأنهار والبحار.. إلى السهول والجبال.. إلى الغلاف الجوي.. إلى الكواكب السابحة في الفضاء... إلى ما لا يحصى من آيات مذهلة، وبدائع خلقة مروعة، تخرس ألسنة المعاندين، ولا تدع لقائل مقالاً.

وَفِي كُلِّ شَيءٍ لَهُ آيَةٌ ... تَدُلُّ عَلى أنهُ واحِدُ

نماذج من العرض القرآني لآيات الله تعالى

قال عزّ من قائل: ﴿ذَلِكَ عَالِمُ الغَيبِ وَالشَّهَادَةِ العَزِيزُ الرَّحِيمُ* الَّذِي أحسَنَ كُلَّ شَيءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأ خَلقَ الإنسَانِ مِن طِينٍ* ثُمَّ جَعَلَ نَسلَهُ مِن سُلاَلَةٍ مِن مَاءٍ مَهِينٍ* ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمعَ وَالأبصَارَ وَالأفئِدَةَ قَلِيلاً مَا تَشكُرُونَ﴾[1].

وقال جلّ شأنه: ﴿وَلَقَد خَلَقنَا الإنسَانَ مِن سُلاَلَةٍ مِن طِينٍ* ثُمَّ جَعَلنَاهُ نُطفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ* ثُمَّ خَلَقنَا النُّطفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقنَا العَلَقَةَ مُضغَةً فَخَلَقنَا المُضغَةَ عِظَاماً فَكَسَونَا العِظَامَ لَحماً ثُمَّ أنشَأنَاهُ خَلقاً آخَرَ فَتَبَارَكَ اللهُ أحسَنُ الخَالِقِينَ﴾[2].

وقال عزّ وجلّ: ﴿إنَّ فِي خَلقِ السَّمَاوَاتِ وَالأرضِ وَاختِلاَفِ اللَّيلِ

(١) سورة السجدة آية: ٦ـ٩.

(٢) سورة المؤمنون آية: ١٢ـ١٤.

وَالنَّهَارِ وَالفُلْكِ الَّتِي تَجرِي فِي البَحرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أنزَلَ الله مِن السَّمَاءِ مِن مَاءٍ فَأحيَا بِهِ الأرضَ بَعدَ مَوتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ المُسَخَّرِ بَينَ السَّمَاءِ وَالأرضِ لآيَاتٍ لِقَومٍ يَعقِلُونَ﴾[١].

وقال جلّ شأنه: ﴿أَلَم تَرَ أَنَّ الله يُزجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَينَهُ ثُمَّ يَجعَلُهُ رُكَاماً فَتَرَى الوَدقَ يَخرُجُ مِن خِلاَلِهِ وَيُنَزِّلُ مِن السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ وَيَصرِفُهُ عَن مَن يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرقِهِ يَذهَبُ بِالأبصَارِ * يُقَلِّبُ الله اللَّيلَ وَالنَّهَارَ إنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبرَةً لأُولِي الأبصَارِ﴾[٢].

وقال سبحانه: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ بِغَيرِ عَمَدٍ تَرَونَهَا وَألقَى فِي الأرضِ رَوَاسِيَ أن تَمِيدَ بِكُم وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَأنزَلنَا مِن السَّمَاءِ مَاءً فَأنبَتنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوجٍ كَرِيمٍ﴾[٣].

وقال عزّ اسمه: ﴿وَإنَّ لَكُم فِي الأنعَامِ لَعِبرَةً نُسقِيكُم مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَينِ فَرثٍ وَدَمٍ لَبَناً خَالِصاً سَائِغاً لِلشَّارِبِينَ * وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالأعنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنهُ سَكَراً وَرِزقاً حَسَناً إنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِقَومٍ يَعقِلُونَ * وَأوحَى رَبُّكَ إلَى النَّحلِ أن اتَّخِذِي مِن الجِبَالِ بُيُوتاً وَمِن الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعرِشُونَ * ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلاً يَخرُجُ مِن بُطُونِهَا شَرَابٌ مُختَلِفٌ ألوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِقَومٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٤]... إلى غير ذلك من

---

(١) سورة البقرة آية: ١٦٤.

(٢) سورة النور آية: ٤٣ـ٤٤.

(٣) سورة لقمان آية: ١٠.

(٤) سورة النحل آية: ٦٦ـ٦٩.

آيـات الله تعالى الباهرة، ونعمه الباطنة والظاهرة، التي تعرضت لها الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة، ويدركها عامة الناس وخاصتهم.

كلما تأخر الزمن تجلت عظمة الخالق:

وكلـما تأخـر الزمن وتطـورت العلـوم والمعارف، واكتشـف الكثير مـن أنظمة الكـون الرحيب وأسراره ـ كنظام الجاذبيـة، والقوة الكهربائية، والأمواج الصوتية وغيرها، والأشـعة بأنواعها، ونظام الذرة، وخصائص الكائـن الحـي بأنواعه، وغير ذلـك ـ تضاءل أهل العلـم والمعرفة، وبخعوا خاضعـين لعظمة الخالق وحكمته، وأقروا بذلك صاغرين، كما قال عزّ من قائـل: ﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾[(١)].

وبعد كل ما سـبق لا نرى منصفاً يتوقف في وجود الخالق عزّ وجلّ، وعموم قدرته، وإحاطة علمه، وعظيم حكمته. ومن أراد بعد ذلك أن يصرّ على ريبه أو جحوده فشـأنه وما اختار ﴿**بَلِ الإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ**﴾[(٢)]. وحسابه بعد ذلك على الله تعالى، وكفى به حسيباً.

---

(١) سورة فصلت آية: ٥٣.

(٢) سورة القيامة آية: ١٤.

الفصل الثاني

في نفي الشريك

ونعني به أن هذا الخالق الواحد لا شريك له.

وقد سبق أن ذلك مقتضى الفطرة، وأنه الذي تبناه دين الإسلام العظيم، فيثبته جميع ما يثبت الإسلام.

الاستدلال على توحيد الله تعالى ونفي الشريك له

ومع ذلك فيدل عليه ما سبق من أن واجب الوجود الأزلي لابد أن يكون مستغنياً عن كل شيء، فإن ذلك يقضي بوحدته.

إذ لو تعدد فالأطراف كما تشترك في جهة واحدة اقتضت وجوب وجودها، كذلك هي تمتاز فيما بينها بمميزات تقوّم كلاً منها، وتكون حدوداً له يباين بها الآخر. وتلك الحدود زائدة عن تلك الجهة المشتركة الواجبة الوجود، وحيث كان المحدود محتاجاً إلى حدوده ـ لتقوّمه بها ـ كان كل طرف محتاجاً إلى الحدّ الزائد عن الجهة الواجبة الوجود، فينافي ما تقدم من أن الأزلي الواجب الوجود لابد أن يكون مستغنياً عن غيره.

وعلى ذلك يكون فرض الحدّ له ـ بمقتضى تعدده ـ مستلزماً لحاجته

لحدوثه، ومنافياً لأزليته ووجوب وجوده.

وببيـان آخر نقول: تعدد واجـب الوجود بحيث يكون اثنين ـ مثلاً ـ مستلزم لاشتراكهما في شيء اقتضى وجوب وجودهما، وامتياز كل منهما عن الآخر بشيء زائد على ذلك، ولولاه لما تعددا.

ولنفرض واجبي الوجود (أ)، (ب) وجهة الاشتراك بينهما (ج)، وما بـه امتيـاز (أ) (د)، وما به امتيـاز (ب) (ه). وعلى ذلك فـ(أ) عبارة عن (ج د)، و(ب) عبـارة عن (ج ه). وحيث كان المركب محتاجاً إلى أجزائه يكون (أ) محتاجـاً إلى (ج) و(د)، و(ب) محتاجـاً إلى (ج) و(ه). وحاجة كل منهما إلى جزئيه تنافي وجوب وجوده أزلياً.

وبذلـك يظهـر أن واجـب الوجـود لا يكـون متعدداً، كـما لا يكون واحـداً مركبـاً، لاحتيـاج المركب إلى جزئيـه، بل لابد أن يكون بسـيطاً من جميع الجهات.

وإلى هذا يشـير أمير المؤمنـين عليه السلام في خطبة له، حيـث يقول: «ومن حدّه فقد عدّه، ومن عدّه فقد أبطل أزله»[١].

وقـد تكـرر ذلك في أحاديثـه عليه السلام وأحاديث الأئمـة من ولده عليهم السلام، واستفاضت بنفي التركيب والحدود له جلّ شأنه.

ويؤكد التوحيد أمور أشير إليها في الكتاب المجيد وكلام المعصومين (صلوات الله عليهم).

---

(١) نهج البلاغة ٢: ٤٠.

الاستدلال على التوحيد بإحكام الصنع وتناسقه

الأول: إحكام الصنع وتناسقه، فكل شيء قد وضع في موضعه المناسب، وصنع وفق نظام متكامل لا نشز فيه ولا تنافر، من دون أن يؤثر بعضها على بعض، ويضرّ به ويفسده، بل كثيراً ما يكون بقاء بعضها وصلاحه موقوفاً على بقاء الآخر، حيث يناسب ذلك وحدة العقل الخالق للكون على سعته، ولما فيه من موجودات لا تحصى، وإحاطته بالكل وتدبيره لها وفق النظام المذكور الذي به صلاحها.

أما لو تعدد العقل المدبر لكان لكل عقل نظامه الذي يخترعه، فلا تتناسق الأنظمة، بل يصطدم بعضها ببعض، ويؤول الأمر للفساد، كما قال عزّ من قائل: ﴿**لَو كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا فَسُبحَانَ اللهِ رَبِّ العَرشِ عَمَّا يَصِفُونَ**﴾[1].

لو تعددت الآلهة لحصل صراع بينهم

الثاني: أن طبيعة الأقوياء المتناظرين التغالب بينهم والتناحر من أجل أن يقهر بعضهم بعضاً ويعلو بعضهم على بعض، فلو تعددت الآلهة لحصل ذلك بينهم، وظهرت آثاره في الكون الذي هو موضع الصراع بينهم.

كما قال جلّ شأنه: ﴿**بَل أَتَينَاهُم بِالحَقِّ وَإِنَّهُم لَكَاذِبُونَ* مَا اتَّخَذَ اللهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِن إلَهٍ إذاً لَذَهَبَ كُلُّ إلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلاَ بَعضُهُم عَلَى بَعضٍ**

---

(١) سورة الأنبياء آية: ٢٢.

﴿سُبحَانَ اللهِ عَمَّا يَصِفُونَ* عَالِمِ الغَيبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشرِكُونَ﴾[١]. مع أن ذلك لم يحصل، بل تجري أنظمة الكون متناسقة لا اضطراب فيها.

لو كان لله شريك لدعا إلى نفسه

الثالث: أنه لو كان لله تعالى شأنه شريك لدعا إلى نفسه، وأرسل رسلاً تنبئ عنه وتدعوا إليه، وتعرّف الناس به وتبلغهم دينه وأمره ونهيه، ولدعمهم بالآيات والبينات، والحجج الواضحة الشاهدة بصدقهم، كما فعل الله عزّ وجلّ ذلك، إظهاراً للحقيقة، ليؤدى العباد حقها، كما قال عزّ من قائل: **﴿وَمَا خَلَقتُ الجِنَّ وَالإنسَ إلاَّ لِيَعبُدُونِ* مَا أُرِيدُ مِنهُم مِن رِزقٍ وَمَا أُرِيدُ أن يُطعِمُونِ* إنَّ اللهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينُ﴾**[٢].

ولاسيما مع ما هو المعلوم من دعوى الرسل توحيد الله عزّ وجلّ، فكان المناسب لغيره ـ لو كان له وجود ـ إرسال الرسل من قبله، للردع عن ذلك، بياناً للحقيقة، ورفعاً للبس والتغرير فيها، وليؤدى الناس حقها. مع أن ذلك لم يحصل.

وإنما ادعى طوائف من الناس تعدد الآلهة تفسيراً لوضع الكون من عند أنفسهم، من دون أن يدّعوا الرسالة عن غير الله تعالى، ويقيموا الحجة البيّنة على صدقهم. وكل ما وصل من دعاواهم مردود عليهم، لفقده الدليل والحجة. بل هو من الوهن ومخالفة العقل بحدّ يصل إلى البشاعة والسخف والاستهجان والسخرية.

---

(١) سورة المؤمنون آية: ٩٠ـ٩٢.

(٢) سورة الذاريات آية: ٥٦ـ٥٨.

قال أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) في وصيته العظيمة للإمام الحسن عليه السلام: «واعلم يا بني أنه لو كان لربك شريك لأتتك رسله، ولرأيت آثار ملكه وسلطانه، ولعرفت أفعاله وصفاته. ولكنه إله واحد ـ كما وصف نفسه ـ لا يضاده في ملكه أحد، ولا يزول أبداً، ولم يزل، أول قبل الأشياء بلا أولية، وآخر بعد الأشياء بلا نهاية. عظم عن أن تثبت ربوبيته بإحاطة قلب أو بصر»[(١)].

وفي جميع ما تقدم بلاغ وكفاية في الاستدلال على التوحيد وإثباته لا يبقى معه مجال لتوقف العاقل المنصف فيه، فضلاً عن إنكاره له.

بقي في المقام أمران:

الأول: أن ما سبق إنما هو نفي الشريك المستقل عن الله عز وجل والمستغني بوجوده عنه. وهناك بعض الأديان التي تبتني على وجود الشريك له تعالى من خلقه، سواءً كان عاقلاً، كما قد يدعى في عيسى عليه السلام، أم صامتاً، كالأصنام وعجل السامري في بني إسرائيل.

وهي واضحة البطلان، بل السخف، إذ لا معنى لأن يخلق الله سبحانه من يشاركه في ملكه، أو يساويه في حقه على عبيده، بحيث يستحق أن يعبد معه، قال الله تعالى: **﴿ضَرَبَ لَكُم مَثَلاً مِن أنفُسِكُم هَل لَكُم مِن مَا مَلَكَت أيمَانُكُم مِن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقنَاكُم فَأنتُم فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُم كَخِيفَتِكُم أنفُسَكُم كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَومٍ يَعقِلُونَ﴾**[(٢)].

---

(١) نهج البلاغة ٣: ٤٤.

(٢) سورة الروم آية: ٢٨.

ما يجب الاعتقاد به هو التوحيد فقط

الثاني: أن الـذي يجـب الإقرار به على كل حـال والاعتقاد به من كل مكلـف هـو التوحيد فقـط، ولو مـع الغفلة عـما زاد عليه، كـما هو مقتضى اقتصار النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الدعوة للدين على ذلك.

نعـم يجب عـلى الملتفت الاعتقـاد بكـمال الله تعالى المطلـق، في علمه وحكمتـه، ولطفـه، ورحمتـه، وعدله، وقدرتـه... إلى غير ذلـك، لأن ذلك مـن ضروريـات الدين، التي أكـدت عليها الآيات الكريمـة، والأحاديث الشريفة، واقتضتها المرتكزات العقلية والدينية.

ولعله إلى ذلك يرجع ما في بعض النصوص في بيان أدنى المعرفة، ففي حديث الفتح بن يزيد عن أبي الحسن عليه السلام: «سألته عن أدنى المعرفة. فقال: الإقرار بأنه لا إله غيره، ولا شبه له ولا نظير، وأنه قديم مثبت موجود غير فقيد، وأنه ليس كمثله شيء»[١]. وقريب منه غيره[٢].

(١) الكافي ١: ٨٦.

(٢) الكافي ١: ٨٦ / وبحار الأنوار ٣: ٢٦٧ـ٢٦٩.

النّبوّة والرّسالة

* الحاجة إلى الرسل * أمد الرسالة

* شواهد صدق نبي الإسلام صلى الله عليه وآله وسلم

١ ـ القرآن الكريم * إعجاز القرآن الكريم

٢ـ بشارة الأنبياء السابقين ٣ـ المعاجز والكرامات

٤ـ شمولية التشريع الإسلامي ٥ـ العلوم والمعارف الإلهية

٦ ـ المبدئية والمثل العليا في الإسلام

* العصمة

المقصد الثاني
في النبوة والرسالة

وهي نبوة نبينا (**محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم**) صلى الله عليه وآله وسلم، الخاتمة للنبوات، ورسالته المهيمنة على الرسالات.

وقبل النظر في أدلتها وطرق إثباتها يحسن التعرض لأمرين في مبحثين:

المبحث الأول
في الحاجة إلى الرسل

خلق الله سبحانه وتعالى في الإنسان والحيوان مجموعة من الغرائز لنظم وضع حياتهما. غير أن الحيوان قد نظمت فيه تلك الغرائز تلقائياً ضمن حدود يصلح أمره بها نوعاً، ولا يتجاوزها.

أما الإنسان فهو مطلق العنان في الجري على غرائزه والاندفاع وراءها. إلا أن الله سبحانه وتعالى قد منحه قوة العقل والتمييز التي يستطيع بها

التحكم في تلك الغرائز والسيطرة عليها، مع سعة أفق وانفتاح على الواقع، يستطيع أن يقطع به شوطاً بعيداً في الرقي والتقدم في كل جانب يتوجه إليه.

وبذلك صار مؤهلاً للصعود في مدارج الكمال ـ ليبلغ القمة في المثل والأخلاق والنقاء والطهارة ـ إن أعمل عقله وحكمه في أمره.

كما أنه مؤهل للهبوط في حضيض الجريمة والرذيلة والهمجية إن لم يحكم عقله، وأطلق العنان لغرائزه وشهواته، من دون قيد وشرط.

تميز الإنسان بالعقل يناسب تأهله للتكليف

وحين ميّز الله سبحانه وتعالى الإنسان بالعقل، وفضله به على الحيوان، وجعله بسببه مؤهلاً لأن يكون مورداً للمسؤولية، كان ذلك منه تعالى مؤذناً بإعداده لمهمة خطيرة تتناسب مع هذه النعمة الجليلة. وهي رفعه إلى مستوى الخطاب والتكليف منه تعالى، وما يستتبعه من حساب وعقاب وثواب، من أجل أن ينتفع بنعمة العقل، ويستغلها على أفضل وجوهها.

ولا يتم ذلك إلا بإرساله تعالى الرسل للناس، ليبلغوا الناس بتكاليفه ويحملوهم مسؤوليتها. ثم يدعمهم بالآيات والبينات والحجج الواضحة التي تلزم الناس بتصديقهم والإذعان لهم.

قاعدة اللطف تقتضي بعث الأنبياء

بل مقتضى قاعدة اللطف التي قررها علماء الكلام وجوب إرسال الأنبياء على الله عز وجل، لا بمعنى كونه سبحانه ملزماً بذلك من قبل

أحـد، وطرفاً للمسـؤولية أمامه، بحيث يحاسـبه لو لم يفعلـه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ﴿لَا يُسأَلُ عَمَّا يَفعَلُ وَهُم يُسأَلُونَ﴾[1].

بـل بمعنـى: أن كمالـه المطلـق وحكمته يسـتلزمان لطفه عـلى العباد بذلـك، فهـو لازم عليه عزّ وجـلّ بمقتضى كماله وحكمتـه، لا بإلزام ملزم وحساب محاسب.

ويتضح ذلك بالنظر إلى أمور:

١ـ ما أشرنا إليه آنفاً من عدم تحديد فاعلية الغرائز في الإنسان تلقائياً ـ كما في الحيوان ـ بل هو مطلق العنان فيها، وقد يغرق في متابعتها بنحو يضر به وبالمجتمع الإنساني، ضرراً قد يبلغ حدّ الفساد، بل التدمير، ويجانب المثل والخلق والفضيلة، منحدراً في حضيض الخسة والهمجية والرذيلة.

٢ـ تأهله بسبب نعمة العقل والتمييز للسيطرة على غرائزه، والصعود في مـدارج الكـمال، ليبلغ القمة في الخير والصـلاح والطهارة والعفة والمثل والأخلاق.

٣ـ نقصـه الذاتي وجهله بـما يصلحه كفرد، فضلاً عما يصلح المجتمع الإنساني، وينظم أمره بالوجه الأكمل. وهو أمر ظاهر لا يحتاج إلى برهان.

ويتجـلى بوضوح بالنظر للأنظمة الوضعية التي هي من صنع البشر، حيـث لم تقوَ على معالجة مشـاكل الناس ونظم أمرهم، بـل انقلبت في كثير من الأحيان إلى أداة يستغلها القوي ضدّ الضعيف باسم القانون. ومازالت

(١) سورة الأنبياء آية: ٢٣.

مشاكل المجتمع الإنساني في هذه المعمورة في تزايد وتناقضات، قد تصل بحدتها للانفجار والتدمير.

ومن أجل ذلك كله يكون مقتضى حكمة الله تعالى ورحمته بعباده أن يأمرهم بالخير، وينهاهم عن الشرّ، ويعرفهم ما فيه صلاحهم، ويهديهم سبل الرشاد، لأنه العالم بجميع ذلك، المحيط به.

ثم يجعل الثواب على طاعته، والعقاب على معصيته، ليكون أدعى للمتابعة، وليؤدي العقل دوره الأكمل في تحمل المسؤولية.

ولو تركهم وما يريدون ـ من دون أن يرشدهم ويكلفهم ـ يكون قد حرمهم نعمة الإرشاد والصلاح مع شدة حاجتهم لها، ولم يقو العقل على أن يؤدي وظيفته، ويكون منحه للإنسان عبثاً خالياً عن الفائدة. بل يصير وبالاً عليه، لأنه يزيد في طاقاته وقدراته على الشرّ والفساد من دون رادع ولا وازع. وذلك لا يناسب حكمة الله تعالى ورحمته لعباده ورأفته بهم.

ولعله إلى هذا يشير قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدرِهِ إذ قَالُوا مَا أنزَلَ اللهُ عَلَى بَشَرٍ مِن شَيءٍ﴾[١]، وقوله جلّ شأنه: ﴿أفَحَسِبتُم أنَّمَا خَلَقنَاكُم عَبَثاً وَأنَّكُم إلَينَا لاَ تُرجَعُونَ﴾[٢].

إرشاد الناس منحصر بإرسال الرسل

هذا وحيث كان الله عزّ وجلّ متعالياً عن خلقه لا يخالطهم ولا

---

(١) سورة الأنعام آية: ٩١.

(٢) سورة المؤمنون آية: ١١٥.

يعاشرهم، فلابد من أن يرسل إليهم رسلاً منهم يخالطونهم ويخاطبونهم، ينبؤون عنه، ويبلغونهم بأمره ونهيه وعزائمه ورخصه.

كما قال عزّ اسمه: ﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزاً حَكِيماً﴾[1].

وفي حديث الفضل بن شاذان في علل الشرائع عن الإمام الرضا عليه السلام: «فإن قال قائل: لِـمَ أمر الخلق بالإقرار بالله وبرسله وبحججه وبما جاء من عند الله عزّ وجلّ؟ قيل: لعلل كثيرة.

منها: أن من لم يقر بالله عزّ وجلّ لم يتجنب معاصيه، ولم ينته عن ارتكاب الكبائر، ولم يراقب أحداً في ما يشتهي ويستلذ من الفساد والظلم.

فإذا فعل الناس هذه الأشياء، وارتكب كل إنسان ما يشتهي ويهواه من غير مراقبة لأحد، كان في ذلك فساد الخلق أجمعين، ووثوب بعضهم على بعض، فغصبوا الفروج والأموال، وأباحوا الدماء والنساء [والسبي]، وقتل بعضهم بعضاً من غير حق ولا جرم، فيكون في ذلك خراب الدنيا وهلاك الخلق، وفساد الحرث والنسل.

ومنها: أن الله عزّ وجلّ حكيم، ولا يكون الحكيم ولا يوصف بالحكمة إلا الذي يحظر الفساد، ويأمر بالصلاح، ويزجر عن الظلم، وينهى عن الفواحش...

---

(١) سورة النساء آية: ١٦٥.

فإن قال قائل: فلِمَ وجب عليهم معرفة الرسل، والإقرار بهم، والإذعان لهم بالطاعة؟

قيل: لأنه لما لم يكن في خلقهم وقواهم ما يكملون به مصالحهم، وكان الصانع متعالياً عن أن يرى، وكان ضعفهم وعجزهم عن إدراكه ظاهراً، لم يكن بدّ من رسول بينه وبينهم، معصوم يؤدي إليهم أمره ونهيه وأدبه، ويقفهم على ما يكون به اجتلاب منافعهم ودفع مضارهم...»[1].

وهناك أحاديث أخر قد تضمنت مضامين مشابهة يضيق المقام عن ذكرها.

(١) بحار الأنوار ٦: ٥٩ـ٦٠. واللفظ له/ عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٩٧ـ٩٨.

المبحث الثاني

في أمد الرسالة

من الواضح إن النبوة لا تؤدي وظيفتها ولا تقوم بها الحجة على الناس إلا إذا بقيت معالمها، واتضحت رسالتها، وكان لها صوت يسمع.

أما إذا حرفت رسالتها وخفت صوتها، بحيث لا تسمع على حقيقتها، فلا فائدة من بقاء صورة دعوتها، بل قد تكون وبالاً على المجتمع، حيث قد تستغل للظلم والإفساد باسم الدين. وحينئذٍ لابد من نبوة أخرى تحمل الرسالة الحقة.

تجديد النبوة مع تطورات المجتمع

وكذا إذا اختلفت أوضاع المجتمع وتطور، بحيث تبدلت المصالح والمفاسد، واحتاج الفرد والمجتمع لنظم أمره بوجه آخر غير ما تضمنته الرسالة السابقة. حيث لابد أيضاً من تجديد النبوة والرسالة بما يناسب الأوضاع المستجدة، والحاجة الحادثة.

ومن ثم بشّر الأنبياء والرسل السابقون عليهم السلام بأنبياء ورسل بعدهم يحملون رسالات جديدة ناسخة لرسالاتهم تفي بحاجة المجتمع، وتقوم بها الحجة على الناس بعد انتهاء دور رسالاتهم، إما لضياع معالم تلك

الرسالات وخفوت صوتها، أو لتبدل أوضاع المجتمع الإنساني، بحيث لا تفي رسالات تلك النبوات بصلاحه وسدّ حاجته، أو للأمرين معاً.

دعوة الإسلام ووقتها المناسب

وإذا أردنا أن نلقي نظرة فاحصة منصفة نرى أن دعوة الدين الإسلامي قد جاءت في الوقت المناسب، حيث لم يكن هناك دين سماوي ظاهر ناطق، ينهض بإصلاح المجتمع، وتقريبه من الله تعالى، ويؤدي دور الرسالة المطلوبة.

فإن أظهر دين سماوي معترف به حين ظهور الإسلام هما اليهودية والنصرانية. وقد لعبت بهما يد التحريف والتشويه، حتى مسخا وصارا ألعوبة بأيدي الناطقين الظاهرين من حملتهما، من أجل خدمة مصالحهم، من دون أن يصلحا ـ بسبب ذلك ـ لهداية المجتمع الإنساني وتقريبه من الله تعالى، وإصلاحه في دينه ودنياه.

اليهودية والمسيحية

فالدين اليهودي قد تحول من دين عام الدعوة مصلح للمجتمع إلى دين قومي ضيق، يخدم جماعة قليلة من الناس ادعت لنفسها أنها شعب الله المختار، ويسمح لها بارتكاب أنواع الجرائم، وسلوك كافة طرق الشرور من أجل نفوذها، وخدمة مصالحها، ومطامعها على حساب الآخرين.

أما الدين المسيحي فهو وإن بقي على عموميته إلا أنه تجرد عن

عملية إصلاح المجتمع الإنساني ليقتصر على طقوس أو رهبانية مغرقة، غير صالحة للنزول إلى أرض الواقع، والتطبيق على المجتمع، مع إطلاق صلاحية الملوك والحكام، وإيكال أمر العامة لهم، يفعلون بهم ما أرادوا، ويعالجون مشاكلهم كيف شاؤوا، من دون رادع ولا وازع. بل مع إمضاء أعمالهم ومباركتها، كما قيل: «اعطوا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله»[١].

وكما جاء في العهد الجديد: «لتخضع كل نفس للسلاطين الفائقة، لأنه ليس سلطان إلا من الله، والسلاطين الكائنة هي مرتبة من الله، حتى إن من يقاوم السلطان يقاوم ترتيب الله. والمقاومون سيأخذون لأنفسهم دينونة، فإن الحكام ليسوا خوفاً للأعمال الصالحة، بل للشريرة...»[٢].

كل ذلك مع التحريف في العقيدة بنحو ينتهي للشرك.

فضلاً عن نسبة ما لا يليق كالرذائل والجرائم لله تعالى شأنه، ولملائكته المقربين، وأنبيائه المرسلين الناطقين عنه (صلوات الله عليهم).

وفي ذلك ظلم فظيع للحقيقة المقدسة. مع ما فيه من مخاطر على المجتمع الإنساني..

أولاً: لأنه يسقط حرمة الدين ورموزه في النفوس، ويحصل به المبررات والدوافع للكفر به والخروج عنه، والاستهانة بتعاليمه.

وثانياً: لأنه يحقق المبررات للجريمة والمشجعات عليها، لأن رموز

---

(١) إنجيل مرقس الإصحاح الثاني عشر: ١٧/ إنجيل متّى الإصحاح الثاني والعشرون: ٢٢.

(٢) رسالة بولس الرسول إلى أهل رومية الإصحاح الثالث عشر: ١ـ٤.

الدين قدوة طبيعية للمتدينين، يهتدون بهديهم، ويقتفون أثرهم، ويحتجون بسيرتهم.

وكذلك الحال في التشريع، حيث أوكل للكنيسة، حتى أن لها أن تشرع ما أرادت، وتغير ما أرادت، وتحذف من كتب الدين ما أرادت. من دون أن يبقى الدين حقاً ثابتاً من الله تعالى، لا يقبل التغيير والتبديل. وبذلك يكون الدين ألعوبة بأيدي مجموعة قليلة تتحكم به كما تشاء.

ونتيجة لما سبق ضاعت معالم الدين الحق الذي شرعه الله، وحمله رسوله الكريم، وانقلبت من تعاليم إلهية إلى تعاليم وضعية بشرية تافهة.

الكلام حول التوراة والإنجيل

وأما التوراة والإنجيل وغيرهما من الكتب والتعاليم الدينية التي تحمل أصول الدينين المذكورين ـ وهما اليهودية والمسيحية ـ وتعاليمهما الحقة، فهي إما أن تكون قد رفعت، لعدم وجود من هو أهل لحملها. أو أنها قد أخفيت عند الخاصة، لئلا يطلع عليها عامة الناس، ويعرفون عوارهم وانحرافهم عن الدين الحقيقي.

ولم يظهر من كتب الدينين المذكورين إلا كتب محرفة، سميت بأسماء تلك الكتب، وليست منها في شيء.

ولا يعلم متى كتبت، وكيف كتبت. وقد ملئت بالتناقضات والخرافات، والمناكير والمخزيات، التي لا تتناسب مع جلال الله تعالى وكماله، وقدسية رسله وأنبيائه وملائكته وأوليائه، وتعاليمهم الحقة، مدعاة

للتقزز والسخرية، لا يقرها عقل ولا وجدان.

بل تقوم بها الحجة للناظر فيها على تحريفها واختلاقها، وأنها لا تصلح لهداية البشرية وإنقاذها من ظلمات الجهل والضلال، وإصلاحها وإبعادها عن الشرور والفساد.

هذا هو الواقع القائم منذ عصر الفترة التي ظهرت فيها دعوة الإسلام. إلا أن التطورات والمضاعفات جعلته يتجلى بوضوح في عصورنا هذه، بحيث لا يقبل التشكيك، فضلاً عن الإنكار.

تهيؤ الناس لسماع دعوة الإسلام

وذلك بطبعه يجعل الناس في فراغ عقائدي، بحيث يكونون مهيئين لسماع الدعوة الجديدة، والنظر في حجتها، والتوجه لتعاليمها، وإدراك إيجابياتها، وتقبلها نتيجة ذلك.

بل يجعل ذوي العقل والرشد منهم في حالة الانتظار لدين جديد، والطلب له والبحث عنه.

وبذلك يظهر أن دعوة الإسلام قد جاءت في وقتها المناسب، بلحاظ الحاجة للنبوة التي تحمل رسالة السماء، لتهدي المجتمع الإنساني في تلك الظلمات، وتصلحه وتقوّمه، وتحكم علاقته بالله تعالى، وفي الظرف المناسب لسماعها وتقبلها.

اليهودية والمسيحية ليستا خاتمتين للأديان

ولاسيما وأن كلّا من الدينين السماويين السابقين لم يتضمن أنه الدين الخاتم، بل بشّرا معاً برسول ودين ينقذ الله تعالى الناس به من ظلمات الضلال والشرّ والفساد، ويوصلهم به إلى شاطئ الهدى والرشاد.

وذلك مما يسهل عملية البحث عن الحقيقة، والنظر في حجة الدين الجديد بعد سماع صوته وظهور دعوته.

وأولى بذلك الشعوب التي لم تعتنق ديناً سماوياً، كالشعوب الوثنية التي ظهرت فيها دعوة الإسلام، والشعوب المجوسية. فإن تفاهة عقائدها، ومجانبتها للفطرة، يجعلها أكثر تهيؤاً لسماع دعوة الدين الجديد، والنظر في حجته، والتفاعل معها إذا تمت ونهضت بإثباته.

انتشار الإسلام

وهو ما حصل فعلاً في دين الإسلام العظيم، حيث انتشر في فترة قصيرة انتشاراً لا مثيل له، ودخل الناس فيه أفواجاً، على تقصير في كثيرٍ من حَمَلته، وسلبيات كثيرة فيهم، استوعبها بحقه ووضوح حجته، وتكامل دعوته، وموافقتها للفطرة. ولولا السلبيات المذكورة لطبق الأرض في عصوره الأولى. ولله أمر هو بالغه.

لكنه وعد، ووعده الحق. قال عزّ من قائل: ﴿**هُوَ الَّذِي أرسَلَ رَسُولَهُ بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ لِيُظهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَو كَرِهَ المُشرِكُونَ**﴾[1] .

(١) سورة التوبة آية: ٣٣.

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَد كَتَبنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعدِ الذِّكرِ أَنَّ الأَرضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾[١]. والحمد لله رب العالمين.

وحيث انتهى الكلام في هذين الأمرين فاللازم علينا النظر في أدلة النبوة الخاتمة والرسالة المهيمنة، وهي نبوة سيدنا (**محمد**) صلى الله عليه وآله وسلم، ورسالته، حيث لابد من إثباتها بأدلة كافية، وبراهين وافية، تقوم بها الحجة الواضحة على الناس ﴿لِيَهلِكَ مَن هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحيَى مَن حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ﴾[٢].

---

(١) سورة الأنبياء آية: ١٠٥.

(٢) سورة الأنفال آية: ٤٢.

توطئة

لقد سبق منّا في التمهيد التعرض إلى أهمية العقل في أمر الدين، ولزوم إعماله فيه بالوجه الذي يجري عليه العقلاء في سائر موارد البحث عن الحقيقة. وكما سبق في الأمر الثاني من المقدمة أن حجة الله سبحانه وتعالى تتم على المكلف بوصول الحقيقة له، وليس من حق المكلف حينئذٍ التحكم في طلب الحجج والأدلة.

ويجري ذلك في المقام، حيث لابد من النظر بموضوعية تامة لأدلة النبوة الخاتمة، حتى إذا تبين صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في دعوته لزم الاعتقاد بها والإذعان لها، بعيداً عن اللجاجة والمراء والتحكم.

وفي حديث أبي يعقوب البغدادي عن محاورة ابن السكيت مع الإمام أبي الحسن الهادي عليه السلام بعد أن أوضح الإمام عليه السلام مناسبة معاجز الأنبياء (صلوات الله عليهم) لأزمنتهم وظروف دعوتهم:

«فقال ابن السكيت: تالله ما رأيت مثلك قط. فما الحجة على الخلق اليوم؟ فقال عليه السلام: العقل يعرف به الصادق على الله فيصدقه، والكاذب على الله فيكذبه. قال: فقال ابن السكيت: هذا والله الجواب»[1].

إذا تقرر ذلك كله فشواهد صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في دعواه النبوة والرسالة عن الله تعالى كثيرة، نذكرها في ضمن فصول..

---

(١) الكافي ١: ٢٥.

الفصل الأول

في القرآن المجيد

وهو المعجزة العظمى الخالدة، التي كان الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم يحتجان بها لتصديق الرسالة، ويتحديان بها الخصوم.

قال عزّ من قائل محتجاً بالقرآن: ﴿وَقَالُوا لَولاَ أُنزِلَ عَلَيهِ آيَاتٌ مِن رَبِّهِ قُل إنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللهِ وَإنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ* أَوَلَم يَكفِهِم أَنَّا أَنزَلنَا عَلَيكَ الكِتَابَ يُتلَى عَلَيهِم إنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحمَةً وَذِكرَى لِقَومٍ يُؤمِنُونَ﴾[1].

وقال تعالى أيضاً: ﴿وَقَالُوا لَولاَ يَأتِينَا بِآيَةٍ مِن رَبِّهِ أَوَلَم تَأتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الأُولَى﴾[2].

وقال جلّ شأنه متحدياً به: ﴿أَم يَقُولُونَ افتَرَاهُ قُل فَأتُوا بِعَشرِ سُوَرٍ مِثلِهِ مُفتَرَيَاتٍ وَادعُوا مَنِ استَطَعتُم مِن دُونِ اللهِ إن كُنتُم صَادِقِينَ* فَإلَّم يَستَجِيبُوا لَكُم فَاعلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلمِ اللهِ وَأَن لاَ إلَهَ إلاَّ هُوَ فَهَل أَنتُم مُسلِمُونَ﴾[3].

ثم شدد عزّ وجلّ في التحدي حين قال: ﴿أَم يَقُولُونَ افتَرَاهُ قُل فَأتُوا

---

(١) سورة العنكبوت آية: ٥٠ـ٥١.

(٢) سورة طه آية: ١٣٣.

(٣) سورة هود آية: ١٣ـ١٤.

بِسُورَةٍ مِثلِهِ وَادعُوا مَن استَطَعتُم مِن دُونِ اللهِ إن كُنتُم صَادِقِينَ﴾[١].

وقد أكد سبحانه ذلك حين قال: ﴿وَإن كُنتُم فِي رَيبٍ مِمَّا نَزَّلنَا عَلَى عَبدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثلِهِ وَادعُوا شُهَدَاءَكُم مِن دُونِ اللهِ إن كُنتُم صَادِقِينَ * فَإن لَم تَفعَلُوا وَلَن تَفعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالحِجَارَةُ أُعِدَّت لِلكَافِرِينَ﴾[٢]. حيث قطع عليهم بالعجز الدائم.

وبلغ القمة في التحدي والتعجيز في قوله عزّ وجلّ: ﴿قُل لَئِنِ اجتَمَعَتِ الإنسُ وَالجِنُّ عَلَى أن يَأْتُوا بِمِثلِ هَذَا القُرآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثلِهِ وَلَو كَانَ بَعضُهُم لِبَعضٍ ظَهِيراً﴾[٣].

أدلة إعجاز القرآن الكريم:

والأدلة على إعجاز القرآن المجيد كثيرة.

وتنقسم إلى قمسين:

---

(١) سورة يونس آية: ٣٨.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٣-٢٤.

(٣) سورة الإسراء آية: ٨٨.

القسم الأول

ما يشهد بإعجازه إجمالاً من دون معرفة وجه الإعجاز.

وهو أمران:

اعتماد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على القرآن

الأمر الأول: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مهما قيل فيه، فلا ريب في أنه القمة من العقل والحكمة وبعد النظر وحسن التصرف.

ومن الظاهر له ـ بل لكل أحد ـ أن دعوى النبوة والرسالة عن الله عزّ وجلّ مستهدفة لأشد الإنكار والمقاومة، خصوصاً في محيطه الجاهلي الوثني الذي يراد بتلك الرسالة اقتلاع جذوره العقائدية من الأسس، وتحويله عقائدياً بالاتجاه المعاكس تماماً.

ولاسيما أن دعوى النبوة تستبطن وتستلزم تميز مدعيها ورهطه برفعة ومقام يقتضي الطاعة والانصياع، وهو أمر لا يتناسب مع المجتمع العربي القبلي المتناحر، الذي لم يألف الخضوع والانصياع لرئيس أو عشيرة خاصة، والاعتراف بتميزهما ورفعة شأنهما بنحو يقتضي الطاعة.

أضف إلى ذلك أن المدعى له صلى الله عليه وآله وسلم هو النبوة والرسالة الخاتمة

العامة لجميع البشر. وهو أمر يهدد سلطان الدولتين العظمين المحيطتين بالجزيرة العربية، واللتين تنظران هما وشعوبها لعرب الجزيرة نظرة الاستهوان والازدراء، وهم ينظرون إليهما وإلى شعوبهما نظرة الاحترام والإكبار.

كما أنه يقضي على مركز أهل الكتاب وعلمائهم، خصوصاً اليهود الجاثمين في قلب الجزيرة، والقريبين من مركز الدعوة، والمتميزين بالأنانية والغطرسة والعناد، والذين يصرّون على أن النبوة الخاتمة فيهم.

وليس من المعقول أن يعتمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على إمكانياته المادية لفرض الاعتراف بنبوته ورسالته على قومه، فضلاً عن غيرهم من الشعوب والأمم، لأنها تكاد تقف عند الصفر ولا تتجاوزه.

ولاسيما مع التزاماته المبدئية في سلوكه وعدم استعداده للّف والدوران وسلوك الطرق الملتوية، بأن يعد مثلاً شخصاً أو فئة بشيء من أجل كسب نصرهم إذا لم يعرف من نفسه الوفاء لهم.

حتى أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما أتى بني عامر، ودعاهم إلى الله تعالى وعرض عليهم نفسه، قال له رجل منهم: أرأيت إن نحن تابعناك فأظهرك الله على من خالفك، أيكون لنا الأمر من بعدك؟ قال: الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء. قال: أفنهدف نحورنا للعرب دونك، فإذا ظهرت كان الأمر لغيرنا؟! لا حاجة لنا بأمرك[١].

---

(١) الثقات ١: ٨٩ـ٩٠ ذكر عرض رسول الله ﷺ نفسه على القبائل/ تاريخ الطبري ١: ٥٥٦ ذكر الخبر عما كان من أمر النبي ﷺ عند ابتداء الله تعالى ذكره إياه بإكرامه بإرسال جبريل عليه السلام إليه بوحيه/ السيرة ←

ولما تآمر على قتله جماعة في قصة العقبة المشهورة، وقيل له: لو قتلتهم، امتنع من ذلك، لأنه يكره أن تتحدث العرب بأن محمداً قاتل بأصحابه حتى إذا انتصر بهم أقبل عليهم يقتلهم[1]. ونظير ذلك موقفه مع رأس النفاق عبد الله بن أبيّ[2].

وتأكيد القرآن الكريم وأحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة من آله عليهم السلام على الوفاء بالعهد ـ كسلوكه صلى الله عليه وآله وسلم العملي في ذلك ـ ظاهر مشهور... إلى غير ذلك من سلوكياته المثالية وتصرفاته المبدئية صلى الله عليه وآله وسلم.

وعلى ذلك لابد أن يكون كل اعتماده في إثبات نبوته ورسالته وحمل الناس على الإذعان بها وتصديقه فيها ـ بعد تسديد الله تعالى ـ على ما يناسب هذا الأمر الغيبي الإلهي، وهو المعجزة الخارقة للعادة، كما اعتمد عليها الأنبياء السابقون (صلوات الله عليه وآله وعليهم أجمعين) على ما

← النبوية لابن هشام ٢: ٢٧٢ عرضه ﷺ نفسه على بني عامر/ البداية والنهاية ٣: ١٣٩ فصل في عرض رسول الله ﷺ نفسه الكريمة على أحياء العرب/ السيرة الحلبية ٢: ٣/ الكامل في التاريخ ١: ٦٠٩ ذكر وفاة أبي طالب وخديجة وعرض رسول الله نفسه على العرب/ الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء: ٣٠٤. وغيرها من المصادر.

(١) تفسير ابن كثير ٢: ٣٧٣/ سبل الهدى والرشاد ٥: ٤٦٧ ذكر إرادة بعض المنافقين الفتك برسول الله ﷺ ليلة العقبة التي بين تبوك والمدينة واطلع الله تعالى نبيه ﷺ على ذلك/ الدر المنثور ٤: ٢٤٤/ روح المعاني ١٠: ١٣٩/ وغيرها من المصادر.

(٢) صحيح البخاري ٤: ١٨٦١ كتاب التفسير: باب تفسير سورة الصف: باب قوله سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم إن الله لا يهدي القوم الفاسقين/ ج٤: ١٨٦٣ باب قوله يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون/ صحيح مسلم ٤: ١٨٩٨ كتاب البر والصلة والآداب: باب نصر الأخ ظالماً أو مظلوماً/ وغيرهما من المصادر الكثيرة.

عرف من حالهم، ونصّ عليه القرآن الكريم.

ولابد من كون المعجزة بحدّ من الظهور والقوة بحيث تفرض نفسها، وتنبئ عن حقها، ولا يردها إلا المعاند والمكابر، نظير ناقة صالح، وعصى موسى، وإبراء الأبرص والأكمه وإحياء الموتى من عيسى على نبينا وآله وعليهم الصلاة والسلام.

ومع كل ذلك نرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعل معجزته العظمى التي يستدل بها على دعوته، ويتحدى به خصومه كلاماً مجرداً نسبه لله تعالى، من دون أن يكون موثقاً منه سبحانه بشهادة ناطقة أو بخط معروف، أو بتوقيع، أو غير ذلك مما يثبت صدق نسبة ذلك الكلام له عزّ وجلّ. ومن الظاهر أن الكلام العادي غير الموثق لا يصلح لإثبات أي دعوى مهما هانت، كاستحقاق درهم فما دونه، فكيف يثبت مثل هذه الدعوى العظمى؟!.

فلولا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد عرف عظمة الكلام الذي جاء به، وعلوّ رتبته، وأنه يثبت نفسه بنفسه، وهو من سنخ المعاجز الخارقة القاهرة الخارجة عن قدرة البشر، لكان إقدامه على الاحتجاج به على هذا الأمر العظيم في غاية التفاهة والسذاجة، ومدعاة للهزء والتندر والسخرية. وهو صلى الله عليه وآله وسلم بلا ريب أرفع شأناً من ذلك حتى لو لم يكن نبياً، كما ذكرنا.

وقد يقول القائل: إنه قد أقدم على مثل ذلك غيره ممن ادعى النبوة بعده، كطليحة[1]، ولم يكن كلامه معجزاً.

---

(١) الكامل في التاريخ ٢: ٣٤٤ في ذكر خبر طليحة الأسدي طبعة دار صادر ـ بيروت ١٣٨٥هـ.

لكنـه يندفـع بأنـه بعـد أن فتـح الباب بـه صلى الله عليه وآله وسلم لمعجـزة الكلام، ونجحت نجاحاً باهراً، تنبه غيره لدخولها، وتشـجعوا على ذلك، فحاولوا تقليـده صلى الله عليه وآله وسلم ومجـاراة القـرآن المجيـد، وتخيلـوا أن الأمـر يسـهل فيـه التمويه.

ولاسيما أنهم قد اعتمدوا في دعوى النبوة على قواهم المادية، واستغلوا ردود الفعـل القبلية، حيث شـقّ على قومهم تقدم قريـش عليهم، وتميزهم بالنبـوة. ولذا لم يعانوا في بدء دعوتهم ما عاناه صلى الله عليه وآله وسلم من قومه، بل أسرع قومهم لدعمهم، ولزموا جانبهم، وجمعوا الجموع حولهم ضد الإسـلام في بدء دعوتهم.

ولم يريدوا بتزويق الكلام وتسجيعه إلا التشبه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن فرض القرآن الشريف نفسـه، ودعم النبـي صلى الله عليه وآله وسلم في دعوته ذلك الدعم الباهر.

والحاصـل: أنه لا يقاس بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم مـن تأخر عنه، ومن أراد أن يتشبه به بعد نجاحه، من دون أن يستقل بأمر جديد لم يجرب بعد، ولم يعهد الاحتجاج به.

تحدي القرآن المجيد دليل إعجازه

الأمر الثاني: أن القرآن المجيد قد تحدى الخصوم بأن يجاروه ويأتوا بمثله، وأعلن عجزهم بألسنة مختلفة، وفي آيات كثيرة قد تقدم كثير منها.

وقد تعارف بين فصحاء العرب وبلغائهم المجاراة والمعارضة، خصوصاً في الشعر حين كان له شأن عندهم، وكانوا يتباهون به ويفتخرون، بل ربما زاد اللاحق على السابق جودة ورفعة، حتى تطور في عصور الإسلام الأولى ففاق الجيد منه جيد الشعر الجاهلي بمراتب، رقة وفخامة، وتفنناً وابتكاراً وجمالاً، وحتى العصور المتأخرة قد ظهر فيها من الشعر الجيد الرفيع المستوى الشيء الكثير، وربما فاق ما سبقه.

ومن الظاهر أن في العرب من عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليوم من ذوي البلاغة والفصاحة العدد الجم الغفير، وفيهم كثير من أعداء الإسلام وخصومه، أو ممن يرضى بالتعاون مع أعدائه وخصومه، رغبة فيما عندهم من مكاسب مادية أو معنوية، فلو كان يتسنى لهم معارضة القرآن المجيد ومجاراته لسارعوا إلى ذلك، وجدّوا فيه، وبذلك يبطلون دعوة الإسلام بأسلم الطرق وأشدها تأثيراً.

ولو فعلوا ذلك لظهر وشاع، لتكثر الدواعي لإعلانه ونشره، مع أنه لم يظهر شيء من ذلك.

وذلك يكشف..

أولاً: عن كون القرآن معجزاً فوق مستوى البشر.

وثانياً: عـن صدقه فيما تضمنه من الإخبار الغيبي بالعجز عن مجاراته مهـما طال الزمان، واسـتجدت فيه مـن أمور، وتطورت المعـارف والثقافة وأساليب البيان.

محاولات مجاراة القرآن الكريم

نعم، حاول بعض الزنادقة والخصوم ذلك، إلا أنهم ارتدوا خائبين.

فقـد روي عن هشـام بن الحكـم أنه قال: «اجتمع ابـن أبي العوجاء، وأبو شاكر الديصاني الزنديق، وعبد الملك البصري، وابن المقفع، عند بيت الله الحرام، يستهزؤون بالحجاج، ويطعنون بالقرآن.

فقـال ابـن أبي العوجـاء: تعالـوا ننقض كل واحـد منّا ربـع القرآن، وميعادنا من قابل في هذا الموضع نجتمع فيه وقد نقضنا القرآن كله، فإن في نقض القرآن إبطال نبوة محمد، وفي إبطال نبوته إبطال الإسلام، وإثبات ما نحن فيه، فاتفقوا على ذلك وافترقوا.

فلـما كان مـن القابـل اجتمعـوا عنـد بيت الله الحـرام، فقـال ابن أبي العوجـاء: أمـا أنـا فمفكر منـذ افترقنـا في هـذه الآيـة: ﴿**فَلَمَّا اسۡتَيۡأَسُوا مِنۡهُ خَلَصُوا نَجِيّاً**﴾[١]. فلـم أقـدر أن أضـم إليهـا في فصاحتها وجميـع معانيها شيئاً، فشغلتني هذه الآية عن التفكر فيما سواها.

فقـال عبـد الملك: وأنـا منـذ فارقتكم مفكر في هـذه الآيـة: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِ اللهِ لَن يَخلُقُوا ذُبَاباً**

(١) سورة يوسف آية: ٨٠.

وَلَو اجتَمَعُوا لَهُ وَإن يَسلُبهُم الذُّبَابُ شَيئاً لاَ يَستَنقِذُوهُ مِنهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالمَطلُوبُ﴾[(١)]. ولم أقدر على الإتيان بمثلها.

فقال أبو شاكر: وأنا منذ فارقتكم مفكر في هذه الآية: **﴿لَو كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا﴾**[(٢)]. لم أقدر على الإتيان بمثلها.

فقال ابن المقفع: يا قوم هذا القرآن ليس من جنس كلام البشر، وأنا منذ فارقتكم مفكر في هذه الآية: **﴿وَقِيلَ يَا أرضُ ابلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أقلِعِي وَغِيضَ المَاءُ وَقُضِيَ الأمرُ وَاستَوَت عَلَى الجُودِيِّ وَقِيلَ بُعداً لِلقَومِ الظَّالِمِينَ﴾**[(٣)]. لم أبلغ غاية المعرفة بها ولم أقدر على الإتيان بمثلها.

قال هشام: فبينما هم في ذلك إذ مرّ بهم جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، فقال: **﴿قُل لَئِن اجتَمَعَت الإنسُ وَالجِنُّ عَلَى أن يَأتُوا بِمِثلِ هَذَا القُرآنِ لاَ يَأتُونَ بِمِثلِهِ وَلَو كَانَ بَعضُهُم لِبَعضٍ ظَهِيراً﴾**[(٤)]. فنظر القوم بعضهم إلى بعض...»[(٥)].

وذكروا أن ابن الراوندي قال لأبي علي الجبائي: «ألا تسمع شيئاً من معارضتي للقرآن ونقضي عليه؟». فقال له: «أنا أعلم بمخازي علومك وعلوم أهل دهرك. ولكن أحاكمك إلى نفسك، فهل تجد في معارضتك له

---

(١) سورة الحج آية: ٧٣.

(٢) سورة الأنبياء آية: ٢٢.

(٣) سورة هود آية: ٤٤.

(٤) سورة الإسراء آية: ٨٨.

(٥) الاحتجاج ٢: ١٤٢-١٤٣/ ورواه المجلسي مختصراً عن الخرائج في بحار الأنوار ٩٢: ١٦.

عذوبة وهشاشة وتشاكلاً وتلازماً، ونظماً كنظمه، وحلاوة كحلاوته؟ قال: لا والله. قال: قد كفيتني. فانصرف حيث شئت»[١]. وربما توجد محاولات أخرى لا يهمنا التعرض لها.

وسواء صدقت الروايات أم لا فالقرآن المجيد ما زال يتحدى الناس ليجاروه ويأتوا بمثله، وما زال له وللإسلام أعداء، لهم قدرات عالية، يودون الإيقاع بهما.

وإذا كانت المفاهيم القرآنية الشريفة قد طوِّرت شرحاً وتوضيحاً وتفصيلاً، خصوصاً في كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام، الذين هم معدن المعرفة لتلك المفاهيم، فإن الأسلوب القرآني في عرض تلك المفاهيم يبقى متميزاً بنفسه في القمة، لا يدانيه بيان، فضلاً عن أن يعلو عليه، كما تقتضيه سنّة التطور العامّة.

ولذا نرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام مع ارتفاع مستوى بيانهم ـ حتى ورد عنهم أنهم أوتوا فصل الخطاب، وأنهم أمراء الكلام[٢] ـ إذا ضمنوا كلامهم بالقرآن الشريف أو استشهدوا به فيه تميز القرآن عن كلامهم بمستواه الرفيع، وبدا فيه كالوشي الذي يطرِّز الثياب الجياد، والجوهر الذي ترصع به الحلي. ووضوح ذلك يغني عن إطالة الكلام فيه، وذكر الشواهد له.

---

(١) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ١: ٥٧.

(٢) نهج البلاغة ٢: ٢٢٦/ شرح نهج البلاغة ١٣: ١٢.

القسم الثاني

ما يشهد بإعجاز القرآن المجيد مع معرفة جهة الإعجاز

وهو أمور..

الأمر الأول

الإعجاز البلاغي

وذلك ما يحسّه القارئ وجداناً من روعة بيانه، وجمال أسلوبه، وارتفاع مستواه، ونفوذه في أعماق النفس، وطراوته وجدته، مهما طال الزمان، واختلفت أساليب الكلام والبيان.

وهو بعد فوق كل كلام، حتى كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام في خطبهم وأحاديثهم، فإنه مهما ارتفع مستواه لا يبلغ شأو القرآن الكريم، ولا يصل إلى مستواه، بل ينفرد القرآن بالرفعة، وبخاصية يمتاز بها عن كلام البشر، وقد تقدم حديث أبي علي الجبائي مع ابن الراوندي حوله، ويأتي حديث الوليد بن المغيرة عنه.

وفي حديث إبراهيم بن العباس عن الإمام الرضا عليه السلام عن أبيه عليه السلام: «أن رجلاً سأل أبا عبد الله عليه السلام: ما بال القرآن لا يزداد على النشر والدرس

إلا غضاضة؟ فقال: لأن الله تبارك وتعالى لم يجعله لزمان دون زمان، ولا لناس دون ناس، فهو في كل زمان جديد، وعند كل قوم غض إلى يوم القيامة»[١].

ونحوه حديث ابن السكيت عن الإمام الهادي عليه السلام[٢].

أضف إلى ذلك أمرين:

الأول: علوّ مضامينه وشرفها وانسجامها مع العقل والفطرة. بحيث يتقبلها السامع ويتفاعل معها من دون كلفة.

الثاني: أنه يوحي بشيء مقوم لكيانه، لا يفارقه ولا يغفله من فاتحته إلى خاتمته، وهو أنه كلام الله تعالى في تعاليه ومالكيته، وقدرته وسيطرته، وجبروته وكبريائه، وقدرته وقاهريته، وعلمه وحكمته، وإنعامه وإفضاله.

وهو لا يغفل ذلك، ولا يتنازل عنه مهما اختلفت المقامات وتباينت المقاصد والمضامين التي يطرقها، من الثناء على الله تعالى وتمجيده، والحوار بينه وبين عباده ـ من أنبيائه وملائكته، وحتى المعاند له المتمرد عليه إبليس لعنه الله ـ وحديثه عنهم وحديثهم عنه، ووعده ووعيده، وإنذاره وتبشيره، وأمره ونهيه، وحكمه وقضائه، وإرشاداته وآدابه، وعفوه ورحمته، ونكاله ونقمته... إلى غير ذلك.

---

(١) بحار الأنوار ٩٢: ١٥.

(٢) بحار الأنوار ٩٢: ١٥.

وهذه الأمور بمجموعها أوجبت انهيار سامعيه به وتضاؤلهم أمامه، وشعورهم بعلوِّه وارتفاعه عن مستوى كلام البشر.

بل إذا بقي القارئ له على سجيته، وتحللت عنه عقد العناد والتعصب، أو التشكيك والتردد، تفاعل معه وانتقل به إلى عالم آخر غير ما يعهده من كلام البشر، وتجلى له أنه كلام الله جلّ شأنه، وكأنه يسمعه منه، أو ينظر إليه في كتابه، كل ذلك لأنه لا يليق إلا به سبحانه، ولا يصدر إلا منه جلّ شأنه.

ولعله إلى ذلك يشير الحديث عن الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق (صلوات الله عليه) أنه قال: «لقد تجلى الله لخلقه في كلامه، ولكنهم لا يبصرون»[١].

قصة الوليد بن المغيرة مع القرآن المجيد

وقد رووا أن الوليد بن المغيرة جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال له: اقرأ عليّ. فقرأ عليه: ﴿**إِنَّ اللهَ يَأمُرُ بِالعَدلِ وَالإحسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي القُربَى وَيَنهَى عَنِ الفَحشَاءِ وَالمُنكَرِ وَالبَغيِ يَعِظُكُم لَعَلَّكُم تَذَكَّرُونَ**﴾[٢]. فقال: أعد. فأعاد. فقال: «والله إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق. وما يقول هذا بشر»[٣].

كما روي أن الوليد المذكور كان من حكام العرب يتحاكمون إليه في

---

(١) بحار الأنوار ٩٢: ١٠٧ باب: فضل التدبر في القرآن.

(٢) سورة النحل آية: ٩٠.

(٣) إعلام الورى بأعلام الهدى ١: ١١٢.

الأمور وينشدونه الأشعار، فما اختاره من الشعر كان مختاراً، فسألوه عن القرآن أسحر هو، أم كهانة، أم خطب؟

فدنا من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الحجر فقال: يا محمد، أنشدني من شعرك. فقال: ما هو شعر، ولكن كلام الله الذي بعث أنبياءه ورسله. فقال: اتل عليّ منه.

فقرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فلما سمع الرحمن استهزأ، فقال: تدعو إلى رجل باليمامة يسمى الرحمن؟! قال: لا، ولكني أدعو إلى الله، وهو الرحمن الرحيم.

ثم قرأ صلى الله عليه وآله وسلم: **﴿حم* تَنزِيلٌ مِن الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ* كِتَابٌ فُصِّلَت آيَاتُهُ قُرآناً عَرَبِيّاً لِقَومٍ يَعلَمُونَ* بَشِيراً وَنَذِيراً فَأعرَضَ أكثَرُهُم فَهُم لاَ يَسمَعُونَ* وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أكِنَّةٍ مِمَّا تَدعُونَا إلَيهِ وَفِي آذَانِنَا وَقرٌ وَمِن بَينِنَا وَبَينِكَ حِجَابٌ فَاعمَل إنَّنَا عَامِلُونَ* قُل إنَّمَا أنَا بَشَرٌ مِثلُكُم يُوحَى إلَيَّ أنَّمَا إلَهُكُم إلَهٌ وَاحِدٌ فَاستَقِيمُوا إلَيهِ وَاستَغفِرُوهُ وَوَيلٌ لِلمُشرِكِينَ* الَّذِينَ لاَ يُؤتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم بِالآخِرَةِ هُم كَافِرُونَ* إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم أجرٌ غَيرُ مَمنُونٍ* قُل أئِنَّكُم لَتَكفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الأرضَ فِي يَومَينِ وَتَجعَلُونَ لَهُ أندَاداً ذَلِكَ رَبُّ العَالَمِينَ* وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أقوَاتَهَا فِي أربَعَةِ أيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ* ثُمَّ استَوَى إلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلأرضِ ائتِيَا طَوعاً أو كَرهاً قَالَتَا أتَينَا طَائِعِينَ* فَقَضَاهُنَّ سَبعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَومَينِ وَأوحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أمرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنيَا بِمَصَابِيحَ**

وَحِفظاً ذَلِكَ تَقدِيرُ العَزِيزِ العَلِيمِ* فَإن أعرَضُوا فَقُل أنذَرتُكُم صَاعِقَةً مِثلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾[١].

فلما انتهى صلى الله عليه وآله وسلم إلى ذلك وسمعه الوليد اقشعر جلده، وقامت كل شعرة في رأسه ولحيته، ثم قام ومضى إلى بيته، ولم يرجع إلى قريش. فغمّهم ذلك وخافوا إسلامه. وحينما راجعه أبو جهل قال: إني على دين قومي وآبائي، ولكني سمعت كلاماً صعباً تقشعرّ منه الجلود. قال أبو جهل: أشعر هو؟ قال: ما هو بشعر. قال: فخطب هي؟ قال: لا. وإن الخطب كلام متصل، وهذا كلام منثور لا يشبه بعضه بعضاً، له طلاوة. ثم قال في اليوم الثاني: قولوا: هو سحر، فإنه أخذ بقلوب الناس[٢].

موقف قريش من تأثر الناس بالقرآن

ولذلك كان تأثيره سريعاً ظاهراً في سامعيه، حتى خشيت قريش أن يغلبوا به على أمرهم، فحاولت منع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مخالطة الناس، خوفاً من أن يقرأ القرآن الشريف عليهم ويحدثهم فيأخذ بقلوبهم ويؤمنوا به.

ومن الطريف في ذلك ما روي في لقاء الأنصار معه. فقد ذكروا أن أسعد بن زرارة وذكوان من الخزرج ذهبا إلى مكة معتمرين يسألان قريش الحلف على الأوس. وكان أسعد صديقاً لعتبة بن ربيعة، فذكر له ذلك، فردّ عليه عتبة بأنهم مشغولون عن ذلك بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه قد سفّه أحلامنا،

---

(١) سورة فصلت آية: ١ـ١٣.

(٢) إعلام الورى بأعلام الهدى ١: ١١٠ـ١١٢.

وسبّ آلهتنا، وأفسد شبابنا، وفرّق جماعتنا.

وكان أسعد وذكوان وجميع الأوس والخزرج قد سمعوا من اليهود الذين عندهم أن هذا أوان نبي يخرج بمكة، يكون مهاجره بالمدينة، لنقتلنكم به يا معشر العرب. فلما سمع أسعد كلام عتبة وقع في قلبه أنه هو الذي سمعه من اليهود. قال: فأين هو؟ فقال: هو جالس في الحجر.

ثم قال له: فلا تسمع منه ولا تكلمه، فإنه ساحر يسحرك بكلامه. فقال له أسعد: فكيف أصنع وأنا معتمر لابد لي أن أطوف بالبيت؟ قال: ضع في أذنيك القطن، فدخل أسعد المسجد وقد حشا أذنيه قطناً، فطاف بالبيت فنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجازه. فلما كان في الشوط الثاني قال في نفسه: ما أجد أجهل مني، أيكون مثل هذا الحديث بمكة، ولا نعرفه حتى أرجع إلى قومي فأخبرهم؟!.

ثم رمى بالقطن وأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال له: أنعم صباحاً. فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه إليه، وقال: قد أبدلنا الله به ما هو أحسن من هذا تحية أهل الجنّة: السلام عليكم. فقال له أسعد: إن عهدك بهذا قريب. إلى ما تدعو يا محمد؟

قال: إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، وأدعوكم: ﴿**أَلاَّ تُشرِكُوا بِهِ شَيئاً وَبِالوَالِدَينِ إِحسَاناً وَلاَ تَقتُلُوا أَولاَدَكُم مِن إِملاَقٍ نَحنُ نَرزُقُكُم وَإِيَّاهُم وَلاَ تَقرَبُوا الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنهَا وَمَا بَطَنَ وَلاَ تَقتُلُوا النَّفسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلاَّ بِالحَقِّ ذَلِكُم وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُم تَعقِلُونَ* وَلاَ تَقرَبُوا مَالَ**

اليَتِيم إلاَّ بِالَّتِي هِيَ أحسَنُ حَتَّى يَبلُغَ أَشُدَّهُ وَأوفُوا الكَيلَ وَالمِيزَانَ بِالقِسطِ لاَ نُكَلِّفُ نَفساً إلاَّ وُسعَهَا وَإذَا قُلتُم فَاعدِلُوا وَلَو كَانَ ذَا قُربَى وَبِعَهدِ اللهِ أوفُوا ذَلِكُم وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُم تَذَكَّرُونَ﴾(١). فلما سمع أسعد هذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأنك رسول الله(٢).

ويؤكد هذا الوجه في إعجاز القرآن الشريف أمور:

تعدد أساليب القرآن المجيد

أولها: أن القرآن الكريم لو كان بأسلوب واحد فربما يتوهم المتوهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد خصّ ذلك الأسلوب للقرآن وانتهج أسلوباً آخر في بقية كلامه الذي ينسب له.

لكن القرآن المجيد بأساليب مختلفة، فإن لم تكن لكل سورة أسلوبها المستقل بها فلا أقل من تعدد أساليبه في مجاميع من السور متقاربة، فأسلوب مثل سور البقرة وآل عمران والمائدة والأنعام والأعراف غير أسلوب مثل سور الأنبياء والمؤمنون والشعراء والصافات. وهما مباينان لأسلوب مثل سور الإسراء والأحزاب والفتح. وهي مباينة لأسلوب مثل سور الدخان والواقعة والقلم... إلى غير ذلك.

بل ربما كانت السورة الواحدة تجري على أكثر من أسلوب واحد. وربما اتضح انفراد بعض السور بأسلوبها، كسور محمد والقمر والرحمن وغيرها.

---

(١) سورة الأنعام آية: ١٥١ـ١٥٢.

(٢) إعلام الورى بأعلام الهدى ١: ١٣٦ـ١٣٨.

ومع كل ذلك فأسلوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كلامه وخطبه على رفعته وجماله لا يشاكل شيئاً من تلك الأساليب ولا يناسبها، كما يظهر بأدنى ملاحظة.

ومن غير الممكن عادة أن يكون القرآن بتلك الأساليب المختلفة، من إنشائه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يحسنها كلها، إلا أنه لا يصادف أن يقع شيء من كلامه الآخر على بعض تلك الأساليب، أو على ما يماثلها في الرفعة.

نزوله متفرقاً في مناسبات غير منضبطة

ثانيها: أن القرآن المجيد لم يكن كتاباً مجموعاً قبل أن يعلن به النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ليتيسر التروي في إنشائه وتعديله وتنسيقه في مدة طويلة قبل إظهاره، بل نزل نجوماً متفرقة في مناسبات مختلفة.

وكثيراً ما يكون تبعاً لأحداث مستجدة غير متوقعة، كبعض تحديات أهل الكتاب والمشركين، وبعض تصرفات المؤمنين أو المنافقين، وواقعة بدر وأحد والأحزاب وغير ذلك. فتميزه مع كل ذلك بهذا النحو شاهد بصدوره ممن لا يعجزه شيء، ولا يخفى عليه شيء، ولا يحتاج في فعله إلى إعمال رويّة وطول فكر ونظر.

تكرار الفكرة الواحدة بعروض مختلفة

ثالثها: أن القرآن الكريم كثيراً ما يكرر ذكر الفكرة الواحدة في مواضع مختلفة، إلا أنه يختلف في أسلوب عرضها، وكيفية طرحها، والتركيز على

الجهات المثيرة فيها، بما يناسب قوة السيطرة على البيان، وسعة الأفق، بوجه ملفت لنظر المتبصر.

وهـذه الوجـوه الثلاثة وإن لم يصلح كل منها لإثبـات إعجاز القرآن المجيـد، إلا أنهـا بمجموعها تؤكد الوجه المتقـدم في إعجازه، وهو إعجازه في الأسلوب.

والظاهر أن الوجه المذكور في إعجاز القرآن المجيد كان أهم الوجوه وأقواها تأثيراً. وبه فرض القرآن على أرض الواقع، وكان له الفتح العظيم. حيث يدركه كل أحد بسليقته وفطرته، بلا حاجة إلى روية وحساب، وإعمال نظر، ونحو ذلك مما ينفرد به الخاصة.

بـل يمكننا أن نتعـرف على أهمية هذا الوجه من قوة تأثيره، خصوصاً في محيـط جزيـرة العرب حين نـزول القـرآن المجيد، حيـث كان للفصاحة والبلاغة سوق رائج، وكان التفاخر والتسابق فيهما سمة بارزة فيه.

ومن هنا كان المناسـب التبصر فيه، والرعاية له، وملاحظة شـواهده ومؤيداته.

الأمر الثاني

الواقع الجاهلي

وذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد عاش في وسط جاهلي غريب عن جميع المعارف الإلهية، والتعاليم الدينية. بل هو منافر لها في وثنيته وقبليته وغطرسته وسلوكه.

ولم يعرف عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قد اختلف إلى من عنده علم بذلك، لأن مراكز الثقافة الدينية كانت في المدينة المنورة عند اليهود، وفي نجران والشام عند النصارى.

ومن المعلوم أنه لم يأخذ من اليهود، لعدم رؤيته المدينة قبل الهجرة، ولما هو المعروف من تعصب اليهود لأنفسهم ومحاولتهم حكر النبوة الخاتمة ومعارفهم الدينية على أنفسهم، وما هم عليه من نظرة الازدراء لولد إسماعيل عليه السلام عامة، وبغضهم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة.

كما أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذهب لنجران قطعاً. وإنما ذهب للشام في سفرتين محدودتين لا تسمحان له بتعلم شيء من العلوم الإلهية والدينية.

الأولى في صباه بصحبة عمه أبي طالب حينما سافر للتجارة، وكان أبو

طالب ملازماً له، ظنيناً به، يخشى عليه من كيد الأعداء، لما كان يتوقعه له من مستقبل عظيم. بل روى أن أبا طالب لم يقض وطره من سفرته، وأنه رجع به مسرعاً خوفاً عليه[١].

والثانية في شبابه في تجارة له بمال خديجة رضي الله عنها لا تسمح له بالتفرغ لطلب العلم، ولم يذكر عنه أنه اتصل هناك ببعض علماء أهل الكتاب وتردد عليهم.

كما أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحاول التعلم بتحصيل مقدماته وأسبابه، من جمع الكتب وكتابتها ودراستها. وهذا أمر معلوم من واقعه لا يحتاج إلى إثبات واستدلال.

وكلما ذكر عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يتخلى في غار حراء للتأله وعبادة الله تعالى والتفكر في أمره عزّ وجلّ وعظيم شأنه، والتأمل في خلقه والتدبر فيه.

ومع كل ذلك جاء بالقرآن العظيم الجامع لفنون العلم والمعارف الإلهية في التوحيد الخالص، المبني على تنزيه الله تعالى عن الشريك والنظير والولد والشبيه ﴿**قُل هُوَ اللهُ أَحَدٌ* اللهُ الصَّمَدُ* لَم يَلِد وَلَم يُولَد* وَلَم يَكُن لَهُ كُفُواً أَحَدٌ**﴾[٢].

و﴿**لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾[٣].

---

(١) بحار الأنوار ١٥: ١٩٨، ٢٠١.

(٢) سورة الإخلاص.

(٣) سورة الشورى آية: ١١.

و﴿لاَ تُدرِكُهُ الأبصَارُ وَهُوَ يُدرِكُ الأبصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ﴾(١).

ثـم وصفـه تعالى بصفـات الجـلال والجـمال ﴿هُوَ اللهُ الَّذِي لاَ إلَهَ إلاَّ هُوَ عَالِمُ الغَيبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحمَنُ الرَّحِيمُ* هُوَ اللهُ الَّذِي لاَ إلَهَ إلاَّ هُوَ المَلِكُ القُدُّوسُ السَّلاَمُ المُؤمِنُ المُهَيمِنُ العَزِيزُ الجَبَّارُ المُتَكَبِّرُ سُبحَانَ اللهِ عَمَّا يُشرِكُونَ* هُوَ اللهُ الخَالِقُ البَارِئُ المُصَوِّرُ لَهُ الأسمَاءُ الحُسنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأرضِ وَهُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾(٢) مـع التأكيـد على عظمة الله عزّ وجـلّ وكبريائـه، وقدرتـه وإحاطته وهيمنتـه، وتنزيهه عن كل مـا لا يليق بحكمته وكماله المطلق.

والتأكيد على الرسـالة الخاتمة وكرامة حاملها صلى الله عليه وآله وسلم وحسـن الثناء عليه وتعظيم حقه وكرامة المؤمنين المسلمين له المهتدين بهديه.

وتنزيـه أنبياء الله تعالى ورسـله وملائكتـه وأوليائه، وبيـان كرامتهم ورفعـة مقامهم، وذكر رسـالاتهم وتعاليمهم وجميل سـيرهم، والتنفير من الظلـم والظالمـين والكافريـن والمنافقين، وبـدء الخلق والتكويـن، وأخبار القرون الماضية والأمم الخالية وما حلّ بها، ووقع عليها من قوارع وقواصم.

والتذكـير بالمـوت ومـا بعده مـن الـبرزخ والبعث والنـشر والحشر، والحسـاب واسـتعراض مشـاهد القيامة، ووصف الجنة والنـار، والثواب والعقـاب، والتأكيد على البعث والنشـأة الآخرة. ثـم الاحتجاج على كثير

(١) سورة الأنعام آية: ١٠٣.

(٢) سورة الحشر آية: ٢٢ـ٢٤.

من ذلك بأيسر الطرق وأقربها للفطرة، من دون تكلف وتعقد.

والتأكيد على آيات الله تعالى البالغة، ونعمه السابغة، ورحمته بعباده، وجميل صنعه بهم، وسطوته بمن يشاقه ويضاده، ونكاله بهم، وانتقامه منهم.

والتشريع فيما يخص العقائد، وما يخص السلوك العملي، من الفرائض، والمحرمات، والسنن والآداب، والنظم الاجتماعية، ومكارم الأخلاق ومحمود الصفات والفعال.

والتذكير والوعظ والتقريع والتنبيه للعبر وضرب الأمثال، والوعد والوعيد بثواب الله تعالى وعقابه في الدنيا والآخرة... إلى غير ذلك مما يجعله بمجموعه مستوعباً لجميع حدود الدعوة وأصولها، وتثبيت خطوطها العامة، وبيان وجهتها الشريفة وأهدافها النبيلة.

مع تأكيد جميع ذلك وتركيزه بتكرار عرضه بمختلف الأساليب والصور، كل ذلك على أكمل وجه وأرفعه، وبأجمل بيان وأروعه، بنحو يوحي بتعالي قائله ورفعته، وغناه عمن سواه مهما بلغ شأنه.

وكل ذلك غريب عن مجتمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومحيطه الذي عاش فيه. ويمتنع في العادة أن يهتدي لذلك بنفسه من دون مرشد ومعلم. وحيث سبق أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتعرف على من عنده شيء من ذلك، ولم يختلط به، ليكتسبه منه، فلابد أن يكون ذلك من الله تعالى، العالم بكل شيء على حقيقته، والمحيط به، وقد أنزله عليه وعضده به، ليكون دليلاً لدعوته،

وشاهداً على رسالته، ومعجزاً لنبوته.

ولو كابر المكابر، وأصرّ على احتمال تعلمه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك ممن عاصره، أو اطلع على بعض كتبهم، فقد ردّ الله سبحانه عليه بقوله عزّ من قائل: **﴿وَلَقَد نَعلَمُ أَنَّهُم يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلحِدُونَ إِلَيهِ أعجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾**[1].

وهو يبتني على الوجه السابق للإعجاز، وهو تميز القرآن بأسلوبه، لأن الأعجمي لا يحسن الكلام العربي، فضلاً عن أن يصوغه بذلك الأسلوب المتميز.

وقد سبق أن ذلك الوجه في الإعجاز هو أهمّ الوجوه، لأنه الذي يدركه عامة الناس، وكان خطابه تعالى بهذا الرد معهم.

تميز القرآن عن ثقافة عصرة شاهد بأصالته

ولنا أن نرد عليه بوجه آخر يتناسب مع الوجه الذي نحن بصدده في إعجاز القرآن الشريف.

وحاصله: أن من يكتسب العلم بالتعلم من الناس..

تارة: ينشأ في جوّ علمي ويتمرس فيه من صغره، ويتدرج فيه حتى يبلغ النهاية المطلوبة، كما هو الحال فيمن ينتسب للمراكز العلمية ـ كالحوزات، والمعاهد، والجامعات ـ ويعيش فيها.

---

(١) سورة النحل آية: ١٠٣.

وأخرى: يأخذ العلم تلقياً في مدة قليلة، من أجل أن يتحمله لا غير، مع كونه غريباً عليه غير متمرس فيه.

والأول كثيراً ما يتقن العلم، ويتمكن فيه، بل قد يحظى بشيء من النبوغ، فيطور العلم ويرتفع بمستواه.

أما الثاني فهو يتحمله عادة بسطحية ورتابة، دون تركيز وأصالة. وبذلك يكون معرضاً للتحوير والتشويه، وضعف الأداء وسوء العرض. وذلك أمر ظاهر يستوضحه كل ممارس.

ومن المعلوم من حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ليس من القسم الأول، لأنه قضى عمره الشريف في مكة المكرمة بعيداً عن مراكز أهل الكتاب، كما سبق. وغاية ما قد يدعى أنه اطلع على بعض كتبهم أو تعرف على بعض من يحمل ثقافتهم.

ولكن القرآن الكريم حينما طرح العلوم الإلهية والمعارف الدينية لم يطرحها بالوجه المطروح في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي يتبناه أهل الكتاب، مع سطحية وتشويه، بل ولا مع الحفاظ على ما عندهم بجمود وتقليد. وإنما طرحها طرحاً متميزاً على ما عندهم، أصالة وكمالاً، وسمواً واعتدالاً، ورونقاً وجمالاً. وأفاض في جهات كثيرة لم يطرقوها.

بل حتى فيما طرقوه وتحدثوا عنه لم يتحدث عنه حديث تابع لهم، بل حديث مستقل عنهم مهيمن على ما عندهم، حيث يتميز عنه بأمور..

الأول: تهذيبه من التناقضات والخرافات والمناكير والمخزيات، التي

لا تتناسب مع جلال الله وكماله وقدسية رسله وملائكته وأوليائه، ولا مع تعاليمهم الحقة، المطابقة للفطرة.

الثاني: التعديل في بعض ما ذكروه استثناءً أو إضافةً أو تحويراً، وإن لم يكن ما ذكروه منكراً، كاستثناء بعض أهل نوح من دخول الفلك، وإضافة بعض المؤمنين غيرهم فيمن دخله، مع أنهم اقتصروا فيمن دخله على نوح وامرأته وأولاده ونسائهم[١]. ومثل خيانة امرأة لوط له، وبقائها من دون أن تخرج معه، مع أن المذكور عندهم هو إخراجه لها معه بعد أمره بذلك، المناسب لعدم خيانتها له، إلا إنها التفتت فصارت عمود ملح[٢]. ومثل الاختلاف الكثير في قصة يوسف عليه السلام[٣].

الثالث: إهمال كثير مما ذكروه.

الرابع: ذكر ما لم يذكروه من الحوادث المستقلة ـ كقصص هود وصالح وشعيب ـ وكثير من التعاليم الحقة.

الخامس: تتميم بعض ما ذكروه بإضافة تناسبه وتزيده روعة، مثل الإفاضة في رفعة مريم عليها السلام وقدسيتها من بدء نشوئها عليها السلام بما يناسب تهيئتها لكرامة الله تعالى لها بحملها عيسى عليه السلام، وتصديق عيسى لها بعد ولادته بكلامه معهم وهي تحمله، مع أنه لا إشارة لذلك عندهم.

---

(١) سفر التكوين: الإصحاح السادس والسابع.

(٢) سفر التكوين: الإصحاح التاسع.

(٣) سفر التكوين: الإصحاح السابع والثلاثون والإصحاح التاسع والثلاثون إلى الإصحاح السادس والأربعين.

بـل يظهر ممـا عندهم إنها امرأة عادية كانت خطيبة ليوسـف النجار، فحملت بعيسى عليه السلام قبل أن يدخل بها، وأن يوسف بعد أن اتهمها في نفسه، وأراد أن يطّلقهـا من دون أن يشـهر بها خوطـب في منامه ببراءتها وبحقيقة الأمـر[١]، فأبقاها عنـده وأولدها أولاداً آخرين ذكـوراً وإناثاً صاروا أخوة لعيسى[٢]... إلى غير ذلك.

وذلك كله لا يناسـب أخـذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم القرآن الكريم ممن سـبقه مـن أهـل الكتاب، أو مما سـبقه من كتبهم التي هي في المتناول. بل يناسـب تبايـن المدرسـتين وإن اتفقتا في بعـض الأمور، مع أصالـة الثانية وتكاملها ورفعتها وهيمنتها على الأولى. بحيث جاءت لتصحيح أخطائها واستدراك نواقصها وحذف فضولها، كما صرح به القرآن الكريم.

وإن نظرة عابرة في العهدين القديم والجديد يكفي لاستيضاح هبوط مسـتواهما حدّ التفاهة بحيث لا يكونان طرفاً للمقارنة والموازنة مع القرآن المجيد في عظمة مضامينه ورفعة مستواه.

وبذلـك يتعين عـادة كون القرآن الكريم وحياً مـن الله تعالى، لتتم به الحجة على الناس بعد ضياع معالم الأديان السـابقة عليهم، بسـبب الكتمان والتحريف والتشويه.

---

(١) إنجيل متّى: الإصحاح الأول: ١٨ـ٢١.

(٢) إنجيل متّى: الإصحاح الثالث عشر: ٥٥، ٥٦.

الأمر الثالث

الإخبارات الغيبية

فمن المعلوم أن القرآن الكريم قد اشتمل على جملة من الإخبارات الغيبية:

منها: قوله تعالى: **﴿غُلِبَتِ الرُّومُ* فِي أَدْنَى الأَرْضِ وَهُم مِن بَعدِ غَلَبِهِم سَيَغلِبُونَ* فِي بِضعِ سِنِينَ﴾**[1]. فكان الأمر كما قال عزّ وجلّ أعاد الروم الكرة على فارس، وغلبوهم قبل مضي عشر سنين، كما ذكره المؤرخون.

ومنها: قوله سبحانه عن أبي لهب وامرأته: **﴿سَيَصلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ* وَامرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾**[2]. حيث يرجع ذلك إلى أنهما يموتان على الشرك، مع أن إسلامهما ـ خصوصاً أبا لهب ـ غير مستبعد في العادة..

أولاً: لقرابة أبي لهب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، التي قد تجره وأهله للإسلام، حتى أنه روي أنه قد أثيرت حميته، ومال، إلا أنه لم يفلح.

وثانياً: لإمكان أن يمتد به العمر حتى يظهر الإسلام فيدخل فيه طوعاً أو كرهاً كما دخل غيره من أمثاله، ثم يحسن إسلامه.

---

(١) سورة الروم آية: ٢ـ٤.

(٢) سورة المسد آية: ٣ـ٤.

ومنها: قوله تعالى في أوائل ظهور الدعوة في مكة والمشركون في أوج عنادهم والمسلمون في منتهى ضعفهم: ﴿فَاصدَع بِمَا تُؤمَرُ وَأعرِض عَنِ المُشرِكِينَ* إنَّا كَفَينَاكَ المُستَهزِئِينَ﴾(١). فكانت عاقبة الأمر كما قال، كفاه أمر المستهزئين، وكانت العاقبة والغلبة له.

ومنها: قوله سبحانه في سورة القمر المكية متحدياً قريشاً: ﴿أم يَقُولُونَ نَحنُ جَمِيعٌ مُنتَصِرٌ* سَيُهزَمُ الجَمعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾(٢).

وكذلك قوله عزّ أسمه ـ مخاطباً للمشركين في أعقاب واقعة بدر ـ: ﴿وَإن تَعُودُوا نَعُد وَلَن تُغنِيَ عَنكُم فِئَتُكُم شَيئاً وَلَو كَثُرَت وَأنَّ اللهَ مَعَ المُؤمِنِينَ﴾(٣). وكلاهما وعد قاطع منه تعالى لهم بالفشل، وكان الأمر كما قال.

ومنها: قوله تعالى: ﴿قُل لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغلَبُونَ وَتُحشَرُونَ إلَى جَهَنَّمَ وَبِئسَ المِهَادُ* قَد كَانَ لَكُم آيَةٌ فِي فِئَتَينِ التَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخرَى كَافِرَةٌ يَرَونَهُم مِثلَيهِم رَأيَ العَينِ﴾(٤). فإنه أيضاً وعد قاطع للمخاطبين من اليهود أو المشركين ـ على اختلاف المفسرين ـ بالفشل، وأنهم يغلبون، كما حصل فعلاً.

ومنها: قوله عزّ وجلّ عن أهل الكتاب: ﴿فَإن آمَنُوا بِمِثلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَد اهتَدَوا وَإن تَوَلَّوا فَإنَّمَا هُم فِي شِقَاقٍ فَسَيَكفِيكَهُمُ اللهُ وَهُوَ السَّمِيعُ

---

(١) سورة الحجر آية: ٩٤ـ٩٥.

(٢) سورة القمر آية: ٤٤ـ٤٥.

(٣) سورة الأنفال آية: ١٩.

(٤) سورة آل عمران آية: ١٢ـ١٣.

العَلِيمُ﴾[١]، وأخيراً كفى الله تعالى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم، ولم يضره كيدهم.

ومنها: قوله عزّ من قائل: **﴿يُرِيدُونَ أن يُطفِئُوا نُورَ اللهِ بِأفوَاهِهِم وَيَأبَى اللهُ إلاَّ أن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَو كَرِهَ الكَافِرُونَ* هُوَ الَّذِي أرسَلَ رَسُولَهُ بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ لِيُظهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَو كَرِهَ المُشرِكُونَ﴾**[٢].

وقوله تعالى: **﴿يُرِيدُونَ لِيُطفِئُوا نُورَ اللهِ بِأفوَاهِهِم وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَو كَرِهَ الكَافِرُونَ* هُوَ الَّذِي أرسَلَ رَسُولَهُ بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ لِيُظهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَو كَرِهَ المُشرِكُونَ﴾**[٣].

وقوله عزّ وجلّ: **﴿هُوَ الَّذِي أرسَلَ رَسُولَهُ بِالهُدَى وَدِينِ الحَقِّ لِيُظهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللهِ شَهِيداً﴾**[٤].

وقد تحقق ذلك فعلاً، حيث علا دين الله وعلا نوره وظهرت حجته، وكان له في عهوده الأولى الغلبة والظهور على جميع الأديان، فكان أكثرها انتشاراً وأقواها عدّة.

وأما ما حصل في العهود القريبة فهو تراجع بعد الظهور لا ينافي الوعود المذكورة. على أنه لا يرجع في الحقيقة إلى غلبة غير الإسلام من الأديان للإسلام وظهورها عليه، بل إلى غلبة المنتسبين لتلك الأديان على المسلمين بعد أن ترك الكل دينهم. أما الإسلام كدين فقد بقي هو الأظهر

---

(١) سورة البقرة آية: ١٣٧.

(٢) سورة التوبة آية: ٣٢ـ٣٣.

(٣) سورة الصف آية: ٨ـ٩.

(٤) سورة الفتح آية: ٢٨.

شأناً، والأعلى حجة، والأولى بالإعجاب والإكبار.

ومع أننا ننتظر تأويل الآيات الشريفة على الوجه الأكمل بظهور الإسلام الساحق وغلبته الماحقة لكل دعوة أخرى، وذلك بقيام قائم آل محمد عجّل الله تعالى فرجه، وصلى عليه وعلى آبائه الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً.

ومنها: قوله عزّ وجلّ: ﴿**مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ المُؤمِنِينَ عَلَى مَا أنتُم عَلَيهِ حَتَّى يَمِيزَ الخَبِيثَ مِن الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطلِعَكُم عَلَى الغَيبِ**﴾[1]. وقد ميزهم فعلاً بالفتن حتى ظهر خبث كثير منهم بما لعله لم يكن محتسباً.

---

(١) سورة آل عمران آية: ١٧٩.

الأمر الرابع

الحقائق العلمية

أن القرآن الكريم قد اشتمل على بعض الحقائق العلمية بنحو لا يتناسب مع ما كانت عليه الجزيرة العربية من الجهل، والبعد عن مراكز الثقافة. بل قد لا يناسب الثقافة العلمية في عصر البعثة.

منها: قوله تعالى: ﴿وَتَرَى الجِبَالَ تَحسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنعَ اللهِ الَّذِي أَتقَنَ كُلَّ شَيءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفعَلُونَ﴾[1]. فإن حركة الجبال تبتني على دوران الأرض، أو سير المجموعة الشمسية باتجاه خاص. وكلاهما غير معروف في ذلك العصر.

ومنها: قوله سبحانه: ﴿اللهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيرِ عَمَدٍ تَرَونَهَا﴾[2]. وقوله عزّ وجلّ: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ بِغَيرِ عَمَدٍ تَرَونَهَا﴾[3]، حيث يشير ذلك إلى تماسك السماء والأرض بروابط غير مرئية. كما صرح بذلك في حديث الحسين بن خالد عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «قلت له: أخبرني عن قول

---

(١) سورة النمل آية: ٨٨.

(٢) سورة الرعد آية: ٢.

(٣) سورة لقمان آية: ١٠.

الله: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الحُبُكِ﴾ فقال: هي محبوكة إلى الأرض، وشبك بين أصابعه. فقلت: كيف تكون محبوكة إلى الأرض والله يقول: ﴿بغَيرِ عَمَدٍ تَرَونَهَا﴾؟! فقال: سبحان الله! أليس [الله] يقول: ﴿بِغَيرِ عَمَدٍ تَرَونَهَا﴾ فقلت بلى. فقال: فثم عمد، ولكن لا تُرى...»[١]. وذلك يناسب قانون الجاذبية المكتشف حديثاً.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَالجِبَالَ أوتَاداً﴾[٢].

وقوله سبحانه: ﴿وَألقَى فِي الأرضِ رَوَاسِيَ أن تَمِيدَ بِكُم وَأنهَاراً وَسُبُلاً لَّعَلَّكُم تَهتَدُونَ﴾[٣].

وقوله جلّ شأنه: ﴿وَجَعَلنَا فِي الأرضِ رَوَاسِيَ أن تَمِيدَ بِهِم﴾[٤].

وقوله عزّ وجلّ: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ بِغَيرِ عَمَدٍ تَرَونَهَا وَألقَى فِي الأرضِ رَوَاسِيَ أن تَمِيدَ بِكُم﴾[٥]. حيث تضمنت الآية الأولى أن الجبال كالأوتاد. وهذا التشبيه يحمل خاصتين:

الأولى: أنها كالأوتاد في هيئاتها الظاهرة، فهي كما تبرز على وجه الأرض، تغوص فيها. وقد ثبت أخيراً أن الجبال تغوص في الأرض أضعاف ارتفاعها، وأن حجم الصخر تحت الجبال ينزل أسفل من الطبقة

---

(١) تفسير العياشي ٢: ٢٠٣، تفسير سورة الرعد. واللفظ له/ وتفسير القمي ٢: ٣٢٨.

(٢) سورة النبأ آية: ٧.

(٣) سورة النحل آية: ١٥.

(٤) سورة الأنبياء آية: ٣١.

(٥) سورة لقمان آية: ١٠.

الصخرية المنبسطة التي تقوم عليها القارات بعمق هائل.

الثانية: أنها كالأوتاد في وظيفتها. فإن الأوتاد تمسك الخيمة عن أن تتحرك وتزول عن موقعها. وكذلك الجبال، فهي بسبب غوصها في الأرض تشد القشرة الأرضية المحيطة بالطبقة السائلة، وتحفظ توازنها. ولولا الجبال لاضطربت القشرة الأرضية، وماجت فوق الطبقة السائلة، ومادت بمن عليها. وهو ما أكدت عليه الآيات الأخيرة والأحاديث الشريفة التي هي كالشرح لها.

قال أمير المؤمنين عليه السلام في خطبة له في الثناء على الله تعالى: «ونشر الرياح برحمته ووتد بالصخور ميدان أرضه»[١].

وقد أشار (صلوات الله عليه) لكلا الأمرين في خطبة له أخرى تسمى بخطبة الأشباح، حيث قال في بيان خلق الأرض: «وعدل حركتها بالراسيات من جلاميدها[٢]، وذوات الشناخيب الشم[٣]، من صياخيدها[٤]، فسكنت من الميدان لرسوب الجبال في قطع أديمها، وتغلغلها متسربة في جوبات خياشيمها وركوبها أعناق سهول الأرضين وجراثيمها»[٥].

وقال في خطبة ثالثة: «وجبل جلاميدها ونشوز متونها وأطوادها،

---

(١) نهج البلاغة ١: ١٤.

(٢) الجلاميد: الصخور الصلبة.

(٣) الشناخيب: جمع شنخوب، وهو رأس الجبل. والشم: الرفيعة العالية.

(٤) الصياخيد: جمع صيخود، وهو الصخرة الشديدة.

(٥) نهج البلاغة ١: ١٧٤، ١٧٥.

فأرساها في مراسيها، وألزمها قرارتها، فمضت رؤوسها في الهواء، ورست أصولها في الماء، فأنهد جبالها عن سهولها، وأساخ قواعدها في متون أقطارها ومواضع أنصابها، فأشهق قلالها وأحال أنشازها، وجعلها للأرض عماداً، وأرّزها[١] فيها أوتاداً، فسكنت ـ على حركتها[*] ـ من أن تميد بأهلها، أو تسيخ بحملها، أو تزول عن مواضعها»[٢]. وذلك كله غريب عن ثقافة عصر نزول القرآن الشريف.

ومنها: قوله سبحانه: ﴿فَمَن يُرِدِ اللهُ أَن يَهدِيَهُ يَشرَح صَدرَهُ لِلإِسلاَمِ وَمَن يُرِد أَن يُضِلَّهُ يَجعَل صَدرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾[٣]. وقد تضمنت هذه الآية الشريفة أن الارتفاع في طبقات الجو يسبب ضيق الصدر، وهو أمر مجهول سابقاً، لعدم الإحاطة بخصائص الجوّ، ولعدم تيسير اكتشافه من طريق تجربة الصعود، وإنما اكتشف ذلك في العصور القريبة، حيث ظهر أن ضغط الجوّ يخفّ كلما ارتفعنا إلى فوق، وذلك يسبب ارتفاع ضغط الإنسان وضيق صدره واختناقه.

وهناك آيات كثيرة أطالوا الكلام في تقريب دلالتها على جملة من

---

(١) أرّزها: أي أثبتها.

(*) نبّه أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) بذلك على حركة الأرض إما بدورانها على نفسها أو في ضمن أبراج المجموعة الشمسية، أو في ضمن سير المجموعة الشمسية باتجاه خاص. وذلك كله مغفول عنه في تلك العصور خصوصاً في محيطه عليه السلام. وذلك وإن لم يكن معجزة للقرآن الكريم، إلا أنه معجزة له وللنبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي هو عليه السلام باب مدينة علمه، فيكون شاهداً لصدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ادعاء النبوة.

(٢) نهج البلاغة ٢: ١٩٢، ١٩٣.

(٣) سورة الأنعام آية: ١٢٥.

المستكشفات العلمية الحديثة المغفول عنها حين نزول القرآن الشريف حيث يكون ذلك شاهداً على إعجازه، ولا يسعنا استطرادها، وفي ما ذكرنا كفاية.

هذه بعض وجوه إعجاز القرآن المجيد.

وهناك بعض الشواهد المؤكدة لصدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نسبته لله عزّوجلّ وعدم افترائه فيه، تظهر للمتأمل، ولا تخفى على المستبصر، وإن كان الأمر أظهر من أن يستشهد عليه.

منها: ما هو معلوم من أن اليهود ـ الذين هم بقية بني إسرائيل الباقية على الانتساب لدين اليهودية ـ يعتزون بقوميتهم وانتسابهم لإسرائيل، وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم (على نبينا وآله وعليهم الصلاة والسلام)، ويتجاهلون العرب من بني إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام ويبغضونهم.

وهم قد ناصبوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم العداء، وكذبوه، وأنكروا حقّه، وألّبوا عليه، وظاهروا عدوه، وجدوا في إطفاء نوره، قولاً وعملاً، وأتعبوه كثيراً. وقد وقف القرآن الكريم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم ـ كردّ فعل على ذلك ـ أشدّ المواقف وأقساها ـ تذكيراً وتأنيباً، وذماً وتقريعاً، وقتلاً وتشريداً.

والمنتظر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو لم يكن مرسلاً من الله تعالى، وكان مفترياً في نسبة القرآن له، أن يتمم موقفه ذلك بتجاهل بني إسرائيل في القرآن المجيد، وعدم الاعتراف لهم إلا بما لا بد من الاعتراف به لظهوره، كرد فعل منه لموقفهم الظالم منه ومن قومه.

لكن القرآن الشريف قد أفاض في ذكرهم، وفي ذكر نِعَم الله تعالى

عليهم، وتفضيلهم على العالمين. كما أفاض في ذكر آبائهم الأولين وأنبيائهم وقصصهم، فكان ذكر إسحاق ويعقوب عليهما السلام أكثر من ذكر إسماعيل عليه السلام، مع أن إسماعيل ـ الذي إليه يرجع نسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونسب قومه ـ هو الأكبر والأسبق في الوصية.

كما أنه أفاض في ذكر ذرية إسحاق ويعقوب، وتبجيل من يستحق التبجيل منهم. وذكر نعمة الله تعالى عليهم عموماً. من دون أن يشير لشيء من ذلك في ذرية إسماعيل عليه السلام، وهم قوم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين يحاول صلى الله عليه وآله وسلم إقناعهم برسالته، والاستظهار بهم على الأمم، حيث يناسب ذلك تمجيدهم وإشعارهم بالرفعة على اليهود، ليكون ذلك محفزاً لهم على دعمه والإقرار بدعوته.

ولاسيما مع ما عليه قريش خصوصاً، والعرب عموماً، من الاعتزاز بالآباء وأمجادهم، والتفاخر بذلك، حتى أنبهم الله تعالى بقوله: ﴿**أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ * حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ**﴾[1].

ولا مجال لتفسير ذلك وتوجيهه بأنه محاولة منه صلى الله عليه وآله وسلم لإرضاء اليهود والتقرب منهم أملاً في استجابتهم له واستظهاره بهم، لأن ذلك لا يناسب ما بينه وبينهم من مواقف عدائية متشنجة من اليوم الأول.

وإنما التفسير المنطقي لذلك أن القرآن المجيد كتاب الله تعالى الذي يعطي كل ذي حق حقه، وإسماعيل عليه السلام قد حمل رسالة السماء مدّة قليلة،

---

(١) سورة التكاثر آية: ١ـ٢.

ثم اضطلع بحملها إسحاق وذريته قرونا طويلة، فشكر الله تعالى لهم ذلك، فنوَّه بهم، وأثنى عليهم بما هم أهله، وبما يناسب دورهم في حمل رسالته، والدعوة له، وتحمل الأذى والمحن في سبيله.

ومنها: أن القرآن الكريم قد ركز على تنزيه أنبياء الديانتين اليهودية والنصرانية، وتكريمهم، ورفع شأنهم، بما لم يهتم به معتنقو الديانتين المذكورتين في حقهم، بل نسبوا لهم الأعاجيب من الرذائل والمعاصي وغير ذلك. وما الذي يدعوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك لو كان مفتريا ـ والعياذ بالله ـ على الله تعالى في نسبة القرآن إليه؟!.

وهل لذلك وجه إلا كون القرآن منزلاً من الله سبحانه الذي أخذ على نفسه نصرة رسله، وشكر سعيهم، وتثبيت حكمته، بأنه لا يختار لرسالته إلا المخلصين من عباده، المؤهلين لأن يكونوا قدوة لهم، يدعونهم بأفعالهم وسلوكهم إلى ما يرتضيه من مكارم الأخلاق ومحمود الخصال والأفعال، والى ما يوثق علاقتهم به من القربات والطاعات.

ومنها: التكامل العجيب في أمر عيسى عليه السلام فالقرآن المجيد في الوقت الذي أنكر فيه أشدّ الإنكار على النصارى دعواهم ألوهيته وبنوته لله تعالى شأنه، وأنزله عن ذلك إلى مرتبة العبودية، قد أكد على رفع شأنه وتعظيمه، والثناء عليه، وتنزيهه عما لا يليق به.

بل أفاض ـ كما سبق ـ في رفعة شأن أمه الصديقة مريم عليها السلام، وقدسيتها، وتهيئتها من مبدأ تكوينها ونشوئها لكرامة الله تعالى بحمل عيسى عليه السلام،

وخطـاب الملائكة لهـا بذلك، وإحاطتها حين الولادة بالكرامات المناسـبة، ثم دعمها بعد ذلك بأقوى البراهين على براءتها، وهو شـهادة عيسـى عليه السلام لها وهي تحمله بوجه إعجازي قاهر، بحيث يجعل المتهم لها معانداً لله تعالى، رادّاً لآياته.

ولولا ذلك لكانت تلك الكرامة العظيمة مثاراً للشبهة والريبة، بنحو لا يتناسـب معها، ولا مع شرف الرسالة التي ترتبت عليها، والتي أُريد بها إقامة الحجة على العتاة الظالمين.

بينما لا نجد في المسيحية ذلك فهي في الوقت الذي تجعله ابناً لله تعالى وترفعـه إلى مقام الألوهية والعبادة لا تنزهه كتنزيه القرآن الشريف له، ولا ترفع مقام أمه بنحو يهيئها لتلك الكرامة العظيمة. بل لا ترفع عنها الشـبهة في مثـل هـذا الحمل المريـب إلا رؤيا يوسـف خطيبها من دون شـاهد على صـدق دعـوى الرؤيا، ولا على صـدق نفس الرؤيا، ليكـون حجة على من يتهمها، ويقطع الطريق عليه.

وذلـك كله يتناسـب مـع كون القـرآن منزلاً مـن الله تعـالى، لنصرة رسله وأوليائه وتصحيح التعاليم الشايعة قبله نتيجة تحريف التعاليم الحقة وتشويهها، ولا يتناسب مع كونه من جملة المفتريات على الله تعالى، كما لعله ظاهر.

ومنها: مـا تميز به من بعض الأمور غير المألوفة في كلام العرب، مثل بدء بعض سوره بالحروف المقطعة. فإن ذلك أمر لا يلتفت له في العادة من

ينشئ الكلام منهم.

وكذا بعض الأمور التي يصعب على محيطه التصديق بها، أو الوقوف على المراد منها، مثل قوله سبحانه وتعالى: ﴿**سُبحَانَ الَّذِي أسرَى بِعَبدِهِ لَيلاً مِن المَسجِدِ الحَرَامِ إلَى المَسجِدِ الأقصَى الَّذِي بَارَكنَا حَولَهُ لِنُرِيَهُ مِن آيَاتِنَا إنَّه هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾[1].

وقوله سبحانه: ﴿**وَاسأل مَن أرسَلنَا مِن قَبلِكَ مِن رُسُلِنَا أجَعَلنَا مِن دُونِ الرَّحمَنِ آلِهَةً يُعبَدُونَ**﴾[2].

فإن من ينشئ الكلام من أجل إفهام محيطه وإقناعه لا يتعمد ذلك ونحوه مما يحرجه أمام الناس.

ولا تفسير لذلك إلا فرضه عليه من قبل الله تعالى، لمصالح هو أعلم بها، وهو المتعهد بتسديده فيها، كما حصل فعلاً، حيث لم يكن ذلك سبباً لإحراجه والتشهير به والتهريج عليه... إلى غير ذلك مما قد يدركه المنصف المتبصر في القرآن المجيد من شواهد الحق والصدق. وإن كان الأمر أظهر من ذلك، كما سبق.

---

(١) سورة الإسراء آية: ١.

(٢) سورة الزخرف آية: ٤٥.

لزوم الاختلاف لو كان من غير الله تعالى

تتميم:

قال الله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرآنَ وَلَو كَانَ مِن عِندِ غَيرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اختِلاَفاً كَثِيراً﴾[١]. وقد يستظهر من ذلك بدواً أن الكتاب الصادر من غير الله تعالى لابدّ أن يشتمل على الاختلاف والتناقض الكثير.

مع أن ذلك لا يخلو من خفاء، إذ كثيراً ما تكون الكتب الصادرة من البشر متناسقة نسبياً، لا يظهر فيها الاختلاف، أو يكون الاختلاف فيها خفياً لا يلتفت له إلا الناقد المتبصر.

وكلما كان صاحب الكتاب أرفع مستوى وأشد تمرساً في العلم، كان الاختلاف عن كتابه أبعد، خصوصاً إذا أعاد النظر فيه، وحاول نقده وتهذيبه.

وربما يجاب عن ذلك بوجهين:

أحدهما: أن القرآن الكريم حيث نسبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصادع به لله تعالى، وهو سبحانه القادر الحكيم، فلو لم يكن من عنده وقد أفترى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنسبته له جلّ شأنه، لكان مقتضى حكمته عزّ وجلّ أن يخذل المفتري ويوقع الاختلاف الكثير في الكتاب الذي يأتي به، ليكون دليلاً ظاهراً على كذبه مانعاً من تصديق الناس به، رفعاً للشبهة وإتماماً للحجة.

---

(١) سورة النساء آية: ٨٢.

لأن الحكمة كما تقتضي تأييد الصادق بالحجة والبرهان والمعجز، تقتضي خذلان الكاذب، وجعله بحال لا يمكن عقلاً تصديقه على الله تعالى، بل تضطر العقول إلى تكذيبه، لئلا يلتبس الأمر على ضعاف الناس، ويجوز تمويهه عليهم، بنحو يعذرون فيه.

وهو مناسب للواقع الخارجي، فإن العهدين القديم والجديد اللذين عليهما تعتمد الديانتان اليهودية والنصرانية المعاصرتان، وتريان تمثيلهما دين الله الحق، قد تضمنا تناقضات عجيبة، وأموراً منكرة، ومخزيات فظيعة تظهر لكل ذي إدراك سوي. ولا مبرر لوجودها فيهما لولا خذلان الله تعالى، من أجل تنبيه الناس تثبيتاً لحكمته، وإتماماً لحجته.

وكذا الحال في بعض ما اطلعنا عليه من الكتب المفتعلة في العصور القريبة. فإنها من الاضطراب والهبوط في مستواها بحدٍّ لا يرضى ذو الكرامة والرشد بنسبتها له، فضلاً عن نسبتها لله جلّ شأنه: ﴿**قُل فَللّهِ الحُجَّةُ البَالِغَةُ فَلَو شَاءَ لَهَدَاكُم أجمَعِينَ**﴾[1].

ثانيهما: ما ذكره بعضهم من أن القرآن المجيد لم ينزل ولم يعلن للناس كتاباً مجموعاً منسقاً، بعد نقد وتمحيص، وإنما نزل نجوماً متفرقة في ضمن ثلاث وعشرين سنة، وفي ظروف متباينة أشد التباين، وبمناسبات مختلفة سنخاً وهدفاً، وكثير منها مفاجئات غير محتسبة، ليهيأ لها من الحديث ما يناسبها بروية وإمعان.

---

(١) سورة الأنعام آية: ١٤٩.

ومثل هذا الحديث المتفرق المختلف الأهداف يكون معرضاً للاختلاف الكثير والاضطراب والتدافع لو صدر من البشر المعرض للغفلة والخطأ وعدم الاستيعاب والإحاطة.

فعدم ظهور الاختلاف في القرآن المجيد شاهد بصدوره عن الله عز وجل المنزه عن الغفلة والخطأ والمحيط بكل شيء.

هذا ما تيسر لنا من الحديث عن إعجاز القرآن المجيد وشواهد صدقه. والظاهر أنّا لم نوف الموضوع حقه. وإن كان القرآن الكريم قد فرض نفسه بنحو يستغني عن الاستشهاد له والدفاع عنه. ﴿وَتَـمَّت كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدقاً وَعَدلاً لاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾[1].

(١) سورة الأنعام آية: ١١٥.

الفصل الثاني

في بشارات الأنبياء عليهم السلام به

من شواهد صدق النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم في دعوى النبوة: ما صدر من البشارة به من الله تعالى على لسان أنبيائه السابقين (صلوات الله عليهم)، وفي كتبه المنزلة عليهم، وذكر زمان بعثته ومحل ظهوره وهجرته، وما يحيط بذلك من دلائل وعلامات بلغ بها الأنبياء أممهم، وحملها علماء أهل الكتاب عنهم.

وقد ذكر أهل الحديث والمؤرخون كثيراً منها. مثل حديث تبّع مع الأوس والخزرج حين أوصاهم بالبقاء في المدينة إلى حين ظهور النبي صلى الله عليه وآله وسلم [1]، وقصة سيف بن ذي يزن حين بشر جده عبد المطلب به، وذكر له ما يؤول إليه أمره[2]، وقصة بحيرا الراهب حين حدث عمه أبا طالب بشأنه حين سافر به وهو صبي إلى الشام[3]، وحديث يوسف اليهودي بمكة المكرمة حين رأى النجوم تقذف، وسأل قريشاً عن مولود جديد فيهم، فأخبروه بولادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فطلب رؤيته، ولما رآه أعلمهم بأنه هو النبي الموعود به[4].

---

(١) بحار الأنوار ١٥: ١٨٣.

(٢) إعلام الورى بأعلام الهدى ١: ٦٢ـ٦٥، وبحار الأنوار ٥: ١٨٦.

(٣) إعلام الورى بأعلام الهدى ١: ٦٢ـ٦٥، وبحار الأنوار ٥: ١٩٣.

(٤) إعلام الورى بأعلام الهدى ١: ٥٨.

ويؤيدها ما ذكروه من تأكيد جدّه عبد المطلب وعمه أبي طالب في مناسبات مختلفة على أهمية هذا الإنسان الكريم، وعلى أن له شأناً سوف يظهر، وحرصهما عليه وعلى رعايته وسلامته. كما يظهر بمراجعة كتب التاريخ والسيرة.

وكذا الحال في قصة سلمان الفارسي حين ضرب في الأرض يطلب الدين الحق، حتى انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فآمن به بعد أن رأى ما يعرفه من علامات نبوته[١].

وكذا إسلام جماعة من اليهود والنصارى بعد أن عرفوا أنه صلى الله عليه وآله وسلم النبي الموعود به، كعبد الله بن سلام، والنجاشي، والجارود بن المنذر العبدي، والراهب الذي رأى أمير المؤمنين في طريقه إلى صفين وقد كشف عين الماء في الصحراء، فأسلم والتحق به[٢] وأمثالهم... إلى غير ذلك مما هو كثير جداً، وقد روي بطرق مختلفة.

كما أكد القرآن المجيد على وجود هذه البشائر والعلامات، وأن أهل الكتاب يعرفون الحق ويكتمونه، وشدد عليهم في ذلك، حتى قال تعالى: **﴿وَمَن أظلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِن اللهِ وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعمَلُونَ﴾**[٣].

وقال سبحانه: **﴿إنَّ الَّذِينَ يَكتُمُونَ مَا أنزَلنَا مِن البَيِّنَاتِ وَالهُدَى مِن بَعدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الكِتَابِ أُولَئِكَ يَلعَنُهُم اللهُ وَيَلعَنُهُم اللاَّعِنُونَ* إلاَّ الَّذِينَ**

---

(١) بحار الأنوار ٢٢: ٣٥٥.

(٢) بحار الأنوار ١٥: ٢٣٦.

(٣) سورة البقرة آية: ١٤٠.

تَابُوا وَأصلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيهِم وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾[١].

وقال عزّ من قائل: **﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللهُ مِن الكِتَابِ وَيَشتَرُونَ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً أُولَئِكَ مَا يَأكُلُونَ فِي بُطُونِهِم إلاَّ النَّارَ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَومَ القِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِم وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ* أُولَئِكَ الَّذِينَ اشتَرَوا الضَّلاَلَةَ بِالهُدَى وَالعَذَابَ بِالمَغفِرَةِ فَمَا أَصبَرَهُم عَلَى النَّارِ﴾**[٢]... إلى غير ذلك.

كما أكد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك في حديثه، خصوصاً مع اليهود الذين ابتلي بهم بالمدينة، حتى ورد أنهم جاؤوه لما هاجر فقالوا: يا محمد إلى ما تدعو؟

قال: «إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، الذي تجدونني مكتوباً في التوراة، والذي أخبركم به علماؤكم أن مخرجي بمكة ومهاجري بهذه الحرة. وأخبركم عالم منكم جاءكم من الشام، فقال: تركت الخمر والخمير، وجئت إلى البؤس والتمور، لنبي يبعث في هذه الحرة، مخرجه مكة ومهاجره ههنا. وهو آخر الأنبياء وأفضلهم، يركب الحمار، ويلبس الشملة، ويجتزئ بالكسرة، في عينيه حمرة، وبين كتفيه خاتم النبوة، ويضع سيفه على عاتقه لا يبالي من لاقى. وهو الضحوك القتال، يبلغ سلطانه منقطع الخف والحافر».

فقالوا: قد سمعنا ما تقول، وقد جئناك لنطلب منك الهدنة[٣].

وكذلك أكده أئمة أهل البيت (صلوات الله عليهم) في مناظراتهم

---

(١) سورة البقرة آية: ١٥٩_١٦٠.

(٢) سورة البقرة آية: ١٧٤_١٧٥.

(٣) إعلام الورى بأعلام الهدى ١: ١٥٧.

واحتجاجاتهم على أهل الأديان، وأخذوا اعترافهم به. وأكده علماء المسلمين عنهم أو عن كتبهم[١].

وقد بلغ ذلك بمجموعه حدّ التواتر، بل يزيد عليه. مع غضّ النظر عن صدق القرآن المجيد.

شواهد صدق دعوى وجود البشارات

غير أن بناء أهل الكتاب على تجاهل ذلك كله، والتصامّ عنه، بحدّ قد يوهم أن الأمر لا يزيد على كونه دعوى من المسلمين لدعم دينهم، لا تبلغ حدّ الحجة والبرهان.

ومن هنا يحسن بنا أن نلفت النظر إلى أمور تؤكد ذلك وتوضحه..

القرآن يسجل اعتراف أهل الكتاب

أحدها: قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا جَاءَهُم كِتَابٌ مِن عِندِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُم وَكَانُوا مِن قَبلُ يَستَفتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُم مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعنَةُ اللهِ عَلَى الكَافِرِينَ**﴾[٢]. فإنه لم يقتصر على دعوى معرفتهم بصدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم. بل زاد عليه أنهم كانوا قبل مبعثه يستفتحون على الذين كفروا، بأن يقولوا لهم سوف يبعث نبي ـ ويذكرون صفته ـ فنؤمن به، ونتغلب عليكم بذلك.

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ١٥٧/ وإعلام الورى بأعلام الهدى ١: ٥٨/ وكشف الغمة ١: ٢١/ وسعد السعود: ٥٧، ٦٢، ٦٣.

(٢) سورة البقرة آية: ٨٩.

ومن الظاهر أن هذا الحوار لو لم يكن له واقع لم يتعرض له القرآن الشريف، لا لما نعتقده من صدق القرآن الكريم، بل لأن تعرضه له حينئذٍ يكون مثاراً للاستنكار من الكفار واليهود والمنافقين على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتشنيع عليه وإحراجه. كما أنه قد يوجب زعزعة إيمان المؤمنين وتراجعهم، وهو في غنى عن ذلك كله.

قصة المباهلة

ثانيها: قصة المباهلة، المشهورة. فإن القرآن الشريف تحدى علماء النصارى ومن لهم علم بالكتاب منهم، وطلب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يدعوهم للمباهلة على صدق ما جاءهم من العلم، ولكنهم امتنعوا من ذلك ورضوا بالحلّ المهين، وهو دفع الجزية.

والمفروض بعلماء أهل الكتاب أن لا يخفى عليهم صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو كذبه. ولاسيما مع إصراره على البشارة به من الأنبياء السابقين عليهم السلام ووجود صفته وعلاماته في كتبهم، ولا مبرر لرضاهم بالحلّ المهين مع علمهم بكذبه وافترائه. فلابد من إدراكهم صدقه. ولذا امتنعوا من مباهلته خوفاً من معاجلتهم بالعذاب، كما امتنعوا من الإقرار له والتصديق به خوفاً على مناصبهم ودنياهم، فاضطروا للرضا بالحل الوسط، وإن كان مهيناً.

ما بقي في العهدين من إشارات لنبوته صلى الله عليه وآله وسلم

ثالثها: ما بقي في العهدين القديم والجديد اللذين تتبناهما الديانتان اليهودية والمسيحية المعاصرتان من تصريحات وإشارات تفتح الطريق

للباحث عن الحقيقة والذي يريد الوصول لها.

وقد ذكرنا شيئاً من ذلك يتعلق بالنبي والأئمة (صلوات الله عليهم أجمعين) في جواب السؤال التاسع من الجزء الثالث من كتابنا (في رحاب العقيدة).

وتعرض آخرون لبعض التلويحات والإشارات لا يسعنا إطالة الكلام فيها بعد عدم توقف الاستدلال عليها.

كما سمعنا مشافهة من بعض المستبصرين ممن هداهم الله تعالى للإسلام حقائق مذهلة لا يحسن بنا إثباتها بعد أن لم تكن موثقة، ولا تحمل صفة رسمية.

الفصل الثالث

في المعاجز والكرامات

من شواهد صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في دعوى نبوته: ما ظهر على يديه من الكرامات الباهرة والمعاجز الخارقة للعادة، كانشقاق القمر، ورد الشمس بأمره، وتظليل الغمام عليه، وقطع المسافة الطويلة بزمن قصير، ومجيء الشجرة له لما دعاها، وخروج الماء من بين أصابعه، وعندما غرز سهمه في بئر قد نضب ماؤها، وتكثير الطعام القليل، وحنين الجذع الذي كان يخطب عنده لما فارقه ورقى المنبر، ودرّ اللبن من ضرع شاة أم معبد بعد أن أضرّ بها الجهد، واخضرار شجرتها بعد أن يبست عندما توضأ في أصولها، وشهادة الذئب بنبوته، وحديث البعير والظبية معه، وشفاء المرضى ببركته واستجابة دعائه وإخباراته الغيبية الكثيرة... إلى غير ذلك مما لا يتيسر إحصاؤه.

الكرامات الصادرة من أهل بيته عليهم السلام

ويلحق بذلك ما ظهر من أهل بيته (صلوات الله عليهم) من الكرامات والمعاجز، لأنهم ينظرون بمشكاته، ويحملون تعاليمه، وينطقون عنه، فما يصدر عنهم صادر عنه ومن فيض بركته، فهو شاهد لنبوته ومؤكد

لصدق دعوته. كما أنه يكون شاهداً على أنهم (صلوات الله عليهم) ورثته وحملة علمه.

وتلك الكرامات قد بلغت من الكثرة وشيوع النقل حداً يزيد على التواتر الإجمالي بمراتب. بل ربما تواتر كثير منها تفصيلاً، كما يظهر بمراجعة ما ذكره المسلمون عموماً في تاريخ حياته وشرح سيرته صلى الله عليه وآله وسلم، وما ذكروه ـ خصوصاً الشيعة منهم ـ في حق الأئمة من أهل بيته (صلوات الله عليهم).

شواهد صدق نسبة هذه الكرامات

وربما يخفى ذلك على كثيرين، لإعراضهم عن الفحص والنظر، فيستحكم في نفوسهم احتمال افتراء المسلمين ذلك كله من أجل تكثير الحجج على صحة الإسلام، لأن نقل ذلك إنما تمّ من طريق المسلمين دون غيرهم.

ولذا يحسن بنا التنبيه على أمور حقيقة بالتأمل، تزيد هذا الأمر وضوحاً وجلاءً، ولا يبقى معها مجال لهذا الاحتمال.

كثير منها لم تسجل من أجل الاحتجاج

الأمر الأول: أن كثيراً من هذه الأمور لم يسجل تاريخياً من أجل الاحتجاج به، ليتوهم أنه أمر متكلف قد اخترع من أجل تكثير الحجج للمسلمين على دينهم، بل كثير منه قد ذكر عابراً في ضمن سرد تاريخي

من دون تركيز عليه، حيث يناسب ذلك كون ذكره عفوياً، كسائر الحقائق التاريخية، التي يوثق بوقوعها تفصيلاً أو إجمالاً نتيجة تكرر نقلها وشيوعه.

استعراض القرآن المجيد لبعضها

الأمر الثاني: أن القرآن الشريف قد تضمن نقل بعض هذه الأمور في جملة من آياته.

منها: قوله تعالى: ﴿**اقتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ القَمَرُ* وَإن يَرَوا آيَةً يُعرِضُوا وَيَقُولُوا سِحرٌ مُستَمِرٌّ**﴾[١].

ومنها: قوله عزّ وجلّ: ﴿**سُبحَانَ الَّذِي أسرَى بِعَبدِهِ لَيلاً مِنَ المَسجِدِ الحَرَامِ إلَى المَسجِدِ الأقصَى الَّذِي بَارَكنَا حَولَهُ لِنُرِيَهُ مِن آيَاتِنَا إنَّه هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ**﴾[٢].

وقد تضمنت هاتان الآيتان الإخبار عن حادثتين معجزتين خارقتين للعادة، خصوصاً الأولى منهما.

ومنها: قوله سبحانه: ﴿**وَإذ يَعِدُكُم اللهُ إحدَى الطَّائِفَتَينِ أنَّهَا لَكُم وَتَوَدُّونَ أنَّ غَيرَ ذَاتِ الشَّوكَةِ تَكُونُ لَكُم وَيُرِيدُ اللهُ أن يُحِقَّ الحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقطَعَ دَابِرَ الكَافِرِينَ**﴾[٣].

---

(١) سورة القمر آية: ١ـ٢.

(٢) سورة الإسراء آية: ١.

(٣) سورة الأنفال آية: ٧.

وقد تضمنت هذه الآية الكريمة الإشارة إلى خبر غيبي من الله تعالى ووعد للمسلمين بلغهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم به، وكان ذلك حين بلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرب مرور عير قريش، فإنه خرج وأخبر المسلمين بأن الله تعالى وعدهم إما العير يغنمونها، وإما النفير من قريش يظفرهم بهم، وكانوا يودون العير يغنمونها من دون قتال، وقد قدر الله تعالى ظفرهم بالنفير، فكانت واقعة بدر، وانتصارهم العظيم فيها، تصديقاً لذلك الوعد.

ومنها: قوله عزّ من قائل: ﴿**وَلَقَد صَدَقَكُم اللهُ وَعدَهُ إذ تَحُسُّونَهُم بِإذنِهِ حَتَّى إذَا فَشِلتُم وَتَنَازَعتُم فِي الأمرِ وَعَصَيتُم مِن بَعدِ مَا أَرَاكُم مَا تُحِبُّونَ مِنكُم مَن يُرِيدُ الدُّنيَا وَمِنكُم مَن يُرِيدُ الآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُم عَنهُم**﴾(١).

وهذه الآية الشريفة كسابقتها أشارت إلى وعد الله تعالى للمسلمين على لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنصرهم إن أطاعوه وتبعوا تعاليمه في حرب أحد، وقد صدق هذا الوعد فانتصروا في أول الأمر نصراً عظيماً، لولا أنهم اختلفوا بعد ذلك، وخالف أكثر الرماة أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفارقوا مكانهم، فخذلوا وانهزموا.

ومنها: قوله جلّ شأنه عن موقف المؤمنين في غزوة الأحزاب: ﴿**وَلَمَّا رَأى المُؤمِنُونَ الأحزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُم إلاَّ إيمَاناً وَتَسلِيماً**﴾(٢).

حيث أشار عز وجل بذلك إلى وعد الله تعالى على لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

---

(١) سورة آل عمران آية: ١٥٢.

(٢) سورة الأحزاب آية: ٢٢.

للمؤمنين بمحنة تصيبهم، وكان حصول تلك المحنة في الغزوة المذكورة وتصديق الوعد سبباً في قوة بصيرة المؤمنين في دينهم، وتسليمهم لله سبحانه.

ومنها: قوله سبحانه: **﴿لَقَد صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّؤيَا بِالحَقِّ لَتَدخُلُنَّ المَسجِدَ الحَرَامَ إن شَاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُم وَمُقَصِّرِينَ لاَ تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَم تَعلَمُوا فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَلِكَ فَتحاً قَرِيباً﴾**(١).

حيث تضمنت هذه الآية الكريمة وعداً للمؤمنين على لسان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدخول المسجد الحرام.

وقد تحقق أخيراً في فتح مكة المكرمة، وأشارت في ذيلها إلى ما أحدثه تأخيره من بلبلة بين المسلمين، لأنهم توقعوا تصديقه في غزوة الحديبية، ولما لم يتحقق ردوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ورفضوا صلحه مع قريش، جهلاً منهم بما تؤول إليه عاقبته، كما ذكر ذلك أهل الحديث والمؤرخون بتفصيل. وتعرضنا له في جواب السؤال الثاني من الجزء الأول من كتابنا (في رحاب العقيدة).

والمهم في المقام أن ذكر القرآن الشريف لهذه الأمور يزيدها توثقاً، لا لأن القرآن المجيد صادق، فإن ذلك أمر يختص بالاعتقاد به المسلمون، بل لأن القرآن كان ينزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في مواجهة مع المشركين والمنافقين، فلو تضمن الإخبار عن مثل هذه الأمور الظاهرة من دون أن تقع وتظهر لهم، لأوجبت التشنيع والتهريج من قبلهم، وصارت حجة لهم

---

(١) سورة الفتح آية: ٢٧.

في تكذيبه.

كما قد تكون سبباً في تزلزل إيمان المؤمنين وحيرتهم. وهو صلى الله عليه وآله وسلم في غنى عن ذلك. نظير ما سبق عند الكلام في بشارة الأنبياء وكتبهم به صلى الله عليه وآله وسلم.

بل حيث لم يظهر من أحد الإنكار والتشنيع عليه صلى الله عليه وآله وسلم، كشف ذلك عن وقوع هذه الأمور وظهورها لهم بحيث لا يستطيعون ردّها أو طلب الشواهد عليها.

توجيه عدم تعرض القرآن الكريم للمعراج

ولعله لذا لم تتضمن آية الإسراء عروج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى السماء، وإن كان قد حصل أيضاً.

وذلك لأنه أمر خارق للعادة، ولا يتيسر إثباته للخصم، فكان الأولى تجنب طرحه على الصعيد العام في القرآن الشريف، لئلا يكون سبباً لتكذيبه والتشنيع عليه، واقتصر على بيانه من قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديثه الخاصة مع المسلمين الذين هم مهيؤون لتصديقه صلى الله عليه وآله وسلم والتعبد بأقواله، من دون أن يسبب حرجاً له مع الكفار.

الكلام في انشقاق القمر ورد الشمس

بقي شيء.. وهو أنه قد يستبعد انشقاق القمر الذي تعرض له القرآن الكريم كمعجزة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو يمنع لبعض الوجوه، التي

لو تمت تجري في ردّ الشمس الذي ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام كما يأتي.

وما يذكر في وجه الاستبعاد أمران:

تأثير الشمس والقمر على سير الكون

أحدهما: أن فيهما تأثيراً على سير الكون العام واضطرابه، لارتباط الكون بعضه ببعض، بسبب قانون الجاذبية ومسيرة الفلك العامة.

ويندفع: بأن الأنظمة والقوانين الكونية، مهما بلغت من الإحكام والفاعلية، فهي ليست بحيث تمنع من تصرف الله سبحانه وتعالى ـ الذي هو الخالق والمدبر لها ـ في الكون، بنحو يخرج عنها في حالات استثنائية، من دون أن يؤثر على سير الكون وتكامله. بل هو القادر على كل شيء.

ولولا ذلك لامتنعت المعجزة، لأنها دائماً تبتني على الخروج عن القوانين والأنظمة الكونية العامة.

لو حصل هذان الأمران لرئيا في البلاد الأخرى

ثانيهما: أن ظهور التصرف في الشمس والقمر لا يختص بالمكان الذي يراد بيان المعجزة فيه ـ كمكّة المعظمة ونحوها ـ بل يعمّ نصف الكرة الأرضية الذي يشرقان عليه حين حصول التصرف، ولو كان التصرف قد حصل بهذا النحو لشاع بين شعوب الأرض وتحدثت به الأمم، ولم يختص نقله بالمسلمين.

دفع الوجه المذكور في انشقاق القمر

ويندفع: بما هو المعلوم من حال الناس سابقاً من عدم السهر في الليالي طويلاً، بل تتعمد السكون والنوم في أوائل الليل.

وإذا كان انشقاق القمر قد حدث في أواسط الشهر القمري الذي يتم فيه البدر ـ كما تضمنت ذلك بعض الروايات[١] ـ وفي أوائل الليل في منطقة مكة المكرمة ـ كما يشهد به ما روي من أن الجبل قد ظهر بين شقي القمر[٢] ـ فالقمر بالإضافة إلى البلاد الواقعة في غرب مكة إما أنه لم يظهر بعد، أو أنه ظهر قريباً من الأفق قرب مغيب الشمس قبل أن يظلم الليل ويسطع نور القمر، فلا يلفت النظر. ولاسيما إذا كان محجوباً بما في جانب الأفق من الجبال أو الشجر أو الأبنية.

وأما بالإضافة إلى البلاد الواقعة شرق مكة المكرمة فالليل قد امتد وأكثر الناس نيام، أو متهيئون للنوم. خصوصاً إذا كان ذلك في الشتاء، كما هو محتمل.

مضافاً إلى أمور:

١ـ أنه لا دافع لاحتمال حجب القمر حين انشقاقه في البلاد الشرقية والغربية التي كان قد ظهر فيها أو في بعضها بسحاب ونحوه.

---

(١) بحار الأنوار ١٧: ٣٥٢/ مجمع البحرين ٢: ٥٢٩.

(٢) صحيح البخاري ٣: ١٤٠٤ كتاب بدء الخلق: باب انشقاق القمر/ صحيح ابن حبان ١٤: ٤٢٠ باب المعجزات: ذكر انشقاق القمر للمصطفى ﷺ لنفي الريب عن خلد المشركين به/ تفسير الطبري ٢٧: ٨٤/ تفسير ابن كثير ٤: ٢٦٣/ وغيرها من المصادر الكثيرة.

٢ ـ أن العمليـة لا تحتـاج إلى وقت طويل، بل يكفي في تحقق المعجزة بقاء الانشـقاق دقيقة أو أقـل، وأهل تلك البلاد لم يكونـوا مهيئين لانتظار الحدث، وليسوا في مقام التطلع له.

٣ ـ أنـه ورد في بعـض الروايات أنهم سـألوا المسـافرين فأقروا بأنهم رأوه قد انشـق[١]. بل في بعـض الروايات أنهم كتبوا للآفـاق فأقروا بذلك أيضاً[٢]. وطبيعي أنهم كتبوا للآفاق القريبة.

ولـو تـم ذلك فإنما لم يحفظ، لعدم تعـارف التدوين في تلك العصور، وعـدم الاهتـمام بالأحـداث عـلى نطـاق واسـع. ولأن الذي كتـب به هم المشركون الذي جاء الجواب على خلاف رغبتهم، ولا داعي لهم لحفظه.

دفع الوجه المذكور في ردّ الشمس

أما ردّ الشـمس فهو لا يلفت النظـر في المناطق الغربية، لأن النصف الـذي تـشرق عليه يزيد عـلى المنطقة المسـكونة في ذلك العـصر كثيراً، ولا يكون أثر ردّ الشـمس فيها إلا رجوع الشـمس في النهـار للجانب الشرقي من دون أن تغرب، وهو أمر لا يلفت النظر.

وأما فيما يحاذي منطقة رجوعها وما وراءه إلى الشرق، فالشمس وإن كانـت تـشرق بعد أن غربت، وهـو أمر ملفت للنظر، إلا أنـه قد يغفل عن ذلك بسبب الغيوم الحاجبة، خصوصاً وأن الليل عندها في أوله.

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ١: ٢٨٢/ عيون الأثر لابن سيد الناس ١: ١٤٩/ بحار الأنوار ١٧: ٣٥.

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ١: ٢٨٢ـ٢٨٣/ عيون الأثر لابن سيد الناس ١: ١٤٩.

على أنه يمكن تحقق ردّ الشمس برجوع المنطقة التي حصل فيها من الأرض إلى ما يقابل الشمس ـ نظير طيّ الأرض ـ من دون أن يؤثر ذلك على المناطق الأخرى من الأرض، كما لا يؤثر على حركة الشمس. والله سبحانه وتعالى العالم.

رواية الخصوم للمعاجز شاهد على صدقها

الأمر الثالث: أن المسلمين افترقوا بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واختلفوا أشد الخلاف، فكانت الخاصة منهم مع أهل البيت (صلوات الله عليهم)، والكثرة الكاثرة في الخط الآخر.

وقد تعرضت الفرقة الأولى للنقمة من الآخرين والتنكيل بها في محاولة لخنقها وإنهائها، وتكذيبها، وتجاهل حججها، وإطفاء نورها.

ومع كل ذلك فقد روى كثير من أولئك الخصوم كثيراً من الكرامات والمعاجز التي تخدم خطَّ أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم وتضعف دعوة خصومهم.

وذلك يشهد بثبوت تلك الكرامات والمعاجز ووضوحها، ولا أقل من رواية الثقات لها وممن لا يتهم بالكذب تعصباً لمذهبه، ومن ثم فرضت على الآخرين فرضاً، فذكروها واعترفوا بها، وإن لم تخدم خطهم بل تضرّ به.

وليست هي كالمعاجز والكرامات الأخرى التي لا تخدم خط التشيع، وإنما تخدم الإسلام بخطه العام، حيث قد يتسنى للمكابر اتهام المسلمين بأنهم افتعلوها لتأييد دينهم وتكثير حججه.

ومن تلك المعاجز التي رواها الفريقان ردّ الشمس لأمير

المؤمنين عليه السلام مرتين ـ مرة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم[(١)] ومرة أخرى في أيام خلافته عليه السلام[(٢)] ـ وشفاء عينيه عليه السلام بريق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في واقعة خيبر[(٣)]، ودعاؤه صلى الله عليه وآله وسلم له بأنه لا يضره حرّ ولا برد[(٤)]، فتحقق ذلك، وفتح أمير المؤمنين عليه السلام الحصن وقلع بابه بصورة خارقة

---

(١) مجمع الزوائد كتاب علامات النبوة: باب حبس الشمس له ﷺ ٨: ٢٩٧/ المعجم الكبير ٢٤: ١٤٤ فيما روته أم جعفر بن محمد بن جعفر بن أبي طالب عن أسماء بنت عميس، ص: ١٥٢ فيما روته فاطمة بنت الحسين عن أسماء/ معتصر المختصر ١: ٩ كتاب أسماء النبي ﷺ وخصائصه ومعجزاته وسنة وفاته: ما جاء في معجزاته ﷺ/ تفسير القرطبي ١٥: ١٩٧/ البداية والنهاية ٦: ٨٦، ٩٢ باب دلائل النبوة الحسية: ٣١٤ قصة حبس الشمس على يوشع بن نون/ تاريخ دمشق ٢: ٣١٤ في ترجمة علي بن أبي طالب/ الذرية الطاهرة ١: ٩١/ الشفا بتعريف حقوق المصطفى: ٢٨٤ فصل انشقاق القمر وحبس الشمس/ المناقب للخوارزمي: ٣٠٦/ ينابيع المودة ١: ٤١٥/ ميزان الاعتدال ٥: ٢٠٥ في ترجمة عمار بن مطر/ لسان الميزان ٤: ٢٧٥ في ترجمة عمار بن مطر/ ضعفاء العقيلي ٣: ٣٢٧ في ترجمة عمار بن مطر الرهاوي/ كشف الخفاء للعجلوني ١: ٢٥٥/ وراجع غيرها من المصادر الكثيرة في كتاب الغدير ٣: ١٢٧ـ١٤١. وقد أُلفت في ذلك عدة كتب منها: تصحيح خبر رد الشمس وترغيم النواصب الشُمس للحاكم الحسكاني، وجمع طرق رد الشمس للشريف الجواني، وطرق من روى رد الشمس للوراق، وحديث رد الشمس للأزدي، وكشف اللبس في حديث رد الشمس للسيوطي.

(٢) ينابيع المودة ١: ٤١٦/ شرح نهج البلاغة ٣: ١٦٨/ وقعة صفين: ١٣٦.

(٣) صحيح البخاري ٣: ١٠٩٦ كتاب الجهاد والسير: باب فضل من أسلم على يديه رجل، ص: ١٣٥٧ كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب علي بن أبي طالب/ صحيح مسلم ٣: ١٤٤٠ كتاب الجهاد والسير: باب غزوة ذي قرد وغيرها، ٤: ١٨٧١، ١٨٧٢ كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم: باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ وغيرهما من المصادر الكثيرة.

(٤) الأحاديث المختارة ٢: ٢٧٥ فيما رواه عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري أبو عيسى عن علي عليه السلام/ مجمع الزوائد كتاب المناقب ٩: ١٢٢ باب اكتحاله بريق رسول الله ﷺ وكفايته الرمد والحر والبرد، ص: ١٢٤ باب في قوله ﷺ: لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله/ السنن الكبرى للنسائي ٥: ١٠٨ كتاب الخصائص، ذكر عبادة علي رضي الله عنه، ص: ١٥٢ ذكر ما خص به علي من صرف أذى الحر والبرد عنه/ سنن ابن ماجة ١: ٤٣ باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ: فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ مسند أحمد بن حنبل ١: ٩٩، ١٣٣، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ المصنف لابن أبي شيبة ٧: ٣٩٤ كتاب المغازي: غزوة خيبر/ المعجم الأوسط ٢: ٣٨١. وغيرها من المصادر الكثيرة.

للعادة[١]. وكذا نداء جبرئيل عليه السلام بين السماء والأرض: «لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي»[٢]، ونزول الفاكهة من السماء على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته (صلوات الله عليهم)[٣]، ونزول الطعام من الجنة مرات متعددة، وفي بعضها حينما تصدقوا بطعامهم على المسكين واليتيم والأسير[٤]، وعثور أمير المؤمنين عليه السلام على الماء في طريقه إلى حرب صفين[٥]، وتكلم رأس الحسين عليه السلام وما أحيط به من الأنوار[٦]، وما

---

(١) مسند أحمد ٦: ٨ حديث أبى رافع رضي الله عنه/ الإصابة ٤: ٥٦٧ في ترجمة علي بن أبي طالب/ مجمع الزوائد ٦: ١٥٢ كتاب الجهاد: باب غزوة خيبر/ المصنف لابن أبي شيبة ٦: ٣٧٤ كتاب الفضائل: فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ فتح الباري ٧: ٤٧٨/ السيرة النبوية لابن هشام ٤: ٣٠٦ ذكر المسير إلى خيبر/ تاريخ الطبري ٢: ١٣٧ ذكر الأحداث الكائنة في سنة سبع من الهجرة/ شرح نهج البلاغة ١: ٢١/ المناقب للخوارزمي: ١٧٢/ كشف الخفاء للعجلوني ١: ٢٧٠، ٤٣٠/ تاريخ بغداد ١١: ٣٢٤ في ترجمة علي بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن فروخ أبي الحسن الوراق الواعظ. وغيرها من المصادر الكثيرة.

(٢) تاريخ الطبري ٢: ٦٥ غزوة أحد/ البداية والنهاية ٦: ٦ باب آثار النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يختص بها في حياته من ثياب وسلاح ومراكب: ذكر سيفه عليه السلام، ٧: ٢٥٠ خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ السيرة النبوية لابن هشام ٤: ٥١ في غسل السيوف/ تاريخ دمشق ٣٩: ٢٠١ في ترجمة عثمان بن عفان، ٤٢: ٧١ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ المناقب للخوارزمي: ١٦٧، ١٧٣ في الفصل الأول من الفصل السادس عشر/ ينابيع المودة ١: ٤٣٤/ ميزان الاعتدال ٥: ٣٩٠ في ترجمة عيسى بن مهران المستعطف. وغيرها من المصادر.

(٣) مقتل الحسين للخوارزمي ١: ١٤٥، ١٤٨، ١٨٠ الفصل السادس في فضائل الحسن والحسين عليهما السلام.

(٤) كفاية الطالب: ٣٤٧ فصل: في مرض الحسن والحسين عليهما السلام ونذر والديهما الصوم عند برئهما وقصة نزول (هل أتى)/ مقتل الحسين للخوارزمي ١: ١١٩ الفصل الخامس في فضائل فاطمة الزهراء بنت رسول الله/ وص: ١٨٩ الفصل السادس في فضائل الحسن والحسين عليهما السلام.

(٥) وقعة صفين: ١٤٥/ شرح نهج البلاغة ٣: ٢٠٤/ ينابيع المودة ١: ٤٤٩.

(٦) تاريخ دمشق ٢٢: ١١٨ في ترجمة سلمة بن كهيل، قال ابن عساكر: «حدثنا أبو الحسن علي بن المسلم لفظاً، نا عبد العزيز بن أحمد، أنا تمام بن محمد وأبو الليث أسد بن القاسم الحلبي قالا: نا الفضل بن جعفر بن محمد التميمي المؤذن، نا أبو الحسن محمد بن أحمد العسقلاني بطبرية، نا علي بن هارون الأنصاري، نا محمد بن أحمد المصري، نا صالح، نا معاذ بن أسد

←

حدث من الحوادث الغريبة الخارقة للعادة بعد مقتله عليه السلام في الكون[1]،

← الحراني، نا الفضل بن موسى الشيباني، نا الأعمش، نا سلمة بن كهيل قال: رأيت رأس الحسين بن علي رضي الله عنهما على القنا وهو يقول: ﴿فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم﴾ قال الفضل بن جعفر: فقلت لأبي الحسن العسقلاني: الله إنك سمعته من علي بن هارون. قال: الله إني سمعته منه. قال تمام وأسد: قلنا للفضل بن جعفر: الله إنك سمعته من أبي الحسن العسقلاني. قال: الله إني سمعته منه. قال عبد العزيز: قلت لتمام وأسد: الله إنكما سمعتماه من الفضل بن جعفر. قالا: الله إننا سمعناه منه. قال أبو الحسن علي بن المسلم الفقيه: قلت لعبد العزيز: الله إنك سمعته من تمام وأسد. قال الله إني سمعته منهما. قلنا للفقيه أبي الحسن: الله إنك سمعته من عبد العزيز. قال: الله إني سمعته منه».

قال المحقق في الهامش: وزيد بعدها في (م): قال أبو الحسن العسقلاني: فقلت لعلي بن هارون: إنك سمعته من محمد بن احمد المصري. قال: الله إني سمعته منه. قال الأنصاري: فقلت لمحمد بن أحمد: الله إنك سمعته من صالح؟ قال: الله إني سمعته منه. قال جرير بن محمد: فقلت لصالح: الله إنك سمعته من معاذ بن أسد؟ قال: الله إني سمعته منه. قال معاذ بن أسد: فقلت للفضل: الله إنك سمعته من الأعمش؟ فقال: الله إني سمعته منه. قال الأعمش: فقلت لسلمة بن كهيل: الله إنك سمعته منه؟ قال: الله إني سمعته منه بباب الفراديس بدمشق - لا مثّل لي ولا شبّه لي - وهو يقول: ﴿فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم﴾ / ج ٦٠: ٣٧٠ في ترجمة منهال بن عمرو/ فيض القدير في شرح الجامع الصغير ١: ٢٠٥.

(١) السنن الكبرى للبيهقي ٣: ٣٣٧ كتاب صلاة لخسوف: باب ما يستدل به على جواز اجتماع الخسوف والعيد لجواز وقوع الخسوف في العاشر من الشهر/ المصنف لابن أبي شيبة ٧: ٤٧٨ كتاب الفتن: باب من كره الخروج في الفتنة وتعوذ عنها/ تفسير القرطبي ١٦: ١٤١/ الآحاد والمثاني ١: ٣٠٨ في ذكر الحسين بن علي رضي الله عنهما/ مجمع الزوائد ٩: ١٩٧، ١٩٩ كتاب المناقب: باب مناقب الحسين بن علي عليهما السلام/ المعجم الكبير ٣: ١١٣، ١١٤، ١١٩، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤ في ذكر الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه الغرماء أبا عبد الله: ذكر مولده وصفته وهيأته (رضي الله عنه وكرم الله وجهه) وعن أبيه وأمه/ الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ١: ١٦٣ في ترجمة الزهري في الطبقة الرابعة من التابعين من أهل المدينة/ تاريخ دمشق ١٤: ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤ في ترجمة الحسين بن علي بن أبي طالب/ فيض القدير في شرح الجامع الصغير ١: ٢٠٥/ سير أعلام النبلاء ٣: ٣١٢، ٣١٤، ٣١٦-٣١٧ في ترجمة الحسين بن علي بن أبي طالب/ تهذيب الكمال ٦: ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣ في ترجمة الحسين بن علي بن أبي طالب/ تهذيب التهذيب ٢: ٣٠٥، ٣٠٧ في ترجمة الحسين بن علي بن أبي طالب/ تلخيص الحبير ٢: ٩٤/ أنساب الأشراف ٣: ٤١٣، ٤٢٥ ←

وفيما نهب من رحله[١]، وفي بعض من اشترك في قتله[٢]... إلى غير ذلك مما لا يحصى لكثرته.

وكـذا ما رووه عنه صلى الله عليه وآله وسلم وعن أهل بيته (صلوات الله عليهم) من الإخبـارات الغيبية غير المتوقعة في حينها، بل المسـتغربة، كإخباره صلى الله عليه وآله وسلم بـما يلقـاه أهـل بيتـه عمومـاً مـن الظلـم والاضطهـاد مـن بعـده[٣]، وبأن

← في مقتل الحسين بن علي عليهما السلام/ الفتوح لابن أعثم ٥: ١٣٧ في تسمية من قتل بين يدي الحسين من ولده وإخوانه وبني عمه رضي الله عنهم/ الثقات لابن حبان ٤: ٣٢٩ في ترجمة سليم القاص/ التاريخ الكبير ٤: ١٢٩ في ترجمة سليم القاص/ الجرح والتعديل ٤: ٢١٦ في ترجمة سليم القاص. وغيرها من المصادر الكثيرة.

(١) مجمع الزوائد ٩: ١٩٦ كتاب المناقب: باب مناقب الحسين بن علي عليهما السلام/ المعجم الكبير ٣: ١٢١ في ذكر الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما الغرماء أبا عبد الله: ذكر مولده وصفته وهيأته (رضـي الله عنه وكرم الله وجهه) وعن أبيه وأمه/ سـير أعلام النبلاء ٣: ٣١٣ في ترجمة الحسـين بن علي بن أبي طالب/ تاريخ الطبري ٣: ٤٦٣/ تاريخ دمشق ١٤: ٢٣٠، ٢٣١ في ترجمة الحسين بن علي بن أبي طالب/ تهذيب الكمال ٦: ٤٣٤، ٤٣٥ في ترجمة الحسـين بن علي بن أبي طالب/ تهذيب التهذيب ٢: ٣٠٥ في ترجمة الحسـين بن عـلي بن أبي طالـب/ تاريخ ابن معين ٣: ٤٩٨/ كرامات الأولياء: ١٣٩ في سـياق ما روي من كرامات أبي عبد الله الحسـين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما/ العلل ومعرفة الرجال ١: ٤٥٠. وغيرها من المصادر.

(٢) سـنن الترمذي ٥: ٦٦٠ كتاب المناقب عن رسـول الله صلى الله عليه وسلم: باب مناقب الحسـن والحسـين عليهما السلام/ مجمع الزوائـد ٩: ١٩٦، ١٩٧ كتـاب المناقـب: باب مناقب الحسـين بـن علي عليهما السلام/ المعجـم الكبير ٣: ١١٦، ١٢١ في ذكر الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما الغرماء أبا عبد الله: ذكر مولده وصفته وهيأته (رضـي الله عنه وكرم الله وجهه) وعن أبيه وأمه/ سير أعلام النبلاء ٣: ٣١٣، ٣١٤ في ترجمة الحسين بن علي بن أبي طالب/ تاريخ دمشق ١٤: ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥ في ترجمة الحسين بن علي بن أبي طالب/ تهذيـب الكـمال ٦: ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٦ في ترجمـة الحسـين بن علي بـن أبي طالب/ تهذيب التهذيب ٢: ٣٠٦ في ترجمة الحسين بن علي بن أبي طالب. وغيرها من المصادر.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٥٠، ١٥٣ ذكر إسلام أمير المؤمنين علي/ مسند أحمد ٦: ٣٣٩ في حديث أم الفضـل بـن عباس/ مسـند الحارث ٢: ٩٠٥/ تذكـرة الحفاظ ٣: ٩٩٥ في ترجمـة الدارقطني/ مجمع الزوائـد ٩: ٣٤ كتـاب علامات النبوة: باب لم يعنونه بعد باب في وداعه صلى الله عليه وسلم، ص: ١١٨ كتاب المناقب: بـاب مناقـب علي بن أبي طالب رضي الله عنه باب بشـارته بالجنة/ مسـند البـزار ٢: ٢٩٣ وممـا روى أبو عثمان النهدي عن علي/ مسند أبي يعلى ١: ٤٢٦ في مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ المعجم الكبير ١١: ٧٣ فيما ←

الأنصار سيلقون بعده صلى الله عليه وآله وسلم أثرة(١)، وبكيفية وفاة أبي ذر رضي الله عنه(٢)،

← رواه مجاهد عن ابن عباس، ٢٥: ٢٣ ما اسندت أم الفضل: ما روى عبدالله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل بنت الحارث/ تاريخ دمشق ٤٢: ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٤٤٧، ٤٤٨ في ترجمة علي بن أبي طالب/ البداية والنهاية ٦: ٢١٨ في إخباره بمقتل علي بن أبي طالب، ٧: ٣٢٦ في ذكر مقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب../ تاريخ بغداد ١١: ٢١٦ في ترجمة عمر بن الوليد بن أبان الكرابيسي، ١٢: ٣٩٨ في ترجمة الفيض بن وثيق بن يوسف/ شرح نهج البلاغة ٤: ١٠٧/ ميزان الاعتدال ٥: ٤٣١ في ترجمة الفضل بن عميرة القيسي، ٧: ٣١٥ في ترجمة يونس بن خباب الأسيدي/ الكامل في ضعفاء الرجال ٧: ١٧٣ في ترجمة يونس بن خباب/ تهذيب الكمال ٢٣: ٢٣٩ في ترجمة الفضل بن عميرة القيسي/ العلل المتناهية ١: ٢٤٣، ٢٤٤. وغيرها من المصادر.

(١) صحيح البخاري ٣: ١٣٨١ كتاب فضائل الصحابة: باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للأنصار: اصبروا حتى تلقوني... ٤: ١٥٧٤ كتاب المغازي: باب غزوة الطائف/ صحيح مسلم ٢: ٧٣٨ كتاب الزكاة: باب إعطاء من المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوى إيمانه/ صحيح ابن حبان ١٦: ٢٦٤ باب فضل الصحابة والتابعين رضي الله عنهم: ذكر صلى الله عليه وآله وسلم بالصبر ثم وجود الأثرة بعده، وص: ٢٦٥ ذكر البيان بأن قول أنس أراد أن يكتب أن يقطع البحرين للأنصار، وص: ٢٦٨ ذكر صلى الله عليه وآله وسلم للأنصار بالعفة والصبر/ الأحاديث المختارة ٤: ٢٧٢ من اسمه أسيد بن حضير بن سماك بن عتيك الأشهلي/ مسند أبي عوانة ٤: ٤١٥ بيان وجوب الصبر على الأثرة وحبس الإمام وترك التعرض له وحظر حبس ما يجب له وأن حبس ما يجب عليه ظلم/ مجمع الزوائد ١٠: ٣١، ٣٣ كتاب المناقب: فضل الأنصار/ السنن الكبرى للبيهقي ٦: ٣٣٩ كتاب قسم الفيء والغنيمة: جماع أبواب تفريق القسم: باب ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعطي المؤلفة قلوبهم وغيرهم من المهاجرين وما يستدل به على أنه إنما كان يعطيهم من الخمس دون أربعة أخماس الغنيمة/ مسند أحمد ٣: ١١١، ١٦٧، ١٧١ في مسند أنس بن مالك/ ٤: ٤٢ حديث عبد الله بن زيد بن عاصم المازني رضي الله عنه، ص: ٢٩٢ حديث البراء بن عازب، ص: ٣٥٢ حديث أسيد بن حضير رضي الله عنه/ مسند الروياني ٢: ١٨٣/ المعجم الكبير ١: ٢٠٨ مما أسند أسيد بن حضير رضي الله عنه/ السنن الواردة في الفتن ١: ٢٠٣ باب قول الله عز وجل: ﴿**واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة**﴾/ أسباب ورود الحديث: ٢٢٦ / البيان والتعريف ١: ٢٥٤ / سير أعلام النبلاء ٢: ٤٥٣ في ترجمة أبي قتادة الأنصاري/ فضائل الصحابة لابن حنبل ٢: ٨٠٨. وغيرها من المصادر.

(٢) صحيح ابن حبان ١٥: ٥٢ باب إخباره صلى الله عليه وآله وسلم عما يكون في أمته من الفتن والحوادث: ذكر الإخبار عن إخراج الناس أبا ذر الغفاري من المدينة/ مسند أحمد ٥: ١٤٤، ١٥٦ في حديث أبي ذر الغفاري، ٦: ٤٥٧ في حديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنها/ المستدرك على الصحيحين ٣: ٥٢ كتاب المغازي والسرايا/ السنة لابن أبي عاصم ٢: ٥٠١/ مجمع الزوائد ٥: ٢٢٣ كتاب الخلافة: باب لزوم الجماعة والنهي عن الخروج عن

←

وبظهور الناكثين والقاسطين والمارقين، وأمره بقتالهم[1]، وبأن عائشة تخرج لحرب الجمل، وتنبحها كلاب الحوأب[2]، وتنجو بنفسها[3]، وبأن

الأمة وقتالهم/ المصنف لعبد الرزاق ٢: ٣٨١ كتاب الصلاة: باب الأمراء يؤخرون الصلاة/ الفتن لنعيم بن حماد ١: ١٤٦/ سير أعلام النبلاء ٢: ٥٧، ٦٣، ٧٧ في ترجمة أبي ذر/ صفوة الصفوة ١: ٥٩٧، ٥٩٨ في ذكر وفاة أبي ذر رضي الله عنه/ الاستيعاب ١: ٢٥٣، ٢٥٤/ الطبقات الكبرى ٤: ٢٣٢_٢٣٣، ٢٣٤ في ترجمة أبي ذر/ تاريخ الطبري ٢: ١٨٤ في ذكر الخبر عن غزوة تبوك/ السيرة النبوية ٥: ٢٠٥ في موت أبي ذر ودفنه في الربذة/ تفسير ابن كثير ٤: ٣٨٠. وغيرها من المصادر الكثيرة.

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٥٠ كتاب معرفة الصحابة في ذكر إسلام أمير المؤمنين علي/ مجمع الزوائد ٥: ١٨٦ كتاب الخلافة: باب الخلفاء الأربعة، ٦: ٢٣٥ ، كتاب قتال أهل البغي: باب ما جاء في ذي الثدية وأهل النهروان، ٧: ٢٣٨ كتاب الفتن: باب في ما كان بينهم في صفين/ مسند أبي يعلى ١: ٣٧٩ في مسند علي بن أبي طالب/ مسند البزار ٢: ٢١٥ في ما رواه علقمة بن قيس عن علي، ٣: ٢٧ في ما رواه علي بن ربيعة الأسدي عن علي بن أبي طالب/ مسند الشاشي ٢: ٣٤٢ في ما رواه علقمة بن قيس عن عبدالله بن مسعود/ المعجم الكبير ٤: ١٧٢ في ما رواه مخنف بن سليم عن أبي أيوب وفي ما رواه خالد بن زيد عن أبي أيوب الأنصاري، ١٠: ٩١ في ما رواه علقمة بن قيس عن عبدالله بن مسعود/ المعجم الأوسط ٨: ٢١٣، ٩: ١٦٥/ الكامل في الضعفاء ٢: ١٨٧ في ترجمة الحارث بن حصيرة الأزدي/ كنز العمال ١١: ٢٩٢ رقم الحديث: ٣١٥٥٢، ص: ٣٢٧ رقم الحديث: ٣١٦٤٩، ص: ٣٥٢ رقم الحديث: ٣١٧٢٠، ١٣: ١١٣ رقم الحديث: ٣٦٣٦٧/ وغيرها من المصادر الكثيرة.

(٢) معتصر المختصر ٢: ٣٦٢ في الإعلام بحال عائشة/ مجمع الزوائد ٧: ٢٣٤ كتاب الفتن: باب فيما كان في الجمل وصفين وغيرهم/ فتح الباري ١٣: ٥٥/ الجامع لمعمر بن راشد ١١: ٣٦٥ باب الفتن/ صحيح ابن حبان ١٥: ١٢٦ باب إخباره صلى الله عليه وآله وسلم عما يكون في أمته من الفتن والحوادث: ذكر الإخبار عن خروج عائشة أم المؤمنين إلى العراق/ المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٩ كتاب معرفة الصحابة: ومن مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه/ مسند أحمد ٦: ٥٢، ٩٧ مسند عائشة/ المصنف لابن أبي شيبة ٧: ٥٣٦ كتاب الجمل: في مسيرة عائشة وعلي وطلحة والزبير/ الفتن لنعيم بن حماد ١: ٨٣، ٨٤/ موارد الظمآن: ٤٥٣ كتاب الفتن نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها وما بطن/ إصلاح غلط المحدثين: ٧٥ في مادة: حأب/ سير أعلام النبلاء ٢: ١٧٧ في ترجمة عائشة أم المؤمنين/ الإصابة ٧: ٧٠٨ في ترجمة سلمى بنت مالك بن حذيفة/ تاريخ الطبري ٣: ١٨ في أحداث سنة ست وثلاثين: دخولهم البصرة والحرب بينهم وبين عثمان بن حنيف. وغيرها من المصادر الكثيرة.

(٣) معتصر المختصر ٢: ٣٦٢ في الإعلام بحال عائشة/ مجمع الزوائد ٧: ٢٣٤ كتاب الفتن: باب فيما كان في الجمل وصفين وغيرهم/ المصنف لابن أبي شيبة ٧: ٥٣٨ كتاب الجمل: في مسيرة عائشة وعلي وطلحة

الزبير يقاتل أمير المؤمنين عليه السلام وهو ظالم له[١]، وبأن عماراً تقتله الفئة الباغية[٢]، وإخباره صلى الله عليه وآله وسلم بالتحكيم وبضلال الحكمين وإضلالهما[٣]، وبأن أمير المؤمنين عليه السلام سيدعى إلى مثل ما دعي له النبي صلى الله عليه وآله وسلم في كتاب صلح الحديبية من حذف لقبه التشريفي[٤]، وبفتنة عبد الله بن الزبير[٥].

← والزبير/ سير أعلام النبلاء ٢: ١٩٨ في ترجمة عائشة أم المؤمنين/ الاستيعاب ٤: ١٨٨٥ في ترجمة عائشة بنت أبي بكر. وغيرها من المصادر.

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ٤١٣، ٤١٤ كتاب معرفة الصحابة: ذكر مناقب حواري رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عمته الزبير بن العوام: ذكر مقتل الزبير بن العوام رضي الله عنه/ مصنف ابن أبي شيبة ٧: ٥٤٥ كتاب الجمل: في مسيرة عائشة وعلي وطلحة والزبير/ الجامع لمعمر بن راشد: ٢٤١/ مجمع الزوائد ٧: ٢٣٥ كتاب الفتن: باب فيما كان في الجمل وصفين وغيرهما/ مسند أبي يعلى ٢: ٢٩ في مسند الزبير بن العوام/ الإصابة ٢: ٥٥٧ في ترجمة الزبير بن العوام/ سير أعلام النبلاء ١: ٥٨ في ترجمة الزبير بن العوام/ تهذيب الكمال ١٦: ٧١ في ترجمة عبد الله بن محمد بن عبدالملك بن مسلم/ تاريخ الطبري ٣: ٤١ في خبر وقعة الجمل من رواية أخرى/ كشف الخفاء ٢: ٥٦٨/ العقد الفريد ٤: ٢٩٧ فرش كتاب العسجدة الثانية في الخلفاء وتواريخهم وأخبارهم: أخبار الخلفاء: خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه: مقتل الزبير بن العوام/ الإمامة والسياسة ١: ٦٤ كتاب علي إلى عائشة/ الأغاني ١٨: ٦٠ ذكر مقتل الزبير وخبره: الزبير وعلي بن أبي طالب/ كنز العمال ١١: ٣٤٠ رقم الحديث: ٣١٦٨٨. وغيرها من المصادر الكثيرة.

(٢) صحيح البخاري ١: ١٧٢ كتاب الصلاة: أبواب المساجد، باب التعاون في بناء المسجد، ٣: ١٠٣٥ كتاب الجهاد والسير: باب مسح الغبار عن الناس في السبيل/ صحيح مسلم ٤: ٢٢٣٦ كتاب الفتن وأشراط الساعة: باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل... وغيرهما من المصادر الكثيرة.

(٣) مجمع الزوائد ٧: ٢٤٦ كتاب الفتن: باب في الحكمين/ تاريخ دمشق ٤٦: ١٧١ في ترجمة عمرو بن العاص/ شرح نهج البلاغة ١٣: ٣١٥/ كنز العمال ١: ٢١٧ رقم الحديث: ١٠٨٨، ص: ٣٧٧ رقم الحديث: ١٦٤٢/ سبل الهدى والرشاد ١٠: ١٤٩ـ١٥٠/ ميزان الاعتدال ٨: ٧١ في ترجمة جعفر بن علي/ لسان الميزان ٢: ١١٩ في ترجمة جعفر بن علي. وغيرها من المصادر.

(٤) السنن الكبرى للنسائي ٥: ١٦٧ كتاب الخصائص: ذكر خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ذكر ما خص به علي من قتال المارقين: ذكر الأخبار المؤيدة لما تقدم ووصفه/ السيرة الحلبية ٢: ٧٠٧ غزوة الحديبية/ فتح الباري ٧: ٥٠٣/ شرح نهج البلاغة ٢: ٢٧٥/ وقعة صفين: ٥٠٩/ تخريج الدلالات السمعية ١: ١٨٨ الفصل الثاني في ذكر نسبهم وأخبارهم رضي الله عنهم. وغيرها من المصادر.

(٥) مجمع الزوائد ٣: ٢٨٤، ٢٨٥ كتاب الحج: باب في حرم مكة والنهي عن استحلالها/ تاريخ دمشق ←

وكـذا إخبـاره صلى الله عليه وآله وسلم وإخبـار أمير المؤمنـين عليه السلام بملك بنـي أمية الشجرة الملعونة في القرآن عموماً[(١)]، وملك بني أبي العاص بالخصوص[(٢)]، وبقتل أمير المؤمنين عليه السلام بضربة على رأسـه تخضب منهـا لحيته[(٣)]، وبمقتل

← ٢٨: ٢١٨، ٢١٩ في ترجمة عبدالله بن الزبير/ مسـند أحمد ١: ٦٤ في مسـند عثمان بن عفان رضي الله عنه/ مسند البزار ٢: ٣١/ مسند الحارث ٢: ٨٩٩/ سير أعلام النبلاء ٣: ٣٧٥، ٣٧٦ في ترجمة عبد الله بن الزبير/ الفردوس بمأثور الخطاب ٥: ٥٣٨/ تفسير ابن كثير ٣: ٢١٦. وغيرها من المصادر.

(١) سـنن الترمـذي ٥: ٤٤٤ كتـاب تفسـير القـرآن عـن رسـول الله صلى الله عليه وسلم: بـاب ومـن سـورة القـدر/ المستدرك على الصحيحين ٣: ١٨٦، ١٩٢ كتاب معرفة الصحابة: ومن فضائل الحسـن بن علي بن أبي طالـب رضي الله عنه وذكـر مولده ومقتله/ المعجـم الكبير ٣: ٨٩ فيما رواه أبو ليلى عن الحسـن بن علي رضي الله عنه/ شعب الإيمان ٣: ٣٢٣/ سير أعلام النبلاء ٣: ٢٧٢ في ترجمة الحسن بن علي بن أبي طالب/ تاريخ دمشق ٥٧: ٣٤٠ في ترجمـة مـروان بن محمد بن مروان بن الحكم بن أبي العاص/ تفسـير القرطبي ٢٠: ١٣٣/ تفسير الطبري ٣٠: ٢٦٠/ تفسير ابن كثير ٤: ٥٣٠، ٥٣١/ الدر المنثور ٦: ٣٧١/ لباب النقول: ٢١٤/ فتـح القديـر ٥: ٤٧٣/ تاريـخ الطبري ٥: ٦٢٢ في أحداث سـنة أربع وثمانين ومائتـين/ تهذيب الكمال ٣٢: ٤٢٨ في ترجمـة يوسـف بن سـعد الجمحي/ فيـض القدير ٦: ٣٥٥. وغيرها مـن المصادر الكثيرة.

(٢) المسـتدرك على الصحيحين ٤: ٥٢٧ كتاب الفتن والملاحم/ مجمع الزوائد ٥: ٢٤١ كتاب الخلافة: باب في أئمـة الظلـم والجـور وأئمة الضلالة/ المعجم الأوسـط ٨: ٦/ المعجم الصغـير ٢: ٢٧١/ وتجده مع اختلاف يسير في كل من مسند أبي يعلى ١١: ٤٠٢/ والمعجم الكبير ١٢: ٢٣٦ فيما رواه ابن موهب عن ابـن عباس، وج ١٩: ٣٨٢ فيما رواه عمير بن الحارث السـكوني عـن معاوية/ والفتن لنعيم بن حماد ١: ١٣٠ باب آخر من ملك بني أمية. وغيرها من المصادر.

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٨: ٥٨ كتاب الجراح: جماع أبواب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص ومن لا قصاص عليه: باب من زعم أن للكبار أن يقتصوا قبل بلوغ الصغار/ السـنن الكبرى للنسـائي ٥: ١٥٣ كتاب الخصائص: ذكر خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ذكر أشـقى الناس/ المسـتدرك عـلى الصحيحـين ٣: ١٢٢ كتـاب معرفـة الصحابة: ذكر إسـلام أمـير المؤمنين عـلي رضي الله عنه/ الأحاديث المختـارة ٢: ٤٠٥ فيـما رواه يزيد بن أمية الديلي أبو سـنان عن علي عليه السلام/ مجمـع الزوائد ٩: ١٣٧ كتاب المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه: باب وفاته رضي الله عنه/ مسـند أبي يعلى ١: ٤٣٠ في مسـند علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ السـنة لعبد الله بن أحمد ٢: ٦٣٠/ فضائل الصحابة لابن حنبل ١: ٥٤٢، ٥٤٣/ مسـند عبد بن حميد: ٦٠/ الآحاد والمثاني ١: ١٤٦ في ذكر علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ تفسـير القرطبي ٤: ١٩٢/ السـيرة النبوية لابن هشـام ٣: ١٤٤ غزوة العشـيرة/ تاريخ دمشـق ٤٢: ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥ في ترجمـة عـلي بن أبي طالـب رضي الله عنه/ أنسـاب الأشـراف ٣: ٢٦٠ أمر ابن ملجم وأمـر أصحابه ومقتل أمير ←

الإمـام الحسـين عليه السلام[١]، وتأكيد الإمام الحسـين عليه السلام[٢] وغيره ذلك، حتى شاع وعرف بين الناس قبل حصوله[٣].

وإخبـار أمـير المؤمنين عليه السلام بكثـير من التفاصيل في حـرب صفين[٤]

← المؤمنـين عـلي بن أبي طالب عليه السلام/ شـواهد التنزيـل للحسـكاني ٢: ٤٣٨/ كنز العـمال ١٣: ١٩٢ رقم الحديث: ٣٦٥٧١. وغيرها من المصادر الكثيرة.

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٩٤، ١٩٦ كتاب معرفة الصحابة: أول فضائل أبي عبد الله الحسـين بن علي الشهيد رضي الله عنهما بن فاطمة../ الأحاديث المختارة ٢: ٣٧٥ فيما رواه نجي الحضرمي والد عبد الله عن علي عليه السلام/ مجمع الزوائد ٩: ١٩١ كتاب مناقب الحسـين بن علي عليهما السلام/ مسـند البزار ٣: ١٠١ ومما رواه عبد الله بن نجي عن علي/ مسـند أحمد ١: ٧٥ مسـند علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ مسـند أبي يعلى ١: ٢٩٨ مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ الآحاد والمثاني ١: ٣٠٨ ومن ذكر الحسين بن علي رضي الله عنهما/ مجمع الزوائد ٩: ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢ كتاب مناقب الحسين بن علي عليهما السلام، وفيه عدة روايات صرح بصحة بعضها/ المعجم الكبير ٣: ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨ عند ذكر الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما يكنى أبـا عبـد الله: ذكر مولـده وصفته وهيأته رضي الله عنه../ سـير أعـلام النبـلاء ٣: ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠ في ترجمة الحسين الشهيد. وغيرها من المصادر.

(٢) الفتوح لابن أعثم ٥: ٩٤٠ ذكر نزول الحسين رضي الله عنه بكربلاء/ تاريخ دمشق ١٤: ٢١٦ في ترجمة الحسين بـن علي بـن أبي طالب/ تاريخ الطبري ٣: ٣٠٠ ذكر الخبر عن مسـيره إليهـا (أي: الكوفة) وما كان من أمره في مسيره/ البداية والنهاية ٨: ١٦٩ صفة مخرج الحسين إلى العراق/ سير أعلام النبلاء ٣: ٣٠٦ في ترجمة الحسـين الشـهيد/ بغية الطلب في تاريخ حلب ٦: ٢٦١٦/ الكامل في التاريخ ٣: ٤٠١ ذكر مسير الحسين إلى الكوفة.

(٣) تاريخ دمشـق ٤٥: ٤٩ في ترجمة عمر بن سـعد بن أبي وقاص/ تهذيب الكمال ٢١: ٣٥٩ في ترجمة عمر بن سـعد بن أبي وقاص/ تهذيب التهذيب ٢: ٣٠١ في ترجمة الحسـين بن علي بن أبي طالب، ٧: ٣٩٦ في ترجمة عمر بن سعد بن أبي وقاص. وغيرها من المصادر.

(٤) نهـج البلاغـة ٣: ١٢/ شرح نهج البلاغـة ٥: ١٨٢، ١٥: ٧٩ـ٨٠، ١٦: ١٣٤/ الفتن لنعيم بن حماد ١: ١٢٧ ما يذكر في ملك بني أمية وتسمية أساميهم بعد عمر رضي الله عنه/ وقعة صفين: ٢٢٤.

وقـد ذكـر نصر بن مزاحم خطبتـه عليه السلام وفيها: «وأيـم الله ما اختلفت أمة قـط بعد نبيها إلا ظهر أهل باطلها على [أهل] حقها، إلا ما شـاء الله. قال: فقال أبو سـنان الأسـلمي: فسـمعت عـمار بن ياسر يقول: أما أمـير المؤمنين فقد أعلمكم أن الأمة لن تسـتقيم عليه [أولاً، وأنهـا لـن تسـتقيم عليـه آخراً]. ثم تفـرق الناس وقـد نفذت بصائرهـم في قتال ←

والجمل[1] والنهروان[2]، قبل وقوعها.

→ عدوهم [فتأهبوا واستعدوا]».

(١) الفتوح لابن أعثم ٤: ٤٥٢ ذكر خروج طلحة والزبير إلى مكة معتمراً زعماً وما أزمعا عليه من الخروج على علي ﷺ والنكث بعده، ص: ٤٧٧ خبر الفتى الذي حمل المصحف إلى أصحاب الجمل يدعوهم إليه/ شرح نهج البلاغة ٢: ١٨٧، ٢٣٢، ٩: ١١٢، ١٠: ٢٤٨، ١١: ١٧/ المناقب للخوارزمي: ١٧٨/ تاريخ الطبري ٣: ٣٦ ذكر الخبر عن مسير علي بن أبي طالب نحو البصرة نزول أمير المؤمنين ذا قار، ص: ٤٢ خبر وقعة الجمل من رواية أخرى.

ومما وراه قوله: «حدثني عمر قال: حدثني أبو الحسن قال: حدثنا أبو مخنف عن جابر عن الشعبي، عن أبي الطفيل قال: قال علي: يأتيكم من الكوفة اثنا عشر ألف رجل ورجل فعددت على نجفة ذي قار فما زادوا رجلاً ولا نقصوا رجلاً».

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٨: ١٨٤ كتاب قتال أهل البغي: باب القوم يظهرون رأي الخوارج لم يحل به قتالهم/ السنن الكبرى للنسائي ٥: ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥ كتاب الخصائص: ذكر خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ: ذكر ما خص به علي من قتال المارقين/ سنن الدارقطني ٣: ١٣١ كتاب الحدود والديات وغيره/ مجمع الزوائد ٦: ٢٤١ كتاب قتال أهل البغي: باب منه في الخوارج/ المصنف لعبد الرزاق ١٠: ١٤٩، ١٥٠ باب ما جاء في الحرورية/ المصنف لابن أبي شيبة ٧: ٥٥٥، ٥٥٩ كتاب الفتن: ما ذكر في الخوارج/ مسند البزار ٢: ١٩٦/ المعجم الأوسط ٤: ٢٢٨/ كنز العمال ١١: ٣٢٢ حديث: ٣١٦٢٥/ فتح الباري ١٢: ٢٩٦/ نيل الأوطار ٧: ٣٥٠/ تفسير الطبري ١٠: ١٥٧/ تاريخ الطبري ٣: ١١٦ ذكر ما كان من خبر الخوارج ثم توجيه علي الحكم للحكومة وخبر يوم النهر/ الإمامة والسياسة ١: ١١٨-١١٩ ما قال علي (كرم الله وجهه) في الخثعمي/ شرح نهج البلاغة ٢: ٢٧٢. وغيرها من المصادر الكثيرة.

ومن الأخبار الطريفة ما ذكره جماعة من الشيعة والجمهور، ونذكره برواية الارشاد للشيخ المفيد [١: ٣١٧] عن جندب بن عبد الله الازدي قال: شهدت مع علي عليه السلام الجمل وصفين لا أشك في قتال من قاتله، حتى نزلنا النهروان فدخلني شك، وقلت: قراؤنا وخيارنا نقتلهم!؟ إن هذا لأمر عظيم. فخرجت غدوة أمشي ومعي إداوة ماء حتى برزت عن الصفوف، فركزت رمحي ووضعت ترسي إليه واستترت من الشمس، فإني لجالس حتى ورد في أمير المؤمنين عليه السلام فقال لي: يا أخا الازد، أمعك طهور؟ قلت: نعم، فناولته الاداوة، فمضى حتى لم أره ثم أقبل وقد تطهر فجلس في ظل الترس، فإذا فارس يسأل عنه، فقلت: يا أمير المؤمنين هذا فارس يريدك، قال: فأشر إليه. فأشرت

←

وبإمارة الحجاج[١]، وبقيام دولة بني العباس[٢]، حتى عرف عنهم أنهم استضاؤوا في تنظيم حركتهم وكثير من تفاصيلها بصحيفة الدولة التي أخذت عنه (صلوات الله عليه)[٣].

إليه فجاء فقال: يا أمير المؤمنين قد عبر القوم وقد قطعوا النهر، فقال: كلّا ما عبروا. قال: بلى والله لقد فعلوا، قال: كلا ما فعلوا، قال: فإنه لكذلك إذ جاء آخر فقال: يا أمير المؤمنين قد عبر القوم، قال: كلّا ما عبروا، قال: والله ما جئتك حتى رأيت الرايات في ذلك الجانب والاثقال، قال: والله ما فعلوا، وانه لمصرعهم ومهراق دمائهم، ثم نهض ونهضت معه. فقلت في نفسي: الحمد لله الذي ـ بصرني هذا الرجل، وعرفني أمره، هذا أحد رجلين، إما رجل كذاب جريء أو على بينة من ربه وعهد من نبيه، اللهم إني أعطيك عهداً تسألني عنه يوم القيامة، إن أنا وجدت القوم قد عبروا أن أكون أول من يقاتله وأول من يطعن بالرمح في عينه، وان كانوا لم يعبروا أن أقيم على المناجزة والقتال. فدفعنا إلى الصفوف فوجدنا الرايات والاثقال كما هي، قال: فأخذ بقفاي ودفعني ثم قال: يا أخا الازد، أتبين لك الأمر؟ قلت: أجل يا أمير المؤمنين، قال: فشأنك بعدوك، فقتلت رجلاً، ثم قتلت آخر، ثم اختلفت أنا ورجل آخر أضربه ويضربني فوقعنا جميعاً، فاحتملني أصحابي فأفقت حين أفقت وقد فرغ القوم.

ورواه بتفاوت يسير الطبراني في المعجم الأوسط ٤: ٢٢٧/ فتح الباري ١٢: ٢٦٣/ شرح نهج البلاغة ٢: ٢٧١/ كنز العمال ١١: ٢٨٩.

(١) تاريخ دمشق ١٢: ١٦٨، ١٦٩ في ترجمة الحجاج بن يوسف بن الحكم/ شرح نهج البلاغة ٢: ٢٨٩، ٧: ٢٧٧ـ٢٧٨/ كنز العمال ١٦: ١٨٣ـ١٨٥ رقم الحديث: ٤٤٢١٦/ غريب الحديث ٢: ٤٥١ في باب نعر/ النهاية في غريب الحديث ٥: ١٧٠ في مادة وذح/ لسان العرب ٢: ٦٣٢ في مادة (وذح)/ تاج العروس ٢: ٢٤٦ في مادة (وذح).

(٢) شرح نهج البلاغة ٧: ١٤٨، ١٥٠، ٢٠: ٣٣٤/ ينابيع المودة ٣: ١٤٩.

(٣) شرح نهج البلاغة ٧: ١٤٨ـ١٤٩/ وقد ذكرت بعض الإخبارات في دولة بني العباس في كل من مروج الذهب ٣: ٢٦٤ـ٢٦٥ ذكر خلافة أبي العباس عبد الله بن محمد السفاح وجمل من أخباره وسيره ولمع مما كان في أيامه، وصية إبراهيم الإمام لأبي العباس، ص:٢٦٧ نصيحة الصادق لعبد الله بن الحسن، ص:٢٧٢ بين عبد الله بن علي وأخيه داود في ولاية عهد السفاح، ص:٣٠٣ مقتل أبي مسلم، ص:٣٦٣ بين الرشيد والكسائي/ وتاريخ دمشق ٣٢: ٢٧١، ٢٧٥ في ترجمة عبد الله بن محمد بن علي بن أبي

←

وكـذا إخبـار الإمام الحسـين عليه السلام بما يـؤول إليه أمر أهـل الكوفة[١] وخصوص عمر بن سعد[٢] بعد قتلهم له وانتهاك حرمته.

ومثـل ذلـك اسـتجابة دعـاء أمـير المؤمنـين (صلـوات الله عليه) في مناسبات مختلفة[٣]، واستجابة دعاء الإمام الحسين (صلوات الله عليه) على من شارك في قتاله[٤]... إلى غير ذلك مما لا يسعنا إحصاؤه.

← طالب/ وتاريخ اليعقوبي ٢: ٣٤٣ـ٣٤٤ أيام مروان بن محمد بن مروان ودعوة بني العباس، ص:٣٤٩، ٣٦٢ أيام أبي العباس السفاح.

(١) تاريخ دمشـق ١٤: ٢١٦ في ترجمة الحسـين بن علي بن أبي طالب/ سـير أعلام النبلاء ٣: ٣٠٦ في ترجمة الحسـين الشـهيد/ تاريخ الطبري ٣: ٣٠٠ وفي هذه السنة كان خروج الحسين عليه السلام من مكة متوجها إلى الكوفة: ذكر الخبر عن مسيره إليها وما كان من أمره في مسيره ذلك/ الفتوح لابن أعثم ٥: ٧٩ ذكر مسير الحسين رضي الله عنه إلى العراق/ مقتل الحسين للخوارزمي ١: ٣٢٤ الفصل الحادي عشر/ وغيرها من المصادر.

(٢) الفتوح لابن أعثم ٥: ١٠٣ ذكر اجتماع العسـكر إلى حرب الحسـين بن علي رضي الله عنهما، ص: ١٣٠ في تسـمية من قتل بين يدي الحسـين من ولده وإخوانه وبني عمه رضي الله عنهم/ تاريخ دمشـق ٤٥: ٤٨ في ترجمة عمر بن سعد بن أبي وقاص/ تهذيب الكمال ٢١: ٣٥٩ في ترجمة عمر بن سعد بن أبي وقاص/ تهذيب التهذيب ٧: ٣٩٦ في ترجمـة عمـر بن سـعد بن أبي وقاص/ مقتل الحسـين للخوارزمـي ١: ٣٤٨ الفصل الحادي عشر/ وغيرها من المصادر.

(٣) الأحاديـث المختـارة ٢: ٢٧٤ فيـما رواه عبـد الرحمن بن أبي ليـلى الأنصاري أبو عيسـى عن علي عليه السلام/ مسـند أحمـد ١: ١١٩ في مسـند عـلي بـن أبي طالـب رضي الله عنه/ المعجـم الأوسـط ٢: ٢١٩/ كتـاب الزهد لابـن أبي عاصـم: ١٣٢/ فضائل الصحابة لابـن حنبل ١: ٥٣٩ أخبار أمير المؤمنـين علي بن أبي طالب وزهـده رضي الله عنه/ حليـة الأولياء ٥: ٢٧ في ترجمة طلحة بن مصرف/ أنسـاب الأشراف ٢: ٣٨٦ في ترجمة أمـير المؤمنين عـلي بن أبي طالب عليه السلام/ الفتوح لابن أعثم ٢: ٤٧٢ ذكر رسـالة علي إلى عائشـة/ مروج الذهب ٣: ١٧٠ ذكر أيام الوليد بن عبد الملك: دعاء علي رضي الله عنه على بسر وكيف كانت نهايته/ شرح نهج البلاغة ١: ١٨٨، ٩: ٥٥/ المناقب للخوارزمي: ١٨٥/ وغيرها من المصادر.

(٤) المصنف لابن أبي شيبة ٧: ١١ ما حفظت في اليرموك، وص: ٤٧٨ كتاب الفتن/ المعجم الكبير ٣: ١١٦، ١١٩ في ترجمـة الحسـين بن علي رضي الله عنهما/ مجمـع الزوائد ٩: ١٩٧ كتاب المناقب: باب مناقب الحسـين ابن علي عليهما السلام/ سـير أعلام النبلاء ٣: ٣١٣، ٣١٤ في ترجمة الحسـين الشـهيد/ مقتل الحسين للخوارزمي ٢: ١٠/ تاريخ الطبري ٣: ٣٢٢، ٣٣٠ـ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤ في أحداث سنة إحدى وستين/ أنساب الأشراف ٣: ٤٠٧، ٤٠٨ مقتل الحسـين بن علي عليهما السلام/ الفتوح لابن أعثم ٥: ١٠٣، ١٠٨ ذكر اجتماع العسـكر إلى

وقد استفاضت الأخبار ببعض تلك الحوادث أو الإخبارات الغيبية بحد يوجب تواترها تفصيلاً، فضلاً عن التواتر الإجمالي الكافي في ثبوت المعجزة له صلى الله عليه وآله وسلم الشاهدة بصدقه صلى الله عليه وآله وسلم في دعوى نبوته وحمله رسالة الله تعالى وشريعته إلى الناس.

أما ما رواه الشيعة من ذلك عنه وعن الأئمة من أهل البيت (صلوات الله عليهم أجمعين) فهو أكثر من أن يحصى، وأوسع من أن يستوعب.

لا تزال المعاجز والكرامات تتجدد

على أن كراماته صلى الله عليه وآله وسلم وكرامات أهل بيته (صلوات الله عليهم) لا تزال تظهر وتتجدد بعد وفاتهم إلى عصورنا هذه، حتى أذعن بها العدو والولي، والقريب والبعيد، فصارت مراقدهم ملجأ للهاربين، ومفزعاً للمكروبين، وغوثاً للمضطرين، ولجأ الناس إليهم في قضاء الحوائج العظام، وحلّ المشاكل المعقدة، وشفاء الأمراض المستعصية، فضلاً من الله تعالى أجراه على أيديهم قوّى بها حجتهم، وجدّد بها براهينهم، وجلّى بها حقهم وحقيقتهم، وأكد بها علاقتهم به، وأنهم ﴿**عِبَادٌ مُكرَمُونَ * لاَ يَسبِقُونَهُ بِالقَولِ وَهُم بِأمرِهِ يَعمَلُونَ**﴾[1]، تذكرة للمؤمنين، وتنبيهاً للغافلين، وحجة على المعاندين ﴿**لِيَهلِكَ مَن هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحيَا مَن حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ وَإنَّ اللهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾[2].

حرب الحسين بن علي رضي الله عنهما، ص: ١٣٠، ١٣٥ في تسمية من قتل بين يدي الحسين من ولده وإخوانه وبني عمه رضي الله عنهم / تهذيب الكمال ٦: ٤٣٨ في ترجمة الحسين بن علي بن أبي طالب. وغيرها من المصادر.

(١) سورة الأنبياء آية: ٢٦_٢٧.

(٢) سورة الأنفال آية: ٤٢.

الفصل الرابع

في شمولية التشريع الإسلامي

من شــواهد صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في دعوته: مـا جاء به من التشريع المسـتوعب لمختلف جوانب الحياة، في علاقة الإنسـان بالله تعالى في عبادته وشـكره وأداء حقـه، ثـم علاقتـه بأسرتـه وبمجتمعه في مصبحه وممسـاه، وتنظيم مكاسـبه ورزقه، ومـا عليه من الحقوق المالية التـي يتم بها التكافل الاجتماعي بين المسـلمين، وبقية جوانب اقتصادهم ككيان عام، وموقفهم مع أعدائهم في حروبهم وسلمهم، ثم تعامل الإنسان مع غرائزه ونوازعه، ومع كل صغيرة وكبيرة من شؤون حياته وحتى بعد موته.

مـع ما عليه هذا التشريع من التكامـل الفريد، حيث نراه لا يتجاهل غرائـز الإنسـان ونوازعه، بل يحاول أن يعطـي كل غريزة حقها، مع محاولة تعديلهـا وكبـح جماحها، لئـلا تتجاوز حدودهـا، بنحو يضرّ بالإنسـان أو بالمجتمع الذي يعيش فيه.

ولسنا الآن بصدد بيان تناسق التشريع وكماله ووفائه بحاجة المجتمع الإنسـاني وصلاحه واسـتقامة مسـيرته على طـول الخط، كما هو المناسـب لكـون هذه الشريعة خاتمـة الشرايع، فإن ذلك أمر يطـول الحديث فيه، إلا

أن الأمر الذي لا ريب فيه هو سعة التشريع وشموليته بنحو يصلح لأن تقوم على أساسه دولة تجمع أمة متحضرة ذات كيان محترم فاعل في العالم، ثم ارتفاع مستواه وتكامله بالإضافة إلى العصر الذي صدر فيه، وبالمقارنة للتشريعات والأنظمة التي كانت موجودة حينئذٍ.

وكل ذلك لا يناسب المحيط الذي عاش فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ذلك المحيط الجاهلي الوثني البدائي المتخلف والمنعزل عن المجتمعات المتحضرة، المباين لها والبعيد عنها ذلك البعد الشاسع.

ولا تفسير لذلك إلا بإمداد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالوحي الإلهي في هذا التشريع الخارق للعادة في وقته. وهو ما يؤكد رسالته صلى الله عليه وآله وسلم عن الله تعالى شأنه في دعوته الشريفة.

الفصل الخامس

في العلوم والمعارف الإلهية

من شواهد صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في دعواه النبوة ما ورد عنه وعن أهل بيته عليهم السلام من المعارف الإلهية الجليلة، والمفاهيم الدينية الرفيعة، من التعريف بالله تعالى، وتنزيهه عن مشابهة مخلوقاته وعن الحدود والتغير، وأن صفاته عين ذاته، والتوسط في تقديره بين الجبر والتفويض.

والإغراق في بيان عظمة الله عز وجل وبليغ حكمته، وبديع خلقه وصنعته، وصفات جماله وجلاله، وشواهد قدرته وسلطانه.

وقدسية أنبيائه وأصفيائه وخالصته وأوليائه، وشرور أعدائه وخبثهم وسوء منقلبهم، والتحذير منهم والتنفير عنهم.

وأخبار الماضين والغابرين، والمبدأ والمعاد، وتفاصيل البعث والنشور.

والثناء على الله تعالى وتمجيده، وتقديسه، والرغبة إليه، والتذلل بين يديه، والبخوع له، والتضرع إليه، والاعتصام به، وطلب الحوائج منه، واستنزال رحمته، والاستعاذة به من الشرّ.

والوعظ والإرشاد، والترغيب والترهيب، والتذكير بالله تعالى، والتحذير من سطوته ونقمته.

والحثّ على الأخلاق والفضائل، ومجانبة الشرور والرذائل، والنصائح التربوية، والتوجيه في السلوك لما فيه صلاح الإنسان في نفسه ومجتمعه، ودينه ودنياه وآخرته... إلى غير ذلك مما يتفرع على المفاهيم القرآنية الرفيعة، ويستضيء بنورها، بحيث يصلح أن يكون شرحاً للقرآن المجيد، وجرياً في حلبته وتفاعلاً معه.

ويجد الإنسان ذلك كله في الكمّ الهائل من أحاديثهم الكريمة، وخطبهم الجليلة، وكتبهم الرفيعة، وأدعيتهم الفريدة، وزياراتهم الشريفة. مع التفنن في عرضه بمختلف الوجوه والأساليب، ذات البيان الرصين، والمستوى العالي في الفصاحة والبلاغة، والتأثير البالغ في النفوس، المناسب لصدورها من أناس يعيشون مضامينها ويتفاعلون معها.

ومن أراد أن يستوضح ذلك ويزداد بصيرة فيه فليرجع لخطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وكتاب نهج البلاغة، ووصية الإمام الحسن عليه السلام لجنادة وغيرها، وخطب الإمام الحسين عليه السلام وكتبه أثناء نهضته المباركة، والصحيفة السجادية، والأدعية المهمة، كأدعية كميل والسمات والعشرات، ودعاء ليلة عرفة، ودعاء الحسين عليه السلام يوم عرفة، ودعاء أبي حمزة الثمالي في السحر، ودعاء الافتتاح وغيره من أدعية شهر رمضان، وزيارة الجامعة الكبيرة وزيارات أمير المؤمنين والحسين عليهما السلام وغيرها مما هو كثير جداً، فضلاً عن ملاحظة كتب الحديث الشريف وما تضمنته من معارف ومفاهيم سامية.

خطبتا الصديقة فاطمة الزهراء عليها السلام

ومن أعجب ذلك ما يراه الإنسان في خطبتي الصديقة فاطمة الزهراء (صلوات الله عليها)، حيث طرقت أبواباً من المعارف لا تتناسب مع وضعها الطبيعي كامرأة لا يتجاوز سنها الثامنة والعشرين سنة على أكثر ما قيل، بل الظاهر أنها لم تتجاوز الثامنة عشرة.

مع ما هي عليه من الصون والخدر، حتى ورد عنها أنها كانت تقول: خير للمرأة أن لا ترى الرجل ولا يراها[1]، وما كانت عليه من مكابدة شظف العيش، حيث الفقر والحاجة الملحّة، ومشاغل البيت ومتاعبه المنهكة، وما تعرضت له من خمس ولادات في مدة ثمان سنين من زواجها.

ومع انحصار مصادر معرفتها بأبيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزوجها أمير المؤمنين عليه السلام، وهما في معترك المشاغل في الدعوة للإسلام ونشره والجهاد في سبيله وتوطيد أركانه، وما يستتبع ذلك من التعرض للمضايقات والمقاومات، والمشاكل والحروب الكثيرة، والانشغال بسياسة المسلمين وإدارة شؤونهم.

ثم تعرضت لأعظم مصيبة بفقد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما تلاها من انتهاك حرمتها وحرمة بيتها، وغصب الخلافة منهم (صلوات الله عليهم)، حتى قالت مخاطبة له صلى الله عليه وآله وسلم:

---

(١) كنز العمال ١٦: ٦٠١ رقم الحديث ٤٦٠١١.

قـد كان بعدك أنبـاء وهنبثة   لو كنت شاهدها لم تكثر الخطب

وقالت:

صُبَّت عـليَّ مصائبٌ لو أنها   صُبَّـت على الأيـام صرن لياليا

ومـع كل ذلـك تطرقـت في الخطبتـين الشريفتـين ـ بتمكـن وتفاعل وتفصيـل ـ لمواضيع هامة في العقيدة والمعـارف الدينية والحجاج، كتوحيد الله تعـالى وتنزيهه، والثناء عليه وتمجيده، والبخوع له وشـكره، وبيان مقام النبـي صلى الله عليه وآله وسلم وأهـل بيته عليهم السلام ورفعة شـأنهم عنـد الله تعـالى، وجهادهم في سـبيله، وأهمية القرآن الشريف وعلو شـأنه، وعلـل الشرايع والأحكام وفوائدها، والإنكار على المنافقين وتبكيتهم على ما أقدموا عليه من الاعتداء على أهل البيت عليهم السلام ، وغصب ميراثها من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وغصب حق أمير المؤمنين عليه السلام في الخلافة، والتأكيد على الحقين السـليبين، والإفاضة في الاحتجاج لهما، ثم اسـتنهاض المسلمين وتبكيتهم على تقاعسهم عن إنكار المنكـر وتصحيح الأوضاع الشـاذة وإرجـاع الأمور إلى نصابهـا، ثم التنبؤ القاطع المريع بما سيقع عليهم من مآس وفجائع نتيجة ذلك، وما يؤول إليه أمرهم من خسران في الدنيا والآخرة.

كل ذلك ببيان فريد يتناسـب مع بيانهم جميعاً (صلوات الله عليهم)، حيـث يبلغ القمة في الرصانة والبلاغة والفصاحة والتأثير في النفوس وهزّ مشاعرها وكأنهم ينطقون بلسان واحد، ويفرغون عن مشكاة واحدة، ومع التفاعل بالقرآن المجيد والسيطرة الفريدة على الاستشهاد به.

والمهمّ من جميع ما ذكرناه أن الإسلام العظيم قد أحدث نقلة في المعارف الإلهية والعلوم الدينية لا تتناسب مع العصر الذي بزغ فيه نوره والبيئة التي عاش النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها بدأت بالقرآن المجيد وتمت بما ظهر من النبي وأهل بيته (صلوات الله عليهم) مما يدور حول مفاهيم القرآن العظيم ويستقى من فيضه.

ما صدر عن النبي وآله من الحقائق العلمية

ويلحق بذلك ما صدر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته عليهم السلام الذين يشتقون منه وينطقون عنه من الحقائق العلمية التي لا تناسب عصورهم، وإنما اكتشفت في العصور القريبة بعد أن قطعت البشرية أشواطاً طويلة في العلم والمعرفة. نذكر منها على سبيل المثال:

١ـ ما سبق عنهم عليهم السلام عند الكلام في وجود ذلك في القرآن المجيد.

٢ـ قول الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: «اعجبوا لهذا الإنسان ينظر بشحم ويتكلم بلحم ويسمع بعظم ويتنفس من خرم»[1]. فإن السمع بعظم من الأمور المعقدة الخفية التي لم تكتشف إلا حديثاً.

٣ـ وعنه عليه السلام أن كل حيوان بارز الأذنين فهو ولود، وكل حيوان ملتصق الأذنين فهو بيوض[2].

٤ـ وقول الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام في دعائه لأهل

(١) نهج البلاغة ٤: ٤، باب المختار من كلام أمير المؤمنين عليه السلام رقم: ٨.

(٢) عيون الأخبار ٤: ٨٨.

الثغور عند الدعاء على العدو الكافر: «اللهم وامزج مياههم بالوباء وأطعمتهم بالأدواء» فإن كون الماء موطناً لجرثومة الوباء لم يكتشف إلا حديثاً... إلى غير ذلك مما لا يسعنا الإحاطة به وإنما أردنا بذلك الإشارة إلى هذه الجهة وعدم إغفالها.

ويتجلى ذلك بما استفاض عن أمير المؤمنين عليه السلام من قوله: «علمني رسول الله صلى الله عليه وآله ألف باب كل باب يفتح ألف باب»[1]، وقوله: «سلوني قبل أن تفقدوني»[2]، وكذا روي عن الإمام الصادق عليه السلام.

---

(١) كنز العمال ١٣: ١١٤ـ١١٥ حديث: ٣٦٣٧٢، واللفظ له/ تاريخ دمشق ٤٢: ٣٨٥ في ترجمة علي بن أبي طالب/ سير أعلام النبلاء ٨: ٢٤، ٢٦ في ترجمة عبدالله بن لهيعة/ البداية والنهاية ٧: ٣٦٠ أحداث سنة أربعين من الهجرة: شيء من فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: حديث آخر/ فتح الباري ٥: ٣٦٣/ ميزان الاعتدال ٢: ٤٠١ في ترجمة حيي بن عبدالله، ٤: ١٧٤ في ترجمة عبد الله بن لهيعة/ الكامل في ضعفاء الرجال ٢: ٤٥٠ في ترجمة حيي بن عبدالله/ الكشف الحثيث ١: ١٦٠ في ترجمة عبدالله بن لهيعة/ المجروحين ٢: ١٤ في ترجمة عبدالله بن لهيعة/ العلل المتناهية ١: ٢٢١/ نظم درر السمطين: ١١٣/ ينابيع المودة ١: ٢٢٢، ٢٣١.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٢: ٣٨٣ كتاب التفسير: تفسير سورة إبراهيم/ السنن الواردة في الفتن ٤: ٨٣٨ باب من الأشراط والدلائل والعلامات، ٦: ١١٩٦ باب من قال إن صافي بن صياد هو الدجال/ ومثله في تفسير الطبري ١٣: ٢٢١/ والمستدرك على الصحيحين ٢: ٥٠٦ كتاب التفسير: تفسير سورة الذاريات/ ومعتصر المختصر ٢: ٣٠٢ في مناقب علي، ولكن بدل (تفقدوني) (لا تسألوني). وورد بألفاظ أخرى مختلفة في كل من الأحاديث المختارة ٢: ٦١ فيما رواه خالد بن عرعرة عن علي عليه السلام/ ومجمع الزوائد ٤: ٢٦٩ كتاب النكاح: باب فيما يحرم من النساء وغير ذلك/ والمصنف لابن أبي شيبة ٣: ٥٣٠ كتاب النكاح: ما جاء في إتيان النساء في أدبارهن وما جاء فيه من الكراهة، وج: ٥: ٣١٢ كتاب الأدب: من كان يستحب أن يسأل ويقول سلوني، وج٧: ٥٢٨ كتاب الفتن: ما ذكر في عثمان/ ومسند الشاشي ٢: ٩٦/ ومسند البزار ٢: ٣٠٤/ ومسند أبي يعلى ١: ٣١١ في مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ وأمالي المحاملي: ١٩٢/ والفتن لنعيم بن حماد ١: ٤٠/ وفتح الباري ١١: ٢٩١/ وتحفة الأحوذي ٧: ٢٧/ وفيض القدير ٤: ٣٥٧/ وحلية الأولياء ٤: ٣٦٦ في ترجمة أبي صالح الحنفي/ وتهذيب التهذيب ٧: ٢٩٧ في ترجمة علي بن أبي طالب/ وتهذيب الكمال ٢٠: ٤٨٧ في ترجمة علي بن أبي طالب/ والطبقات

←

ولا تفسير لذلك كله إلا بتميزهم عن عامة الناس، وارتفاع مستواهم وطهارة نفوسهم وامتلاكهم قابليات إعجازية فريدة تجعلهم مورداً للمدّ الإلهي الذي لا ينضب، ومحلاً لعناية الله تعالى وفيوضاته، حيث مكنهم جلّ شأنه من مفاتيح علمه، فكانوا عيبة علم الله تعالى وحملته وخزانه ومستودعه، وتوارثوه بينهم محافظين على صفائه ونقائه وروعته وبهائه، وهو من أهم الأدلة على صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في دعوته.

← الكبرى ٢: ٣٣٨ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ والإصابة ٤: ٥٦٨ في ترجمة علي بن أبي طالب/ وتهذيب الأسماء: ٣١٧/ وتالي تلخيص المتشابه ١: ٦٢/ وأخبار مكة ٣: ٢٢٨ ذكر أوائل الأشياء التي حدثت بمكة في قديم الدهر إلى يومنا هذا.

الفصل السادس
في المبدئية والمثالية
التي تحلّى بها حملة الدعوة

من شواهد صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم: سلوكه صلى الله عليه وآله وسلم وسلوك أهل بيته (صلوات الله عليهم) ومثاليتهم وتضحياتهم، حيث يشهد ذلك بمجموعه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صاحب رسالة حقّة مثالية، همّه نجاح رسالته وتحقيق أهدافه النبيلة، بواقعية وإخلاص وتضحية فريدة، وأنه قد حمّل أهل بيته ثقل رسالته ومسؤوليتها ورعايتها، فأخلصوا في ذلك تبعاً له وتفاعلاً معه، فحفظوا تعاليمه، ونشروها حيثما وجدوا لذلك سبيلاً، مهما كلفهم ذلك من عناء وتضحية.

فقد عاش صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يصدع برسالة ربه معروفاً بصدق الحديث وأداء الأمانة، وجاءت رسالته لتؤكد عليهما وعلى المُثُل ومكارم الأخلاق والواقعية والإخلاص وما يجري مجرى ذلك.

وقد انعكس ذلك عليه صلى الله عليه وآله وسلم في أقواله وأفعاله وسلوكه ونهجه حين صدع بتلك الرسالة، وتحمل مسؤولية الدعوة لها ونشرها.

فكان يتجنب اللف والدوران، ويلتزم بالمواثيق والعهود، ويتجرع الأذى والغصص من المشركين والمنافقين بصبر وحلم ومثالية.

وما مدحه القرآن المجيد بأنه على خلق عظيم لولا أنه كان معروفاً بذلك مشهوراً به.

وقد أدرك صلى الله عليه وآله وسلم ـ بممارسته ومعايشته لأتباعه أو بإعلام من الله تعالى أو بالأمرين معاً ـ ما سيلقاه أهل بيته ـ وهم أعز الناس عليه ـ من بعده من الظلم والجور والقتل والتشريد، وقد أعلن بذلك[1] إقامة للحجة، من دون أن يخرج عن مثاليته وتعاليم رسالته ويلفّ ويدور، أو يغتال، أو يشرّد، أو يسقط الأطراف الذين يخشى منهم، من أجل أن يسدّ الطريق عليهم، ويمنعهم من الاستيلاء على السلطة ويحكم قبضته على الأمور، من أجل أن يحفظ سلطانه من التلاعب، ويحتفظ به لأهل بيته، ويجنبه ويجنبهم مآسي خروجه عنهم وفجائعه.

وجاء أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) من بعده ليلتزم سلوكه ولا يحيد عنه، فهو يأبى ـ تحرجاً أو مثالية ـ أن يترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم جثة، أو يوكل أمر تجهيزه لغيره من أهل بيته، ويخرج لينازع الناس سلطانه، كما تنازعوه بينهم.

وبعد أن استولى غيره على الحكم اكتفى بامتناعه عن البيعة وإعلان سخطه وإنكاره إقامة للحجة، من دون أن يثيرها فتنة يخشى منها على

---

(١) تقدمت مصادره في هامش رقم (٣) ص: ١٥٦.

مستقبل الإسلام، كما فعل غيره في نظير موقعه.

ثم لم يبخل بنفسه عن نصيحة المستولين وتسديدهم لصالح الإسلام، وإن كان في ذلك قوة لهم وتثبيتاً لسلطانهم أيضاً.

كما أعمل مبدئيته في الشورى، ولم يعط الشرط الذي أعطاه غيره من أجل الوصول للحكم، لأنه مقتنع بعدم شرعية ذلك الشرط، وليس من شأنه أن يعطي شرطاً ثم ينكث به، كما نكث غيره.

ولما انتهى الأمر له وأرادوا بيعته لم يرض بذلك حتى أعلمهم بأنه لهم وزير خير لهم منه أمير، وأنهم مقبلون على أمر له وجوه وألوان، لا يسهل عليهم تحمله، وأنه إذا وَلِيَ الأمر سار على ما يعلم مما قد لا يعجبهم، أو لا يصبرون عليه[1].

ولما أصروا عليه وبايعوه تحمّل مسؤوليته بمبدئية ومثالية أتعبته وفرقت عنه أصحابه، وبقي متمسكاً بها وإن كلفته الثمن الباهض.

فهو عليه السلام لم يرغم من لم يبايعه على البيعة، وإن كان أسلافهم الذين يوالونهم ويرون شرعية سلطانهم قد أرغموه عليها.

ولم يمنع (صلوات الله عليه) طلحة والزبير من العمرة، وإن كانت بوادر الغدر لائحة في الأفق، بل لوّح هو عليه السلام أو صرّح.

كما لم يمنع عليه السلام معاوية وأصحابه الماء لما استنقذه منهم، وإن كانوا قد منعوه وأصحابه الماء حينما سبقوهم إليه.

---

(١) شرح نهج البلاغة ٧: ٣٣.

ولما حكّم الخوارج وقطعوا عليه خطبته لم يبادرهم بالعقوبة، بل قال لهم: «لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه، ولا نمنعكم الفيء مادامت أيديكم مع أيدينا، ولا نقاتلكم حتى تبدؤونا...»[١]. وكانت سيرته في جميع حروبه أن لا يبدأ عدوه بالقتال.

كما أنه (صلوات الله عليه) لم يرض لنفسه أن يطلب النصر بالجور فيمن ولي عليه[٢]، وأبى أن يصلح رعيته بفساد نفسه[٣].

وبعكسه في ذلك خصومه، حيث استغلوا مبدئيته في سبيل الانشقاق عليه وزرع الأشواك في طريقه وإثارة الفتن ضدّه، حتى تمّ لهم ما أرادوا وخرّ صريعاً في محرابه، كما هو معلوم من سيرته وسيرتهم.

بل لم يترك عليه السلام مبدأه ومثاليته حتى مع قاتله، فقد أكدّ عليه السلام قبل أن يقتله أنه سوف يقتله[٤]، ولكنه عليه السلام لم يقتله ولم يحجر عليه، لأنه لا يجوز العقاب قبل الجناية. بل لم يمتنع عليه السلام من الخروج ليلة قتله للصلاة تسليماً

---

(١) الكامل في التاريخ ٣: ٢١٣ ذكر خبر الخوارج عند توجيه الحكمين وخبر يوم النهر/ البداية والنهاية ٧: ٢٨٢/ تاريخ الطبري ٣: ١١٤ ذكر ما كان من خبر الخوارج عند توجيه علي الحكم للحكومة وخبر يوم النهر.

(٢) شرح نهج البلاغة ٢: ٢٠٣.

(٣) شرح نهج البلاغة ٦: ١٠٢.

(٤) المصنف لعبد الرزاق ١٠: ١٢٥ كتاب العقول: باب لا يذفف على جريح/ الاستيعاب ٣: ١١٢٦ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ الطبقات الكبرى ٣: ٣٤ ذكر عبد الرحمن بن ملجم المرادي وبيعة علي ورده إياه../ أنساب الأشراف ٣: ٢٦١ أمر ابن ملجم وأمر أصحابه ومقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام/ كنز العمال ١٣: ١٩١ رقم الحديث: ٣٦٥٦٨، ص: ١٩٥ رقم الحديث: ٣٦٥٨٢/ تاريخ دمشق ٤٢: ٥٥٤ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ الكامل في ضعفاء الرجال ٣: ٤٦٤ في ترجمة سدير ابن حكيم. وغيرها من المصادر.

لمقاديـر الله تعالى. ولما ظفر بقاتله وأَسَرَه كان يحسـن إليه[١]، وأوصى بأن لا يُمثَّل به[٢].

قال اليعقوبي عند التعرض لبيعة الناس الإمام الحسن عليه السلام بعد مقتل أمير المؤمنين عليه السلام: «ودعا بعبد الرحمن بن ملجم، فقال عبد الرحمن: ما الذي أمـرك به أبوك؟ قال: أمرني أن لا أقتل غير قاتله، وأن أشـبع بطنك، وأنعم وطـاءك، فإن عاش اقتصّ أو عفا، وإن مـات ألحقتك به. فقال ابن ملجم: إن كان أبـوك ليقول الحـق، ويقضي به في حال الغضـب والرضا»[٣]... إلى غير ذلك من شـواهد التزامه بدينه ومبدئيته ومثاليته، بل هو من الوضوح بحدّ لا يحتاج إلى تكلف جمع الشواهد.

وقام بعده ولده الإمام الحسـن السبط (صلـوات الله عليه) ليتجرع الغصص بصلحه مع معاوية من أجل الحفاظ على البقية الباقية من صالحي المؤمنين الذين ينتظر منهم أن يحملوا دعوة الحق ويبلغوها الناس، ويشدوهم

---

(١) السـنن الكبرى للبيهقي ٨: ٥٦ كتاب الجراح: جماع أبواب تحريم القتل ومن يجب عليه القصاص ومن لا قصـاص عليـه: باب مـا جاء في الترغيب في العفو عن القصـاص، ص: ١٨٣ كتاب قتال أهل البغي: بـاب الرجـل يقتل واحداً من المسـلمين عـلى التأويل أو ممتنعـين يقتلون واحـداً كان عليهم القصاص/ مسـند الشـافعي ١: ٣١٣ كتاب قتـال أهل البغي/ الطبقات الكبرى ٣: ٣٧ ذكـر عبد الرحمن بن ملجم المـرادي وبيعـة علي ورده إياه../ أنسـاب الأشراف ٣: ٢٥٦، ٢٦١ أمر ابن ملجم وأمر أصحابه ومقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام/ تاريخ دمشق ٤٢: ٥٥٧ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ فيض القدير ١: ٣٣١. وغيرها من المصادر.

(٢) مجمع الزوائد ٦: ٢٤٩ كتاب الحدود والديات باب: النهي عن المثلة، ٩: ١٤٢ كتاب المناقب باب: مناقب علي بن أبي طالب في باب بعد باب وفاته/ المعجم الكبير ١: ١٠٠ سن علي بن أبي طالب ووفاته رضي الله عنه/ نصـب الرايـة ٣: ١١٩/ تاريخ الطبري ٣: ١٥٨ـ١٥٩ أحداث سـنة أربعين: ذكر الخبر عن سـبب قتله ومقتله/ الكامل في التاريخ ٣: ٢٥٧ ذكر مقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٣) تاريخ اليعقوبي ٢: ٢١٤ في خلافة الحسن بن علي.

إليها، وينكروا على الظالمين، كيلا تضيع معالم الحق ولا يسمع صوته، وإن كان ينتظر من معاوية وحكمه كل شرّ عليه وعلى شيعته. كما ينتظر من كثير من الناس اللوم والتقريع بما في ذلك بعض شيعته.

ثم التزم عليه السلام هو وأخوه الإمام الحسين السبط عليه السلام من بعده بالعهد مع معاوية ولم يحركا ساكناً، وإن جدّ معاوية في نبذ العهد ومخالفة شروطه، لئلا يدعا لمعاوية مجالاً للتهريج عليهما بنقض العهد، والنيل من دعوة الحق، بتشويه صورة أئمته وحملته (صلوات الله عليهم).

ولما ولي يزيد نهض الحسين نهضته المقدسة، مع المحافظة على المبادئ والمثل والبعد عن اللف والدوران والتحايل، فأعلن من اليوم الأول عن حق أهل البيت في الحكم، وأنه قد غصب منهم، وأنه يسير في الحكم على مسيرة جده صلى الله عليه وآله وسلم وأبيه، مع ما هو المعلوم من أن هذين الأمرين لا يناسبان هوى الكثرة الساحقة من الناس، فيتقاعسون عن نصره.

وأعلن مراراً ـ كما أعلن مَن قبله مِن أهل بيته (صلوات الله عليهم) ـ أن عاقبة أمره أن يقتل[1]، وأنه لا بد لمن يخرج معه أن يوطن نفسه على ذلك[2].

كما أعلن في الطريق لمن تبعه من عامة الناس أن أهل الكوفة قد خذلوه، ليعرف الناس على ماذا يقدمون[3]. وبقي على ذلك حتى لقي

---

(١) الكامل في التاريخ ٤: ٣٨، ٣٩/ مقتل الخوارزمي ١: ١٩١، ٢٢٦. وغيرها من المصادر الكثيرة

(٢) كامل الزيارات: ١٧٥/ بصائر الدرجات: ٥٠٢/ دلائل الإمامة: ١٨٨/ بحار الأنوار ٤٤: ٣٦٧.

(٣) تاريخ الطبري ٣: ٣٠٣ وفي هذه السنة كان خروج الحسين عليه السلام من مكة متوجها إلى الكوفة: ذكر الخبر عن مسيره إليها وما كان من أمره في مسيره ذلك/ الكامل في التاريخ ٣: ٤٠٤ ذكر مسير الحسين إلى الكوفة/ البداية والنهاية ٨: ١٦٩ صفة مخرج الحسين إلى العراق.

مصرعه المفجع.

كما بقي هذا الخلق والسلوك ثابتاً في الأئمة من أهل البيت (صلوات الله عليهم) ملازماً لهم.

وقد امتنع الأئمة من ولده (صلوات الله عليهم) عن المطالبة بالحكم والسعي للاستيلاء عليه، بل عرض عليهم فأبوه، وقوفاً عند عهد الله تعالى لهم بعدم تحقق الظرف المناسب لقيام الحكم الصالح الذي يمثل الإسلام بحقيقته وحدوده قبل ظهور قائم آل محمد (عجّل الله فرجه).

مع أنهم لو كانوا أصحاب دنيا ومصالح مادية عاجلة لسارعوا إلى ذلك وانتهزوا الفرص، كما انتهزها غيرهم.

فرض احترام أهل البيت عليهم السلام على المسلمين عامة

وإذا حاول المجادل أن يشكك في الصورة التي يعكسها تاريخ المسلمين للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في صدقه وإخلاصه ومثاليته، لدعوى: أن لإيمان المسلمين بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقديسهم إياه أثراً مهماً في عكس تلك الصورة عنه من حيث يشعرون أو لا يشعرون، فإنه لا مجال لذلك في الأئمة من أهل بيته عليهم السلام.

لما هو المعلوم من أن الاتجاه العام للمسلمين مخالف لخّط أهل البيت عليهم السلام، فهم لا يعترفون بإمامتهم، ولا يتفاعلون معهم، ويعادون مواليهم وشيعتهم، ويشنعون عليهم، ويرون شرعية خلافة المستولين على السلطة حتى من كان منهم يعلن بغض أهل البيت عليهم السلام ومقاومتهم،

ويأتمــون بأئمة المذاهب الســائرة في ركاب أولئك المتســلطين، المباينة لنهج أهل البيت عليهم السلام.

ومع كل ذلك فهم يكادون يجمعون على صدق أئمة أهل البيت عليهم السلام وأمانتهم واحترامهم، بل تعظيمهم وتقديسهم.

ولا تفســير لذلك إلا كون صدقهم (صلوات الله عليهم) وقدسيتهم ورفعة شــأنهم حقائــق ثابتة قد فرضت نفســها عــلى أرض الواقع وألجأت الناس للإذعان بها رغم كل المثبطات والمعوقات.

ومــن الظاهر أن كمالهم عليهم السلام وواقعيتهم فرع عن كمال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وواقعيته، فهم حجته الباقية من بعده الشاهدة بصدقه وحقه.

والحاصــل: أن مــن ينظــر لواقــع النبــي صلى الله عليه وآله وسلم وأهــل بيته عليهم السلام في أقوالهــم وســلوكهم وجهدهــم وجهادهم، ويســتوعب ذلك كلــه بإمعان وتبصر، يجدهم أصحاب رسالة ومبادئ سامية قد اقتنعوا بها وتبنوا الدعوة لهــا والحفــاظ عليها وعلى صفائها ونقائها، وضحوا في ســبيل ذلك بالنفس والنفيس، وبإصرار وتصميم.

وليــس مــن المعقــول أن يكــون ذلــك منهم نتيجــة اختــلاق الدعوة والكــذب المتعمــد عــلى الله تعــالى والافــتراء عليــه، إذ لم ينتفعــوا بذلك في دنياهم، بل صار سبباً لتعرضهم للمحن العظام والمصائب الجسام، وصبّ عليهم وعلى شيعتهم ومحبيهم من أجله البلاء صبّاً.

كــما لا يعقل أن يكون ذلك منهم عن حســن نية نتيجة أوهام خاطئة

وخيالات فارغة، إذ لا ريب في أنهم (صلوات الله عليهم) في القمة من العقل والرشد والنضوج الفكري، حتى استطاعوا أن يفرضوا أنفسهم على المستوى الإسلامي، بل العالمي.

مواقف أهل البيت عليهم السلام تشهد باطلاعهم على حقيقة قطعية

فلابد أن يكون ذلك لحقيقة وصلت إليهم وأدركوها عياناً. بل هو أمر مقطوع به بعد تأكيدهم عليهم السلام على أن ذلك عهد معهود قد وصل إليهم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبعد ظهور شواهد ذلك وتصديقه في كثير من الموارد لا يسعنا استقصاؤها. إلا أن هناك بعض النكت يقف الإنسان أمامها مبهوراً. ويحسن التعرض لبعضها إيضاحاً للحقيقة وتأكيداً للحجة..

تنبؤ الصديقة الزهراء عليها السلام بمصير الأمة المظلم

منها: تنبؤ الصديقة الزهراء (صلوات الله عليها) بمصير الأمة المظلم، نتيجة افتتانها بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله وسلم للرفيق الأعلى، وخروجها بالخلافة عن موضعها الذي جعلها الله تعالى فيه، وتقاعسها عن التغيير وإنكار المنكر.

حيث إنها عليها السلام ـ بعد أن احتجت لاستحقاق أمير المؤمنين عليه السلام الخلافة وأولويته بها ـ قالت: «أما لعمر الهكن لقد لقحت [يعني: الفتنة] فنظرة ريثما تنتج، ثم احتلبوا طلاع القعب دماً عبيطاً، وذعافاً ممقراً. هناك يخسر المبطلون ويعرف التالون غبّ ما أسس الأولون، ثم طيبوا عن دنياكم

نفساً، وطامنوا للفتنة جأشاً، وابشروا بسيف صارم وبقرح شامل واستبداد من الظالمين، يدع فيئكم زهيداً وجمعكم حصيداً. فيا حسرة لكم، وأنى بكم، وقد عميت عليكم، أنلزمكموها وأنتم لها كارهون»[١].

وما أصدقه وأروعه من إعلان، حيث بدأت المشاكل والمضاعفات، وتطورت الأمور حتى انفجرت بعد خمسة وعشرين عاماً بمقتل عثمان، وما استتبعه من حروب دامية، ثم حكم معاوية بعد خمس سنوات حكماً دام عشرين عاماً وما انتهك فيه من حرمات كان آخرها ولاية يزيد، الذي كان منه ما كان من فظائع وفجائع بدأت بقتل الإمام الحسين عليه السلام وانتهاك حرمته، ثم واقعة الحرة البشعة بأهل المدينة، وختمت بانتهاك حرمة الحرم وضرب الكعبة وهدمها بالمنجنيق.

ثم جاءت خلافة مروان وبنيه وتعاقبت الدول وتوالت الحكام على المسلمين ﴿كُلَّمَا دَخَلَت أُمَّةٌ لَعَنَت أُختَهَا﴾[٢]، حتى انتهى بهم الأمر إلى ما هم عليه الآن مما هو غني عن البيان وإنا لله وإنا إليه راجعون.

كتاب الإمام الحسين عليه السلام لأخيه محمد بن الحنفية

ومنها: كتاب الحسين عليه السلام من مكة لأخيه محمد بن الحنفية.

وفيه: «بسم الله الرحمن الرحيم من الحسين بن علي إلى محمد بن علي ومن قبله من بني هاشم. أما بعد فإن من لحق بي استشهد، ومن لم يلحق بي

---

(١) بلاغات النساء لابن طيفور: ٢٠ في كلام فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم/ جواهر المطالب لابن الدمشقي ١: ١٦٨/ شرح نهج البلاغة ١٦: ٢٣٤.

(٢) سورة الأعراف آية:٣٨.

لم يدرك الفتح. والسلام»[١].

فتراه (صلوات الله عليه) وهو في مكة قبل أن يذهب للعراق يعلن أنه ومن معه سوف يستشهدون، ثم يرى أنهم بذلك فاتحون، وأن من لم يلحق به يفوته الفتح المذكور.

وأي فتح هذا بعد القتل؟! لو لم يكن (صلوات الله عليه) صاحب رسالة يرى الفتح في الشهادة، من أجل حفظها من حكام الجور، الذين يقودون حركة الردة ضدها، في محاولة تحريفها وطمس معالمها وخنق صوتها. ويعلم بنجاحه في قصده، وتحقق ما يستتبع تلك الشهادة من الفتح العظيم بتجديد حيوية الدين وفاعليته، وسقوط حرمة الظالمين، وما استتبع ذلك من حسن الذكر له عليه السلام ولمن معه ولدعوته عموماً في الدنيا، وعظيم الأجر في الآخرة الذي كان عليه السلام على بصيرة منه وطمأنينة إليه.

خطبة زينب الكبرى عليها السلام في مجلس يزيد

ومنها: خطبة عقيلة بني هاشم زينب الكبرى عليها السلام وهي أسيرة في مجلس يزيد، حين شمخ بأنفه مسروراً، وقد أعلن بكفره، متوهماً أنه قد قضى على الحسين عليه السلام ودعوته بقتله.

تلك الخطبة التي تجلت فيها عظمتها ورباطة جأشها، وعلمها بثمرة تلك النهضة المقدسة، وسوء عاقبة الظالمين في الدنيا والآخرة، حيث قالت

(١) كامل الزيارات: ١٥٧ واللفظ له/ بصائر الدرجات: ٥٠٢/ نوادر المعجزات: ١١٠/ دلائل الإمامة: ١٨٨/ الخرائج والجرائح ٢: ٧٧١ـ٧٧٢. وغيرها.

(صلوات الله عليها) في كلام لها طويل:

«فكد كيدك، واسع سعيك، وناصب جهدك. فوالله لا تمحو ذكرنا، ولا تميت وحينا، ولا تدرك أمدنا. ولا ترحض عنك عارها. وهل رأيك إلا فند، وأيامك إلا عدد، وجمعك إلا بدد، يوم ينادي المنادي: ألا لعنة الله على الظالمين»[1].

وصدقت (صلوات الله عليها) في حديثها، فقد بقي الدين وظهرت دعوته، وانتشر ذكرهم (صلوات الله عليهم) وارتفع في الدنيا شأنهم. وانتهى أولئك الظالمون ولم يبق لهم إلا اللعنة والعار.

حديث زينب الكبرى عليها السلام مع الإمام زين العابدين عليه السلام

ومنها: حديثها عليها السلام مع الإمام زين العابدين (صلوات الله عليه) حينما مرّوا بهم على مصارع القتلى في كربلاء وهم منبوذون بالعراء، في استعراض منها لعهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالواقعة وببعض تفاصيلها، وفي جملته:

«ولقد أخذ الله ميثاق أناس من هذه الأمة لا تعرفهم فراعنة هذه الأرض، وهم معروفون في أهل السماوات، أنهم يجمعون هذه الأعضاء المتفرقة فيوارونها، وهذه الجسوم المضرجة. وينصبون لهذا الطف علماً لقبر أبيك سيد الشهداء، لا يدرس أثره، ولا يعفو رسمه، على كرور الليالي والأيام. وليجتهدن أئمة الكفر وأشياع الضلالة في محوه وتطميسه، فلا يزداد أثره إلا ظهوراً وأمره إلا علواً»[2].

---

(١) بحار الأنوار ٤٥: ١٣٥/ مقتل الخوارزمي ٢: ٦٦.

(٢) بحار الأنوار ٢٨: ٥٧.

وبالفعل جهد أئمة الكفر وأشياع الضلالة في محو قبر الحسين عليه السلام وطمس أثره بشتى الوسائل، وفي مختلف العصور، وبمنتهى العنف والقسوة، وباءت محاولاتهم جميعاً بالفشل الذريع والخيبة الخاسرة، وظل قبره الشريف مزاراً ومناراً للدين وكهفاً وملجأ للمؤمنين.

وكلما تقادم الزمن، وتعاقبت العصور، علا نوره وارتفع شأنه بوجه ملفت للنظر.

حديث سليمان بن هارون

ومنها: حديث سليمان بن هارون عن الإمام الصادق عليه السلام حول بعض الفرق المنحرفة عن خط الإمامية، حيث قال عليه السلام عن سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منكراً دعواهم:

«وإن صاحبه لمحفوظ محفوظ له. ولا يذهبن يميناً ولا شمالاً، فإن الأمر واضح. والله لو أن أهل الأرض اجتمعوا على أن يحولوا هذا الأمر (يعني الإمامة) عن موضعه الذي وضعه الله ما استطاعوا. ولو أن خلق الله كلهم جميعاً كفروا حتى لا يبقى أحد جاء الله لهذا الأمر بأهل يكونون هم أهله»[1].

وهذا منه عليه السلام إخبار قاطع ببقاء دعوة الإمامية وعدم انقراضها، في وقت كانت في مهب الرياح، مستهدفة للقوى المعادية القاهرة، ومبتلية بالفتن والأعاصير الكاسحة. وكأنه عليه السلام يجري في كلامه هذا على غرار

(١) بحار الأنوار ٢٦: ٢٠٤.

قوله تعالى: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوا يَستَبدِل قَوماً غَيرَكُم ثُمَّ لاَ يَكُونُوا أمثَالَكُم﴾[١]، ويكون مفسراً له.

وكيف كان فقد صدق هذا الخبر القاطع عياناً، حيث بقيت هذه الدعوة المباركة هذه المدة الطويلة رغم كل المعوقات والمحن والمصائب والفتن.

ولاسيما محنة الغَيبة وما ترتب عليها من انشقاقات وفتن يفترض فيها أن تنسف هذه الدعوة من أساسها، لولا أنها دعوة حق تعهد الله تعالى ببقائها، لتقوم بها الحجة على الناس، وأخبر عن ذلك على لسان أمنائه على وحيه والناطقين عنه جلّ جلاله.

الكتاب المتضمن تعيين الأئمة عليهم السلام

ومنها: الكتاب المنزل من الله تعالى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأسماء الأئمة من أهل بيته وشيء من أحوالهم واحداً بعد واحد، وفيه بعد ذكر الإمام الحسن العسكري عليه السلام:

«ثم أكمل ذلك بابنه رحمة للعالمين، عليه كمال موسى وبهاء عيسى وصبر أيوب. سيذل أوليائي في زمانه ويتهادون رؤوسهم كما تتهادى رؤوس الترك والديلم، فيقتلون ويحرقون، ويكونون خائفين مرعوبين وجلين، تصبغ الأرض بدمائهم، ويفشوا الويل والرنين في نسائهم. أولئك أوليائي حقاً، بهم أدفع كل فتنة عمياء حِندِس، وبهم أكشف الزلازل وأرفع

---

(١) سورة محمد آية: ٣٨.

الآصـار والأغـلال ﴿أُولَئِكَ عَلَيهِم صَلَوَاتٌ مِن رَبِّهِم وَرَحمَةٌ وَأُولَئِكَ هُم المُهتَدُونَ﴾»[١].

وهـو ـ كـما ترى ـ يحكي مـا عانت منه شـيعة أهل البيـت في عصور الغيبـة الطويلة، ومنها ما نراه في هذه العصور، حيث ظهرت فتنة المتطرفين الذين يسـتحلون سـفك دمائهم علناً، كما استحلها كثير من قبلهم، وفعلوا الأفاعيل بوحشية مسرفة.

هذا من جانب ومن جانب آخر بقيت هذه الطائفة هذه المدة الطويلة متماسـكة في نفسـها محافظة على مفاهيمها الدينية الرفيعة ومبادئها السامية، تعتمد الحوار والبرهان، مسموعة الدعوة.

وبذلك تقوم بها الحجة على الناس في التعريف بالإسلام الحق القريب من الفطرة، بعيداً عن التشويه والتحريف، نتيجة التطرف المرفوض فطرياً، أو التبعية للحكام التي من شأنها الإغراق في التسامح والتخفيف من قيود الدين والخروج عن ثوابته.

وبهذا حفظت هذه الطائفة للإسلام بهاءه وكرامته، وفرضت احترامه عـلى الناس. وظهر صدق قوله عز وجل في الكتاب المتقدم: «بهم أدفع كل فتنة عمياء حِندِس...»... إلى غير ذلك من شـواهد صدقهم (صلوات الله عليهـم)، ومعرفتهـم بمآيل الأمـور، بتعليم مـن الله تعالى لهـم، فضلاً منه سبحانه خصهم به، بعد أن وجدهم أهلاً لذلك، لخضوعهم له، وبخوعهم لحكمه، وفنائهم في ذاته، وجهادهم في سبيله.

---

(١) إعلام الورى بأعلام الهدى ٢: ١٧٧.

تأثير أهل البيت عليهم السلام في أتباعهم

وبسبب ظهور صدقهم عليهم السلام وإخلاصهم، وتفاعلهم مع الواقع الذي يتحدثون عنه، كان لهم التأثير الملفت للنظر في ذوي المستوى الرفيع من العقل والرشد والإخلاص من أتباعهم، حيث تفاعلوا معهم ومع الحق الذي جاؤوا به.

وكانت نتيجة ذلك الثبات العجيب والتضحيات الجسام، كما ذكره أهل الحديث والمؤرخون عن النخبة الصالحة من صحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام ومن بعدهم من المؤمنين جيلاً بعد جيل، حيث جاهدوا في سبيل الدعوة بتصميم وإصرار وتحملوا في سبيلها القتل والسجن والتشريد وصنوف البلاء... وهكذا استمرت الدعوة إلى يومنا هذا، وما زالت في قوة وظهور وعلوّ وانتشار، محفوفة بالمحن والمآسي والمتاعب والمصائب.

هذا ما تيسر لنا ذكره من شواهد نبوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي تعرف العاقل المتدبر بصدقه وواقعيته، وتحمله على الإيمان به والإذعان له. وفي مجموعها، بل في كل منها بلاغ للمتبصر المنصف والناقد غير المتعسف.

وهي توضح ما سبق عن الإمام أبي الحسن علي بن محمد الهادي عليه السلام في حديثه مع ابن السكيت من أن الحجة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صدقه هو العقل الذي يعرف به الصادق من الكاذب.

تتميم: في عصمة النبي صلى الله عليه وآله

بقي الكلام في العصمة التي أجمع المسلمون على تحلي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بها في الجملة.

ولابد لنا من الكلام..

أولاً: في حقيقة العصمة ومنشئها.

وثانياً: في دليل تحلي نبينا صلى الله عليه وآله وسلم بل جميع الأنبياء (صلوات الله عليهم) بها، وحصولها فيهم.

فيقع الكلام في مقامين..

المقام الأول

في حقيقة العصمة ومنشئها

معنى العصمة لغة

من الظاهر أن معنى العصمة لغة المنع. ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللهُ يَعصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿وَنَادَى نُوحٌ ابنَهُ وَكَانَ فِي مَعزِلٍ يَا بُنَيَّ اركَب مَعَنَا وَلاَ تَكُن مَعَ الكَافِرِينَ* قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعصِمُنِي مِنَ المَاءِ قَالَ لاَ عَاصِمَ اليَومَ مِن أمرِ اللهِ إلاَّ مَن رَحِمَ﴾[2].

منشأ العصمة في الجهل والخطأ

والعصمة بالإضافة إلى الجهل والخطأ والنسيان لابد أن تبتني على منع الله سبحانه وتعالى للعبد منها، ولو بما يخرج عن اختياره من مميزاته التكوينية الجسدية، أو المنبهات الخارجية، ولو بمثل الوحي والتسديد بروح القدس ونحوهما. ولا محذور في ذلك.

منشأ العصمة بالإضافة إلى المعاصي

أما العصمة بالإضافة إلى المعاصي ـ في التبليغ أو غيره ـ فقد يتوهم فيها

---

(١) سورة المائدة آية: ٦٧.

(٢) سورة هود آية: ٤٢ـ٤٣.

ذلك أيضاً قياساً على العصمة في بقية الأمور. وربما ينسب ذلك للشيعة، جهلاً بمرادهم، أو تشنيعاً عليهم. مع أنه غريب عليهم. بل لا يتناسب مع مبناهم العام في أفعال العباد، إذ من المعلوم أن الاتجاهات فيها ثلاثة.

مذهب الجبريين والمفوضة في أفعال العباد

الأول: اتجاه الجبريين القائلين بسلب اختيار الإنسان، وانفراد الإرادة الإلهية بأفعاله، من دون أن يكون له دخل فيها.

فأفعال الإنسان عندهم كحركة دمه في عروقه، ودقات قلبه، وبقية الأمور التكوينية الخارجة عنه، كهيجان الهواء ونزول المطر.

الثاني: اتجاه المفوضة القائلين بانفراد إرادة الإنسان واختياره بأفعاله، من دون أن يكون للإرادة الإلهية دخل فيها أصلاً.

فالله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وفوض إليه أفعاله، ولم يُعمِل جلّ شأنه سلطانه فيها، بل اعتزل عنها.

مذهب الشيعة في أفعال العباد

الثالث: اتجاه الشيعة الإمامية التابع لأئمة أهل البيت عليهم السلام والمتمثل في قولتهم عليهم السلام المشهورة: «لا جبر ولا تفويض، بل أمر بين أمرين»[1].

ومرجعه إلى أن أفعال الإنسان خاضعة لاختياره في طول خضوعها لتقدير الله تعالى وتدبيره، فهو جلّ شأنه قد ملّك الإنسان وأقدره على ما

(١) الكافي ١: ١٦٠/ عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١١٤.

هـو أملك لـه وأقدر عليه، فقدر له أن يفعل ما يفعـل ويترك ما يترك مختاراً في ذلك غير مجبور.

وعلى ذلك يكون فعل الإنسـان خاضعاً لإرادته واختياره بالمباشرة، ولإرادة الله تعالى وتقديره من وراء ذلك.

ولا يخـرج فعله عن سـلطان الله تعالى ـ كما يقولـه المفوضة ـ ولا عن اختيار الإنسان نفسه، كما يقوله الجبريون.

ومـن ثم أمكن خطاب الله تعالى به وتكليفه فعلاً أو تركاً، واسـتحق الإنسـان بـه المدح أو الـذم والثواب أو العقـاب. على ما يـأتي توضيحه في الفصل الرابع عند الكلام في العدل الإلهي.

اختيار المعصوم في فعل الطاعة وترك المعصية

إذا عرفت ذلك فكما يكون عادي الناس مختاراً في فعل ما يفعل وترك مـا يترك من الطاعـات والمعاصي، وإن كانـت بتقدير الله تعـالى من ورائه، فكذلـك حـال المعصـوم في فعل جميع الواجبـات والطاعـات، وترك جميع المحرمات والمعاصي.

فهو يفعل جميع الواجبات والطاعات باختياره، ويترك جميع المحرمات والمعاصي باختياره. وليسـت العصمة إلا بشمولية الطاعة وعموميتها، من دون فرق بين المعصوم وغيره في حقيقتها ومنشئها.

وربما أوهم خلاف ذلك أمران:

التعبير بالعصمة لا يعني الإجبار

الأول: التعبير بالعصمة، التي هي بمعنى المنع لغة، كما سبق. بل قد تنسب لله تعالى، فيقال: عصمه الله تعالى من المعاصي. وفي الزيارة الجامعة الكبيرة: «عصمكم الله من الزلل، وآمنكم من الفتن...».

لكن ليس المراد بها هنا المنع القسري، بل تهيئة أسباب التوفيق لاختيار الطاعة واجتناب المعصية، على طول الخطّ، وفي جميع الأوقات والأحوال، مثل كمال عقل الشخص، وقوة شخصيته وصفاء نفسه، وأعماله الصالحة التي تكون مدعاة للتوفيق، وتذكير الله تعالى له وتسديده إياه، ونحو ذلك مما ينتهي بالآخرة لحسن اختيار الإنسان نفسه.

نظير تهيئة الأسباب المذكورة لاختيار الطاعة واجتناب المعصية لعادي الناس في بعض الأوقات والحالات وإن لم يستمر على ذلك.

ولذا كان المعصوم أفضل من غيره، بل في أعلى مراتب الفضل والقرب من الله تعالى، لاستقامته على الطاعة وترك المعصية، والتزامه بذلك، بنحو يكشف عن ارتفاع مستواه وشدة علاقته بالله تعالى وفنائه فيه.

ولو كان مقهوراً في ذلك مجبوراً عليه من دون إرادة ولا اختيار لما كان له في ذلك فضل ولا كرامة عند الله تعالى، بل لا طاعة ولا معصية في حقه، كالآلات الصامتة إذا حركت من أجل تحقيق ما يراد منها.

وجوب العصمة لا يعني حصولها قسراً

الثاني: أنه كثيراً ما يعبر عن النبي أو الإمام بأنه واجب العصمة، حيث قد يتوهم أن وجوب العصمة بمعنى لزومها بنحو لا يمكن التخلص منها، المناسب لكونها قسرية غير اختيارية.

لكن ليس المراد بالوجوب ذلك، بل كون ثبوت العصمة للشخص معلوماً بالضرورة العقلية، بسبب تحقق لازمها ـ وهو النبوة أو الإمامة ـ بحيث لا مجال لاحتمال عدمها فيه.

وتوضيح ذلك: أنه بعد أن ثبت ـ كما يأتي إن شاء الله تعالى ـ بحكم العقل أنه يقبح على الله تعالى أن يجعل النبوة والإمامة في غير المعصوم، فإذا جعل شخصاً نبياً أو إماماً فلابد بالضرورة أن يكون الشخص المذكور قد علم الله تعالى منه أنه لا يقارف ذنباً وأنه معصوم بالمعنى المتقدم، لامتناع صدور القبيح منه تعالى شأنه، ومع علمه سبحانه بذلك فلابد أن يتحقق، لاستحالة الخطأ عليه جلّ شأنه.

وهذا لا ينافي كون العصمة من الذنوب فيه بسبب اختيار الشخص نفسه للطاعة ومجانبة المعصية. بل لا تكون العصمة إلا بذلك، إذ مع الإجبار لا طاعة ولا معصية، كما سبق.

فالمقام نظير ما لو رشح الثقة العارف شخصاً لأن يكون إماماً في الصلاة جماعة. فإنه يعلم بذلك أن الشخص المرشح للإمامة عادل بنظر الثقة العارف الذي رشحه، من دون أن ينافي ذلك كون عدالة ذلك الشخص

بسبب اختياره للطاعة ومجانبته للمعصية من دون أن يكون مجبوراً عليهما.

غاية الأمر أن الخطأ على الثقة العارف الذي رشح الشخص للإمامة في الصلاة ممكن عقلاً، والخطأ على الله تعالى في اختيار من هو أهل للنبوة أو الإمامة محال ممتنع عقلاً، فتكون عصمة النبي والإمام معلومة بالضرورة العقلية بسبب ذلك، وهو معنى وجوبها.

المقام الثاني

في الدليل على عصمة النبي

وجوب عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التبليغ

لا ينبغي التأمل في وجوب عصمة النبي في التبليغ عن الله تعالى والأداء عنه، فلا يقع منه تبليغ خلاف الواقع عمداً ولا سهواً. وربما كان ذلك هو المعروف عند المسلمين.

والوجه فيه ظاهر، ضرورة أن النبي لما كانت وظيفته التبليغ عن الله تعالى، فإذا لم يكن معصوماً في التبليغ، وأمكن أن يبلغ عنه خلاف الواقع عمداً أو خطأ فقد خرج عن وظيفته، ويقبح على الله تعالى ـ وهو العالم بمآيل الأمور ـ أن يختار للنبوة من لا يؤدي وظيفتها، لأنه نقض للغرض.

ومن هنا كان الاعتقاد بعصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التبليغ ملازماً للاعتقاد بنبوته، بحيث لا يتم الاعتقاد بنبوته إلا بالاعتقاد بعصمته في التبليغ.

أما الشيعة فقد أوجبوا في النبي العصمة من الذنوب مطلقاً، حتى في غير التبليغ، بل المشهور بينهم اعتبار العصمة من السهو والخطأ فيه أيضاً. فهنا دعويان..

وجوب عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جميع الذنوب

الدعوى الأولى: أن النبي معصوم من الذنوب.

والوجه في ذلك: أنه حيث وجبت طاعة النبي ـ بنص الكتاب المجيد والضرورة من الدين ـ وكان أسوة لأمته وقدوة لها، ولذا كانت سنّته التي يجب اتباعها هي قوله وفعله وتقريره، فلابد من مجانبته للمعصية وعصمته منها، إذ لو قارف المعصية، فإن رخص الله تعالى في متابعته والتأسي به لزم ترخيصه تعالى في المعصية، وهو محال، وإن لم يرخص في متابعته خرج عن كونه أسوة لأمته، ولم يكن فعله سنّة متبعة، وهو خلاف المفروض.

ويؤيد ذلك أمران:

الأول: أن من أعظم المشجعات للناس على القبول من المرشد هو استقامته وموافقة عمله لقوله. قال الله عز وجل: ﴿**أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ**﴾[1]. فاللازم تحلي النبي بذلك، ليقبله الناس منه، وإلا نفروا منه ولم يتفاعلوا معه، ولم يتحقق الغرض من بعثته، ولا يكون ذلك إلا بترك الذنوب والمعاصي كلها، وهو عين العصمة.

الثاني: أن من تمام إقامة الحجة من الله تعالى على الناس في تعاليمه وأحكامه ـ بعد تبليغهم بها وإيصالها إليهم ـ أن يدركوا أنها قابلة للتطبيق، بحيث يكون فيهم من يطبقها عملاً، ويجسدها في الواقع الخارجي المنظور،

---

(١) سورة البقرة آية: ٤٤.

لئلا يتوهموا أنها فرضيات مثالية لا يقوى الإنسان بما أوتي من غرائز أن يطبقها تطبيقاً كاملاً، ليكون ذلك مبرراً لخروجهم عنها وانفلاتهم منها.

وأولى الناس بأن يكون متحلياً بذلك هو من يختاره الله تعالى للتبليغ بها والدعوة لها ويأمرهم بطاعته والاستماع له والقبول منه، إذ لو كان غيره متحلياً بها دونه كان أفضل منه وأولى منه بأن يطاع ويتبع، لقبح تقديم المفضول على الفاضل وتبعية الفاضل للمفضول، كما لعله ظاهر. هذا كله بلحاظ حكم العقل.

الدليل النقلي على عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أما الأدلة النقلية فهي كثيرة ويكفينا منها قوله تعالى: ﴿**وَإِذ ابتَلَى إبرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهدِي الظَّالِمِينَ**﴾[1]، حيث دلت الآية الشريفة على أن عهد الله تعالى لإبراهيم عليه السلام بالإمامة في ذريته لا ينال الظالم منهم.

ومن الظاهر أن كل معصية ظلم، ولو لله تعالى، لأنها تعدٍّ عليه وخروج عن مقتضى حقه العظيم، وعن مقتضى العبودية له. فلابد من كون الإمام منزهاً عن الظلم والمعاصي، وحيث كان النبي إماماً لأمته يجب عليهم اتباعه، فلابد من كونه منزهاً عنها بمقتضى هذه الآية الكريمة.

ولنكتف بهذا المقدار في إثبات عصمة الأنبياء (صلوات الله عليهم) عموماً. وهو يكفي في إثبات عصمة سيدهم وخاتمهم نبينا الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم.

---

(١) سورة البقرة آية: ١٢٤.

ويؤكد ذلك فيه صلى الله عليه وآله وسلم أمران:

الأول: ما يأتي في عصمة أهل بيته (صلوات الله عليهم). فإنه يكفي في إثبات عصمته صلى الله عليه وآله وسلم بعمومه له، أو بالأولوية القطعية.

الثاني: إجماع أهل بيته (صلوات الله عليهم) على عصمة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، بل جميع الأنبياء (صلوات الله عليهم)، فإن ذلك وإن لم يصلح دليلاً قبل ثبوت إمامتهم ومرجعيتهم للأمة في أمر دينها، إلا أنه بعد ثبوت ذلك ـ كما يأتي ـ فهو من أقوى الأدلة، لأن الدليل العقلي المجرد قد يتزلزل بالوساوس والتشكيكات وبالشبهات إذا خفي وجه دفعها، وحينئذٍ لا يكفي في تحقيق القناعة وإذعان النفس.

أما الإجماع المذكور فهو أشبه بالدليل الحسي والبداهة التي لا يقف أمامها شيء من الشبهات، ولا مجال معها للوساوس والتشكيكات.

عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من السهو

الدعوى الثانية: أن النبي معصوم من السهو. والسهو وإن لم يكن معصية ولا ظلماً، إلا أنه يمنع من كونه قدوة وأسوة، إذ قد يسهو فيفعل المعصية أو يترك الطاعة، فإذا جعله الله تعالى قدوة في ذلك فقد أحلَّ المعصية، وإلا خرج عن كونه قدوة وأسوة للمؤمنين، ولم يكن قوله ولا فعله ولا تقريره سنة متبعة.

إن قلت: فما المانع من أن يسهو فيما لا دخل له في الدين، كما لو كلم

شخصاً بتخيل أنه زيد، وهو في الواقع عمرو.

قلت: ذلك رافع للوثوق بتبليغه وأفعاله التي تتعلق بالدين. فإن عامة الناس لا تدرك الفرق العقلي بين السهو في أمور الدين والسهو في غيرها، وإنما يدرك ذلك الخاصة. أما عامة الناس فهم يفسرون الحوادث بالتفسيرات الطبيعية، فإذا رأوا منه السهو في شيء وأمكن عندهم وقوعه منه قاسوا عليه بقية الأشياء، فلم يثقوا بأقواله وأفعاله حتى في أمور الدين، وذلك عائق دون أدائه لوظيفته في بيان دين الله وشرعه، ولا يتم له أداء وظيفته بالوجه الأكمل ـ بحيث يثق الناس به، ويطمئنون لأقواله وأفعاله ـ إلا إذا انسد عندهم باب السهو عليه في كل شيء.

ويؤيد ذلك في نبينا العظيم صلى الله عليه وآله وسلم ما ورد عنه في نومه من أنه تنام عينه ولا ينام قلبه[1].

إذ من المعلوم أن النوم حالة طبيعية يعرفها الناس، ولا يشتبهون فيها، ونومه بالوجه الطبيعي بحيث يفقد إدراكه ويتعطل عقله لا يخلّ بمقام تبليغه، ولا بالوثوق بأفعاله وأقواله، فإذا كان مع ذلك قد فاق الناس وتميز عنهم بأن قلبه لا ينام، وأن عقله يؤدي وظيفته المثلى في المعرفة والإدراك

(١) صحيح البخاري ٣: ١٣٠٨ كتاب المناقب: باب كان النبي ﷺ تنام عينه ولا ينام قلبه/ صحيح مسلم ١: ٥٢٨ كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه/ المستدرك على الصحيحين ٢: ٤٦٨ كتاب التفسير: تفسير سورة الصافات/ مسند أحمد ١: ٢٧٨ مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب عن النبي ﷺ/ الأحاديث المختارة ١٠: ٦٨، ٦٩ فيما رواه بكير بن شهاب المكي عن سعيد بن جبير/ مسند أبي عوانة ١: ٢٦٦/ السنن الكبرى للبيهقي ١: ١٢٢ كتاب الطهارة: باب ما ورد في نوم الساجد/ مسند الطيالسي ١: ٣٥٦/ المعجم الكبير ١٢: ٢٤٧ فيما رواه شهر بن حوشب عن ابن عباس. وغيرها من المصادر الكثيرة.

حتى حال النوم، فكيف يهبط حال اليقظة إلى مستوى السهو والخطأ بحيث يتخبط عقله في المعرفة والإدراك، وهو الحال الذي يؤدي به وظيفته في التبليغ، وفي كونه قدوة للمؤمنين وأسوة لهم؟!.

ولنكتف بهذا المقدار في بيان عصمة الرسل والأنبياء، ففيه بلاغ، مع إيكال التفاصيل للمطولات.

والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق والتسديد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ما يجب الاعتقاد به هو أصل النبوة

بقي شيء: وهو أن ما يجب الاعتقاد به والذي هو من أصول الدين هو أصل النبوة، ويكتفى بذلك في حق الغافل عن الخصوصيات الأخر، كما يشهد به موقف النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صدر الدعوة وسيرة المسلمين من بعده.

ويجب الاعتقاد أيضاً بأنه صلى الله عليه وآله وسلم خاتم الأنبياء، وأن شريعته خاتمة الشرايع، لأن ذلك من ضروريات الدين التي يكون إنكارها خروجاً عنه، لرجوعه إلى تكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما ادعاه وبلغ به.

أما العصمة فهي وإن كانت حقاً ويجب الاعتقاد بها في حق من التفت إليها، إلا أنها ليست من أصول الدين، ولا يكون إنكارها خروجاً عنه. إلا أن يرجع إلى تكذيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو خطئه في بعض ما بلغ به، فيكون كفراً، كما هو ظاهر.

وقد تقدم عند الكلام في العصمة بالتبليغ ما ينفع في المقام.

والحمد لله رب العالمين

الإمامة

١ . الإمامة الدينية

* الحاجة إلى الإمام
* ضرورة النص على الإمام
* مرجعية أهل البيت عليهم السلام للأمة
* تحديد أهل البيت عليهم السلام

٢ . الإمامة السياسية

* ضرورة النص في الإمامة
* نظرية النص
* نظرية الشورى
* نقد نظرية الشورى
* إثبات النص على الأئمة عليهم السلام
* عصمة الأئمة عليهم السلام
* وجوب معرفة الإمام

المقصد الثالث

في الإمامة

وهي إمامة الأئمة الاثني عشر من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين تقدم ذكرهم في مقدمة الكتاب.

مقدمة

كثيراً ما تتعرض الدعوات الإصلاحية لتناقضات ومشاكل تحول دون تقدمها وانتشارها وسيطرتها من أجل تطبيقها وتنفيذ تعاليمها على المجتمعات التي يفترض تكيفها معها. إما لقصور في الدعوة نفسها، أو لمعوقات خارجية تقف في وجهها.

وإن من أهمّ تلك التناقضات والمشاكل ما يعرض على الدعوة من خلافات وانشقاقات، نتيجة الاجتهادات الخاطئة، أو التحريف المتعمد، من أجل الأهداف والمصالح المناقضة لصميم الدعوة وأهدافها.

وكم عصفت الخلافات والانشقاقات بالدعوات حتى مسختها، وقضت عليها أخيراً.

إضرار الخلاف والانشقاقات بالأديان

بل تنحصر محنة الأديان السماوية بذلك، لأنها في مأمن من القصور والتناقضات الذاتية بعد أن كانت مشرعة من قبل الله عزّ وجل، وهو الخالق المدبّر اللطيف الخبير الحكيم والذي ﴿يَعلَمُ خَائِنَةَ الأعيُنِ وَمَا تُخفِي الصُّدُورُ﴾[١] و﴿لاَ يَعزُبُ عَنهُ مِثقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأرضِ﴾[٢] وهو ﴿بِكُلِّ شَيءٍ مُحِيطٌ﴾[٣]. حيث لابد من كون النظام الذي يشرعه هو الأكمل، والصالح للتطبيق من دون أن تترتب عليه شيء من السلبيات.

تحذير القرآن الكريم من التفرق في الدين

ولعلّه لذا حذّر القرآن الكريم من التفرق والاختلاف، وحثّ على الوحدة والوفاق، وأكد على ذلك وشدد فيه.

قال سبحانه وتعالى: ﴿وَاعتَصِمُوا بِحَبلِ اللهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُوا﴾[٤].

وقال عزّ وجل: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاختَلَفُوا مِن بَعدِ مَا جَاءَهُم البَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُم عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[٥].

وقال عزّ من قائل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُم وَكَانُوا شِيَعاً لَستَ مِنهُم فِي شَيءٍ إِنَّمَا أمرُهُم إِلَى اللهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفعَلُونَ﴾[٦]... إلى غير ذلك.

---

(١) سورة غافر آية: ١٩.

(٢) سورة سبأ آية: ٣.

(٣) سورة فصلت آية: ٥٤.

(٤)، (٥) سورة آل عمران آية: ١٠٣، ١٠٥.

(٦) سورة الأنعام آية: ١٥٩.

إعلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تفرق أمته

ولكن مع كل ذلك فقد أعلن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسبقاً عن اختلاف أمته وتفرقها، كما تفرقت الأمم السابقة واختلفت بعد أنبيائها، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «اختلفت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، سبعون فرقة في النار، وواحدة في الجنة. واختلفت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، إحدى وسبعون فرقة في النار، وواحدة في الجنة. وستختلف هذه الأمة على ثلاثة [كذا في المصدر] وسبعين فرقة، اثنتان وسبعون فرقة في النار، وواحدة في الجنة...»[1].

وهو المناسب لما ورد مستفيضاً أو متواتراً عنه صلى الله عليه وآله وسلم من أن هذه الأمة ستجري على سنن الأمم السابقة ففي الحديث: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبر بشبر وذراع بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم. قلنا: يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟!»[2]، حيث لا إشكال في افتراق الأمم السابقة، كما تكرر ذكر ذلك في القرآن المجيد، ونراه عياناً في بعضها.

---

(١) مجمع الزوائد ٦: ٢٣٣ كتاب قتال أهل البغي: باب منه في الخوارج، واللفظ له، ٧: ٢٥٨ كتاب الفتن: باب افتراق الأمم واتباع سنن من مضى/ تفسير القرطبي ٤: ١٦٠/ تفسير ابن كثير ٢: ٧٨/ سنن الدارمي ٢: ٣١٤ كتاب السير: باب في افتراق هذه الأمة/ مصباح الزجاجة ٤: ١٧٩ كتاب الفتن: باب افتراق الأمم/ مسند أبي يعلى ٦: ٣٤١ فيما رواه أبو نضرة عن أنس/ المعجم الكبير ٨: ٢٧٣ فيما رواه أبو غالب صاحب المحجن واسمه حزور/ اعتقاد أهل السنة ١: ١٠٣/ السنة لابن أبي عاصم ١: ٣٢ باب فيما أخبر به النبي عليه السلام: أن أمته ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة وذمه الفرق كلها إلا واحدة، وذكر قوله عليه السلام: إن قوما سيركبون سنن من كان قبلهم/ الترغيب والترهيب ١: ٤٤/ حلية الأولياء ٣: ٢٢٧. وغيرها من المصادر الكثيرة.

(٢) صحيح البخاري ٦: ٢٦٦٩ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لتتبعن سنن من

←

وعد الأمة بالفتن والتحذير منها

وهو المناسب أيضاً لما تكرر في الكتاب العزيز والسنّة الشريفة من تحذير المسلمين من الفتن ووعدهم بها، وأنهم لابد أن يمتحنوا ويغربلوا، ويخرج كثير منهم عن الدين الحق، وينحرفوا عن الصراط المستقيم.

قال تعالى: **﴿فَلْيَحذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَن أمرِهِ أن تُصِيبَهُم فِتنَةٌ أو يُصِيبَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾**[1].

وقال سبحانه: **﴿وَاتَّقُوا فِتنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُم خَاصَّةً وَاعلَمُوا أَنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقَابِ﴾**[2].

وقال جلّ شأنه: **﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إلاَّ رَسُولٌ قَد خَلَت مِن قَبلِهِ الرُّسُلُ أَفَإن مَاتَ أو قُتِلَ انقَلَبتُم عَلَى أعقَابِكُم وَمَن يَنقَلِب عَلَى عَقِبَيهِ فَلَن يَضُرَّ اللهَ شَيئاً وَسَيَجزِي اللهُ الشَّاكِرِينَ﴾**[3].

وقال عزّ وجل: **﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أن يُترَكُوا أن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُم لاَ**

← كان قبلكم، واللفظ له، ٣: ١٢٧٤ كتاب الأنبياء: باب ما ذكر عن بني إسرائيل/ سنن ابن ماجة ٢: ١٣٢٢ كتاب الفتن: باب افتراق الأمم/ مجمع الزوائد ٧: ٢٦١ كتاب الفتن: باب منه في اتباع سنن من مضى/ المستدرك على الصحيحين ١: ٩٣ كتاب الإيمان/ صحيح ابن حبان ١٥: ٩٥ باب إخباره عن ما يكون في أمته من الفتن والحوادث: ذكر البيان بأن قوله: سنن من قبلكم، أراد به أهل الكتابين/ مسند أحمد ٢: ٣٢٧، ٥١١ مسند أبي هريرة، ٣: ٨٩ مسند أبي سعيد الخدري/ مسند الطيالسي ٢: ٢٨٩ ما روى أبو سعيد الخدري عن النبي ﷺ: عطاء بن يسار عن أبي سعيد. وغيرها من المصادر الكثيرة.

(١) سورة النور آية: ٦٣.

(٢) سورة الأنفال آية: ٢٥.

(٣) سورة آل عمران آية: ١٤٤.

يُفتَنُونَ* وَلَقَد فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبلِهِم فَلَيَعلَمَنَّ اللهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعلَمَنَّ الكَاذِبِينَ﴾[١].

وقـال عـزّ من قائل: **﴿مَا كَانَ اللهُ لِيَذَرَ المُؤمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُم عَلَيهِ حَتَّى يَمِيزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطلِعَكُم عَلَى الغَيبِ﴾**[٢].

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعـض»[٣] وفي أحاديـث الحوض: «إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى»[٤]... إلى غير ذلك.

شدة التحذير وقسوة التهديد

والملفت للنظر الحقيق بالانتباه أن هذه الآيات والأحاديث وغيرها قد تضمنت عبارات مرعبة ومضامين قاسية، كالتعبير بالانقلاب، والارتداد، والخبث، والكفر، والحكم على الخارج عن دعوة الحق بأنه هالك ومن أهل النار. ومقتضى ذلك أن يكون الخروج عما عليه الفرقة المحقة ـ أياً كانت ـ من الخطورة والجريمة، بحيث يكون سبباً للهلاك الأخروي، ولا ينفع معه الحفاظ على صورة الإسلام وإعلان دعوته. وهو المناسب لما ورد في الأمم السابقة.

---

(١) سورة العنكبوت آية: ٢ـ٣.

(٢) سورة آل عمران آية: ١٧٩.

(٣) صحيح البخاري ١: ٥٦ كتاب العلم: باب الإنصات للعلماء، ٢: ٦١٩ كتاب الحج: باب الخطبة أيام منى، وغيرهما.

(٤) صحيح البخاري ٥: ٢٤٠٧ كتاب الرقاق: باب في الحوض، واللفظ له/ تفسير القرطبي ٤: ١٦٨/ مسند عمر بن الخطاب: ٨٦/ تغليق التعليق ٥: ١٨٦ كتاب الرقاق: باب في الحوض.

قـال الله تعـالى: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاختَلَفُوا مِن بَعدِ مَا جَاءَهُم البَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُم عَذَابٌ عَظِيمٌ* يَومَ تَبيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسوَدَّت وُجُوهُهُم أَكَفَرتُم بَعدَ إِيمَانِكُم فَذُوقُوا العَذَابَ بِمَا كُنتُم تَكفُرُونَ* وَأَمَّا الَّذِينَ ابيَضَّت وُجُوهُهُم فَفِي رَحمَةِ اللهِ هُم فِيهَا خَالِدُونَ﴾[١].

وقـال سـبحانه: ﴿وَلَو شَاءَ اللهُ مَا اقتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعدِهِم مِن بَعدِ مَا جَاءَتهُم البَيِّنَاتُ وَلَكِن اختَلَفُوا فَمِنهُم مَن آمَنَ وَمِنهُم مَن كَفَرَ﴾[٢].

وقال عزّ وجل: ﴿وَمَا اختَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعدِ مَا جَاءَتهُم البَيِّنَاتُ بَغياً بَينَهُم فَهَدَى اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اختَلَفُوا فِيهِ مِن الحَقِّ بِإِذنِهِ وَاللهُ يَهدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُستَقِيمٍ﴾[٣].

لابد من وضوح الحجة على مواقع الخلاف المفرق للأمة

وإذا كان مواقـع الخـلاف بهـذه الأهميـة في الدين فلابـد من وضوح الحجـة عليها وجلائها، بنحـو لا يقبل العذر والاجتهاد، بل يكون الخروج عنها عن مشـاقة وعناد متعمد، أو عن ضـلال يعمي البصائر، مع التقصير في الفحـص عن الحـق والتعرف عليه، لتقليد، أو تعصب، أو نحوهما مما لا يصلح لأن يكون عذراً عند الله تعالى.

كما قال عزّ من قائل: ﴿وَلَقَد ذَرَأنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِن الجِنِّ وَالإِنسِ لَهُم

---

(١) سورة آل عمران آية: ١٠٥ـ١٠٧.

(٢)، (٣) سورة البقرة آية: ٢٥٣، ٢١٣

قُلُوبٌ لاَ يَفقَهُونَ بِهَا وَلَهُم أعيُنٌ لاَ يُبصِرُونَ بِهَا وَلَهُم آذَانٌ لاَ يَسمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالأنعَامِ بَل هُم أضَلُّ أُولَئِكَ هُم الغَافِلُونَ﴾[١].

والوجه في لزوم وضوح الحجة أن من أهم مقاصد البعثة والنبوة إقامة الحجة الكافية على معالم الهدى والإيمان التي يتوقف على معرفتها النجاة من النار والفوز بالجنة ﴿**لِيَهلِكَ مَن هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحيَى مَن حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ**﴾[٢] و﴿**لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعدَ الرُّسُلِ**﴾[٣].

كما قال عزّ من قائل: ﴿**وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوماً بَعدَ إذ هَدَاهُم حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم مَا يَتَّقُونَ إنَّ اللهَ بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ**﴾[٤]. وقد استفاضت بذلك الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة.

بل الأمر أظهر من ذلك، فإن الله سبحانه وتعالى أعدل وأكرم من أن يدخل عبيده النار من دون حجة واضحة ترفع الجهل وتقطع العذر، ولا تدع مجالاً للريب والنظر والاجتهاد والتخرص.

وذلك كله يقضي بما ذكرنا من أن مواقع الخلاف الذي ينتهي بالآخرة إلى تفرق الأمة وانقسامها، والتي تكون معياراً في السلامة من الهلاك الأبدي، لابد أن تكون من البيان والجلاء ووضوح الحجة بحيث ينحصر سبب الخروج عنها في المشاقة والعناد المتعمد، أو العمى والضلال

---

(١) سورة الأعراف آية: ١٧٩.

(٢) سورة الأنفال آية: ٤٢.

(٣) سورة النساء آية: ١٦٥.

(٤) سورة التوبة آية: ١١٥.

غير المعذِّر. ولا مجال لأن تكون مورداً للاجتهاد المعذِّر لو أخطأ.

ويؤكـد ذلك ما سبق من قولـه تعـالى: ﴿**وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ**﴾[١] لظهوره في وجود البينات الكافية في المنـع من اختلاف المسـلمين لو تابعوها ولم يتعمـدوا الخروج عنها، ولا فرطوا في الوصول إليها.

ومثلـه حديث العرباض بن سـارية عن النبـي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «قد تركتكـم عـلى البيضاء، ليلها كنهارهـا، لا يزيغ عنها بعـدي إلا هالك»[٢]. لصراحتـه في وضـوح الحق وجلائه، بحيث لا يلتبس عـلى الأمة لو طلبته، وأن ليـل الفتـن وظلمات المحن ودياجي الشـبهات والضـلالات لا تقوى عـلى التعتيم عليه وتضييـع معالمه وطمس آثاره، فضـلاً عن قلب الحقائق،

---

(١) سورة آل عمران آية: ١٠٥.

(٢) مسند أحمد ٤: ١٢٦ حديث العرباض بن سارية عن النبي صلى الله عليه وسلم، واللفظ له/ تفسير القرطبي ٧: ١٣٨/ سنن ابن ماجة ١: ١٥ باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين/ المستدرك على الصحيحين ١: ١٧٥ كتاب العلم/ السنة لابن أبي عاصم ١: ١٩/ المعجم الكبير ١٨: ٢٤٧ ما رواه عبدالرحمن بن عمرو السلمي عن العرباض بن سارية، ص: ٢٥٧ ما رواه جبير بن نفير عن العرباض/ الترغيب والترهيب للمنذري ١: ٤٧/ مصباح الزجاجة ١: ٥ كتاب اتباع السنة. وغيرها من المصادر.

هكـذا روي الحديـث في هذه المصادر. لكن رواه الشـيخ الجليل الحسـن بن أبي الحسـن الديلمـي كما يلي: «قال العرباض بن سـارية: وعظنا رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم موعظة ذرفت العيون، ووجلت منها القلوب، فقلنا: يا رسول الله إن هذه لموعظة مودع، فما تعهد إلينا؟ قال: لقد تركتكم على الحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ بعدها إلا هالك. ومن يعش منكم يرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بما عرفتم من سنتي بعدي، وسنة الخلفاء الراشدين من أهل بيتي، فعضوا عليهم بالنواجذ، وأطيعوا الحق ولو كان صاحبه عبداً حبشياً، فإن المؤمن كالجمل الألوف حيثما قيد استقاد». إرشاد القلوب ١: ٣٧ الباب الخامس: في التخويف والترهيب.

بحيث يبدو الحق باطلاً والباطل حقاً. ومن ثم لا يكون الزائغ عن الحق والخارج عنه معذوراً ناجياً، بل هو هالك لعناده أو تفريطه.

ويترتب على ذلك أمور حقيقة بالملاحظة والمراعاة..

الأمر الأول: أن معالم الفرقة المحقة الناجية ـ أياً كانت ـ وأصول عقائدها المنجية من الهلكة لابد أن تكون من الوضوح والبيان وقوة الحجة وجلائها بحيث لا تحجبها الشبهات، ولا تضيع في خضم الخلاف والخصومات، بل ليلها كنهارها، كما قال صلى الله عليه وآله وسلم. وأن الخارج عنها هالك، إما لتعمده الخروج عن الحق عناداً أو مشاقة لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، أو لتفريطه وتقصيره في الفحص بنحو لا يعذر فيه.

لابد من شدة التثبت في الفحص عن الحق

ونتيجة ذلك فعلى ذوي الرشد من المسلمين ـ على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم ـ أن يعرفوا خطر ما هم فيه من الخلاف والشقاق، فإن جماعات منهم ـ على الإجمال ـ قد تركوا الحق الواضح والحقيقة البيضاء الناصعة، التي يهلك من زاغ عنها، لا لخفائها، بل لتسامحهم في التعرف عليها، أو لتعصبهم ضدها، بنحو يكون سبب خسرانهم، بل هلاكهم الدائم.

فعليهم أن لا يكونوا من هذه الجماعات الهالكة، بل يبحثوا عن تلك الحقيقة باهتمام وإصرار شديد، وبموضوعية خالصة، وتجرد عن التراكمات والمسلمات الموروثة، والتعصب والعناد القاتلَين، ليصلوا إليها من طريق أدلتها القوية وحججها الجلية، التي لا تخفى على من يبحث عنها.

والحذر من أن يكتفوا في أمر الدين والمذهب بالدعاوى المجردة والأقوال المرسلة والاجتهادات والتخرصات التي لا تستند إلى ركن وثيق، ولا تصلح عذراً بين يدي الله تعالى يوم يعرضون عليه ويوقفون بين يديه.

لا ينبغي حسن الظن بالأشخاص قبل معرفة الحق

الأمر الثاني: أنه لا ينبغي حسن الظن بالأشخاص ـ مهما كان شأنهم عند طائفتهم ـ بعد افتراق الأمة ووقوع الخلاف فيها، إذ بالنظر لما سبق يعلم بخروج بعض الأطراف عن الحقيقة الجلية الواضحة، وفي الكل من هو من أهل العلم والمعرفة، ومن هو منسوب عند أهل فرقته للتقوى والورع، بل فيهم من له قدسيته عندهم.

ولا وجه مع ذلك لتنزيه بعضهم عن تعمد الخروج عن تلك الحقيقة أو عن العمى عنها، وترجيحهم على غيرهم بعد عدم عصمتهم ووقوع الخلاف فيهم. بل لابد أولاً من معرفة تلك الحقيقة من طريق أدلتها ثم جعلها هي المعيار في تمييز الرجال.

قال أمير المؤمنين عليه السلام: «اعرف الحق تعرف أهله»[1]، وقيل: إن الحارث بن حوت أتاه، فقال: أتراني أظن أصحاب الجمل كانوا على ضلالة؟! فقال عليه السلام: «يا حارث إنك نظرت تحتك، ولم تنظر فوقك فحرت، إنك لم تعرف الحق فتعرف من أتاه، ولم تعرف الباطل فتعرف من أتاه»[2].

---

(١) تقدمت مصادره في هامش رقم (١) ص: ٢٥.

(٢) تقدمت مصادره في هامش رقم (١) ص: ٢٦.

وليس من المقبول منطقياً ـ بعد ذلك ـ معرفة الحق بالرجال وقبول قولهم فيه. إلا أن تثبت عصمتهم، أو تجمع الأمة على صدقهم وجلالتهم.

وأولى بذلك ما إذا ثبت خروج بعض الأشخاص عن تلك الحقيقة الواضحة، حيث لا معنى مع ذلك للثقة به في بعض ما يتعلق بها من حوادث تؤيدها أو تؤكدها أو تقف ضدها، إذ كما تعمد الخروج عن الحقيقة المذكورة، أو عمِيَ عنها، مع وضوحها وجلائها، كذلك يمكن أن يتعمد إهمال تلك المؤيدات والمؤكدات، أو يعمى عنها، أو يتشبث بالطحالب والأكاذيب ضدها.

نعم بعد معرفة الحق بأدلته القوية وبراهينه الجلية قد يتسنى حسن الظن بإخلاص الطائفة التي تدين به وصدق لهجة أفرادها. ولاسيما إذا كان الحق الذي لزمته ودعت إليه ضعيفاً مادياً يعاني من الضغوط والمطاردة من قبل القوى الفاعلة، فإن تمسك ذوي المعرفة به مع كل ذلك يناسب إخلاصهم واهتمامهم بالحقيقة للحقيقة، ونبل مقاصدهم، المناسب لحسن الظن بهم، أو القطع بصدقهم.

غاية الأمر أن ذلك وحده لا يكفي في إثبات أنهم على الحق قبل النظر في دليلهم.

لابد من وضوح أدلة الإمامة

الأمر الثالث: حيث كانت الإمامة من أهمّ أسباب خلاف الأمة وافتراقها، بحيث يرى كل فريق ضلال غيره وهلاكه، فلابد من كون

الاستدلال عليها نفياً وإثباتاً من الرصانة والقوة بحيث يجعلها من الواضحات الجلية، وتكون بيضاء ليلها كنهارها، ليكون الاختلاف فيها اختلافاً بعد قيام البينة ووضوح الحجة، والخروج عنها سبباً في الهلاك والخسران الدائم.

وهو المناسب لما استفاض عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قوله: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»[١].

أو: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية»[٢].

أو: «من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية»[٣].

أو: «من مات وليس عليه إمام فميتته ميتة جاهلية»[٤].

أو: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»[٥]، ونحو ذلك.

وعلى ذلك لابد لكل مدع في الإمامة من الأطراف المتخاصمة والفِرَق المختلفة من أن تكون أدلته بالنحو المذكور، ولا يكفيه التشبث

---

(١) ينابيع المودة ٣: ٣٧٢/ طبقات الحنفية: ٤٥٧.

(٢) مسند أحمد ٤: ٩٦ حديث معاوية بن أبي سفيان/ حلية الأولياء ٣: ٢٢٤ في ترجمة زيد بن أسلم/ المعجم الكبير ١٩: ٣٨٨ فيما رواه شريح بن عبيد عن معاوية/ مسند الشاميين ٢: ٤٣٧ ما انتهى إلينا من مسند ضمضم بن زرعة: ما رواه ضمضم عن شريح بن عبيد/ مجمع الزوائد ٥: ٢١٨ كتاب الخلافة: باب لزوم الجماعة وطاعة الأئمة والنهي عن قتالهم.

(٣) السنة لابن أبي عاصم ٢: ٥٠٣ باب في ذكر فضل تعزيز الأمير وتوقيره/ مسند أبي يعلى ١٣: ٣٦٦ حديث معاوية بن أبي سفيان.

(٤) مجمع الزوائد ٥: ٢٢٤ كتاب الخلافة: باب لزوم الجماعة وطاعة الأئمة والنهي عن قتالهم/ المجروحين ١: ٢٨٦ في ترجمة خليد بن دعلج.

(٥) صحيح مسلم ٣: ١٤٧٨ كتاب الإمارة: باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن/ السنن

←

بالحجج الضعيفة والتخرصات والاجتهادات والاستبعادات من دون أن يستند إلى ركن وثيق.

ونسأل الله سبحانه وتعالى بمنّه وكرمه أن يمدّنا في ذلك بالتوفيق والتأييد، والعون والتسديد، ويعصمنا من الزلل في القول والعمل. إنه أرحم الراحمين، وولي المؤمنين، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وبعد أن انتهى الكلام في هذا المقدمة فلندخل في المطلوب، وهو الاستدلال على الإمامة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالنحو المدعى للإمامية الإثنى عشرية الذي تقدم شرحه في المقدمة من هذا الكتاب.

← الكبرى للبيهقي ٨: ١٥٦ كتاب قتال أصل البغي: جماع أبواب الرعاة باب الترغيب في لزوم الجماعة والتشديد على من نزع من الطاعة/ تفسير ابن كثير ١: ٥١٨ في تفسير الآية (٥٩) من سورة آل عمران/ مجمع الزوائد ٥: ٢١٨ كتاب الخلافة: باب لزوم الجماعة وطاعة الأئمة والنهي عن قتالهم/ الكبائر للذهبي: ١٦٩ في الكبيرة (٤٥) الغدر وعدم الوفاء بالعهد/ السنة لابن أبي عاصم ٢: ٥٠٣ باب في ذكر فضل تعزيز الأمير وتوقيره/ المعجم الكبير ١٩: ٣٣٤ فيما رواه ذكوان أبو صالح السمان عن معاوية.
ورويت هذه الأحاديث أو ما يقرب منها في المصادر الشيعية ومنها: الكافي ١: ٣٧٦ كتاب الحجة: باب من مات وليس له إمام من أئمة الهدى حديث: ١، ٣، ٢/ ١: ٣٧٨ كتاب الحجة: باب ما يجب على الناس عند مضي الإمام حديث: ٢. وراجع ١: ١٨٠ كتاب الحجة: باب معرفة الإمام والرد إليه، وص: ٣٧٤ كتاب الحجة: باب من دان الله عزوجل بغير إمام من الله جلّ جلاله/ بحار الأنوار ٢٣: ٧٦ـ٩٥ باب: وجوب معرفة الإمام وأنه لا يعذر الناس بترك الولاية وأن من مات لا يعرف إمامه أو شك فيه مات ميتة جاهلية وكفر ونفاق.

المدخل

شمولية إمامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم للدين والدنيا

من الظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إماماً للمسلمين ومرجعاً لهم. وإمامته ذات جانبين:

الأول: الإمامة في الدين، فعنه يأخذون معالم دينهم وشرائعه وأحكامه، وهو الحافظ له من الضياع والتحريف والبدع والضلالات.

وإلى ذلك يشير مثل قوله تعالى: ﴿**وَأنزَلنَا إِلَيكَ الذِّكرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيهِم**﴾[١].

الثاني: الإمامة في شؤون الدنيا، وهي الإمامة السياسية، التي هي عبارة عن كونه السلطان الحاكم عليهم، الذي يتولى شؤونهم، ويدير أمورهم، وينظر في صلاحهم، وينطق عنهم، ويجبي خراجهم، ويقسم فيئهم، ويطبق الإسلام فيهم عملياً بإقامة فرائضه، وإجراء حدوده، وفصل الخصومات على ضوء أحكامه، والدعوة له، والجهاد في سبيله، والدفاع عنه... إلى غير ذلك.

---

(١) سورة النحل آية: ٤٤.

كـما هـو مقتضى الآيات الكثـيرة المتضمنة للأمر بطاعتـه والنهي عن مخالفتـه، مثل قوله تعـالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤمِنٍ وَلاَ مُؤمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أمراً أن يَكُونَ لَهُم الخِيَرَةُ مِن أمرِهِم**﴾[1] ، وقولـه سـبحانه: ﴿**النَّبِيُّ أولَى بِالمُؤمِنِينَ مِن أنفُسِهِم**﴾[2]... إلى غير ذلك.

الإمامة عند الشيعة امتداد لإمامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أمـا بعـد النبـي صلى الله عليه وآله وسلم فالإمامـة عنـد الشـيعة امتـداد لإمامـة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الجانبين معاً.

أما عند الجمهور فهي تختص بالجانب الثاني، دون الأول.

وإن كان الظاهـر أنهـا عنـد الأولين تعمّ الجانـب الأول أيضاً، حيث كان عامة المسلمين يرجعون لهم في دينهم، وكانوا هم يحكمون فيه بما يرون ويريدون.

نعـم ربـما استعانوا بغيرهم فسـألوهم واسترشـدوهم، لكن الحكم الفصل لهم، فهم يقبلون ما أعجبهم، ويردون ما لا يعجبهم، وعمل العامة بالآخرة على ما يحكمون به ويختارونه.

إلا أن تسـافل الحـكام تدريجـاً، وظهور إجرامهـم، وجهلهم بالدين أسـقط حرمتهـم في نفـوس عامة المسـلمين، فلم يقـروا بشرعيـة قراراتهم وأحكامهـم، ولم يرجعوا لهم في دينهم، بـل رجعوا فيه إلى فقهائهم من غير

---

(١) ، (٢) سورة الأحزاب آية: ٣٦، ٦.

الحكام، فاضطر الحكام أن ينصرفوا عن هذا الجانب ويستعينوا فيه بالفقهاء الذين يعجبونهم، ويتبنوا منهم من شاؤوا ويعرضوا عمن شاؤوا.

وتشبثوا من الإمامة بالجانب الثاني، لأن فيه إشباع رغبتهم في التسلط على الناس والاستعلاء عليهم والتحكم فيهم، ولأنهم يستطيعون دعمه والحفاظ عليه بالقهر والقوة، بخلاف الجانب الأول. وبالآخرة اقتصرت الإمامة عند الجمهور على السلطة ورئاسة الدولة.

وكيف كان فيقع الكلام إمامة أهل البيت (صلوات الله عليهم) بكلا شقيها، وذلك في فصلين:

الفصل الأول

في الإمامة الدينية

وفيه مباحث:

المبحث الأول

في لزوم جعل الإمامة الدينية

لا ينبغي التأمل في أن الغرض الداعي للنبوة ـ سواء قلنا بوجوبها أم لم نقل ـ لا يتم إلا بتشريع الإمامة في الدين بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وذلك لأن الغرض من النبوة ليس هو تعريف الأمة بالدين في خصوص عصر صاحب الشريعة وحامل رسالتها، كنبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم في دين الإسلام، بل هو تعريف جميع الأمة به في جميع العصور المتعاقبة مادام هناك من يجب عليه أن يعتنق ذلك الدين ويحمل دعوته.

وحيث كان الإسلام خاتم الأديان، وشريعته خاتمة الشرائع، ويجب على الناس اعتناقه إلى يوم القيامة، فلابد من تمامية طرق التعريف به وبيان حقيقته في شؤون العقيدة والعمل مادام في الأرض إنسان صالح للتكليف، وإلى أن يرث الله تعالى الأرض ومن عليها.

وعلى ذلك فمن الظاهر أن القرآن المجيد وسنّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكفيان في التعريف بدين في جميع العصور. لما هو المعلوم من عدم وفاء القرآن ببيان جميع الأحكام ولا بتفاصيلها، خصوصاً بلحاظ تجدد الوقائع نتيجة تطور المجتمع وتلاقح الحضارات. كما أن القرآن الكريم صالح للتأويل على أكثر من وجه واحد، ولا سيما بعد غياب ظروف نزوله عنا.

كما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتصدّ لضبط أحكام الدين في مدونة مستوعبة لها، يتيسر لعامة المسلمين الرجوع إليها في جميع العصور وفي جميع الوقائع حتى المستجدة منها، بنحو تتجنب معه الأمة الجهل بالأحكام والخلاف فيها في جميع العصور وعلى امتداد الزمن.

وإنما بيّن صلى الله عليه وآله وسلم الأحكام لعامة المسلمين بصورة تدريجية، وفي وقائع متفرقة، وكثير منها بيّن بصورة شخصية لا عموم فيها.

مع عدم الاهتمام بضبط ذلك وحفظه وتدوينه بحيث يرجع إليه عموم المسلمين. وبذلك كان معرضاً للضياع.

تعرض سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم للضياع

ثم تعرضت السنّة الشريفة بعد ذلك للإخفاء المتعمد بسبب الحجر عليها من قبل الأولين ـ على ما أشرنا إليه في جواب السؤال السابع من الجزء الأول من كتابنا (في رحاب العقيدة) ـ ولتعمد الإخفاء والتحريف والكذب تبعاً للأهواء نتيجة الفتن التي تعرضت لها الأمة في العصور اللاحقة، وللتعارض والإجمال بسبب اشتباه الناسخ بالمنسوخ، وخفاء

كثير من القرائن المحيطة بالكلام.

وقد تعرضنا لكثير من ذلك في جواب السؤال الثامن من الجزء الثالث من الكتاب المذكور.

كما تعرض الكتاب المجيد والسنة الشريفة للتأويل حسب اختلاف الاجتهادات والتخرصات والأهواء، تبعاً لتطور المجتمع الإسلامي وتفاعله مع المستجدات، ومحاولة توجيه الوظيفة الدينية فيها بما يناسب ذلك.

ويتضح ذلك بأدنى نظرة في حال المجتمع الإسلامي في جميع عصوره، حيث الاختلاف في الدين والجهل به وسوء تطبيقه والشقاق والتناحر والتنافر، حتى انتهى حال الإسلام والمسلمين نتيجة ذلك إلى ما هما عليه اليوم من الوهن والهوان والتعقيدات غير القابلة للحل مادام المسلمون لا يتفقون على مرجع في الدين يجب على الكل القبول منه، ولا يجوز لأحد الخروج عن قوله، لتميزه عنهم بالنص من الله تعالى غير القابل للتشكيك والتأويل.

ومن ثم كان المتعين لحفظ الدين من التحريف والضياع أن يجعل الله سبحانه بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من يحمله ويبلغ به، بنحو يؤمن عليه، ويقطع عذر الجاهل به، ويسدّ الطريق على المحرف له.

ثبوت الإمامة في الأديان السابقة

وقد جرت على ذلك جميع الأديان السابقة على الإسلام، فكان لأنبيائها الذين جاؤوا بها أوصياء يحملون الدين ويحفظونه، ويبلغون به من بعدهم.

وقد روى الفريقان كثيراً من مفردات ذلك[١]. بل ورد في بعض روايات الجمهور أن الله سبحانه وتعالى أوحى إلى آدم عليه السلام: «إني قد استكملت نبوتك وأيامك، فانظر الاسم الأكبر وميزان علم النبوة فادفعه إلى ابنك شيث، فإني لم أكن لأترك الأرض إلا وفيها عالم يدل على طاعتي وينهى عن معصيتي»[٢].

وذلك يتفق مع ما أجمع عليه شيعة أهل البيت (صلوات الله عليهم) ـ تبعاً لما استفاض، بل تواتر، عن النبي والأئمة من آله (صلوات الله عليهم أجمعين) ـ من أن الأرض لا تخلو عن إمام وحجة[٣]. وإن كان مرادهم به الإمام العام في الدين والدنيا معاً.

---

(١) مجمع الزوائد ٩: ١١٣، كتاب المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه: باب فيما أوصى به رضي الله عنه/ فضائل الصحابة لابن حنبل ٢ ٦١٥ ومن فضائل علي رضي الله عنه من حديث أبي بكر بن مالك عن شيوخه غير عبد الله/ تاريخ دمشق ٢٣: ٢٧١في ترجمة شيث ويقال شيث بن آدم واسمه هبة الله، ج٥٠: ٩ في ترجمة كالب بن يوقنا بن بارص... ج٦١: ١٧٥ في ترجمة موسى بن عمران بن يصهر بن قاهث... ج٦٢: ٢٤١ في ترجمة نوح بن لمك بن متوشلخ.../ تهذيب الأسماء ١: ٢٣٦/ مسائل الإمام أحمد ١: ١٢ ذكر ترتيب كبار الأنبياء/ العظمة ٥: ١٦٠٢، ١٦٠٤/ المعجم الكبير ٦: ٢٢١ فيما رواه أبو سعيد عن سلمان رضي الله عنه/ تفسير القرطبي ٦: ١٤٠، ج١٥: ١١٥/ تفسير البغوي ٢: ٣١/ تفسير الطبري ٢: ٥٩٦/ الطبقات الكبرى ١: ٣٧، ٣٨، ٤٠ ذكر من ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأنبياء/ تاريخ الطبري ١: ٩٦، ١٠٠ ذكر ولادة حواء مثبتاً، ج١: ١٠١، ١٠٢ ذكر وفاة آدم عليه السلام، ج١: ١٠٩ ثم رجعنا إلى ذكر اخنوخ وهو إدريس عليه السلام، ج١: ٢٧١، ٢٧٢ أمر بني إسرائيل والقوم الذين كانوا بأمرهم...ج١: ٥١٨ ذكر نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر بعض أخبار آبائه وأجداده/ الكامل في التاريخ ١: ٤٧ ذكر شيث بن آدم عليه السلام، ذكر عقب شيث/ شذرات الذهب ٢: ١٨٠ نقلاً عن السيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة. وغيرها من المصادر.

(٢) العظمة ٥: ١٦٠٢.

(٣) تذكرة الحفاظ ١: ١١ في ترجمة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، واللفظ له/ حلية الأولياء ١: ٨٠ في ترجمة علي بن أبي طالب/ تهذيب الكمال ٢٤: ٢٢١ في ترجمة كميل بن زياد بن نهيك/ كنز العمال ١٠:

←

حاجة الإسلام للإمامة

بل من الظاهر أن دين الإسلام أولى بالرعاية والحماية من تلك الأديان، لأنه خاتم الأديان، ونبيه صلى الله عليه وآله وسلم خاتم الأنبياء، فلا ينتظر بعده نبي جديد، ولا وحي من الله يوضحه على حقيقته، وينفي عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين.

فلابد أن يستكمل بتشريعاته مقومات حفظه وبقائه وقيام الحجة به، نقيّاً من الشوائب، وفي مأمن من التحريف والتشويه، بنحو يجنب الأمة الخلاف والشقاق.

مناظرة هشام بن الحكم بمحضر الإمام الصادق عليه السلام

وقد جرى على ذلك هشام بن الحكم في مناظرته مع الشامي بمحضر الإمام أبي عبد الله الصادق عليه السلام التي رواها ثقة الإسلام الكليني قدس سره في حديث طويل، وفيه: «فقال [يعني: الإمام الصادق عليه السلام] للشامي: كلم هذا الغلام ـ يعني: هشام بن الحكم ـ فقال: نعم.

← ٢٦٣ـ٢٦٤ حديث: ٢٩٣٩٠/ المناقب للخوارزمي: ٣٦٦/ ينابيع المودة ١: ٨٩، ٣: ٤٥٤/ تاريخ دمشق ١٤: ١٨ في ترجمة الحسين بن أحمد بن سلمة، ج٥٠: ٢٥٤ في ترجمة كميل بن زياد بن نهيك/ وأخرج بعضه في صفوة الصفوة ١: ٣٣١ في ترجمة أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ذكر جمل من مناقبه رضي الله عنه

وأما مصادر الشيعة فقد رويت في نهج البلاغة ٤: ٣٧ـ٣٨/ والمحاسن ١: ٣٨/ وبصائر الدرجات: ٥٧/ والإمامة والتبصرة: ٢٦/ والكافي ١: ١٧٨، ١٧٩/ والخصال للصدوق: ٤٧٩/ وكمال الدين وتمام النعمة: ٢٢٢، ٣١٩، ٤٠٩، ٤٤٥، ٥١١/ وكفاية الأثر: ١٦٤، ٢٩٦. وغيرها من المصادر الكثيرة.

فقال لهشام: يا غلام سلني في إمامة هذا، فغضب هشام حتى ارتعد، ثم قال للشامي: يا هذا أربك أنظر لخلقه أم خلقه لأنفسهم؟

فقال الشامي: بل ربي أنظر لخلقه. قال: ففعل بنظره لهم ماذا؟

قال: أقام لهم حجة ودليلاً كيلا يتشتتوا أو يختلفوا، يتألفهم ويقيم أودهم، ويخبرهم بفرض ربهم.

قال: فمن هو؟ قال: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قال هشام: فبعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: الكتاب والسنّة.

قال هشام: فهل نفعنا اليوم الكتاب والسنّة في رفع الاختلاف عنّا؟

قال الشامي: نعم. قال: فلِمَ اختلفنا أنا وأنت، وصرت إلينا من الشام في مخالفتنا إياك؟ قال: فسكت الشامي.

فقال أبو عبد الله للشامي: ما لكَ لا تتكلم؟ قال الشامي: إن قلت: لم نختلف، كذبت، وإن قلت: إن الكتاب والسنّة يرفعان الخلاف عنّا أبطلت، لأنهما يحتملان الوجوه. وإن قلت: قد اختلفنا، وكل واحد منّا يدعي الحق، فلم ينفعنا إذاً الكتاب والسنّة.

إلا أن لي عليه هذه الحجة. فقال أبو عبد الله عليه السلام: سله تجده مليّاً.

فقال الشامي: يا هذا من أنظر للخلق أربهم أو أنفسهم؟ فقال هشام: ربهم أنظر لهم منهم لأنفسهم. فقال الشامي: فهل أقام لهم من يجمع كلمتهم ويقيم أودهم، ويخبرهم بحقهم من باطلهم؟

قال هشام: في وقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو الساعة؟

قال الشامي: في وقت رسول الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والساعة من؟

قال هشام: هذا القاعد الذي تشد إليه الرحال، ويخبرنا بأخبار السماء [والأرض] وراثة عن أب عن جدّ.

قال الشامي: فكيف لي أن أعلم ذلك؟ قال هشام: سله عما بدا لك. قال الشامي: قطعت عذري فعلي السؤال...»[١].

ويأتي في صحيح منصور بن حازم وحديث ابن أذينة ما يناسب ذلك.

دعوى: أن المرجعية لا تكفي في رفع الاختلاف

هذا وقد يقال: من المعلوم من واقع الدين الإسلامي وغيره من الأديان السماوية أنها لم تكن بمعزل عن الخلاف وما ينتج عنهما من ضياع معالم الدين وتعرضه للتحريف والتشويه.

حيث يكشف ذلك عن أن وجود المرجع في الدين المنصوص عليه ـ لو تم ـ لا يكفي في تحقق الغرض المذكور.

دفع الدعوى المذكورة

لكنه يندفع بأن الخلاف والشقاق مع وجود المرجع المنصوص عليه لا يكون مسبباً عن نقص في الدين وقصور في تشريعاته، بل عن تقصير الناس أنفسهم بعد قيام الحجة عليهم في عدم الرجوع للمرجع المذكور، والقيام

---

(١) الكافي ١: ١٧٢ كتاب الحجة باب الاضطرار إلى الحجة حديث: ٤.

بالوظيفة التي يعينها لهم، ولا يجب على الله سبحانه وتعالى أن يمنعهم من ذلك، ويجبرهم أو يوفقهم للعمل بالوظيفة التي عينها لهم.

نظير ما هو المعلوم من أنه لا يجب على الله تعالى أن يجبرهم أو يوفقهم للطاعة، بل له أن يكلهم في ذلك إلى أنفسهم بعد أن يقيم الحجة عليهم، كما قال عزّ وجل: ﴿**إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً**﴾[١].

وهذا بخلاف ما إذا كان الخلاف والشقاق نتيجة عدم جعل الله عزّوجلّ المرجع في الدين، وتركه عرضة للتحريف والخطأ، فإنه مستلزم لنقص الدين، وقصوره تشريعاً عن قيام الحجة الحافظة له، وهو ما ينزه عنه تعالى.

بل هو خلاف قوله تعالى: ﴿**اليَومَ أكمَلتُ لَكُم دِينَكُم وَأتمَمتُ عَلَيكُم نِعمَتِي وَرَضِيتُ لَكُم الإسلاَمَ دِيناً**﴾[٢].

وقوله سبحانه: ﴿**وَمَا كَانَ الله لِيُضِلَّ قَوماً بَعدَ إذ هَدَاهُم حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم مَا يَتَّقُونَ**﴾[٣].

دعوى: أن المرجعية لا تتناسب مع الغيبة

ومثل ذلك ما قد يقال: إن ذلك لا يتناسب مع ما عليه الإمامية من غيبة الإمام الثاني عشر (عجّل الله فرجه)، لظهور أن الغرض من نصب الإمام إذا كان هو منع الخلاف في الدين، وحفظه من الخطأ والتحريف،

---

(١) سورة الإنسان آية: ٣.

(٢) سورة المائدة آية: ٣.

(٣) سورة التوبة آية: ١١٥.

فهو لا يتأتى إلا بظهور الإمام وإمكان الوصول إليه لرفع الخلاف وبيان الحق في مورد الجهل. أما مع غيبته فلا يتأتى الغرض المذكور، بل وجوده من هذه الجهة كعدمه.

دفع الدعوى المذكورة

فإنه يندفع: بأن غيبة الإمام الثاني عشر (عجّل الله فرجه) لم تؤخذ في إمامته، بل شرعت إمامته عليه السلام ليظهر ويؤدي وظيفته في بيان الدين ورفع الخلاف فيه على أكمل وجه، وإنما اضطر عليه السلام للغيبة بسبب التداعيات والمضاعفات التي جرّ إليها تقصير الناس في القيام بوظيفتهم إزاء الإمامة التي شرعها الله تعالى من أجل الغرض المذكور.

فغيبته(صلوات الله عليه) في ذلك نظير تقية آبائه (صلوات الله عليهم) من الظالمين، أو سجن بعضهم، بحيث تعذر عليهم أداء وظيفتهم كاملاً في حفظ الدين من الضياع والخلاف. ولا محذور في ذلك كله بعد أن لم يكن ناشئاً من قصور في التشريع، بل من تقصير الناس أنفسهم ومنعهم من تطبيقه على واقع المسلمين.

وقد أفضنا الكلام في ذلك في جواب السؤال الخامس من الجزء الأول من كتابنا (في رحاب العقيدة). فراجع.

والحاصل: أنه لا مخرج عما ذكرنا من أن الغرض من النبوة لما كان هو تعريف الناس بالدين في جميع العصور، وحفظه من الضياع والتحريف والخلاف، فلابد من نصب الإمام في الدين والمرجع فيه بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع العصور، ليتولى ذلك ويقوم به.

المبحث الثاني
في توقف الإمامة الدينية
على النص

حيث سبق لزوم جعل الإمامة في الدين بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمن الظاهر أن الإمامة المذكورة تتوقف على معرفة الدين كاملاً، والإحاطة بجميع خصوصياته وأحكامه، وضوابطه وملاكاته، مع الكفاءة، والأمانة التامة في التبليغ به وبيانه.

ومن المعلوم أن عموم الناس لا يتيسر لهم معرفة الشخص الذي يتحلى بذلك بأنفسهم، بل لابد فيه من النص عليه من الله عز وجل الخالق للناس والمطلع على سرائرهم ومآيل أمورهم، والقادر على أن يمكّن من يشاء من مفاتيح علمه، ويعرفه بدينه الحق، بشمولية كاملة بعيداً عن الزيغ والخلل والتحريف والتشويه.

ولعله لذا اضطر الجمهور، وجميع الذين سدّوا على أنفسهم باب النص، إلى إلغاء هذا المنصب العظيم في دين الإسلام القويم، واكتفوا بما يؤدي إليه اجتهاد المجتهدين من دون ضوابط ثابتة، وقد أدى ذلك إلى اضطراب الأمر عليهم، بين الإفراط والتفريط، حتى اضطروا من مدة

طويلـة إلى سـدّ باب الاجتهـاد، وإن لم يعجـب ذلك بعضهـم، ففتحه على مصراعيه بتخبط مريع قد يصل حد المأساة، كما نشاهده هذه الأيام، وسبق نظيره في صدر الإسلام.

وعلى كل حال لا إشـكال عند الـكل في توقف الإمامة الدينية ـ التي سبق توضيح معالمها ـ على النص من الله عزوجل.

بـل مقتـضى ما سـبق ـ من لزوم وضـوح الحجة عـلى مواقع الخلاف المفرّقـة للأمّـة ـ كـون النـص المذكـور واضحـاً جليـاً غـير قابـل للتأويل والتشـكيك، ليكون حجة في تعيين شـخص الإمـام، ورافعاً للخلاف فيه، ومانعـاً مـن أطماع الطامعين في ادعـاء هذا المنصب العظيـم والمقام الرفيع، لسدّ باب الخلاف والشقاق في الأمة.

المبحث الثالث

في إثبات النص على إمامة

أهل البيت عليهم السلام في الدين

بعد أن ثبت فيما سبق ضرورة الإمامة في الدين، وأن الإمامة المذكورة لابد فيها من النص من الله عز وجل، يقع الكلام هنا في إثبات ورود النص بها على أهل البيت (صلوات الله عليهم).

ولنا في ذلك طريقان:

انحصار دعوى النص بأهل البيت عليهم السلام

الطريق الأول: الانحصار

لظهور أنه لم يدع النص المذكور ولم يُدعَ لأحد غير أهل البيت(صلوات الله عليهم). وذلك وحده كافٍ في تعينهم لهذا المنصب. إذ لو كان غيرهم متحلياً به لوجب عليه ادعاؤه لنفسه، ومحاولة إثباته. فعدم قيام أحد بذلك شاهد بعدم إمامته، وبصدق دعوى ثبوته لهم (صلوات الله عليهم). ولاسيما مع ما عرف عنهم من توارثهم علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وببيان آخر نقول: أجمع المسلمون على عدم ثبوت هذا المنصب لغير

أهل البيت(صلوات الله عليهم)، وهم في ذلك فريقان:

الأول: من يدعي عدم جعل هذا المنصب في الإسلام.

الثاني: من يدعي جعل هذا المنصب في الإسلام لأهل البيت عليهم السلام .

فمع العلم بخطأ الفريق الأول ـ لما سبق من وجوب جعله، ونقص الدين بدونه ـ يتعين صواب الفريق الثاني، لئلا يلزم اجتماع الأمة على الخطأ والضلال، الذي أجمع المسلمون ويأتي من النصوص ما يشهد بامتناعه.

بل بعد العلم بثبوت هذا المنصب وتشريعه في الدين يكفي في ثبوته لأهل البيت(صلوات الله عليهم) العلم بعدم ثبوته لغيرهم، كما هو ظاهر.

احتجاج منصور بن حازم

وعلى هذا تقريباً جرى منصور بن حازم فيما روي عنه في الصحيح، قال:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إن الله أجلّ وأكرم من أن يعرف بخلقه، بل الخلق يعرفون بالله.

قال: صدقت.

قلت: إن من عرف أن له رباً فينبغي له أن يعرف أن لذلك الرب رضا وسخط، وأنه لا يعرف رضاه وسخطه إلا بوحي أو رسول، فمن لم يأته الوحي فقد ينبغي له أن يطلب الرسل، فإذا لقيهم عرف أنهم الحجة، وأن لهم الطاعة المفترضة.

وقلت للناس: تعلمون [أليس تزعمون] أن رسول الله كان هو

الحجة من الله على خلقه؟ قالوا: بلى.

قلت: فحين مضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان الحجة على خلقه؟

قالوا: القرآن. فنظرت في القرآن فإذا هو يخاصم به المرجي والقدري والزنديق الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته. فعرفت أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيّم، فما قال فيه من شيء كان حقاً.

فقلت لهم: من قيّم القرآن؟ فقالوا: ابن مسعود قد كان يعلم، وعمر يعلم، وحذيفة يعلم.

قلت: كلّه؟ قالوا: لا.

فلم أجد أحداً يقال: إنه يعرف ذلك كلّه إلا علياً عليه السلام، وإذا كان الشيء بين القوم، فقال هذا: لا أدري، وقال هذا: لا أدري، وقال هذا: لا أدري، وقال هذا: أنا أدري، فأشهد أن علياً عليه السلام كان قيّم القرآن، وكانت طاعته مفترضة، وكان الحجة على الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأن ما قال في القرآن فهو حقّ. فقال: رحمك الله»[1].

احتجاج ابن أذينة

وقريب منه ما عن عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة قال: «دخلت يوماً على [محمد بن.ظ] عبد الرحمن بن أبي ليلى [بالكوفة] وهو قاض. فقلت: أردت ـ أصلحك الله ـ أن أسألك عن مسائل... فقال: سَل يا ابن أخي.

---

(١) الكافي ٢: ١٦٨، ١٦٩ باب الاضطرار إلى الحجة حديث: ٢.

فقلت: أخبرني عنكم ـ معاشر القضاة ـ ترد عليكم القضية في المال والفرج والدم، فتقضي فيها أنت برأيك، ثم ترد تلك القضية على قاضي مكة، فيقضي فيها بخلاف قضيتك، وترد على قاضي البصرة وقاضي اليمن وقاضي المدينة، فيقضون بخلاف ذلك. ثم تجتمعون عند خليفتكم الذي استقضاكم، فيصوب رأي كل واحد منكم [وإلهكم واحد] ونبيكم واحد، ودينكم واحد. فأمركم الله باختلاف فأطعتموه، أم نهاكم عنه فعصيتموه، أم كنتم شركاء الله في حكمه، فلكم أن تقولوا، وعليه أن يرضى، أم أنزل ديناً ناقصاً فاستعان بكم في إتمامه، أم أنزله تاماً فقصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أدائه؟! ماذا تقولون؟!.

فقال: من أين أنت؟ قلت: من أهل البصرة... فرحب بي وقربني، وقال: يا ابن أخي، لقد سألت فغلظت، وانهمكت فتعرضت [فتعوصت] وسأخبرك إن شاء الله.

أما قولك باختلاف القضايا فإنه [إذا] ما ورد علينا من أمر القضايا مما له في كتاب الله خبر أو في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أصل، فليس لنا أن نعدوا الكتاب والسنّة. وأما ما ورد علينا مما ليس في كتاب الله ولا في سنّة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، فإنا نأخذ فيه برأينا.

قلت: ما صنعت شيئاً. قال الله عز وجل: ﴿**مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ**﴾[1]، وقال: ﴿**تِبيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾[2]، أرأيت لو أن رجلاً عمل بما أمره

---

(١) سورة الأنعام آية:٣٨.

(٢) سورة النحل آية:٨٩.

الله بـه، وانتهـى عما نهاه الله عنه، أبقي عليه شيء يعذبه الله عليه إن لم يفعله، أو يثيبه عليه إن فعله؟!

قال: وكيف يثيبه على ما لم يأمره به أو يعاقبه على ما لم ينهه عنه.

قلـت: وكيف يـرد عليك من الأحكام ما ليس لـه في كتاب الله أثر، ولا في سنّة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم خبر؟!.

قال: أخبرك يا ابن أخي. حدثنا بعض أصحابنا يرفع الحديث إلى عمر ابن الخطاب أنه قال: قضى قضية بين رجلين، فقال له أدنى القوم إليه مجلساً: أصبـت يـا أمير المؤمنين. فعلاه عمـر بالدرة، وقال: ثكلتـك أمك. والله ما يدري عمر أصاب أم أخطأ. إنما هو رأي اجتهدته. فلا تزكونا في وجوهنا.

قلـت: أفلا أحدثك حديثاً؟ قال: وما هو؟ قلت: أخبرني أبي عن أبي القاسم العبدي عن أبان عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال: القضاء ثلاثة: هالكان ونـاج. فأما الهالكان فجائر جار متعمـداً، ومجتهد أخطأ. والناجي من عمل بما أمره الله به. فهذا نقض حديثك يا عم.

قـال: أجل والله يا ابن أخي. قال: فتقول أنت: إن كل شيء في كتاب الله؟ قلـت: الله قـال ذلك. وما من حلال ولا حرام ولا أمر ولا نهي إلا هو في كتاب الله عز وجل، عرف ذلك من عرفه، وجهله من جهله...

قال: فعند من يوجد علم ذلك؟ قلت: عند من عرفت.

قال: وددت أني أعرفه فأغسل قدميه، وأخدمه وأتعلم منه.

قلت: أناشـدك هل تعلم أن رجلاً كان إذا سـأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

أعطاه، وإذا سكت عنه ابتدأه؟

قال: نعم، ذاك علي بن أبي طالب عليه السلام.

قلت: فهل علمت أن علياً عليه السلام سأل أحداً بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن حلال أو حرام؟ قال: لا.

قلت: فهل علمت أنهم كانوا يحتاجون إليه، ويأخذون عنه؟ قال: نعم.

قلت: فذلك عنده. قال: فقد مضى، فأين لنا به؟

قلت: تسأل في ولده، فإن ذلك العلم فيهم وعندهم.

قال: وكيف لي بهم؟

قلت: أرأيت قوماً كانوا في مفازة من الأرض، ومعهم أدلاء، فوثبوا عليهم، فقتلوا بعضهم وأخافوا بعضهم، فهرب واستتر من بقي منهم لخوفه، فلم يجدوا من يدلهم، فتاهوا في تلك المفازة حتى هلكوا: ما تقول فيهم؟

قال: إلى النار. واصفر وجهه، وكانت في يده سفرجلة، فضرب بها الأرض فتهشمت. وقال: إنا لله وإنا إليه راجعون»[1].

ولأئمة أهل البيت (صلوات الله عليهم) ولشيعتهم ـ أعلى الله تعالى شأنهم ـ الكثير من هذه الاحتجاجات ونحوها مما يتعلق بأمر العقيدة الحقة لا يسع المقام فعلاً استقصاءها.

---

(١) مستدرك الوسائل ١٧ باب:٤ من أبواب صفات القاضي حديث:١٣/ دعائم الإسلام ١: ٩٢، ٩٣.

النصوص الواردة في مرجعية أهل البيت عليهم السلام

الطريق الثاني: ما ورد في مرجعية أهل البيت(صلوات الله عليهم) للأمة من النصوص الكريمة في كتاب الله المجيد، وأحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ولا يخفى أنها ـ لو تمت ـ تكفي في إثبات إمامتهم عليهم السلام في الدين بغض النظر عما سبق في المبحث الأول من لزوم جعل الإمامة الدينية.

وهذه النصوص بين ما ورد في حق أهل البيت(صلوات الله عليهم) عموماً من دون تعيين أشخاصهم، وما ورد في حق واحد وآحاد منهم بأسمائهم أو خصائصهم، ولاسيما أمير المؤمنين الذي هو سيدهم، وأولهم، ومنه تبدأ وجهة المتوجهين لهم، والذي لا ريب في أنها لو بدأت به لم تخرج عنهم.

حديث الثقلين

١ ـ فمن ذلك حديث الثقلين المشهور..

ففي حديث أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «إني أوشك أن أدعى فأجيب، وإني تارك فيكم الثقلين. كتاب الله عز وجل وعترتي. كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي. وإن اللطيف الخبير أخبرني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروني بما تخلفوني فيهما»[1].

---

(١) مسند أحمد ٣: ١٧ في مسند أبي سعيد الخدري، واللفظ له/ الطبقات الكبرى ٢: ١٩٤ في ذكر ما قرب ←

وفي حديث جابر: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجته يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي»(١).

وفي حديث زيد بن أرقم وأبي سعيد: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي. ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض. فانظروا كيف تخلفوني فيهما»(٢).

ونحوها غيرها مما يتضمن ذلك بألسنة متقاربة وطرق كثيرة تزيد على التواتر، وزيد في بعضها: «فلا تقدموهم فتهلكوا، ولا تقصروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم»(٣).

وهو صريح في المدعى، لأن عاصميتهم عليهم السلام من الضلال وعدم مفارقتهم للكتاب المجيد لا يكونان إلا لمعرفتهم بالدين وبالكتاب معرفة كاملة، وعصمتهم عن الخطأ فيهما. وهما المعيار في مرجعيتهم فيه.

والكلام في هذا الحديث الشريف سنداً ومتناً طويل جداً، كما يظهر بالرجوع للمطولات. وفيما ذكرناه كفاية. بل وضوحه يغني عن إطالة

← لرسول الله من أجله، مسند أبي يعلى ٢: ٢٩٧ مسند أبي سعيد الخدري/ مسند ابن الجعد ١: ٣٩٧.

(١) سنن الترمذي ٥: ٦٦٢ كتاب المناقب: باب مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واللفظ له/ المعجم الكبير ٣: ٦٦ في بقية أخبار الحسن بن علي رضي الله عنهما.

(٢) سنن الترمذي ٥: ٦٦٣ كتاب المناقب: باب مناقب أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم واللفظ له/ تفسير ابن كثير ٤: ١١٤.

(٣) المعجم الكبير ٥: ١٦٦ فيما رواه أبو الطفيل عامر بن واثلة عن زيد بن أرقم/ ومجمع الزوائد ٩: ١٦٤ كتاب المناقب باب فضل أهل البيت.

الكلام فيه.

حديث: «كتاب الله وسنة نبيه»

ولـذا نرى كثيراً من الجمهور يتجاهـل هذا الحديث، ويحاول صرف الأنظـار عنه بالتركيـز على حديث: «تركـت فيكم أمرين لـن تضلوا ما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وسنّة نبيّه»[1].

لكـن هـذا الحديث لا يقاس بحديث الثقلين سـنداً. مـع أنه لا تنافي بينهـما، لأنهـم (صلـوات الله عليهم) حملة السـنّة وحفاظهـا، وهم أصدق رواتهـا، فالإرجـاع إليهـا لا ينـافي الإرجاع إليهـم، بل مقتـضى الجمع بين الحديثين أنه في مورد الشـك والخلاف تؤخذ السـنة الصحيحة منهم عليهم السلام. وتمام الكلام في المطولات.

حديث السفينة

٢ ـ ومنه حديث السـفينة، حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم: «مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»[2].

---

(١) الموطأ ٢: ٢٠٨.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٢: ٣٧٣ كتاب التفسير: تفسير سورة هود، واللفظ له، ٣: ١٦٣ كتاب معرفة الصحابـة: ومن مناقب أهل رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم/ مجمع الزوائـد ٩: ١٦٨ كتاب المناقب: باب في فضل أهل البيت عليهم السلام/ مسـند البزار ٩: ٣٤٣ فيما روى سـعيد بن المسـيب عن أبي ذر/ المعجم الأوسـط ٤: ١٠، ٥: ٣٥٥، ٦: ٨٥/ المعجم الصغير ١: ٢٤٠، ٢: ٨٤/ المعجم الكبير ٣: ٤٥، ٤٦ في بقية أخبار الحسـن ابن علي عليهما السلام ١٢: ٣٤ فيما روى سـعيد بن جبير عن ابن عباس/ مسـند الشهاب ٢: ٢٧٣، ٢٧٤ الباب الحادي عشر: الجزء العاشر/ فيض القدير ٢: ٥١٩/ حلية الأولياء ٤: ٣٠٦ في ترجمة سـعيد بن جبير/ تاريخ بغداد ٧: ٣٣٦ في ترجمة الحسـن بن أبي طيبة القاضي المصري، ١٢: ٩١ في ترجمة علي بن محمد بن شداد/ فضائل الصحابة لابن حنبل ٢: ٧٨٥. وغيرها من المصادر.

لوضوح الكناية بذلك عن أن النجاة بلزومهم والاهتداء بهديهم والهلاك بمخالفتهم، وذلك لا يكون إلا لكمال معرفتهم بالدين وأمانتهم في بيانه، وعدم خطئهم فيه.

ويبدو أن مضمون هذا الحديث قد اشتهر بين المسلمين في العصور الأولى، حتى نظمت به الأشعار، على ما تضمنته المطولات.

حديث: «أهل بيتي أمان لأمتي»

٣ـ وكذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف»[١].

فإن الأمان بهم من الاختلاف لا يكون إلا لمرجعيتهم في الدين، وعلمهم به على حقيقته وأمانتهم في بيانه، كي لا يحق لأحد أن يخالفهم ويخرج عما بيّنوه.

حديث: «في كل خلف من أمتي عدول»

٤ـ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٦٢ كتاب معرفة الصحابة: ومن مناقب أهل رسول الله ﷺ، واللفظ له/ مجمع الزوائد ٩: ١٧٤ كتاب المناقب: باب في فضل أهل البيت عليهم السلام/ مسند الروياني ٢: ٢٥٣ فيما رواه أياس بن سلمة عن أبيه/ المعجم الكبير ٧: ٢٢ فيما رواه أبو مريم عبدالغفار بن القاسم عن إياس بن سلمة/ موضح أوهام الجمع والتفريق ٢: ٤٦٣/ نوادر الأصول في أحاديث الرسول ٣: ٦١ الأصل الثاني والعشرون والمائتان/ الفردوس بمأثور الخطاب ٤: ٣١١/ المجروحين ٢: ٢٣٦ في ترجمة موسى بن عبيدة بن نسطاس الربذي/ كشف الخفاء ٢: ١٧٧، ٤٣٥/ فضائل الصحابة لابن حنبل ٢: ٦٧١. وغيرها من المصادر.

ينفـون عن هذا الدين تحريف الغالين وانتحـال المبطلين وتأويل الجاهلين. ألا وإن أئمتكم وفدكم إلى الله تعالى، فانظروا من توفدون»[١].

ومـن الظاهر أنه إذا كانت وظيفتهـم عليهم السلام تصحيح تعاليم الدين من الشـوائب التـي تلحق به ـ نتيجـة التحريف المتعمد، والخطـأ غير المتعمد ـ فلابد من كونهم محيطين بالدين على حقيقته، ومرجعاً للأمة فيه.

أحاديث مختلفة تنفع في المطلوب

٥ ـ وحديث أبي ذر عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أنزلوا آل محمد صلى الله عليه وآله بمنزلة الرأس من الجسـد، وبمنزلة العينين من الرأس، فإن الجسـد لا يهتدي إلا بالرأس، وإن الرأس لا يهتدي إلا بالعينين»[٢].

وهو صريح في انحصار هداية الأمة بهم.

٦ ـ وقولـه صلى الله عليه وآله وسلم: «مـن أحـبّ أن يحيـى حيـاتي، ويمـوت ميتتي، ويدخل الجنّة التي وعدني ربي قضباناً من قضبانها غرسـها بيده ـ وهي جنّة الخلـد ـ فليتـول علياً وذريتـه من بعده، فإنهم لـن يخرجوكم من باب هدى

---

(١) ينابيـع المـودة ٢: ١١٤، واللفـظ لـه، ص: ٣٦٦، ٤٣٩/ الصواعـق المحرقـة ٢: ٤٤١، ٤٤٢، ٦٧٦/ جواهـر العقدين في فضل الشرفين: القسـم الثـاني ١: ٩١ الرابع ذكر حثه صلى الله عليه وآله وسلم الأمة على التمسـك بعده بكتـاب ربهـم وأهل بيت نبيهم وأن يخلفوه فيهما بخير/ ذخائر العقبـى في مناقب ذوي القربى: ١٧ ذكر إخباره أنهم سيلقون بعده أثرة والحث على نصرتهم وموالاتهم.

(٢) مجمع الزوائد ٩: ١٧٢ كتاب المناقب: باب في فضل أهل البيت عليهم السلام واللفظ له/ المعجم الكبير ٣: ٤٦ في بقية أخبار الحسـن بن علي عليهما السلام/ ذكر أخبار أصبهان ١: ٤٤/ ورواه الخوارزمي موقوفاً عن سـلمان في مقتل الحسين ١: ١١١.

ولن يدخلوكم في باب ضلالة»[١].

فإن القطع عليهم عليهم السلام بأنهم لا يخرجون المسلمين من باب هدى ولا يدخلونهم في باب ضلالة لا يكون إلا لعلمهم عليهم السلام بالدين وأمانتهم على أدائه وبيانه. وبذلك يكونون مرجعاً للأمة فيه.

مجموعة من الأحاديث الواردة في أمير المؤمنين عليه السلام خاصة

٧ـ ونظيره حديث زيد بن أرقم، إلا أن فيه: «فليتول علي بن أبي طالب، فإنه لن يخرجكم...»[٢].

٨ـ وكذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لأمير المؤمنين عليه السلام: «أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي»[٣].

---

(١) كنز العمال ١١: ٦١١ حديث: ٣٢٩٦٠، واللفظ له/ الإصابة ٢: ٥٨٧ في ترجمة زياد بن مطرف/ تاريخ دمشق ٤٢: ٢٤٠ في ترجمة علي بن أبي طالب/ المنتخب من ذيل المذيل للطبري: ٨٣/ حلية الأولياء ١: ٨٦، في ترجمة علي بن ابي طالب/ وذكره باختصار في التدوين في أخبار قزوين ٢: ٤٨٥.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٣٩ كتاب معرفة الصحابة: ومن مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، واللفظ له/ مجمع الزوائد ٩: ١٠٨ كتاب المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه: باب قوله صلى الله عليه وسلم من كنت مولاه فعلي مولاه/ تاريخ دمشق ٤٢: ٢٤٢ في ترجمة علي بن أبي طالب/ المعجم الكبير ٥: ١٩٤ فيما رواه ثوير بن أبي فاختة عن زيد ابن أرقم/ حلية الأولياء ١: ٨٦ في ترجمة علي بن أبي طالب، ٤: ١٧٤ في ذكر بقية أصحاب عبدالله بن مسعود، ص: ٣٤٩ـ٣٥٠ في ترجمة أبي اسحاق عمرو بن عبدالله السبيعي/ لسان الميزان ٢: ٣٤ في ترجمة بشر بن مهران الخصاف/ التدوين في أخبار قزوين ٢: ٤٨٥/ ميزان الاعتدال ٢: ٣٨ في ترجمة بشر بن مهران. وغيرها من المصادر.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٣٢ كتاب معرفة الصحابة: ومن مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، واللفظ له، وقال بعد ذكر الحديث: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»/ تاريخ دمشق ٤٢ص: ٣٨٧ في ترجمة علي بن

←

٩ـ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «علي مع القرآن والقرآن مع علي»[١].

ويناسبه ما تضمن أنه عليه السلام يعلم ظاهر القرآن وباطنه[٢]. وأنه ما من آية إلا ويعلم فيما نزلت وأين نزلت وعلى من نزلت[٣].

١٠ـ وكذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «علي مع الحق والحق مع علي»[٤].

١١ـ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «رحم الله علياً. اللهم أدر الحق معه حيث دار»[٥].

← أبي طالب/ الفردوس بمأثور الخطاب ٥: ٣٣٢، ص: ٣٦٤/ حلية الأولياء ١: ٦٤ في ترجمة علي بن أبي طالب/ ميزان الاعتدال ٣: ٤٤٩ في ترجمة ضرار بن صرد/ الكشف الحثيث ١: ١٣٨/ المجروحين ١: ٣٨٠ في ترجمة ضرار بن صرد. وغيرها من المصادر.

(١) مجمع الزوائد ٩: ١٣٤ كتاب المناقب: باب الحق مع علي رضي الله عنه/ المستدرك على الصحيحين ٣: ١٣٤ كتاب معرفة الصحابة: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه/ المعجم الصغير ٢: ٢٨/ فيض القدير ٤: ٣٥٦/ المعجم الأوسط ٥: ١٣٥/ الفردوس بمأثور الخطاب ٣: ٢٣٠/ تاريخ الخلفاء ٢: ١٧٣ في ترجمة علي بن أبي طالب: فصل في الأحاديث الواردة في فضله/ إجمال الإصابة: ٥٥/ الجامع الصغير ٢: ١٧٧ حديث: ٥٥٩٤/ كنز العمال ١١: ٦٠٣ حديث: ٣٢٩١٢ في فضائل علي رضي الله عنه/ ينابيع المودة ١: ١٢٤، ٢: ٩٦، ٣٩٦، ٤٠٣/ النصائح الكافية: ٢١٥/ المناقب للخوارزمي: ١٧٧. وغيرها من المصادر.

(٢) تاريخ دمشق ٤٢: ٤٠٠ في ترجمة علي بن أبي طالب، واللفظ له/ فيض القدير ٣: ٤٦/ حلية الأولياء ١: ٦٥ في ترجمة علي بن أبي طالب/ ينابيع المودة ١: ٢١٥، ٣: ١٤٦.

(٣) الطبقات الكبرى ٢: ٣٣٨ ذكر من كان يفتي بالمدينة ويقتدى به من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك وإلى من انتهى علمهم/ حلية الأولياء ١: ٦٧ـ٦٨ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ أنساب الأشراف ٢: ٣٥١ في ترجمة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام/ تاريخ دمشق ٤٢: ٣٩٧، ٣٩٨ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ شواهد التنزيل للحسكاني ١: ٤٥/ المناقب للخوارزمي: ٩٠/ نظم درر السمطين: ١٢٦/ كنز العمال ١٣: ١٢٨ رقم الحديث: ٣٦٤٠٤. وغيرها من المصادر.

(٤) مجمع الزوائد ٧: ٢٣٥ كتاب الفتن: باب فيما كان في الجمل وصفين وغيرهما/ تاريخ بغداد ١٤: ٣٢٠ في ترجمة يوسف بن محمد بن علي أبي يعقوب المؤدب/ تاريخ دمشق ٢٠: ٣٦١ في ترجمة سعد بن مالك بن أبي الوقاص، ٤٢: ٤٤٩ في ترجمة علي بن أبي طالب/ الإمامة والسياسة ١: ٦٨ التحام الحرب/ ينابيع المودة ١: ١٧٣. وغيرها من المصادر. وقريب منه في مسند أبي يعلى ٢: ٣١٨ من مسند أبي سعيد الخدري.

(٥) سنن الترمذي ٥: ٦٣٣ كتاب كتاب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ المعجم الأوسط ٦: ٩٥/ مسند البزار ٣: ٥٢ ومما روى أبو حيان التيمي واسمه يحيى بن سعيد بن حيان ←

١٢ـ ومثل ذلك ما تضمن أن أمير المؤمنين عليه السلام وارث علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم[١]، وعيبته[٢]، وخازنه[٣]، ووعاؤه[٤].

لوضوح أن من أهمّ علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأشرفه علم الدين.

١٣ـ ومثله ما تضمن أنه عليه السلام باب مدينة علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو دار علمه[٥]،

← عن أبيه عن علي/ فيض القدير ٢: ٢٣٦، ٤: ١٩/ تذكرة الحفاظ ٣: ٨٤٤ في ترجمة ابن الأنباري/ سير أعلام النبلاء ١٥: ٢٧٩ في ترجمة ابن الأنباري/ المستدرك على الصحيحين ٣: ١٣٤ كتاب معرفة الصحابة: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه/ الكامل في ضعفاء الرجال ٦: ٤٤٥ في ترجمة مختار بن نافع/ الضعفاء للعقيلي ٤: ٢١٠ في ترجمة مختار بن نافع التمار/ المجروحين ٣: ١٠ في ترجمة مختار بن نافع التيمي/ تهذيب الكمال ١٠: ٤٠٢ في ترجمة سعيد بن حيان التيمي/ العلل المتناهية ١: ٢٥٥/ الرياض النضرة ١: ٢٤٣ الباب الرابع فيما جاء مختصاً بالأربعة الخلفاء: ذكر وصفه صلى الله عليه وسلم لكل واحد منهم وثنائه عليه ودعائه له والحث على محبته ولعن مبغضه/ مسند أبي يعلى ١: ٤١٨ مسند علي بن أبي طالب ولكن بدل (حيث دار) (كيف دار). وغيرها من المصادر.

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٣٦ كتاب معرفة الصحابة: ومن مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه/ الآحاد والمثاني ٥: ١٧٢ في ترجمة زيد بن أبي أوفى/ المعجم الكبير ٥: ٢٢١ فيما رواه زيد بن أبي أوفى/ الرياض النضرة ١: ١٩٨ الباب الأول فيما جاء متضمنا ذكر العشرة وغيرهم: ذكر أحاديث تتضمن جملتها إخاءه صلى الله عليه وسلم بين العشرة وغيرهم من المهاجرين والأنصار وذكر اسمه على بعضهم/ فضائل الصحابة لابن حنبل ٢: ٦٣٨، ٦٦٦ فضائل علي عليه السلام/ تاريخ دمشق ٢١: ٤١٥ في ترجمة سلمان بن الإسلام، ٤٢: ٥٣ في ترجمة علي بن أبي طالب. وغيرها من المصادر.

(٢) تاريخ دمشق ٤٢: ٣٨٥ في ترجمة علي بن أبي طالب/ فيض القدير ٤: ٣٥٦/ ميزان الاعتدال ٣: ٤٤٩ في ترجمة ضرار بن صرد/ الكامل في ضعفاء الرجال ٣: ١٠١ في ترجمة ضرار بن صرد/ التدوين في أخبار قزوين ١: ٨٩/ العلل المتناهية ١: ٢٢٦/ الجامع الصغير ٢: ١٧٧ حديث: ٥٥٩٣/ ينابيع المودة ١: ١٥٩، ٣٨٩، ٣٩٠، ج٢: ٧٧، ٩٦/ المناقب للخوارزمي: ٨٧/ شرح نهج البلاغة ٩: ١٦٥.

(٣) شرح نهج البلاغة ٩: ١٦٥.

(٤) كفاية الطالب: ١٦٧ـ١٦٨ باب: ٣٧ في أن علياً عليه السلام قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين.

(٥) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٣٧، ١٣٨ كتاب معرفة الصحابة: ومن مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه/ مجمع الزوائد ٩: ١١٤ كتاب المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه: باب في علمه رضي الله عنه/ المعجم الكبير ١١: ٦٥ فيما رواه مجاهد عن ←

وباب مدينة حكمته أو دار حكمته[١].

١٤ـ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «علي باب علمي ومبين لأمتي ما أرسلت به من بعدي»[٢].

١٥ـ ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا علي إن الله أمرني أن أدنيك وأعلمك لتعي، وأنزلت هذه الآية: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ فأنت أذن واعية لعلمي»[٣].

← ابن عباس/ تذكرة الحفاظ ٤: ١٢٣١ في ترجمة السمرقندي الحافظ الإمام الرحال أبي محمد الحسن بن أحمد بن محمد بن قاسم بن جعفر الكوخميثني/ سير أعلام النبلاء ١١: ٤٤٧ في ترجمة أبي الصلت/ تاريخ دمشق ٤٢: ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٣ في ترجمة علي بن أبي طالب/ تهذيب التهذيب ٧: ٢٩٦ في ترجمة علي بن أبي طالب، ص: ٣٧٤ في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد/ تهذيب الكمال ١٨: ٧٧، ٧٨، ٧٩ في ترجمة عبدالسلام بن صالح، ٢٠: ٤٨٥ في ترجمة علي بن أبي طالب/ تاريخ جرجان: ٦٥ في ترجمة أحمد بن سلمة بن عمرو الكوفي/ تاريخ بغداد ٧: ١٧٢ في ترجمة جعفر بن محمد أبي جعفر، ج١١: ٤٨، ٤٩، ٥٠ في ترجمة عبدالسلام بن صالح بن سليمان/ كشف الخفاء: ٢٣٥/ الفردوس بمأثور الخطاب: ٤٤/ فيض القدير ٣: ٤٦/ الجرح والتعديل ٦: ٩٩ في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد. وغيرها من المصادر الكثيرة.

(١) سنن الترمذي ٥: ٦٣٧ كتاب كتاب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: في باب لم يعنونه بعد باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ من حديث خيثمة: ٢٠٠/ حلية الأولياء ١: ٦٤ في ترجمة علي بن أبي طالب/ فضائل الصحابة ٢: ٦٣٤ فضائل علي عليه السلام/ تهذيب الأسماء: ٣١٩/ علل الترمذي للقاضي: ٣٧٥/ فيض القدير ٣: ٤٦/ ميزان الاعتدال ٥ص: ٥٣ في ترجمة عثمان بن عبدالله الأموي، ٦: ٣١ في ترجمة محفوظ بن بحر الأنطاكي، ٦: ٢٧٩ في ترجمة محمد بن عمر الرومي/ المجروحين ٢: ٩٤ في ترجمة عمر بن عبدالله الرومي/ لسان الميزان ٤: ١٤٤ في ترجمة عثمان بن عبدالله الأموي، ٥: ١٩ في ترجمة محفوظ بن بحر الأنطاكي/ الكامل في ضعفاء الرجال ٥: ١٧٧ في ترجمة عثمان بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان/ الكشف الحثيث: ٢١٤ في ترجمة محفوظ بن بحر الأنطاكي/ تهذيب الكمال ٢١: ٢٧٧ في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهمداني/ تاريخ بغداد ١١: ٢٠٣ في ترجمة عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهمذاني/ علل الدارقطني ٣: ٢٤٧/ سؤالات البرذعي: ٥١٩/ كشف الخفاء ١: ٢٣٥.

(٢) الفردوس بمأثور الخطاب ٣: ٦٥ واللفظ له/ كشف الخفاء ١: ٢٣٦/ كنز العمال ١١: ٦١٤ـ٦١٥ رقم الحديث: ٣٢٩٨١/ فتح الملك العلي: ٤٧/ سبل الهدى والرشاد ١١: ٢٩٣/ ينابيع المودة ٢: ٢٤٠.

(٣) حلية الأولياء ١: ٦٧ في ترجمة علي بن أبي طالب عليه السلام واللفظ له/ شواهد التنزيل للحسكاني ٢: ٣٦٣/ ←

١٦ـ ومثل ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله تعالى عهد إليّ عهداً في علي فقلت: يا رب بيّنه لي. فقال: اسمع. فقلت: سمعت. فقال: إن علياً راية الهدى، وإمام أوليائي، ونور من أطاعني، وهو الكلمة التي ألزمتها المتقين...»(١).

فإنه لا يكون راية هدى إلا وهو عالم بالدين بكماله، ومأمون على بيانه والإبلاغ به.

١٧ـ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا معشر الأنصار ألا أدلكم على ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعده أبداً؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: هذا علي، فأحبوه بحبي، وأكرموه بكرامتي، فإن جبرائيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله عزّ وجل»(٢).

١٨ـ وكذا ما تضمن أن أمير المؤمنين عليه السلام هو الفاروق، أو فاروق هذه الأمة، الذي يفرق بين الحق والباطل(٣).

لوضوح أن ذلك لا يكون إلا بعد علمه عليه السلام بالحق والباطل كاملاً.

← الدر المنثور ٦: ٢٦٠/ الفردوس بمأثور الخطاب ٥: ٣٢٩/ كنز العمال ١٣: ١٧٧ رقم الحديث: ٣٦٥٢٥/ فتح الملك العلي: ٤٩.

(١) حلية الأولياء ١: ٦٧ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، واللفظ له/ العلل المتناهية ١: ٢٣٩/ تاريخ دمشق ٤٢: ٢٧٠، ٢٩١ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ المناقب للخوارزمي: ٣٠٣/ نظم درر السمطين: ١١٤/ ينابيع المودة ١: ٢٣٤/ ميزان الاعتدال ٤: ٢٧ في ترجمة عباد بن الجعفي/ لسان الميزان ٣: ٢٢٩ في ترجمة عباد بن سعيد الجعفي. وغيرها من المصادر.

(٢) مجمع الزوائد ٩: ١٣٢ كتاب المناقب: باب منه جامع فيمن يحبه ويبغضه، واللفظ له/ حلية الأولياء ١: ٦٣ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ المعجم الكبير ٣: ٨٨ فيما رواه أبو ليلى عن الحسن بن علي رضي الله عنه/ كنز العمال ١١: ٦١٩ رقم الحديث: ٣٣٠٠٧، ١٣: ١٤٣ رقم الحديث: ٣٦٤٤٨/ شرح نهج البلاغة ٩: ١٧٠/ جواهر المطالب لابن الدمشقي ١: ١٠٥. وغيرها من المصادر.

(٣) مجمع الزوائد ٩: ١٠٢ كتاب المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه: باب إسلامه رضي الله عنه/ الاستيعاب ٤: ١٧٤٤ في ترجمة أبي ليلى الغفاري/ الإصابة ٧: ٣٥٤ في ترجمة أبي ليلى الغفاري/ المعجم ←

١٩ـ وقولـه صلى الله عليه وآله وسلم وقد رأى أمير المؤمنين مقبـلاً: «أنا وهذا حجّة على أمتي يوم القيامة»[(١)]... إلى غير ذلك مما هو صريح في علم أمير المؤمنين وأهـل بيته عموماً بالدين بكماله، بحيث يكونون مرجعاً للأمة فيه، وعليها أن تقبل منهم.

سعة علم أمير المؤمنين عليه السلام

ويناسـب ذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام: «علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألف باب من العلم، كل باب يفتح ألف باب»[(٢)].

وفي حديـث بكـير: «وحدثني من سـمع أبا جعفـر عليه السلام يحدث بهذا الحديـث، ثم قال: ولم يخرج إلى الناس من تلك الأبواب غير باب أو اثنين. وأكثر علمي أنه قال: باب واحد».

وفي حديـث أبي بصـير: «قـال أبـو عبـد الله عليه السلام: فما خـرج منها إلا حرفان حتى الساعة»[(٣)].

وما عن ابن عباس أنه قال: «كنا نتحدث أن النبي عهد إلى علي سبعين

← الكبـير ٦: ٢٦٩ فيـما رواه أبـو سـخيلة كـوفي عن سـلمان رضي الله عنه/ كنز العـمال ١١: ٦١٦ رقـم الحديث: ٣٢٩٩٠/ تاريخ دمشـق ٤٢: ٤١ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ أسـد الغابة ٥: ٢٨٧ في ترجمة أبي ليلى الغفاري/ ينابيع المودة ١: ٢٤٤. وغيرها من المصادر.

(١) تاريخ بغداد ٢: ٨٨ في ترجمة محمد بن الأشعث بن أحمد، واللفظ له/ تاريخ دمشق ٤٢: ٣٠٩ في ترجمة علي ابن أبي طالب/ كنز العمال ١١: ٦٢٠ رقم الحديث: ٣٣٠١٣/ سبل الهدى والرشاد ١١: ٢٩٢/ ينابيع المـودة ٢: ٢٧٨/ ميـزان الاعتـدال ٥: ٩٦ في ترجمة عطاء بن ميمـون، ٦: ٤٤٦ في ترجمة مطر بن ميمون المحـاربي/ الكامـل في ضعفاء الرجال ٦: ٣٩٧ في ترجمة مطر بـن ميمون المحاربي. وغيرها من المصادر.

(٢) تقدمت مصادره في هامش رقم (١) ص: ١٧٣.

(٣) الخصال: ٦٤٩ في (علّم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً عليه السلام ألف باب يفتح كل باب ألف باب).

عهداً لم يعهدها إلى غيره»[١].

وما سبق من علمه (صلوات الله عليه) بظاهر القرآن وباطنه.

وما تضمن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا له بالحفظ، وأنه هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾.

فإن تخصيصه بذلك ونحوه مناسب جداً لكونه حامل علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومستودع سرّه.

ولولا ذلك لما استطاع أن يقول عليه السلام: «سلوني قبل أن تفقدوني»[٢]. وروي نحو ذلك عن الإمامين أبي محمد الحسن السبط وأبي عبد الله جعفر ابن محمد الصادق عليهما السلام[٣].

أمير المؤمنين عليه السلام أقضى الصحابة وأعلمهم

ومن ثم استفاضت النصوص، وورد في كلام جماعة من الصحابة، أن أمير المؤمنين عليه السلام أقضى الصحابة أو الأمة وأعلمهم. ولا يسعنا استيعاب

---

(١) تاريخ دمشق ٤٢: ٣٩١ في ترجمة علي بن أبي طالب، واللفظ له/ السنة لابن أبي عاصم ٢: ٥٦٤ باب في ذكر خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ مجمع الزوائد ٩: ١١٣ كتاب المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه: باب فيما أوصى به رضي الله عنه/ المعجم الصغير ٢: ١٦١/ فيض القدير ٤: ٣٥٧/ تهذيب التهذيب ١: ١٧٣ في ترجمة أبي داود أربدة/ تهذيب الكمال ٢: ٣١١ في ترجمة أربدة/ ينابيع المودة ١: ٢٣٣/ حلية الأولياء ١: ٦٨ في ترجمة علي بن أبي طالب.

(٢) تقدمت مصادره في هامش رقم (٢) ص: ١٧٣.

(٣) حلية الأولياء ٢: ٣٨ في ترجمة الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ صفوة الصفوة ١: ٧٦١/ سير أعلام النبلاء ٣: ٢٧٣ في ترجمة الحسن بن علي بن أبي طالب، ٦: ٢٥٧ في ترجمة جعفر بن محمد الصادق/ تذكرة الحفاظ ١: ١٦٦ في ترجمة جعفر بن محمد الصادق/ تاريخ دمشق ١٣: ٢٨٢/ تهذيب الكمال ٥: ٧٩ في ترجمة جعفر بن محمد الصادق/ الكامل في ضعفاء الرجال ٢: ١٣٢ في ترجمة جعفر بن محمد الصادق.

ذلك، بل يوكل للمطولات.

استفاضة النصوص يغني عن النظر في أسانيدها:

وإذا كان بعض هذه النصوص ونحوها قد روي بطريق الآحاد، فكثير منها قد استفاض نقله، وبعضها قد بلغ حدّ التواتر أو زاد عليه، كحديث الثقلين، على ما سبق.

على أنها بمجموعها قد بلغت من الكثرة حداً أوجب تواترها إجمالاً، بنحو يعلم بصدور بعضها. ولاسيما أن كثيراً من طرقها قد أودع في كتب الجمهور، وهم ليسوا على خطّ أهل البيت (صلوات الله عليهم)، ولا يدينون بإمامتهم، ولا يأخذون عنهم، ليتسنى للمجادل أن يدعي أنهم افتروها خدمة لعقيدتهم ودعماً لخطهم.

هذا مضافاً إلى أمور:

آية التطهير

الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذهِبَ عَنكُمُ الرِّجسَ أهل البَيتِ وَيُطَهِّرَكُم تَطهِيراً﴾[1] فقد استفاض النقل من الخاصة والعامة[2] في أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسّرها بالإمام أمير المؤمنين والصديقة فاطمة الزهراء والإمامين السبطين الشهيدين أبي محمد الحسن وأبي عبد الله الحسين (صلوات الله عليهم) وخصّهم بها.

الكلام في نزول الآية في نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ودعوى: أن مقتضى سياق الآية الشريفة دخول نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها، أو اختصاصهن بها، لأنها في ضمن الآيات التي تتحدث عنهن.

---

(١) سورة الأحزاب آية: ٣٣.

(٢) صحيح ابن حبان ١٥: ٤٣٢ كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم بذكر أسمائهم رضي الله عنهم: ذكر الخبر المصرح بأن هؤلاء الأربع الذي تقدم ذكرنا لهم أهل بيت المصطفى ﷺ/ السنن الكبرى للنسائي ٥: ١٠٧ كتاب الخصائص: ذكر خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وذكر صلاته قبل الناس وأنه أول من صلى من هذه الأمة/ سنن الترمذي ٥: ٣٥١ كتاب فضائل القرآن عن رسول الله ﷺ: باب ومن سورة الأحزاب، ص: ٦٦٣ كتاب كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ: باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ / المستدرك على الصحيحين ٢: ٤٥١ كتاب التفسير: تفسير سورة الأحزاب وقال بعد ذكر الحديث: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»، ٣ كتاب معرفة الصحابة: ومن مناقب أهل رسول الله ﷺ: ١٥٨، ١٥٩ وقال بعد ذكر الحديث: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»/ مسند أحمد ٤: ١٠٧ في حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، ٦: ٢٩٢ في حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ/ معتصر المختصر ٢: ٢٦٦ كتاب جامع مما يتعلق بالموطأ: في أهل البيت/ مجمع الزوائد ٩: ١٦٧ كتاب المناقب: باب في فضل أهل البيت رضي الله عنهم/ مسند البزار ٦: ٢١٠ فيما رواه إسماعيل بن عبدالله بن جعفر عن أبيه/ المعجم الكبير ٣: ٥٣ بقية أخبار الحسن بن علي رضي الله عنه، ٩: ٢٥ فيما أسند عمر بن أبي سلمة، ٢٢: ٦٦ فيما أسند واثلة: مكحول الشامي عن واثلة/ تفسير الطبري ٢٢: ٦، ٧، ٨/ تفسير ابن كثير ٣: ٤٨٥، ٤٨٦. وغيرها من المصادر الكثيرة.

مدفوعة:

أولاً: بأن السياق لا يقتضي اختصاص الآية الشريفة بنساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وغايته نزولها فيهن. وهو ـ لو تم ـ إنما يقتضي دخولهن في جملة أهل البيت من دون أن ينافي عمومها لهم عليهم السلام، وهو كافٍ في المطلوب.

على أنه لا مجال للبناء على عمومها لهن، لما هو المعلوم من عدم القول بعصمتهن. بل لا ريب في صدور المعاصي من بعضهن، بل المعاصي الكبيرة، وإن ادعي حصول التوبة منها.

وثانياً: بأن النصوص قد تضمنت نزول الآية الشريفة وحدها مجردة عن الآيات التي هي في سياقها. والمهم هو مدلولها حين نزولها. ووضعها بعد ذلك في سياق الآيات المذكورة ـ لمصالح يعلمها الله تعالى ـ لا يوجب تبدل مدلولها.

وثالثاً: لأن السياق لا يصلح لرفع اليد عن النصوص الصريحة في اختصاص أهل البيت بمن سبق ذكرهم (صلوات الله عليهم). وتمام الكلام حول الآية الكريمة في المطولات، فقد كتب عنها كثيراً.

والمهم فيما نحن فيه أن تطهيرهم (صلوات الله عليهم) من الرجس يمنع من صدور الحرام منهم، ومن أهمّ ذلك تحريف الدين والفتوى بغير ما أنزل الله تعالى. وذلك عبارة أخرى عن مطابقة أحكامهم لأحكام الله تعالى وعدم خروجها عنه. وبذلك تثبت إمامتهم في الدين ومرجعيتهم فيه.

ومثل ذلك جميع ما دلّ على عصمتهم، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «يا علي من

فارقني فقد فارق الله، ومن فارقك يا علي فقد فارقني»[١].

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع علياً فقد أطاعني، ومن عصى علياً فقد عصاني»[٢].

أحاديث المنزلة

الثاني: أحاديث المنزلة، فقد استفاض عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو تواتر أنه صرح في مناسبات مختلفة بأن أمير المؤمنين علياً عليه السلام منه بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه ليس بنبي[٣].

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٣٣ كتاب معرفة الصحابة: ومن مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، واللفظ له، وقال بعد ذكر الحديث: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»: ١٥٨ ذكر البيان الواضح أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بقي من خواص أوليائه جماعة وهجرهم. مجمع الزوائد ٩: ١٣٥ كتاب المناقب: باب الحق مع علي رضي الله عنه مسند البزار ٩: ٤٥٥ فيما رواه معاوية بن ثعلبة عن أبي ذر معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي ٣: ٨٠٠ المعجم الكبير ١٢: ٤٢٣ فيما رواه مجاهد عن ابن عمر فضائل الصحابة ٢: ٥٧٠ فيض القدير ٤: ٣٥٧ ميزان الاعتدال ٣: ٣٠ في ترجمة داود بن أبي عوف، ص: ٧٥ في ترجمة رزين بن عقبة تاريخ دمشق ٤٢: ٣٠٧ في ترجمة علي بن أبي طالب من المصادر

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣ كتاب معرفة الصحابة: ومن مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: ١٣١، واللفظ له. وقال بعد ذكر الحديث: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»: ١٣٩ معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي ١: ٤٨٥ الكامل في ضعفاء الرجال ٤: ٣٤٩ في ترجمة عبادة بن زياد تاريخ دمشق ٤٢: ٣٠٧ في ترجمة علي بن أبي طالب من المصادر.

(٣) صحيح البخاري ٤: ١٦٠٢ كتاب المغازي: باب غزوة تبوك وهي غزوة العسرة، واللفظ له، ٣: ١٣٥٩ كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب علي بن أبي طالب صحيح مسلم ٤: ١٨٧٠، ١٨٧١ كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم: باب فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه صحيح ابن حبان ١٥: ١٥ باب إخباره صلى الله عليه وسلم عما يكون في أمته من الفتن والحوادث: ذكر نفي المصطفى صلى الله عليه وسلم كون النبوة بعده إلى قيام الساعة المستدرك على الصحيحين ٢: ٣٦٧ كتاب التفسير: تفسير سورة التوبة، ٣: ١١٧ كتاب معرفة

←

وقد قال الله عز وجل حكاية عن موسى: ﴿رَبِّ اشرَح لِي صَدرِي... وَاجعَل لِي وَزِيراً مِن أهلِي هَارُونَ أخِي اشدُدْ بِهِ أزرِي وَأشرِكهُ فِي أمرِي... قَالَ قَد أُوتِيتَ سُؤلَكَ يَا مُوسَى﴾[1].

فإذا كان هارون شريك موسى في أمره ـ بمقتضى هذه الآيات ـ كان أمير المؤمنين عليه السلام شريكاً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما عدا النبوة من أمره بمقتضى هذه الأحاديث.

وبذلك يكون عليه السلام شريكاً له صلى الله عليه وآله وسلم في علمه بالدين، وفي وظيفته في التبليغ به، كما صرحت بذلك نصوص كثيرة.

وعلى غراره يجري قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «علي مني بمنزلتي من ربي»[2]، لدلالته على أنه عليه السلام يبلغ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أرسل به، كما يبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الله عزوجل ما أرسله به.

وبقية الكلام في حديث المنزلة موكول للمطولات.

← الصحابة: ومن مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ١٤٣ كتاب معرفة الصحابة: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه/ الأحاديث المختارة ٣: ٢٠٧ فيما رواه عبدالرحمن بن سابط عن سعد رضي الله عنه. وغيرها من المصادر الكثيرة.

(١) سورة طه آية: ٢٥ـ٣٦.

(٢) الرياض النضرة ٢: ٦/ جواهر المطالب لابن الدمشقي ١: ٥٩/ ذخائر العقبى ١: ٦٤ في ذكر أنه من النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة النبي من الله عز وجل/ الصواعق المحرقة ٢: ٥١٧ الآية الرابعة عشرة قوله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً...﴾: المقصد الخامس/ السيرة الحلبية ٣: ٤٨٩.

ما تضمن أنه عليه السلام وصي النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الثالث: ما استفاض عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النصوص وفي كلام ما يزيد على عشرين من الصحابة ـ كما قيل ـ وجماعة من التابعين، وفي أشعارهم، من أن أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) وصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [(١)]، وفي

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٨٨ كتاب معرفة الصحابة: ومن فضائل الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وذكر مولده ومقتله/ مسند أبي يعلى ٤: ٣٤٤ أول مسند ابن عباس مجمع الزوائد ٩: ١١٣، ١١٤ كتاب المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه: باب فيما أوصى به رضي الله عنه حلية الأولياء ٢: ٧٤ في ترجمة أسماء بنت عميس/ المعجم الكبير ٦: ٢٢١ فيما رواه أبو سعيد عن سلمان رضي الله عنه الإصابة ٥: ٥٧٦ في ترجمة كدير فضائل الصحابة ٢: ٦١٥ ومن فضائل علي رضي الله عنه من حديث أبي بكر بن مالك عن شيوخه غير عبدالله/ سير أعلام النبلاء ٤: ١١٣ بقية الطبقة الأولى من كبراء التابعين: في ترجمة ابن الحنفية، ٨: ٤٤، ٤٦ في ترجمة السيد الحميري، ٢٣: ٣٣٨ في ترجمة ابن الآبار تهذيب الكمال ٢٦: ١٥١ في ترجمة محمد بن علي بن أبي طالب القرشي/ تهذيب التهذيب ٣: ٩١ في ترجمة خالد بن عبيد العتكي تاريخ دمشق ٤٢: ٣٩٢، ٥٣٢ في ترجمة علي بن أبي طالب تاريخ واسط: ١٥٤ في ترجمة معلى بن عبد الرحمن بن حكيم تاريخ بغداد ١١: ١١٢ في ترجمة عبدالجبار بن أحمد بن عبيدالله السمسار، ١٣: ٢٩٨ في ترجمة نصر بن أحمد أبي القسم البصري/ الذرية الطاهرة: ٧٤/ الفردوس بمأثور الخطاب ٣: ٣٣٦ فتح الباري ٨: ١٥٠/ ميزان الاعتدال ٢: ٤١٨ في ترجمة خالد بن عبيد، ٣: ٣٧٥ في ترجمة شريك بن عبدالله، ٥: ٤٨١ في ترجمة قيس بن ميناء، ٧: ٥ في ترجمة ناصح بن عبدالله الكوفي لسان الميزان ٢: ١٠٢ في ترجمة جرير بن عبدالحميد الكندي، ٣: ٣٨٧ في ترجمة عبدالجبار بن أحمد السمسار، ٥: ١٣٩ في ترجمة محمد بن الحسين الأزدي الكامل في ضعفاء الرجال ٤: ١٤ في ترجمة شريك بن عبدالله بن الحارث بن شريك/ المجروحين ١: ٢٧٩ في ترجمة خالد بن عبيد العتكي البداية والنهاية ١٣: ٢٥٨ في أحداث سنة ثمان وستين وستمائة: في ترجمة القاضي محيي الدين ابن الزكي/ تاريخ الطبري ٢: ٦٩٦ في أحداث سنة خمس وثلاثين: ذكر ما رثي به (أي عثمان) من الأشعار، ٣: ٣١٩ في أحداث سنة إحدى وستين/ الكامل في التاريخ ٣: ٤١٩ في أحداث سنة إحدى وستين: ذكر مقتل الحسين رضي الله عنه: المعركة، ٥: ١٥٢ أحداث سنة خمس وأربعين ومائة: ذكر ظهور محمد بن عبدالله بن الحسن المنتظم ١٠: ١٢٨ في أحداث سنة أربع ومائتين/ البدء والتاريخ ٥: ٢٢٥ ذكر صفين وفيات الأعيان ٥: ٣٧٩ في ترجمة نصر الخبزأرزي/ تاريخ اليعقوبي ٢: ١٧١ في أيام عثمان بن عفان، ٢: ١٧٩ في خلافة أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب، ص: ٢٢٨ في وفاة الحسن بن علي. وغيرها من المصادر الكثيرة.

بعضها عموم ذلك للأئمة من ذريته (صلوات الله عليهم)[١].

ويظهر من مساق هذه النصوص أن المراد بذلك وصية النبوة، كسائر أوصياء الأنبياء.

وحينئذٍ يكون مقتضى ذلك أن يعهد إليه بدينه وبأمته، ويقوم عليه السلام مقامه صلى الله عليه وآله وسلم فيهما معاً.

وقد أطلنا الكلام في ذلك في جواب السؤال الرابع من الجزء الثاني من كتابنا (في رحاب العقيدة). فراجع.

أدلة الإمامة في الدنيا تقتضي الإمامة في الدين

الرابع: الأدلة الآتية الدالة على إمامة أهل البيت (صلوات الله عليهم) في أمور الدنيا. فإن كثيراً منها تقتضي عموم إمامتهم لأمور الدين والدنيا. مثل ما تضمن خلافتهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإمامتهم، لظهور الخلافة عنه صلى الله عليه وآله وسلم والإمامة بإطلاقهما في الخلافة والإمامة في الدين والدنيا معاً، كما هو الحال في إمامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

بل هو المتعين في جميع أدلة الإمامة، بناء على ما يأتي إن شاء الله تعالى من لزوم عصمة الإمام، لوضوح أن عصمة الإمام تتوقف على علمه بالدين واستيعابه له.

---

(١) ينابيع المودة ج[illegible] ص ٣٩٠ـ٣٩١، ٣: ٢٩١، ٣٩٤. المناقب للخوارزمي: ٣٢٦. حلية الأولياء ١: ٨٦ في ترجمة علي بن أبي طالب. التدوين في أخبار قزوين ٢: ٤٨٥. ميزان الاعتدال ٢: ٢٧٢ في ترجمة الحسن بن محمد بن محمد بن يحيى [illegible] من المصادر.

عموم الكلام لأهل البيت جميعاً

وإذا كان كثير من هذه النصوص قد ورد في حق أمير المؤمنين عليه السلام خاصة، فإن كثيراً منها قد ورد في حق أهل البيت عليهم السلام عموماً، كما يظهر بالرجوع إليها.

مضافاً إلى أن أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) هو المتيقن من مجموع هذه النصوص، لاختصاص بعضها به، وعموم بعضها لأهل البيت عليهم السلام، وهو عليه السلام منهم. وإذا ثبتت إمامته ومرجعيته في الدين تعين القبول منه في عموم المرجعية والإمامة في الدين لجميع أهل البيت عليهم السلام.

ما جاء عن أمير المؤمنين عليه السلام

وقد استفاض عنه ذلك..

١ـ قال عليه السلام: «إني وأطائب أرومتي وأبرار عترتي أحلم الناس صغاراً، وأعلم الناس كباراً. بنا ينفي الله الكذب، وبنا يعقر أنياب الذئب الكلب، وبنا يفك الله عنوتكم، وينزع ربق أعناقكم، وبنا يفتح الله ويختم»[(١)].

وهناك خطبة له عليه السلام تشبهها أو عينها، وإن اختلفت في اللفظ عنها قليلاً، نقلها ابن أبي الحديد عن الجاحظ عن أبي عبيدة عن الإمام الصادق عن آبائه عليهم السلام[(٢)].

---

(١) كنز العمال ١٣: ١٣٠ حديث: ٣٦٤١٣

(٢) شرح نهج البلاغة ١: ٢٧٦ جواهر المطالب لابن الدمشقي ١: ٣٤٣ الباب التاسع والأربعون في خطبه عليه السلام ومواعظه العقد الفريد ٤: ٦٩ فرش كتاب الخطب: خطبة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضوان الله عليه) ينابيع المودة ١: ٨٠

٢ـ وقال (صلوات الله عليه): «نحن الشعار والأصحاب والخزنة والأبواب. ولا تؤتى البيوت إلا من أبوابها، فمن أتاها من غير أبوابها سمي سارقاً»[١].

٣ـ وقال عليه السلام: «أين الذين زعموا أنهم الراسخون في العلم دوننا كذباً وبغياً علينا، أن رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا وحرمهم، وأدخلنا وأخرجهم. بنا يستعطى الهدى ويستجلى العمى. إن الأئمة من قريش قد غرسوا في هذا البطن من هاشم. لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم»[٢].

٤ـ وقال (صلوات الله عليه): «انظروا أهل بيت نبيكم فالزموا سمتهم، واتبعوا أثرهم، فلن يخرجوكم من هدى، ولن يعيدوكم في ردى، فإن لبدوا فالبدوا، وإن نهضوا فانهضوا، ولا تسبقوهم فتضلوا، ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا»[٣].

٥ـ وفي خطبة له عليه السلام يذكر فيها أهل البيت عليهم السلام: «هم عيش العلم وموت الجهل، يخبركم حلمهم عن علمهم، وصمتهم عن حِكَم منطقهم، لا يخالفون الحق ولا يختلفون فيه، هم دعائم الإسلام، وولائج الاعتصام...»[٤].

٦ـ وقال (صلوات الله عليه): «فأين يتاه بكم، بل كيف تعمهون؟!

---

(١)، (٢) نهج البلاغة ٢: ٢٧، ٤٣.

(٣) نهج البلاغة ١: ١٨٩.

(٤) نهج البلاغة ٢: ٢٣٢.

وبينكم عترة نبيكم، وهم أزمة الحق وأعلام الدين وألسنة الصدق، فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، وردوهم ورود الهيم العطاش... ألم أعمل فيكم بالثقل الأكبر، وأترك فيكم الثقل الأصغر؟!...»[1].

وهو عليه السلام بذلك يشير إلى حديث الثقلين المتقدم.

٧ـ وقال عليه السلام: «تالله لقد علمت تبليغ الرسالات وإتمام العدات وتمام الكلمات. وعندنا أهل البيت أبواب الحكم وضياء الأمر...»[2].

٨ـ وقال عليه السلام في خطبة له يعني آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «موضع سرّه، ولجأ أمره، وعيبة علمه، وموئل حكمه، وجبال دينه... لا يقاس بآل محمد صلى الله عليه وآله وسلم من هذه الأمة أحد، ولا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً. هم أساس الدين، وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي. ولهم خصائص حق الولاية، وفيهم الوصية والوراثة. الآن إذ رجع الحق إلى أهله، ونقل إلى منتقله»[3].

٩ـ وقال (صلوات الله عليه): «ألا إن مثل آل محمد صلى الله عليه كمثل نجوم السماء إذا خوى نجم طلع نجم»[4].

١٠ـ وقال عليه السلام في حديثه المشهور مع كميل بن زياد النخعي (رضوان الله تعالى عليه): «اللهم بلى لن تخلو الأرض من قائم لله بحجة، لئلا تبطل

---

(١) نهج البلاغة ١: ١٥٤.

(٢) نهج البلاغة ١: ٢٣٣.

(٣) نهج البلاغة ١: ٢٩ـ٣٠.

(٤) نهج البلاغة ٢: ١٩٤.

حجج الله وبيناته. أولئك الأقلون عدداً الأعظمون عند الله قدراً، بهم يدفع الله عن حججه حتى يؤدوها إلى نظرائهم، ويزرعوها في قلوب أشباههم. هجم بهم العلم على حقيقة الأمر. تلك أبدان أرواحها معلقة بالمحل الأعلى. أولئك خلفاء الله في بلاده، والدعاة إلى دينه»[1].

وكلامه هذا وإن لم يصرح فيه بأهل البيت عليهم السلام، إلا أنه كالصريح في مذهب الإمامية في أن الأرض لا تخلو من حجة، وأن الإمام يورث علمه لمن بعده، وحيث لا قائل بذلك إلا في أئمة أهل البيت (صلوات الله عليهم) تعين انطباق كلامه (صلوات الله عليه) عليهم... إلى غير ذلك مما ورد عنه وعرف منه ومن أهل بيته ومن شيعتهم.

هذا ما وسعنا من الاستدلال على إمامة أهل البيت (صلوات الله عليهم) في الدين. ولا يسعنا استيفاء الكلام فيه، بل يوكل للمطولات وفيما ذكرناه كفاية.

---

(١) تذكرة الحفاظ ١: ١١ في ترجمة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، واللفظ له. حلية الأولياء ١: ٨٠ في ترجمة علي بن أبي طالب. تهذيب الكمال ٢٤: ٢٢١ في ترجمة كميل بن زياد بن نهيك. نهج البلاغة ٤: ٣٧ـ٣٨. كنز العمال ١٠: ٢٦٣ـ٢٦٤ حديث: ٢٩٣٩٠. المناقب للخوارزمي: ٣٦٦. ينابيع المودة ١: ٨٩، ٣: ٤٥٤. تاريخ دمشق ١٤: ١٨ في ترجمة الحسين بن أحمد بن سلمة، ٥٠: ٢٥٤ في ترجمة كميل بن زياد بن نهيك. وأخرج بعضه في صفوة الصفوة ١: ٣٣١ في ترجمة أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ذكر جمل من مناقبه رضي الله عنه.

المبحث الرابع
في تعيين أهل البيت عليهم السلام

من الظاهر أن أهل البيت عليهم السلام وإن انحصروا في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم به وبأمير المؤمنين وفاطمة الزهراء والحسن والحسين (صلوات الله عليهم)، كما يشهد به تفسير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لآية التطهير بهم، على ما سبق، إلا أن المراد بهم في أدلة الإمامة التي نحن بصددها ما يعمّ ذريتهم، لأن هذه الأدلة لما كانت بصدد حلّ مشكلة تحريف الدين ووقوع الاختلاف فيه ومنع محذور انشقاق الأمة، فذلك لا يكون إلا باستمرار المرجع فيه في جميع العصور مادام الناس مكلفين باعتناق دين الإسلام والعمل بأحكامه، كما يناسبه ما سبق في حديث أمير المؤمنين عليه السلام مع كميل بن زياد.

بل هو صريح ما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «في كل خلف من أمتي عدول...» وما في بعض طرق حديث الثقلين ـ الآتي عند الكلام في حديث الغدير ـ من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فإنهما لن ينقضيا حتى يردا عليّ الحوض»[1]، وما تقدم من قول أمير المؤمنين عليه السلام: «إن الأئمة من قريش قد غرسوا في

---

(١) المعجم الكبير ٣: ١٨٠ في (حذيفة بن أسيد أبو سريحة الغفاري) فيما رواه (أبو الطفيل عامر بن واثلة عن حذيفة بن أسيد)، واللفظ له/ مجمع الزوائد ٩: ١٦٤ـ١٦٥ كتاب المناقب: باب في فضل أهل البيت عليهم السلام/ تاريخ دمشق ٤٢: ٢١٩ في ترجمة علي بن أبي طالب.

هذا البطن من هاشم...»، وقوله عليه السلام: «ألا إن مثل آل محمد صلى الله عليه كمثل نجوم السماء إذا خوى نجم طلع نجم».

كما أنه المناسب لما في كثير من النصوص من أن الهداة هم ذرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو ذرية أمير المؤمنين عليه السلام. لوضوح أن الذرية لا تختص بالعقب الأول.

على أنه يكفي في التعميم للذرية ما ورد عن أمير المؤمنين والإمامين الحسن والحسين (صلوات الله عليهم)، إذ لما كان مقتضى إمامة أهل البيت إمامتهم عليهم السلام لأنهم المتيقن منهم، تعيّن قبول قولهم عليهم السلام في تعيين بقية الأئمة من أهل البيت.

كما أنه لا يفرق في ذلك بين ما رواه الجمهور عنهم وما رواه شيعتهم عنهم وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأنه بعد ثبوت مرجعيتهم عليهم السلام يثبت أن الفرقة المحقة هم شيعتهم الذين يدينون بذلك، فيتعين تصديقهم فيما ينقلونه عنهم عليهم السلام، لأنهم أعرف بتعاليمهم، وأصدق عليهم ممن أعرض عن أهل البيت عليهم السلام، ولم يتدين بإمامتهم بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم. ويأتي مزيد توضيح لذلك عند الكلام في الإمامة في أمور الدنيا.

هذا وأما تعيين أشخاص الأئمة بالاثني عشر المعروفين (صلوات الله عليهم) فيكفي فيه ما يأتي من دليل تعيينهم للإمامة في شؤون الدنيا، لأن أدلة الإمامة ظاهرة في إرادة الإمامة في الدين والدنيا معاً، كإمامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذين هم خلفاؤه وأوصياؤه، على ما سبق. بل ذلك هو الصريح من كثير منها. كما يظهر عند التعرض لها إن شاء الله تعالى.

بركات إمامة أهل البيت عليهم السلام

تتميم:

بعد أن تم لنا الاستدلال على إمامة أهل البيت(صلوات الله عليهم) في الدين بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمن المناسب أن نتنبه لما جناه الإسلام من فوائد إمامتهم عليهم السلام وبركاتها، حيث يكون ذلك مؤيداً للأدلة المتقدمة.

فإن من المعلوم أنهم(صلوات الله عليهم) قد عانوا كما عانى شيعتهم صنوف الاضطهاد والتنكيل، وجدّت السلطة في التعتيم على ثقافتهم وتعاليمهم، ومحاولة طمسها. كما أن شيعتهم بسبب ذلك قد تعرضوا للفتن والخلافات والمضايقات.

ومع كل ذلك قد حفظوا من تراثهم الكثير الطيب الذي يكشف عن وجه الإسلام الناصع، وتعاليمه الرفيعة في العقائد والأحكام والأخلاق، وتكامله في ذلك كله، ويجلي عظمة الله سبحانه وتعالى وكماله المطلق وجلاله، ويحفظ للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدسيته وكرامته، كما يحفظ قدسية جميع الأنبياء والوسائط بين الله تعالى وعباده.

وأما التراث الإسلامي الآخر فهو مليء بالمفارقات والسلبيات التي تتناسب مع ثقافة الظالمين ومن جرى على خطهم ممن لا يعرف الإسلام على حقيقته، أو يجعله ذريعة لتقوية سلطانه، ومبرراً لانحرافه وتحلله، أو يكيد له ويجدّ في تشويهه حقداً وحنقاً.

وقد استغل ذلك الأعداء من المستشرقين وغيرهم لتشويه الإسلام ورموزه، والتهريج عليه وعليهم، كما يشهد بذلك الرجوع إلى مصادرهم التي اعتمدوها في كتاباتهم، وأحاديثهم ضد الإسلام، حيث نجد الكثير منها من التراث الإسلامي البعيد عن أهل البيت عليهم السلام والمخالف لخطهم.

بل في عقيدتنا أن موقف أهل البيت (صلوات الله عليهم) في الحفاظ على تعاليم الإسلام الحقة، واهتمامهم بتهذيبها من كل دخيل عليها، وجهود شيعتهم في حفظ تراثهم الأصيل، وفي الإنكار على الظالمين والمنحرفين، كل ذلك قد كبح جماح المحرفين، ومنعهم من الإغراق في مشروعهم الجهنمي في التحريف والتشويه لهذا الدين العظيم.

ولولا ذلك لأغرقوا في تحريف تعاليم الإسلام، وطمس معالمه، كما انطمست معالم الأديان الحقة السابقة نتيجة جهود الظالمين، ومن سار في ركابهم من المضلين.

والحمد لله على هدايته لدينه، والتوفيق لما دعا إليه من سبيله، وله الشكر أبدا.

الفصل الثاني

في الإمامة السياسية

وهي الإمامة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على المسلمين في شؤون الدنيا.

من الظاهر أن أول خلاف حصل بين المسلمين بعد ارتحال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للرفيق الأعلى وأخطره هو الخلاف في الخلافة التي هي الإمامة بالمعنى المذكور بعده صلى الله عليه وآله وسلم. وقد تطور هذا الخلاف بعد ذلك حتى جرّ على المسلمين ما جرّ من مآس وفجائع. وللشيعة فيه مذهبهم المتقدم.

ولاستيفاء الحديث في ذلك ينبغي الكلام في مبحثين:

المبحث الأول

في ضرورة النص في الإمامة

وقع الكلام بين المسلين في أن الإمامة هل هي بالنص الإلهي والاستحقاق، مع قطع النظر عن البيعة وتسنم السلطة، بل البيعة وتسنم السلطة متفرعتان على النص، فيجب على الناس مبايعة الإمام المنصوص عليه، وطاعته، وتسليم السلطة له، وإن عصوا لم تسقط إمامته. بل هم

يتحملون جريمة التقصير في حقه.

أو أنها تابعة للبيعة، فلا يكون الإمام إماماً حتى يبايع، أو يستولي على الحكم والسلطة بالقوة؟.

وأظهر فرقة تتبنى الاتجاه الأول هي فرقة الشيعة الإمامية الاثني عشرية. بل الظاهر أنها الفرقة الوحيدة التي تتبنى ذلك حرفياً في كل إمام إمام.

كما أن أظهر فرقة ـ قوة وعدداً ـ تتبنى الاتجاه الثاني هو الجمهور والسواد الأعظم، حيث يبتني موقفهم على الاعتراف بالأمر الواقع وبشرعية كل ما حصل، وأن كل من استولى على السلطة إمام وخليفة نافذ الحكم واجب الطاعة، بغض النظر عن كيفية استيلائه عليها. وتشتهر الآن باسم السنّة.

وقبل الدخول في ذلك ينبغي التنبيه إلى أمر مهم:

وهو أن الاستدلال على إمامة أهل البيت (صلوات الله عليهم) في الدين ومرجعيتهم فيه بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم تم ـ كما سبق ـ وفق الضوابط المجمع عليها بين المسلمين، لإجماعهم على حجية الكتاب المجيد وسنّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى رواية ما يقتضي مرجعية أهل البيت عنه صلى الله عليه وآله وسلم بالنحو الكافي في الحجية عند الكل، بل بما يزيد على ذلك، ويبلغ الاستفاضة والتواتر الإجمالي أو التفصيلي، مع الاحتفاف بالقرائن والشواهد المناسبة لذلك، بنحو يقطع به، كما يظهر مما سبق.

كفاية الاستدلال المبتني على مرجعيتهم في الدين

أما بعد أن ثبت ذلك فيكفي في منطقية الاستدلال في جميع موارد الخلاف بين الأمة أن يكون تاماً بناء على إمامة أهل البيت (صلوات الله عليهم) ومرجعيتهم في الدين، ولا ملزم بعد ذلك بكون الأدلة التي يستدل بها بالنحو الملزم لمن لا يعترف بمرجعيتهم أو لا يجري عليها عملاً، إذ بعد ثبوت إمامتهم ومرجعيتهم في الدين ـ بمقتضى الأدلة السابقة ـ تكون مرجعيتهم حقيقة ثابتة صالحة لأن تكون مقدمة يبتني عليها الاستدلال في موارد الخلاف الأخرى.

نعم إذا تيسر الاستدلال بالوجه الصالح لإقناع الكل فهو أمر حسن استظهاراً في الحجة، واستكثاراً من الأدلة.

إذا عرفت هذا فالاستدلال على صحة الاتجاه الأول الذي تبناه الإمامية ـ من أن الإمامة بالنص بغض النظر عن الإمام المنصوص عليه ـ وبطلان الاتجاه الآخر الذي تبناه الجمهور..

تارة: يبتني على سرد الأدلة المناسبة إجمالاً للأول دون الثاني، من دون نظر في التفاصيل.

وأخرى: يبتني على المقارنة بين الاتجاهين بنحو من التفصيل في التقييم والنقد.

ولنجعل لكل من الأمرين مطلباً يستقل به.

المطلب الأول

في الأدلة المناسبة لدعوى

الإمامية إجمالاً

وهـي مجموعة مـن الأدلة حقيقة بالتأمل تتناسـب مع كـون الإمامة بالنص، بغض النظر عن شخص الإمام المنصوص عليه.

أهمية الإمامة في الدين تناسب تبعيتها للنص الإلهي

الأول: أهميـة منصب الإمامة في الدين، حتى أنه لا يمكن أو لا يجوز ترك الأمة من دون إمام، وأن من مات من دون إمام فميتته جاهلية، كما أنه يجـب طاعة الإمام، والنصيحة له، ولا يجوز الخروج عليه، بل الخارج عليه بـاغ يجـب على المسـلمين قتاله، كل ذلك يناسـب تميز الإمام مـن بين الأمة بالنص عليه من الله تعالى لمؤهلاته الخاصة التي لا يعلمها إلا هو، لأن ذلك هو الأنسـب بشرعية حكمه، وأهميته في الدين، ووجوب طاعته، والأدعى للانصياع له والبخوع لحكمه.

ولاسـيما مع ظهور بعض النصوص في رفعة شـأن شـخص الإمام، كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مسـجد الخيف: «ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ

مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة لأئمة المسلمين، واللزوم لجماعتهم، فإن دعوتهم محيطة من ورائهم...»[1].

---

(١) الكافي ١: ٤٠٣ واللفظ له/ وبحار الأنوار ٤٧: ٣٦٥/ ورويت هذه الخطبة عند الجمهور مع اختلاف يسير في اللفظ في المستدرك على الصحيحين ١: ١٦٣ كتاب العلم/ وصحيح ابن حبان ١: ٢٧٠ باب الزجر عن كتبة المرء السنن مخافة أن يتكل عليها دون الحفظ لها: ذكر رحمة الله جل وعلا من بلغ صلى الله عليه وآله حديثاً صحيحاً عنه/ والأحاديث المختارة ٦: ٣٠٨ فيما رواه عقبة بن وساج عن أنس/ وسنن الترمذي ٥: ٣٤ كتاب العلم عن رسول الله ﷺ: باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع/ وسنن الدارمي ١: ٨٦ باب الاقتداء بالعلماء/ ومجمع الزوائد ١: ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩ كتاب العلم: باب في سماع الحديث وتبليغه/ وسنن ابن ماجة ١: ٨٤ باب من بلغ علماً/ ومسند أحمد ٤: ٨٢ في أول مسند المدنيين والمعجم الكبير ٢: ١٢٦ باب محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه/ وجامع العلوم والحكم ١: ٣٢. وغيرها من المصادر الكثيرة.

وقال في الكافي في (١: ٤٠٣): «محمد بن الحسن عن بعض أصحابنا عن علي بن الحكم عن الحكم بن مسكين عن رجل من قريش من أهل مكة قال: قال سفيان الثوري: اذهب بنا إلى جعفر بن محمد. قال: فذهبت معه إليه، فوجدناه قد ركب دابته، فقال له سفيان: يا أبا عبد الله حدثنا بحديث خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله في مسجد الخيف... قال: فنزل، فقال له سفيان: مر لي بدواة وقرطاس، حتى أثبته، فدعا به، ثم قال: اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم. خطبة رسول الله صلى الله عليه وآله في مسجد الخيف: «نضر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها، وبلغها من لم تبلغه...: ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، والنصيحة لأئمة المسلمين، واللزوم لجماعتهم، فإن دعوتهم محيطة من ورائهم...» فكتبه سفيان، ثم عرضه عليه، وركب أبو عبد الله عليه السلام

وجئت أنا وسفيان، فلما كنا في بعض الطريق قال لي: كما أنت حتى أنظر في هذا الحديث. فقلت له: قد والله ألزم أبو عبد الله رقبتك شيئاً لا يذهب من رقبتك أبداً. فقال: وأي شيء ذلك؟

فقلت له: ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله قد عرفناه، والنصيحة لأئمة المسلمين. من هؤلاء الأئمة الذين يجب علينا نصيحتهم؟! معاوية بن أبي سفيان ويزيد بن معاوية ومروان بن الحكم وكل من لا تجوز شهادته عندنا، ولا تجوز

←

فإن المراد بالنصيحة هي الموالاة والإخلاص القلبي في مقابل الغل.

وأظهر من ذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام: «وإنما الأئمة قوام الله على خلقه وعرفاؤه على عباده، لا يدخل الجنة إلا من عرفهم وعرفوه، ولا يدخل النار إلا من أنكرهم وأنكروه»(١).

ومن الظاهر أن ذلك لا يتناسب إلا مع تميز الإمام بمكانة عالية في الدين والكمال والخلق، ولا تتحقق بمجرد بيعة الناس، ولا بمجرد الاستيلاء على السلطة بالقوة، كما هو ظاهر. وقد كثر التعرض لذلك في كلام أهل البيت (صلوات الله عليهم).

وإذا لم يبلغ ذلك كله مرتبة الاستدلال على كون المعيار في الإمامة النص ـ بغض النظر عن شخص المنصوص عليه ـ فلا أقل من كونه مؤيداً له.

← الصلاة خلفهم؟!

وقوله: واللزوم لجماعتهم. فأي الجماعة؟! مرجئ يقول: من لم يصلّ ولم يصم ولم يغتسل من جنابة وهدم الكعبة ونكح أمه فهو على إيمان جبرئيل وميكائيل؟! أو قدري يقول: لا يكون ما شاء الله عز وجل، ويكون ما شاء إبليس؟! أو حروري يتبرأ من علي بن أبي طالب وشهد عليه بالكفر؟! أو جهمي يقول: إنما هي معرفة الله وحده ليس الإيمان شيء غيرها؟! قال: ويحك وأي شيء يقولون؟ قلت: يقولون إن علي بن أبي طالب والله الإمام الذي يجب علينا نصيحته، ولزوم جماعتهم أهل بيته. قال: فأخذ الكتاب فخرقه، ثم قال: لا تخبر بها أحداً».

(١) نهج البلاغة ٢: ٤٠، ٤١.

دليل عصمة الإمام

الثاني: ما يأتي في آخر هذا الفصل من الاستدلال على وجوب عصمة الإمـام كالنبي صلى الله عليه وآله وسلم. لوضوح أن الناس لا يتسـنى لهـم معرفة المعصوم بأنفسهم، بل لابد من أن يدل عليه الله تعالى، الذي هو العالم ببواطن الناس وعواقب أمرهم.

ما دلّ على عدم خلوّ الأرض من إمام

الثالث: ما تظافر من الأحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أنه قال: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية».

أو: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية».

أو: «من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية».

أو: «من مات وليس عليه إمام فميتته ميتة جاهلية».

أو: «مـن مات وليس في عنقه بيعة لإمام مات ميتة جاهلية». أو نحو ذلك[1].

حيث يظهر منها المفروغية عن وجود الإمام في كل عصر وعدم خلوّ الزمـان من إمام تجـب على الناس بيعتـه وطاعته، لشرعيـة إمامته، وهو ما أجمع عليه الشـيعة، تبعاً للنصوص، على ما سـبق في أول الكلام في الإمامة في الدين.

---

(١) تقدمت مصادر هذه الأحاديث في هامش رقم (١ ـ ٥) ص: ٢١٨.

وهو يناسب ما عليه الإمامية من كون الإمامة بالنص من الله تعالى، إذ لو كانت تابعة لاختيار الناس لزم خلوّ الزمان عن الإمام لو تقاعس الناس عن نصبه وبيعته، كما حدث في فترات من العصور السابقة، وفي عصورنا هذه بعد إلغاء الخلافة العثمانية عام (١٣٤٢هـ).

ما تضمن أن الأئمة اثنا عشر

الرابع: النصوص الكثيرة التي استفاضت عند الفريقين المتضمنة أن الأئمة أو الخلفاء اثنا عشر[(١)]، حيث لا يراد بهم الخلفاء الذي يتبناهم الجمهور لاستيلائهم على السلطة بالبيعة أو بالقوة، ولا الذين يتبناهم غيرهم ممن لا يقول بالنص الإلهي، لعدم انحصارهم بهذا العدد.

---

(١) صحيح مسلم ٣: ١٤٥٢ كتاب الإمارة: باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش/ صحيح ابن حبان ١٥: ٤٣ باب إخباره ﷺ عما يكون في أمته من الفتن والحوادث: ذكر خبر أوهم من لم يحكم صناعة الحديث أن الخلفاء لا يكونون بعد المصطفى ﷺ إلا اثني عشر/ المستدرك على الصحيحين ٤: ٥٤٦ كتاب الفتن والملاحم/ مسند أبي عوانة ٤: ٣٧٣ مبتدأ كتاب الأمراء: بيان عدد الخلفاء بعد رسول الله ﷺ الذين ينصرون على من خالفهم ويعز الله بهم الدين وأنهم كلهم من قريش والدليل على إبطال قول الخوارج/ مسند أحمد ١: ٣٩٨ مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ٥: ٨٦، ٨٧، ٩٢ في حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه/ مسند أبي يعلى ٨: ٤٤٤، ٩: ٢٢٢ مسند عبدالله بن مسعود/ المعجم الكبير ٢: ١٩٩ فيما رواه عامر بن سعد بن أبي وقاص عن جابر بن سمرة: ٢٥٣ فيما رواه الأسود بن سعيد الهمداني عن جابر بن سمرة، ١٠: ١٥٧ ومن مسند عبدالله بن مسعود رضي الله عنه/ المعجم الأوسط ٤: ١٥٥، ٦: ٢٦٨/ الفتن لنعيم بن حماد ١: ٩٥ في عدة ما يذكر من الخلفاء بعد رسول الله ﷺ في هذه الأمة/ مسند ابن الجعد: ٣٩٠/ البداية والنهاية ٦: ٢٤٨ الإخبار عن الأئمة الاثني عشر الذين كلهم من قريش/ الجامع الصغير ١: ٣٥٠/ كنز العمال ١٢: ٣٣ حديث: ٣٣٨٥٩، ص: ٣٤ حديث: ٣٣٨٦١، ٦: ٨٩ حديث: ١٤٩٧١/ تهذيب الكمال ٣: ٢٢٤ في ترجمة الأسود بن سعيد الهمداني/ تاريخ بغداد ٦: ٢٦٣ في ترجمة إسماعيل بن ذواد/ فتح الباري ١٣: ٢١٣/ تحفة الأحوذي ٦: ٣٩٤/ ميزان الاعتدال ١: ٣٨٣ في ترجمة إسماعيل بن ذواد/ الكامل في ضعفاء الرجال ٣: ١٢٣ في ترجمة ذواد بن علبة الحارثي. وغيرها من المصادر الكثيرة.

وقد حاول جماعة من رجال الجمهور الخروج من هذا المأزق، وحمل هذه النصوص على خلاف ظاهرها، بل خلاف صريح بعضها وتأويلها بتكلف يأباه لسانها، كما يظهر بمراجعة كلماتهم[1]، وبمراجعة ما ذكرناه في الجزء الثالث من كتابنا (في رحاب العقيدة) عند الكلام في الطائفة الثالثة من طوائف النصوص الدالة على إمامة الأئمة الاثني عشر (صلوات الله عليهم).

ويزيد في وضوح دلالتها على أن الإمامة بالنص ما في بعض هذه النصوص من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «وكلهم يعمل بالهدى ودين الحق»[2]، وما في نصوص أخر من وجود خلفاء راشدين مهديين[3].

فإن مقتضى الجمع بين هذه الطوائف من النصوص أن الأئمة هم اثنا عشر راشدون مهديون، كلهم يعمل بالهدى ودين الحق.

وحيث لا ينطبق ذلك على من استولى على السلطة بالبيعة أو القوة، كشف عن أن الإمامة إنما تكون بالنص الإلهي، وأن الله سبحانه وتعالى جعل الأئمة بالعدد المذكور والمواصفات المذكورة.

وهو المناسب لما في بعضها من أن هؤلاء الأئمة لا يضرهم خذلان من

---

(١) راجع كلام ابن حجر في فتح الباري ١٣: ٢١١ـ٢١٥.

(٢) فتح الباري ١٣: ٢١٣/ فيض القدير ٢: ٤٥٩/ تاريخ بغداد ٤: ٣٧ في ترجمة أحمد أمير المؤمنين القادر بالله.

(٣) صحيح ابن حبان ١: ١٧٩ باب الاعتصام بالسنة وما يتعلق بها نقلاً وأمراً وزجراً: ذكر وصف الفرقة الناجية من بين الفرق التي تفترق عليها أمة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم/ المستدرك على الصحيحين ١: ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦ كتاب العلم، وقال بعد ذكر الحديث: «هذا حديث صحيح ليس له علة»/ سنن الترمذي ٥: ٤٤ كتاب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع/ سنن الدارمي ١: ٥٧ باب اتباع السنة. وغيرها من المصادر الكثيرة جداً.

خذلهم، ولا عداوة من عاداهم، كحديث جابر بن سمرة: «كنت مع أبي عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يكون لهذه الأمة اثنا عشر قيماً لا يضرهم من خذلهم»[(١)].

وفي حديثه الآخر: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يخطب على المنبر، وهو يقول: اثنا عشر قيماً من قريش لا يضرهم عداوة من عاداهم»[(٢)].

لظهور أن الخاذل والمعادي إنما لا يضران بالخليفة إذا كانت خلافته بالنص الإلهي، أما إذا كانت باجتماع الناس وتسنّم السلطة فهما كثيراً ما يضران به، لأنهما يضعفان سلطته، بل قد يجران بالآخرة إلى زوالها وبطلان خلافته، كما حدث ذلك كثيراً للخلفاء على مبنى الجمهور .

ومن هنا لا تتفق هذه النصوص إلا مع مذهب الإمامية في أن الإمامة بالنص الإلهي وفي عدد الأئمة ومواصفاتهم. وهي من أقوى الحجج لهم على غيرهم.

بعض النصوص المناسبة لكون الإمامة بالنص

الخامس: ما ورد من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما عرض نفسه قبل الهجرة على قبائل العرب كان فيمن عرض نفسه عليهم بنو عامر، فقال له رجل منهم: أرأيت إن نحن تابعناك فأظهرك الله على من خالفك، أيكون لنا الأمر من بعدك؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم: «**الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء**»[(٣)].

---

(١) المعجم الأوسط ٣: ٢٠١، واللفظ له/ المعجم الكبير ٢: ١٩٦ ما أسند جابر بن سمرة: باب عامر الشعبي عن جابر بن سمرة/ كنز العمال ١٢: ٣٣ حديث: ٣٣٨٥٧.

(٢) مجمع الزوائد ٥: ١٩١ كتاب الخلافة: باب الخلفاء الاثني عشر، واللفظ له/ المعجم الكبير ٢: ٢٥٦ فيما رواه علي بن عمارة عن جابر بن سمرة/ المحدث الفاصل: ٤٩٤/ فتح الباري ١٣: ٢١٢.

(٣) تقدمت مصادره في هامش رقم (١) ص: ٩٦.

وفي حديث عبادة بن الصامت قال: «بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة... وأن لا ننازع الأمر أهله، ونقوم بالحق حيث كان، ولا نخاف في الله لومة لائم»(١).

لدلالة الأول على أن لولاية الأمر موضعاً خاصاً تعيينه تابع لله تعالى، وليست أمراً مطلقاً تابعاً لبيعة الناس، وظهور الثاني في أن للأمر والحكم أهلاً يستحقونه وإن لم يمكنوا منه، وأنه لا يحل منازعتهم فيه، وذلك لا يكون إلا لأن الله تعالى جعله لهم. إذ لو كان استحقاقه ببيعة الناس لكان المناسب أن يقول: وأن لا ننازع الأمر من صار له، أو من بويع به، أو يقول: وأن لا نخرج على من صار الأمر له، أو بويع له.

السادس: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة، كلما نقضت عروة تشبث الناس بالتي بعدها، فأولهن نقضاً الحكم، وآخرهن الصلاة»(٢).

---

(١) مسند أحمد ٣: ٤٤١ حديث عبادة بن الوليد بن عبادة عن أبيه رضي الله عنه، واللفظ له/ السنن الكبرى للبيهقي ٨: ١٤٥ كتاب قتال أهل البغي: جماع أبواب الرعاة: باب كيفية البيعة/ السنن الكبرى للنسائي ٤: ٤٢١ كتاب البيعة: البيعة على السمع والطاعة ٤: ٤٢٢ البيعة على القول بالعدل، و٥: ٢١١، ٢١٢ كتاب السير: البيعة/ مسند ابن الجعد: ٢٦١ شعبة عن سيار بن أبي سيار أبي الحكم العنزي/ سير أعلام النبلاء ٢: ٧ في ترجمة عبادة بن الصامت/ تذكرة الحفاظ ٣: ١١٣١ في ترجمة ابن عبد البر/ تاريخ دمشق ٢٦: ١٩٦ في ترجمة عبادة بن الصامت/ صحيح ابن حبان ١٠: ٤١٣ باب بيعة الأئمة وما يستحب لهم: ذكر البيان بأن النصح لكل مسلم في البيعة التي وصفناها كان ذلك مع الإقرار بالسمع والطاعة/ مسند أبي عوانة ٤: ٤٠٧ بيان حظر منازعة الإمام أمره وأمر أمرائه ووجوب طاعتهم.

(٢) صحيح ابن حبان ١٥: ١١١ باب إخباره صلى الله عليه وسلم عما يكون في أمته من الفتن والحوادث: ذكر الإخبار بأن أول ما يظهر من نقض عرى الإسلام من جهة الأمراء فساد الحكم والحكام، واللفظ له/ المستدرك على الصحيحين ٤: ١٠٤ كتاب الأحكام/ مجمع الزوائد ٧: ٢٨١ كتاب الفتن: باب نقض عرى

←

بنـاءً على أن المراد بالحكم في هذا الحديث هو حكم المسـلمين وإدارة شوؤنهم.

وحينئذٍ يتناسب ذلك مع مذهب الإمامية في الحكم والإمامة، حيث خرج عنه الجمهور من اليوم الأول قبل كل شيء، ولا يتناسـب مع مذهب الجمهـور، إذ لم يخرجـوا عنـه إلا في العصـور المتأخرة في بعـض الفترات ـ ومنهـا في العـصر القريب، حـين ألغيت الخلافـة العثمانية ولم يسـتبدلوا بها غيرها، وأهمل هذا المنصب عندهم ـ بعد أن غيرت كثير من أحكام الإسلام وعطلت قبل ذلك بعهد طويل في صدر الإسلام.

ولا أقـل من اسـتلحاق معاويـة لزيـاد وإعراضه عن قضاء رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأن الولد للفراش، وللعاهر الحجر، كما هو معروف مشهور.

← الإسـلام/ مسـند أحمد ٥: ٢٥١ حديث أبي أمامة الباهلي الصدي بن عجلان بن عمرو بن وهب الباهلي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم/ موارد الظمآن ج:١ ص:٨٧ كتاب الصلاة: باب فيمن حافظ على الصلاة ومن تركها/ المعجم الكبير ٨: ٩٨ فيما رواه سليمان بن حبيب المحاربي قاضي عمر بن عبد العزيز عن أبي أمامة صدي بـن عجلان/ شـعب الإيمان ٤: ٣٢٦ الخامس والثلاثون من شـعب الإيمان وهو بـاب في الأمانات وما يجـب مـن أدائها إلى أهلها ٦: ٦٩ فصل في فضل الجماعة والألفة وكراهية الاختلاف والفرقة وما جاء في إكرام السـلطان وتوقيره/ مسـند الشـاميين ٢: ٤١١ ما انتهى إلينا من مسند سليمان بن حبيب المحاربي: سـليمان عـن أبي أمامة الباهلي/ السـنة لعبدالله بن أحمـد ١: ٣٥٦/ الترغيب والترهيـب ١: ٢١٦ كتاب الصـلاة: الترهيـب من ترك الصلاة تعمـداً وإخراجها عن وقتهـا تهاوناً/ تعظيم قـدر الصلاة ١: ٤١٥ الأحاديـث التـي تـدل على أن الأعـمال داخلة في الإيمان/ الفـردوس بمأثور الخطـاب ٣: ٤٤٥/ فيض القدير ٥: ٢٦٣، ٣٩٩. وغيرها من المصادر.

إجماع أهل البيت عليهم السلام على أن الإمامة بالنص

السابع: إجماع أئمة أهل البيت (صلوات الله عليهم) على أن الإمامة في أمور الدنيا والخلافة لا تكون إلا بنص من الله تعالى على الإمام، وأن الأئمة عباد مكرمون اصطفاهم بعلمه، لتميزهم بكمالاتهم النفسية، وأمدهم بتسديده ورعايته.

نظير قوله تعالى في حق موسى عليه السلام: ﴿**وَلِتُصنَعَ عَلَى عَينِي**﴾[1]، وحينئذٍ يجب القبول منهم عليهم السلام والتسليم لهم في ذلك، لما سبق من إمامتهم في الدين ومرجعيتهم فيه.

بل حتى لو لم يعترف لهم الجمهور بذلك فلابد من قبولهم منهم مثل هذا الأمر الخطير، الذي لا تبتني دعواه على الحدس الذي قد يخطئ، بل يدور الأمر فيه بين الصدق والافتراء المتعمد.

إذ لا إشكال عند الكلّ في أنهم عليهم السلام منزهون عن الافتراء، وأنهم في الدرجة العليا من الصدق والواقعية والجلالة، وإنما يحاول الجمهور إنكار دعواهم النص والإمامة تشبثاً ببعض الوجوه والتخرصات التي هي مهما بلغت لا تقوى على الوقوف أمام ما صدر منهم عليهم السلام من تصريحات ومواقف وما صدر من خصومهم من ردود فعل تناسب إصرارهم (صلوات الله عليهم) على أن الخلافة عهد معهود من الله تعالى صاحبه هو الخليفة الحق، وأن ما حدث من البيعة لا يضفي شرعية، وأن المنصب الإلهي قد غصب منهم.

---

(١) سورة طه آية: ٣٩.

وقد ذكرنا في جواب السؤال الثالث والرابع من الجزء الثاني من كتابنا (في رحاب العقيدة) الكثير مما ورد عنهم، وعن غيرهم من بني هاشم، وعن كثير من الصحابة، بما في ذلك بعض الرموز المحترمة عند الجمهور. كما ذكرنا كثيراً من القرائن التي تدعم ذلك. فراجع.

لزوم تصديق الشيعة فيما نقلوه عن أئمتهم

أما ما احتفظ به شيعتهم من تراثهم فهو مليء بذلك، بل عليه يقوم كيانهم وأسس دعوتهم. وهم الأصدق على أئمتهم (صلوات الله عليهم)، والآمن على تراثهم، بعد أن توجهوا وجهتهم واختصوا بهم دون غيرهم من المسلمين، والتزموا خطّهم وعرفوا بموالاتهم والتحموا معهم، وفتح لهم الأئمة (صلوات الله عليهم) صدورهم واستراحوا لهم، وأفضوا إليهم بسرّهم، وثقفوهم بثقافتهم العالية، وحملوهم علومهم في العقائد والفقه والتفسير والأخلاق والآداب والأدعية والزيارات وغير ذلك من المعارف الدينية والعلمية وغيرها التي أخذها الشيعة منهم عليهم السلام، وحفظوها ورعوها، وتدارسوها وتميزوا بها عن غيرهم، حتى صارت وسام فخر لهم، وشاهد صدق على انتسابهم لأئمتهم (صلوات الله عليهم).

وإذا كان الشيعة فيما مضى محاصرين معزولين، قد عتّم عليهم وعلى ثقافتهم، وشوهت حقيقتهم، ويتسنى لغيرهم أن ينبزهم بما يشاء، فهم اليوم ظاهرون، قد أصحروا بواقعهم، وظهرت حقيقتهم، واتضحت معالم دعوتهم، وفرضوا أنفسهم في أصالتهم وصدقهم وأمانتهم وإخلاصهم

وواقعيتهم وسعة أفقهم.

وهـم أولى بـأن يصدقوا على أئمتهم ـ بعد أن حفظـوا تراثهم العريق بتفاصيلـه ومفرداته، وأخذوا به وتفاعلوا معه ـ من سـائر الفرق بالإضافة إلى رؤسـائهم الذين ينتسـبون إليهم. ولاسيما بعد كون دعوتهم وتعاليمهم وتراثهم أبعد عن الفجوات والتناقضات، وأقرب للفطرة والمنطق من بقية الدعوات والتعاليم والتراث، كما يظهر للمتتبع المنصف.

وللمزيـد مـن توضيـح ذلـك وذكـر الشـواهد عليه يرجـع لجواب السؤالين الثالث والرابع من الجزء الثاني من كتابنا (في رحاب العقيدة).

وإذا أصرّ المجـادل عـلى تجاهـل ذلـك كلـه، كفـى الشـيعة علمهـم بواقعهـم وصدقهـم وإخلاصهم في الوصول للحقيقـة والتعرف على رأي أئمتهـم (صلوات الله عليهم) في الدين من طريق تراثهم الذي حملوه عنهم والقرائـن الأخر التـي ذكرناها في الموضع المتقدم من الجـزء الثاني وفي آخر الجزء الثالث من الكتاب المذكور، إذ المهم في المقام هو الاسـتدلال بالوجه المقبول منطقياً وعقلائياً وإن لم يقتنع به بعض الناس لإعراضه عن البحث والنظر، أو لقناعاته المسبقة وتراكماته الموروثة.

إجماع شيعة أهل البيت على أن الإمامة بالنص

الثامن: إجماع شـيعة أهل البيت (صلوات الله عليهم) الذين يدينون بإمامتهـم في الدين على أن الإمامة السياسـية في أمـور الدنيا بالنص من الله تعالى. ولابد من البناء على أن إجماعهم مصيب للحق بعد ثبوت إمامة أهل

البيت (صلوات الله عليهم) في الدين ومرجعيتهم للأمة فيه.

إذ لو لم يكن إجماعهم مصيباً للحق وكان ضلالاً لزم خلوّ أمة الإسلام من فرقة تحمل دعوة الحق وتدين به وتدعو له: الشيعة لقولهم بأن الإمامة في أمور الدنيا بالنص، والجمهور، لإعراضهم عن أهل البيت (صلوات الله عليهم)، وعدم رجوعهم إليهم في دينهم.

ويأتي في أواخر الكلام في المقام الثاني ـ عند الكلام في شروط شرعية نظام الشورى ـ امتناع ذلك، وأنه لابد من وجود فرقة ظاهرة في الأمة تدين بالحق وتدعو له.

المطلب الثاني

في المقارنة بين اتجاه الإمامية

واتجاه الجمهور

والمهم في المقام أن المقارنة بين الاتجاهين المتقدمين في الإمامة لا ينبغي أن تعرض على أساس المقارنة في استحقاق الإمامة بين شخصين أو أشخاص محدودين، كأمير المؤمنين، أو أهل البيت (صلوات الله عليهم)، أو بني هاشم عموماً في جانب، والخلفاء الثلاثة الأولين، أو المهاجرين أو السابقين أو الصحابة عموماً في الجانب الآخر، لينجرّ ذلك للنزاع في عدالة الصحابة، وفي التفاضل بين أطراف الخلاف ومناقبهم ومثالبهم وسيرتهم الذاتية، وغير ذلك من الأمور الجانبية التي استثارت العواطف، واستغرقت مؤلفات كثيرة، مع إغفال النقطة المهمة في المقارنة، فأهملت رأساً، أو ذكرت عابراً من دون تركيز عليها، ومن دون أن تعطى حقها المناسب من البحث والملاحظة.

أهمية الإمامة تستلزم تشريع نظام لها متكامل

فإن المسلمين قد أجمعوا على شرعية الإمامة وأهميتها، بل شرفها وقدسيتها، لأهمية آثارها وأحكامها، كوجوب بيعة الإمام، ومعرفته،

وطاعته، وحرمة الخروج عليه، ووجوب نصرته على من بغى عليه وخرج عن طاعته، وغير ذلك مما هو مذكور في محله، وقد تقدمت الإشارة إليه آنفاً.

وأنه لابد مع ذلك من جعل الشارع الأقدس لها وتنظيمه لأمرها، إما تأسيساً بنصه على الإمام، أو إمضاء بإقراره بيعة المسلمين له أو نحو ذلك، على الخلاف بين الاتجاهين المتقدمين.

وحيث كان الإسلام هو الدين الخاتم للأديان والباقي في الأرض ما بقيت الدنيا، والمفترض فيه تشريعاً أن يكون هو الحاكم في الأرض، فلابد من أن يتضمن في جملة تشريعاته تشريع نظام للإمامة صالح للتطبيق ولحكم الأرض باستمرار، ولا يختص بأفراد أو جماعات مخصوصة، لا بقاء لها، مهما كان شأنها وعظم قدرها.

وهو المناسب لما هو المعلوم من كمال الدين وشموليته تشريعاً، كما تضمنه قوله تعالى: ﴿**اليَومَ أكمَلتُ لَكُم دِينَكُم وَأتمَمتُ عَلَيكُم نِعمَتِي وَرَضِيتُ لَكُم الإسلاَمَ دِيناً**﴾[١]، وغيره.

تكامل نظام الإمامة عند الشيعة

والاتجاه الذي تتبناه الشيعة الإمامية في الإمامة يبتني على نظام متكامل للإمامة، لو قدر له التطبيق في الخارج لعالج مشاكلها وشؤونها من دون ثغرة أو نقصان، بما في ذلك وظائف الإمام ـ وأنها كوظائف النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ واستيعاب وجود الأئمة عليهم السلام للفترة الزمنية التي يفترض

(١) سورة المائدة آية: ٣.

فيها حكم الإسلام للأرض، وعصمة الإمام، وغير ذلك.

لا تحديد لنظام الإمامة عند الجمهور إلا بالقوة

أما اتجاه الجمهور فلا يبتني على نظام للإمامة محدد، فضلاً عن أن يكون متكاملاً، بل يبتني على الاعتراف بالأمر الواقع والتعامل معه ودعمه، وإضفاء طابع الشرعية عليه، تبعاً للقوة القائمة والسلطان القاهر من دون أي ضابط لاختيار الخليفة، ومن دون نظر لأهلية الخليفة وسلوكه.

حتى كان كثير من الخلفاء ـ الذين ينتظر منهم أن يكونوا حماة للإسلام العظيم وللمسلمين ـ في منتهى الانحلال الخلقي، أو في قمة الظلم والإجرام، أو غاية في ضعف الإدارة والشخصية، وصار هذا المنصب الإلهي المقدس بالآخرة ألعوبة بأيدي النساء والخصيان والمماليك والمنتفعين، وهدفاً لكل طامع.

وقد جرّ ذلك كله على الإسلام والمسلمين ما جرّ من الويلات والمضاعفات عبر التاريخ الطويل، حتى انتهى الأمر إلى رفضه عملياً بإلغاء نظام الخلافة رأساً، وإلى تدهور أمر المسلمين تدريجياً حتى انتهوا إلى أوضاعهم الحالية المزرية المأساوية في دينهم ودنياهم. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ولا يظن ـ مع ذلك كله ـ بعاقل غيور على الإسلام والمسلمين، مقرّ بحكمة الله تعالى وكمال تشريعه، أن يرضى لنفسه أن ينسب لله عزّ جلّ تشريع نظام الإمامة على هذا النحو من التخبط وعدم الانضباط.

بعض المفارقات في نظام الإمامة عند الجمهور

ولاسيما بملاحظة ما عليه هذا النظام ومن يتبناه من التناقضات والمفارقات الطريفة التي يرفضها الإنسان بفطرته بعيداً عن التركمات العقائدية والتعصب.

منها: أن الإمام الحاكم المفروض شرعية إمامته وحكمه، وحرمة الخروج عليه إذا خرج عليه خارج، فهو باغٍ، يجب على المسلمين قتاله حتى يفيء إلى طاعة الإمام القائم مهما كان حاله.

لكن إذا غلب الخارج ـ بقدراته غير المشروعة ـ حتى أبطل سلطان من كان قبله وقضى عليه، صار هو الإمام واكتسب الشرعية بذلك، حتى لو كان قد ارتكب الموبقات في طريقه، كانتهاك حرمة الحرم وهدم الكعبة المعظمة.

وقد تمت عملية انتقال الخلافة بالخروج على الخليفة الشرعي عندهم لعبد الملك بن مروان حينما قضى على عبد الله بن الزبير، وللسفاح حينما قضى على مروان بن محمد آخر خلفاء الأمويين، ولغير واحد من الأمويين والعباسيين حينما خرج بعضهم على بعض.

بل لو بايع شخص آخر بالإمامة والطاعة، ثم نكث بيعته وادعى الإمامة لنفسه، وقاتل الذي بايعه حتى غلبه وقضى عليه، صار الناكث الغالب إماماً شرعياً واجب الطاعة.

كما حدث للمنصور مع محمد بن عبد الله بن الحسن، حيث سبق له بيعة محمد بن عبد الله بالأبواء، ثم تغافل العباسيون عن ذلك واستولوا

على السلطة، ولما ثار محمد بن عبد الله غلبه المنصور وقتله. وحدث ما يشبه ذلك لجماعة من الأمويين والعباسيين وغيرهم مع بعضهم.

ومنها: أن كثيراً ممن تمّت شرعية إمامته بمقتضى هذا النظام لا يقره قولاً أو عملاً.

١ـ فأكثر المستولين على الحكم قد استخلفوا من بعدهم، بنحو يظهر في بنائهم على تعين من عينوه، ولزوم بيعته على المسلمين، تبعاً لنصهم عليهم، ولا تحتاج إمامته لبيعتهم له باختيارهم.

ونظيرهم عمر بن الخطاب حينما عين ضوابط لتعيين الإمام من بعده ـ فيما يسمى بالشورى ـ وألزم الجري عليها، وقتل من يأبى ذلك، كما هو معروف مشهور.

٢ـ وهذا أمير المؤمنين عليه السلام قد تخلف هو وجماعة من أعيان المسلمين معه عن بيعة أبي بكر مدة طالت أو قصرت، وكان يعلن بالشكوى من تقدم القوم عليه، وكان هو وأولاده وجماعة من بني هاشم وغيرهم يرون أنه عليه السلام أحق بالأمر في تفاصيل كثيرة مستفيضة لا يسعنا استقصاؤها.

وقد ذكرنا طرفاً منها في جواب السؤالين الثالث والرابع من كتابنا (في رحاب العقيدة).

٣ـ وأبو بكر ومن معه أنكروا على الأنصار تصديهم للأمر، مدعياً أن الأمر لقريش، لأنهم شجرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ما هو مشهور في تفاصيل كثيرة. وقد أراد أن يجعل للعباس وولده نصيباً في الأمر ليضعف

جانب أمير المؤمنين عليه السلام[١].

وهذا يناسب اعتقاده أن الأمر حق لفئة خاصة يجعلونه لمن شاؤوا، وليس لكل أحد أن يأخذه بالغلبة.

٤ـ وهذا عمر يعلن أن بيعة أبي بكر كانت فلتة، أو فتنة، وقى الله شرها، ويأمر بقتل من عاد لمثلها[٢].

حيث يظهر منه أنها حصلت على وجه غير مشروع.

٥ـ والعباسيون كانوا قبل استيلائهم على السلطة يرون الأمر في بني هاشم عموماً، أو في الإمام علي وبنيه، فقد أراد العباس بيعة أمير المؤمنين عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكان أولاده في عهد أمير

---

(١) شرح نهج البلاغة ١: ٢٢٠/ الإمامة والسياسة ١: ١٧ـ١٨ كيف كانت بيعة علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه)/ تاريخ اليعقوبي ٢: ١٢٥ خبر سقيفة بني ساعدة وبيعة أبي بكر.

(٢) صحيح البخاري ٦: ٢٥٠٣، ٢٥٠٥ كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة: باب رجم الحبلى في الزنا إذا أحصنت/ صحيح ابن حبان ٢: ١٤٨ باب حق الوالدين: ذكر الزجر عن أن يرغب المرء عن آبائه إذ استعمال ذلك ضرب من الكفر، ص: ١٥٥، ١٥٧ ذكر الزجر عن الرغبة عن الآباء إذ رغبة المرء عن أبيه ضرب من الكفر/ مجمع الزوائد ٦: ٥ كتاب الجهاد: باب تدوين العطاء/ السنن الكبرى للنسائي ٤: ٢٧٢، ٢٧٣ كتاب الرجم: تثبيت الرجم/ المصنف لابن أبي شيبة ٦: ٤٥٣ كتاب السير: ما قالوا في الفروض وتدوين الدواوين، ٧: ٤٣١ ما جاء في خلافة أبي بكر وسيرته في الردة/ المصنف لعبدالرزاق ٥: ٤٤١، ٤٤٥ كتاب المغازي: بيعة أبي بكر رضي الله عنه في سقيفة بني ساعدة/ مسند البزار ١: ٣٠٢ ومما روى عبيدالله بن عبدالله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر، ص: ٤١٠ ما رواه زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر أيضاً/ مسند أحمد ١ ص: ٥٥ في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه/ مسند الشهاب ١: ٢٣٧/ جامع العلوم والحكم: ٣٨٦/ التمهيد لابن عبد البر ٢٢: ١٥٤/ الثقات لابن حبان ٢: ١٥٣، ١٥٦ كتاب الخلفاء: استخلاف أبي بكر بن أبي قحافة الصديق رضي الله عنه/ الفصل للوصل المدرج ١: ٤٩٠، ٤٩٣/ الرياض النضرة ٢: ٢٠٢ الفصل الثالث عشر في ذكر خلافته وما يتعلق بها من الصحابة: ذكر بيعة السقيفة وما جرى فيها/ تاريخ الطبري ٢: ٢٣٥ حديث السقيفة/ السيرة النبوية ٦: ٧٨، ٧٩ في أمر سقيفة بني ساعدة. وغيرها من المصادر.

المؤمنين عليه السلام يرون شرعية خلافته بل أولويته بالحكم ممن تقدمه. وقد سبق بيعة المنصور لمحمد بن عبد الله بن الحسن، كما بايعه غيره من العباسيين.

ولما دخل جيش الدعوة العباسية الكوفة خطب داود بن علي بن عبد الله بن العباس ـ وهو على المنبر أسفل من أبي العباس السفاح بثلاث درجات ـ فحمد الله وأثنى عليه وصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ثم قال: «أيها الناس إنه والله ما كان بينكم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خليفة إلا علي بن أبي طالب وأمير المؤمنين هذا الذي خلفي»[1].

ودخل المهدي بن المنصور العباسي على أبي عون عائداً له في مرضه، فأعجبه ما رآه منه وسمعه. قال أبو جعفر الطبري: «وقال: أوصني بحاجتك وسلني ما أردت... فشكر أبو عون ودعا، وقال: يا أمير المؤمنين حاجتي أن ترضى عن عبد الله بن أبي عون، وتدعو به، فقد طالت موجدتك عليه. قال: فقال: يا أبا عون، إنه على غير الطريق، وعلى خلاف رأينا ورأيك، إنه يقع في الشيخين أبي بكر وعمر، ويسيء القول فيهما. قال: فقال أبو عون: هو والله يا أمير المؤمنين على الأمر الذي خرجنا عليه، ودعونا إليه، فإن كان قد بدا لكم فمرونا بما أحببتم حتى نطيعكم»[2].

أما بعد استيلاء العباسيين على السلطة فقد ادعوا أن الأمر لهم

---

(١) تاريخ الطبري ٤: ٣٥٠ تمام الخبر عن سبب البيعة لأبي العباس عبد الله بن محمد بن علي وما كان من أمره/ مروج الذهب ٣: ٢٤٨ـ٢٤٩ ذكر الدولة العباسية ولمع من أخبار مروان ومقتله وجوامع من حروبه وسيره: قول الراوندية في الخلافة.

(٢) تاريخ الطبري ٤: ٥٨٩ ذكر بعض سير المهدي وأخباره.

خاصة، لأنهم الأولى بميراث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لكن مع الاعتراف بخلافة الأولين، دعماً لاتجاه الجمهور وجلباً لهم، وإضعافاً للعلويين الذين كانوا شبحاً مخيفاً لهم ينازعهم السلطة. وإن كان ذلك لا يخلو منهم عن تدافع ظاهر.

على أن فيهم من كان يعلن ميله لنظرة العلويين في الحكم، كالمأمون. بل عن ابن الساعي أن الناصر لدين الله كان يتشيع، وعن ابن الطقطقي أنه كان يرى رأي الإمامية. ويناسب ذلك بعض الشعر والتصرفات المنسوبة له[١].

كما يناسبه أيضاً أنه زين سرداب الغيبة في سامراء بخشب باق إلى اليوم منقوش عليه أسماء الأئمة الاثني عشر (صلوات الله عليهم). وقيل: إنه هيأ قبراً له في رواق الإمامين الكاظمين عليهما السلام، إلا أن أهله دفنوه في مكان آخر، وبقي القبر فارغاً حتى توفي المحقق نصير الدين الطوسي قدس سره فدفن فيه[٢].

وجاء بعدهم العثمانيون ليتبنوا عدم اشتراط القرشية في الخليفة، وكون الخلافة حقاً شرعياً لهم، يتناقلونها بالميراث والتعيين من قبل الخليفة السابق، أو بفرض ذوي القوة والنفوذ.

ومنها: أن جماعات كبيرة ممن يحترمهم الجمهور ـ بل يقدس بعضهم ـ قد صدر منهم ما لا يناسب إقرار نظام الخلافة والإمامة بهذا الوجه.

١ ـ فقد سبق أن أمير المؤمنين عليه السلام وجماعة معه قد امتنعوا عن بيعة

---

(١) تجد ذلك كله في كتاب الكنى والألقاب ٣: ٢٣٣ـ٢٣٦ في ترجمة الناصر لدين الله.

(٢) راجع الكنى والألقاب ٣: ٢٥٢ في ترجمة نصير الدين الطوسي.

أبي بكر مدة من الزمن. ولو كانوا يرون ثبوت الإمامة بالغلبة لسارعوا إلى بيعته، لما سبق من وجوب معرفة الإمام وبيعته وحرمة الخروج عليه.

٢ـ كما أنكرت الصديقة فاطمة الزهراء عليها السلام أشد الإنكار على ما حدث في أمر الخلافة، وخاطبت أبا بكر أشد خطاب، وماتت عليها السلام مهاجرة له، حتى أوصت أن تدفن ليلاً[1]، لئلا يحضر هو وجماعته دفنها، ونفذت وصيتها، وقبرها حتى الآن مجهول.

وهل يمكن لأحد أن يدعي أن ميتتها عليها السلام كانت جاهلية، بمقتضى الأحاديث التي سبقت الإشارة إليها في المقام الأول؟!

٣ـ كما امتنع عن بيعته سعد بن عبادة سيد الخزرج وبعض الأنصار وبقي سعد مجانباً للقوم حتى قتل في عهده أو عهد عمر.

٤ـ وقد امتنع الإمام الحسين عليه السلام ومن معه من بيعة يزيد، بل حاول الخروج عليه، حتى لقي مصرعه الفجيع مع أهل بيته وصحبه في ملحمة

---

(١) غضب الزهراء عليه، ووصيتها بأن تدفن ليلاً، وعدم صلاتهم عليها، تجده في كل من صحيح البخاري ٤: ١٥٤٩، كتاب المغازي: باب غزوة خيبر، وج: ٦ ص٢٤٧٤ كتاب الفرائض: باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لا نورث ما تركنا صدقة/ وصحيح مسلم ٣: ١٣٨٠ كتاب الجهاد والسير: باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لا نورث ما تركنا فهو صدقة/ وصحيح ابن حبان ١١: ١٥٣ باب الغنائم: ذكر السبب الذي من أجله كان صلى الله عليه وآله وسلم خمس خمسه وخمس الغنائم جميعاً/ ومسند أبي عوانة ج٤ ص٢٥١ مبدأ كتاب الجهاد: باب الأخبار الدالة على الإباحة أن يعمل في أموال من لم يوجف عليه خيلاً ولا ركاب من المشركين مثل ما عمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإنها لا تورث/ والمصنف لعبدالرزاق ٥: ٤٧٢ في خصومة علي والعباس/ والطبقات الكبرى ٢: ٣١٥ في ذكر ميراث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما ترك/ والإمامة والسياسة ١: ١٧ كيف كانت بيعة علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه)/ وطرح التثريب ١: ١٥٠ في ترجمة فاطمة/ والإصابة ٨: ٥٩ في ترجمة فاطمة، وغيرها من المصادر الكثيرة.

دينية لا يزال صداها خالداً حتى الآن.

نعم نصحه جماعة بعدم الخروج. لكن للخوف عليه من خذلان الناس، وغشم الأمويين، لا لعدم شرعية الخروج، تبعاً لشرعية إمامة يزيد.

ومن الطريف أن بعضهم كان يقرب وجهة نظره له عليه السلام بأن الله سبحانه قد نزهكم عن الدنيا، وزواها عنكم أهل البيت. وكأن المفترض في الإمامة وخلافة النبوة ـ بما لها من مقام رفيع ـ أن تكون منصباً دنيوياً يراد به الوصول لحرث الدنيا وزينتها، ونسي ـ بسبب الأوضاع المتردية وتشويه الحقيقة ـ أنها منصب ديني مقدس لا تصلح إلا لأهل الدين والنصيحة لله تعالى وللدين وللمسلمين.

٥ـ وقد امتنع أيضاً من بيعة يزيد، بل خرج عليه عبد الله بن الزبير ومن تابعه.

٦ـ كما خرج عليه جماعة كبيرة من أعيان أهل المدينة، حتى انتهى بهم الأمر إلى وقعة الحرة الفظيعة.

٧ـ وخرج الشهيد زيد بن الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام على هشام بن عبد الملك. وقد خرج معه جماعة ودعمه آخرون، منهم أبو حنيفة[١].

٨ـ وقد خرج محمد بن عبد الله بن الحسن على المنصور الدوانيقي كما سبق، وقد دعمه جماعة من فقهاء المدينة المنورة وأعيانها[٢].

---

(١) مقاتل الطالبيين: ٩٩.

(٢) مقاتل الطالبيين: ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧/ تاريخ الطبري ٤: ٤٤٩، ٤٥٠ ذكر الخبر عن مخرج محمد بن عبد الله ومقتله.

٩ـ وقد دعم كثير من الفقهاء جماعة ممن حاول خلع بعض الخلفاء العباسيين والاستيلاء على السلطة بدلهم... إلى غير ذلك مما لا يتناسب وشرعية نظام الغلبة المذكور.

نظرية الشورى

بقي في المقام شيء: وهو أنه ربما يحاول بعض الجمهور دعوى: أن الله عزوجل رأى كفاءة أمة الإسلام، التي هي خير أمة أخرجت للناس، فأوكل إليها حكم نفسها، بلا حاجة للنص، وذلك باعتمادها نظام الشورى في الخلافة والإمامة، وأنه سبحانه قد أقرّ ما حصل بناءً على شرعية النظام المذكور.

والحديث حول ذلك..

تارة: يكون ببيان الشروط التي يمكن جعل نظام الشورى معها، ويتعذر جعله بدونها.

وأخرى: بتقييم نظام الشورى في نفسه حتى لو تمت الشروط المذكورة.

المقام الأول
في الشروط التي يمكن جعل
نظام الشورى معها

نظام الشورى المفترض لا يمكن جعله وتشريعه إلا بشروط ثلاثة:

حدود الشورى وضوابطها

الشرط الأول: أن يحدد فيه بصورة دقيقة..

أولاً: من له حق الترشيح للإمامة والخلافة من حيثية النسب والسن والذكورة والأنوثة، والمقام الديني والاجتماعي... إلى غير ذلك.

فإنا نرى الجمهور بخلفائهم وفقهائهم قد اختلفوا في ذلك أشد الاختلاف، فأبو بكر ومن توجه وجهته يصرّون على أن الخلافة حق لقريش عموماً، وبذلك ردّوا على الأنصار، واستنكروا مبادرتهم ترشيح سعد بن عبادة.

بينما قد نرى في الأمويين من يحاول دعوى أولوية بني عبد مناف به.

أما العباسيون فهم يصرحون تارة بأن ذلك حق بني هاشم عموماً، أو في الإمام علي وبنيه، وأخرى بأن ذلك حق لهم بالخصوص.

أما أبو حنيفة فقد حكي عنه إنكار خصوصية قريش بذلك. وهو المناسب لموقف الأنصار في ترشيحهم سعد بن عبادة.

ولعله لذا تبنى العثمانيون مذهب أبي حنيفة، فكان هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية.

كما أنا نرى فقهاء الجمهور ذكروا شروطاً للخليفة لا يناسب كثير منها واقع خلفائهم الذين يرون شرعية خلافتهم وإمامتهم، ويقرون حكمهم وقضاءهم والتعامل معهم.

وثانياً: متى تسقط أهلية الشخص المنتخب للخلافة والأسباب التي تقضي بانعزاله منها، كالجور في الحكم، أو مطلق الفسق، والخرف أو المرض، والعجز التام أو الضعف... إلى غير ذلك.

مع تحديد ذلك بدقة رافعة للاختلاف تجنباً عن مثل ما حصل في أمر عثمان، حيث طلب الذين ثاروا عليه أن يتخلى عن الخلافة، لعدم أهليته، وامتنع هو من ذلك، لدعوى: أنه لا ينزع عنه لباساً ألبسه الله تعالى إياه.

وكما حصل بعد ذلك كثيراً في العهد الأموي والعباسي والعثماني، وسبب كثيراً من الخسائر في الأرواح والأموال، والمضاعفات والسلبيات التي أضعفت الأمة وجرّت عليها الويلات.

وثالثاً: صلاحيات الخليفة، إذ بعد أن كان الخليفة يملك القوة والسلطة التنفيذية، ولم يشترط فيه العصمة عند الجمهور، فلابد من تحديد صلاحياته، ليقف عندها، ولا يتجاوزها تحكماً منه، أو للحفاظ على سلطانه.

فقد تدخل الحاكمون في عصور الإسلام الطويلة في كثير من الشؤون الدينية والدنيوية، مما يتعلق بالحكم والعقيدة والفقه وغيرها. وكان لاختلاف وجهة نظرهم ومواقفهم الأثر في اختلاف توجه المسلمين فيها.

ولا يسعنا استقصاء ما حدث، إلا إنا ذكرنا بعض مفرداته في جواب السؤال الرابع من الجزء الأول من كتابنا (في رحاب العقيدة).

ورابعاً: من له حق اختيار الخليفة وانتخابه من حيثية النسب، والسن، والمقام الديني والاجتماعي، والذكورة والأنوثة... إلى غير ذلك.

وخامساً: كيفية تشخيص ضوابط الأمور السابقة وإحرازها من أجل العمل عليها.

أما مع عدم التحديد الشرعي من تلك الجهات فالنظام ناقص ويمتنع تشريعه إسلامياً..

١ـ لاستلزامه نقص الدين، وعدم تحديد موضوع الحكم الشرعي من قبل الشارع الأقدس، فإن للإمامة أحكاماً شرعية مهمة، كما تقدم، فإذا لم يتم بدقة تحديد نظامها يلزم جعل الشارع الأقدس لأحكام الإمامة من دون تحديد موضوعها، وهو نقص في الدين والتشريع، ينزه عنه الإسلام العظيم، بل هو مناف لقوله تعالى: **﴿اليَومَ أكمَلتُ لَكُم دِينَكُم وَأتمَمتُ عَلَيكُم نِعمَتِي وَرَضِيتُ لَكُم الإسلاَمَ دِيناً﴾**(١) وغيره مما دلّ على كمال الدين.

٢ـ لأن الفراغ التشريعي في نظام السلطة سبب لإثارة المشاكل

---

(١) سورة المائدة آية: ٣.

والفتنة والخلاف والتخبط بنحو لا يناسب حكمة الله تعالى ورحمته لعباده ولهذه الأمة بالخصوص. ولاسيما مع ما سبق في التمهيد من الأدلة الدالة على أن خلاف هذه الأمة لابد أن يقع بعد البينة، وبعد أن تكون معالم الحق واضحة جلية بيضاء ليلها كنهارها.

لابد من قيام الدليل الشرعي

الشرط الثاني لنظام الشورى المدعى: أن تتم الأدلة الشرعية عليه بخصوصياته ودقائقه، وبصورة واضحة جلية، ولا يكفي اقتراحنا له بعد فرض كون منصب الإمامة شرعياً لابد من تصدي الشارع لجعله.

كما لا يكفي فيه الاستحسانات والاستبعادات إذا لم تبلغ مرتبة الدليل الشرعي. بل لابد فيه من القوة والوضوح بنحو يناسب ما سبق من أن الخلاف بين المسلمين لابد أن يكون بعد البينة ووضوح الحق.

لابد من وجود فرقة ظاهرة تتبناه

الشرط الثالث: أن يكون في المسلمين فرقة تتبنى النظام المدعى بتفاصيله متصلة بعصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم باقية إلى الآن. لإجماع المسلمين على أن الأمة لا تجتمع على الضلال، وأن فيها في جميع العصور من هو على الحق.

وبه فسّر قوله تعالى: ﴿**وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ**﴾[1]. وتظافرت به أحاديث الإمامية والجمهور.

---

(١) سورة الأعراف آية: ١٨١.

فعن الربيع بن أنس: «قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الآية فقال: إن من أمتي قوماً على الحق حتى ينزل عيسى بن مريم»[١].

وفي حديث ثوبان: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»[٢]، ونحوهما غيرهما.

فإذا لم يكن في الأمة طائفة ظاهرة من الصدر الأول حتى الآن تتبنى النظام المذكور كشف ذلك عن بطلانه، حتى لو حاول بعضهم التشبث له ببعض التقريبات، وسوقها دليلاً عليه.

ولا يظن بأحد بعد الالتفات لهذه الشروط أن يتصدى لطرح نظام الشورى. ولاسيما مع ما أشرنا إليه آنفاً من أن أظهر فرقة تنكر النص وتحاول جعل البديل له هي فرقة الجمهور المعروفة بالسنة. فإن هذه الفرقة تصرّ جاهدة على شرعية جميع ما حصل في أمر الخلافة أو أكثره، مع وضوح عدم ابتناء ما حصل على الانضباط بنظام.

---

(١) مجمع البيان ٤: ٥٠٣.

(٢) صحيح مسلم ٣: ١٥٢٣، واللفظ له: ١٥٢٤ كتاب الإمارة: باب قوله ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم/ صحيح البخاري ٣: ١٣٣١ كتاب المناقب: باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر/ صحيح ابن حبان ١: ٢٦١ كتاب العلم: ذكر إثبات النصرة لأصحاب الحديث إلى قيام الساعة، ١٥: ٢٤٨ باب وفاته ﷺ ذكر البيان بأن الفتن إذا وقعت والآيات إذا ظهرت كان في خللها طائفة على الحق أبداً. وغيرها من المصادر الكثيرة جداً.

ما سبق في الشورى يجري في كل نظام يفترض

ويجري هذا كله في كل نظام يفترض، حيث لابد من تحديد خصوصياته بنحو لا يكون فيه فراغ تشريعي، وبنحو من الوضوح في الأدلة وقوة الحجة لا يدع مجالاً للخلاف إلا عن عناد وشقاق أو تسامح وتفريط.

كما أن اللازم على من يتبناه أن يجعله معياراً للحق والباطل، والهدى والضلال في كل ما حصل في عصور الإسلام الطويلة، لأن الحق واحد في هذه الشريعة الخاتمة الخالدة. وأن يثبت وجود طائفة ظاهرة في الأمة من الصدر الأول حتى الآن تتبنى النظام المذكور، لما سبق.

المقام الثاني

في تقييم نظام الشورى

لا يخفى أن نظام الشورى وإن كان أفضل أنظمة الحكم بمنظار العصر، إلا أنه ثبت علمياً وعملياً أنه نظام فاشل في حفظ المبادئ التي يقوم عليها النظام، كخدمة الشعب المحكوم، وحفظ حقوق الإنسان، ونحو ذلك، حيث تتحكم فيه دواعي الإغراء، والتخويف، وقوى الإعلام والدعاية التي يسهل على أعداء تلك المبادئ، وعلى ذوي المصالح المشبوهة والشخصية، تسخيرها أو التعاون معها، لخدمة أغراضهم على حساب تلك المبادئ.

وإن أدنى ملاحظة لأوضاع العالم الحاضر، الذي ينسب للتحضر، ويتبنى نظام الشورى، تجعل ذلك ظاهراً جلياً غنياً عن الاستدلال والإثبات، بذكر الشواهد واستطرادها.

ويزداد الأمر تعقيداً في النظام الديني الذي يحتاج لإحاطة تامة بأحكام الدين وتشريعاته ولأمانة عالية تحمل على رعايته، وكلاهما مفقود عند الكثرة الكاثرة من الناس، الذين عليهم يرتكز نظام الشورى، ومنهم المنتخِب والمنتخَب.

وبملاحظة ذلك يظهر أن تبني التشريع الإسلامي القويم لنظام الشورى مستلزم لقصوره عن تحقيق هدفه السامي، وهو حكومة الإسلام في الأرض، وتطبيق أحكامه وشريعته القويمة على أهلها. وهو ما ينزه عنه التشريع المذكور، تبعاً لتنزيه مشرعه الأعظم ـ وهو الله سبحانه وتعالى ـ عن كل نقص.

وهذا وحده كافٍ في استيضاح عدم تبني الإسلام لنظام الشورى في الحكم بغض النظر عما سبق من عدم التحديد فيه.

ومن جميع ما تقدم يتضح انحصار الأمر بالنصّ على الإمام من الله عزوجل العالم بالخفايا والعواقب، والمحيط بكل شيء، ولا يعجزه شيء، وأنه الطريق الوحيد الذي يصلح لحفظ الإسلام وحكمه في الأرض، وتطبيقه فيها مادام فيها من يجب عليه اعتناقه والتدين به.

وعليه جرت الأديان السابقة ذات الأنظمة الإدارية كاليهودية، حيث لا إشكال في أن الحكومات المعترف بها شرعياً عند اليهود هي الحكومات التي يرأسها الحاكم المجعول من قبل الله تعالى، والذي يرجع في تعيينه للأنبياء وأوصيائهم، قال الله تعالى: **﴿ألم تَرَ إلَى المَلإِ مِن بَنِي إسرائِيلَ مِن بَعدِ مُوسَى إذ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُم ابعَث لَنَا مَلِكاً نُقَاتِل فِي سَبِيلِ اللهِ﴾**[1].

وما ندري بعد كل ذلك كيف يصّر بعض الناس على أن في الأمة كفاءة لحكم نفسها على طبق الإسلام، وأنها قادرة على ذلك، من دون

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٤٦.

حاجة للنص الإلهي، غافلاً أو متغافلاً عن جميع ما سبق.

ويزيد في وضوح ذلك ملاحظة واقع المسلمين المزري الذي ندعو للتخلص منه بالرجوع للإسلام. فإن أراد هؤلاء الحكم على النهج السابق ـ الذي يدينون بشرعيته ـ فكيف وهو الذي أوصلنا إلى ما وصلنا إليه؟!. وإن أرادوا الحكم على نهج آخر أصلح، فلو كان هناك ما هو الأصلح من دون رجوع للنص، وقد شرعه الله تعالى فلِمَ لم يظهر حتى الآن، ولِمَ لم يعتمده الأولون وهم الأقرب لعصر التشريع والأعرف بتعاليم الشريعة وأحكامها؟! ولا سيما مع ما يعتقدونه فيهم من انهم القمة في الإخلاص والعدالة.

ثم كيف يكون موقفنا مما حصل في عصور الإسلام الطويلة، وهل نقرّ بشرعيته أو بعدم شرعيته؟! ولكن لا ضابط للدعاوى والقناعات.

وليس علينا إلا بيان الحقيقة وإيضاحها وجعلها في متناول الطالبين. ولا يهمنا بعد ذلك اقتناع الآخرين بها، وقبولهم لها، بل كل امرئ وما يختار، والحساب على الله تعالى يوم يعرض الناس عليه ويوقفون بين يديه، وهو الحكم العدل.

ومنه عز وجل نستمد العون والتوفيق، والعصمة والتسديد. وهو حسبنا ونعم الوكيل.

المبحث الثاني

في إثبات النص على الأئمة

الاثني عشر عليهم السلام

ولنا في ذلك طرق أربعة..

انحصار دعوى النص في الأئمة عليهم السلام

الأول: الانحصار، حيث لا قائل بحصول النص الإلهي على أحد غيرهم. ولاسيما بعد ما سبق في النصوص المتواترة بانحصارهم بالعدد الخاص ـ وهو الإثنا عشر ـ وبالمواصفات المتقدمة.

وحينئذٍ لو لم يكن النص فيهم وكان في غيرهم لزم **أولاً**: اجتماع الأمة على الضلال، لعدم اعتقادها بالنص المذكور، وقد سبق عند الكلام في المرحلة الأولى امتناع ذلك.

وثانياً: خفاء النص، وقد سبق أنه لابد من وضوحه، ليكون الخروج عنه والخلاف والتفرق في الأمة بعد البينة.

مع أن هذا النص إن لم يعلم به صاحبه فما الفائدة من نصبه والنص عليه؟!، وإن علم به فلِمَ لم يدّعه، ويحاول إثباته؟! وهل هو إلا تفريط منه

بمنصبه لا يعذر عليه، ويخرجه عن أدنى شروط الإمامة الإلهية، وهي العدالة، حيث لا يظن بأحد أن يجوّز اختيار الله تعالى للإمامة غير العادل، فضلاً عمن يفرط بهذا المنصب العظيم وما يستتبعه من وظائف مهمة في حق الأمة.

دعوى أهل البيت ورود النص المذكور

الثاني: دعوى أهل البيت (صلوات الله عليهم) استحقاقهم الإمامة بالنص من الله تعالى، وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بلغ به، كما يظهر مما سبق ويأتي.

وحيث سبق في المقام الأول إمامتهم في الدين ومرجعيتهم فيه للمسلمين فاللازم القبول منهم وتصديقهم في ذلك.

إجماع الشيعة

الثالث: إجماع شيعة أهل البيت القائلين بإمامتهم في الدين ومرجعيتهم فيه، فإنه بعد ثبوت ضلال من خالفهم في ذلك يتعين كون الحق مع إجماعهم على إمامة أهل البيت في أمور الدنيا، لئلا يلزم خلوّ الأمة من فرقة تدين بالحق وتدعو له، الذي هو ممتنع كما اشرنا إليه غير مرة، وأوضحناه عند الكلام في شروط شرعية نظام الشورى. فراجع.

هل تنهض هذه الوجوه الثلاثة بإثبات النص؟

هذا وقد يدعى أن هذه الوجوه وحدها لا تنهض بالاستدلال ما لم تكن مدعومة بالنصّ الشايع الواضح الدلالة، ومن ثم لا يتجه سوقها أدلة في مقابل

النص، وذلك لأمرين:

أحدهما: أن مثل هذا الأمر المهمّ في الدين وفي نظم أمر الأمة، والذي لا يعجب كثيراً من الناس، يستدعي عادة البيان بوجه مكثف ملفت للنظر، فعدم وجود البيان بالوجه المذكور دليل على عدم تشريعه، وأن هذه الوجوه الثلاثة من سنخ الشبه المعلوم بطلانها إجمالاً، وإن لم يتيسر معرفة وجه الجواب عنها بعينه تفصيلاً.

لكنه يندفع: بأن الأمر وإن كان كما ذكر، إلا أنه لا يجب بقاء النص هذه المدة الطويلة ووصوله إلينا بهذا النحو من الوضوح بعد تكثر الدواعي لطمسه والتعتيم عليه وتحريفه، بسبب كونه على خلاف هوى السلطة ومضراً بمصالحها.

ولاسيما بعد الإطلاع على ما قامت به السلطات المتعاقبة والجمهور السائر في ركابها من التحجير على السنّة النبوية الشريفة، والمنع من روايتها ونشرها إلا في حدود خاصة تعجب السلطة، وإتلاف كثير من كتب الحديث، وحمل الناس على اختلاق الأحاديث النبوية وتحريفها لصالح السلطة، وغير ذلك مما تضمنه تراث المسلمين، ويشهد به تعارض الأخبار، واختلاف المسلمين الشديد.

وقد تعرضنا لكثير من ذلك في مواضع من كتابنا (في رحاب العقيدة) خصوصاً في جواب السؤال الثامن من الجزء الثاني.

ويظهر الحال بالقياس على الأديان الحقة السابقة، حيث لا ريب في

أنها قد تضمنت كثيراً من الأمور المهمة التي تحتاج إلى البيان بوجه مكثف، إلا أنها ضاعت وخفيت معالمها نتيجة ذلك ونحوه.

ثانيهما: ما تقدم منا في مقدمة المقصد الثالث من أن مقتضى الأدلة المتقدمة كون الحق من الوضوح بحيث يكون الخلاف فيه خلافاً بعد البينة. حيث قد يدعى أن ذلك في المقام إنما يكون مع وضوح النص على إمامة كل إمام في كل عصر بالوجه الكافي في قيام الحجة على إمامته، ولا يكفي وضوح النص على ذلك في خصوص عصر الإمام المنصوص عليه بعد فرض لزوم اعتقاد المسلمين به في العصور المتأخرة أيضاً.

وفيه: أن قيام البينة والحجة الكافية الواضحة على الإمامة لا يتوقف على وضوح النص بلفظه تفصيلاً في كل عصر، بل يمكن أن يستند في بعض العصور لوجوه أخر ـ كالوجوه السابقة ـ بحيث تكشف بوضوح عن ورود النص الواضح إجمالاً من دون أن يعرف بلفظه تفصيلاً.

فمثلاً في عصر الصحابة حيث لم تظهر بعدُ سلبيات عدم العمل بالنص في الإمامة، ولم تتضح وجوه اختلاف الأمة، ولم تجمع الأمة على قدسية أشخاص معينين، قد لا تكون هذه الوجوه صالحة للاستدلال، ولا كافية في وضوح الحجة على ثبوت الإمامة لأشخاص أهل البيت عليهم السلام بتعيين من الله تعالى، بل ينحصر ذلك بوضوح النص وشيوعه عندهم، وهو الذي حصل بالفعل.

أما بعد تطور الأوضاع، ومرور التجربة المرة، وظهور سلبياتها بنحو

يستلزم القطع بانحصار شرعية الإمامة بالنص الإلهي، ثم ظهور فرقة تنفرد من بين المسلمين من اليوم الأول بالقول بأن الإمامة تابعة للنص، وقد تبنت هذه الفرقة إمامة أهل البيت (صلوات الله عليهم) واختصت بهم، وكانوا هم من القدسية والجلالة بالنحو المفروض على عموم المسلمين، وقد انسجموا مع هذه الفرقة وأفضوا بسرّهم إليها، واتفق الكل أو الأكثر تبعاً للموازين الشرعية والعقلائية على عدم اجتماع الأمة على الضلال والخطأ، فبعد ذلك كله لا مانع من نهوض هذه الوجوه أو غيرها بتعيين أشخاص الأئمة المنصوص عليهم حتى لو فرض تعتيم السلطات السابقة على النص المعين لأشخاصهم بلفظه، بحيث لم يبق بالوضوح والشيوع الكافيين، كي ينهض وحده بأن يكون حجة على عموم المسلمين وصالحاً لإقناعهم على اختلاف فرقهم.

النصوص الواردة في الإمامة

الرابع: النصوص الكثيرة التي وصلت إلينا من طريق الشيعة والجمهور معاً. وهذه النصوص لو تمت تنهض بالاستدلال حتى لو فرض عدم تمامية ما سبق بإثبات انحصار شرعية الإمامة بالنص، أو عدم اقتناع بعض الناس به، لظهور أنه يجب القبول بالنص والتسليم له على كل حال.

والكلام.. **تارة**: في النصوص الدالة على أن الإمامة لأهل البيت (صلوات الله عليهم) عموماً، أو لأمير المؤمنين عليه السلام باعتباره سيدهم بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذي يمثل خطهم، بحيث يبتني ثبوت النص في حقه على

أن الخلافـة لا تكون ببيعة الناس، ولا بالاستيلاء على السلطة بالقوة، بل هي لأهل البيت (صلوات الله عليهم) بالنص الإلهي.

وأخرى: في النصـوص الـواردة في حق بقية الأئمـة الاثني عشر من أهـل البيـت (صلـوات الله عليهـم) بأشـخاصهم، وهم الذيـن تقول بهم الإمامية.

والفرق بين الطائفتين: أن الطائفة الأولى لابد أن تكون من الوضوح بحيث تكون حجة على عموم المسلمين وفق الضوابط الملزمة لهم.

أما الطائفـة الثانية فيكفي أن تكون من الوضوح بحيث تكون حجة وفـق الضوابط الملزمـة للقائلين بالنص على أمـير المؤمنين عليه السلام وآل البيت عمومـاً وإمامتهـم في الدين والدنيا، ولا يضرّ به عـدم اقتناع القائلين بعدم النـص من بقية المسـلمين بـه لمخالفته لمبانيهم، بعـد أن أعرضوا عن الحجة الواضحـة على أصل النص في المقـام الأول، لعدم نظرهم فيها أو لرفضهم لها عناداً أو تعصباً.

فالمقـام نظـير النبـوة والإمامة، حيث يجـب في دليل النبـوة أن يكون حجة على جميع المعترفين بوجود الله تعالى وفق الضوابط الملزمة لهم.

أمـا دليـل الإمامة فيكفي فيـه أن يكون حجة وفـق الضوابط الملزمة للمسـلمين المعترفـين بالنبـوة، وإن لم يقتنـع بـه بقيـة أهل الأديـان من غير المسلمين الذين لا يعترفون بالنبوة.

إذا عرفت هذا فالكلام في مقامين:

المقام الأول
في النصوص الواردة في أمير المؤمنين
وأهل البيت عموماً

وهي تنفع في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام وأهل البيت عليهم السلام عموماً، في مقابل ثبوت الإمامة باختيار الناس وبيعتهم، أو بالغلبة والاستيلاء على السلطة.

وهي نصوص كثيرة، بدأت في أوائل البعثة الشريفة، وختمت بأواخر زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندما آذن بانتقاله للرفيق الأعلى.

حديث الدار

١ـ فمنها: حديث الدار، فعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «لما نزلت ﴿وَأَنذِر عَشِيرَتَكَ الأَقرَبِينَ﴾ دعاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا علي إن الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين... فاصنع لنا صاعاً من طعام... واجمع لي بني عبد المطلب... ففعلت ما أمرني به ثم دعوتهم...

ثم تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا بني عبد المطلب إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما قد جئتكم به، قد جئتكم بخير

الدنيا والآخرة. وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟

فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت وإني لأحدثهم سناً...: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثم قال: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا.

قال: فقام القوم يضحكون، فيقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع»[1].

وقد روى هذا الحديث عن أمير المؤمنين عليه السلام وغيره جمع كثير من المؤرخين والمفسرين ورجال الحديث من الشيعة والجمهور بمضامين متقاربة أو مختزلة مرسلين له إرسال المسلمات، أو مسندين له بطرق مختلفة، فيها ما هو المعتبر وفق ضوابط الجمهور.

ولا يسعنا تفصيل ذلك، بل يوكل للمطولات.

ويبدو من هذا الحديث أن الغرض المهم من هذه الدعوة هو تعيين الوصي والخليفة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بملاك الأهلية والاستحقاق، تبعاً لقوة الإيمان بالإسلام، وتحمل مسؤولية الدعوة له، والتصميم على النهوض به،

---

(١) الكامل في التاريخ ١: ٥٨٥ـ٥٨٦ ذكر أمر الله تعالى نبيه بإظهار دعوته، واللفظ له/ تاريخ الطبري ١: ٥٤٢ـ٥٤٣ ذكر الخبر عما كان من أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ابتداء الله تعالى ذكره إياه بإكرامه بإرسال جبرئيل إليه بوحيه/ شرح نهج البلاغة ١٣: ٢١٠/ تفسير ابن كثير ٣: ٣٥٢. وقد أبدل وصيي وخليفتي بكذا وكذا/ وكذلك في كتابه البداية والنهاية ٣: ٤٠ باب الأمر بإبلاغ الرسالة/ وكذلك فعل الطبري في تفسيره ١٩: ١٢٢.

قبل أن يقوى ويصير مورداً للمطامع والآمال.

وما ذلك إلا لأهمية ذلك في الدين الجديد، وليكون معلوماً من مفتتح الدعوة له، ولو عند الخاصة.

ويناسبه ما سبق من حديث عبادة بن الصامت ـ الذي هو من النقباء الاثني عشر الذين شهدوا بيعة العقبة قبل الهجرة ـ من أنهم بايعوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن لا ينازعوا الأمر أهله. وإنما قدمناه على بقية النصوص لذلك.

دلالة حديث الدار على الخلافة العامة

وربما يدعي بعضهم أن الحديث لم يتضمن الخلافة العامة، بل الخلافة على خصوص بني عبد المطلب، فلا ينفع في المقام.

لكنه يندفع بالإجماع على أنه ليس في الإسلام خلافتان، وأن الخليفة والإمام على بني عبد المطلب هو الخليفة والإمام على جميع المسلمين. ولاسيما مع تضمن الحديث وصايته عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإنها تكفي في عموم إمامته. فلابد أن يكون تخصيصهم بذلك لأنهم الحاضرون مجلس الخطاب، حيث لا مخاطب بالإسلام غيرهم.

على أنه قد ورد في بعض طرق الحديث إطلاق خلافته عليه السلام من دون قيد[1].

---

(١) تاريخ دمشق ٤٢: ٤٨ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ السيرة الحلبية ١: ٤٦١ باب استخفائه صلى الله عليه وسلم وأصحابه في دار الأرقم بن الأرقم.

ويبدو أن أهمية الحديث ومخالفته لمباني الجمهور جعلته عرضة للحذف والتحريف، كما يظهر بمراجعة المطولات.

آية الولاية

٢ـ ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُم اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم رَاكِعُونَ* وَمَن يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزبَ اللهِ هُم الغَالِبُونَ﴾[1].

فإن المشهور بين المفسرين نزولها في أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) حينما تصدق وهو راكع في صلاته بخاتمه على السائل[2].

وبه استفاضت نصوص الفريقين[3].

والمراد بالولي هنا الأولى بهم والمتولي لأمورهم، دون مثل المحب والناصر ونحوهما مما قد يذكر في معنى الولي، لأن المعنى الذي ذكرناه هو المناسب.

---

(١) سورة المائدة آية: ٥٥ـ٥٦.

(٢) تفسير الطبري ٦: ٢٨٨/ تفسير ابن كثير ٢: ٧٢/ زاد المسير ٢: ٢٩٢/ تفسير القرطبي ٦: ٢٢١/ شواهد التنزيل ١: ٢١٨، ٢١٩/ الدر المنثور ٢: ٢٩٣/ تفسير الثعالبي ٢: ٣٩٦. وغيرها من المصادر.

(٣) تفسير القرطبي ٦: ٢٢١/ تفسير الطبري ٦: ٢٨٨/ تفسير ابن كثير ٢: ٧٢/ مجمع الزوائد ٧: ١٧ كتاب التفسير: سورة المائدة/ المعجم الأوسط ٦: ٢١٨/ فتح القدير ٢: ٥٣/ زاد المسير ٢: ٣٨٢/ أحكام القرآن للجصاص ٤: ١٠٢ باب العمل اليسير في الصلاة/ روح المعاني ٦: ١٦٧/ شواهد التنزيل للحسكاني ١: ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١/ تاريخ دمشق ٤٢: ٣٥٧ في ترجمة علي بن أبي طالب، ٤٥: ٣٠٣ في ترجمة عمر بن علي بن أبي طالب/ كنز العمال ١٣: ١٠٨ حديث: ٣٦٣٥٤. وغيرها من المصادر الكثيرة من كتب الجمهور والشيعة.

أولاً: للاهتمام المستفاد من مقام نزول الآية الكريمة، لظهور أن ولايته بالمعنى الآخر من الوضوح بحدّ لا يحتاج للبيان.

وثانياً: للحصر المستفاد من (إنما)، لأن المعنى الآخر لا يختص به عليه السلام، بل جميع المؤمنين بعضهم أولياء بعض.

وثالثاً: لسياق ولايته بولاية الله عزّ وجلّ ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

ورابعاً: بجعلها الشرط الأخير للدخول في حزب الله تعالى، الذي له الغلبة في العاقبة، بناء على ما هو الظاهر من أن المراد بالذين آمنوا في الآية الثانية هو المعهود في الآية الأولى، وهو المتصدق حال الركوع.

ووضوح دلالة الآية الشريفة يغني عن إطالة الكلام فيها. ومن أراد المزيد فليرجع للمطولات.

حديث أبي ذر رضي الله عنه في نزول الآية

إلا أنه يحسن بنا أن نثبت هنا ما روي عن أبي ذر رضي الله عنه مسنداً، قال:

«سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهاتين وإلا صمتا، ورأيته بهاتين وإلا عميتا، وهو يقول: علي قائد البررة وقاتل الكفرة، منصور من نصره، ومخذول من خذله.

أما إني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم من الأيام صلاة الظهر، فسأل سائل في المسجد فلم يعطه أحد... وكان علي راكعاً، فأومأ إليه بخنصره اليمنى، وكان يتختم فيها، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من

خنصره، وذلك بعين النبي.

فلما فرغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلاته رفع رأسه إلى السماء وقال: اللهم إن أخي موسى سألك فقال: ﴿ **رَبِّ اشرَح لِي صَدرِي وَيَسِّر لِي أمرِي وَاحلُل عُقدَةً مِن لِسَانِي يَفقَهُوا قَولِي وَاجعَل لِي وَزِيراً مِن أهلِي هَارُونَ أخِي اشدُد بِهِ أزرِي وَأشرِكهُ فِي أمرِي** ﴾، فأنزلت عليه قرآناً ناطقاً: ﴿ **سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأخِيكَ** ﴾. اللهم وأنا محمد نبيك وصفيك. اللهم فاشرح لي صدري، ويسّر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي علياً أخي، اشدد به أزري.

قال أبو ذر: فوالله ما استتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكلام حتى هبط عليه جبرائيل من عند الله، وقال: يا محمد هنيئاً لك ما وهب الله لك في أخيك. قال: وما ذاك جبرئيل؟ قال: أمر الله أمتك بموالاته إلى يوم القيامة، وأنزل قرآناً عليك ﴿ **إِنَّمَا وَلِيُّكُم اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم رَاكِعُونَ** ﴾»[1].

نصوص المنزلة

٣ـ ومنها: ما سبق التعرض له من النصوص الكثيرة المتضمنة أن أمير المؤمنين عليه السلام من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة هارون من موسى عدا النبوة. لما أشرنا إليه هناك من أن هارون شريك موسى في أمره، ومقتضى مشاركته فيه قيامه مقامه في موته أو غيبته، وإنما لم يخلف موسى بعد موته لأنه مات

(١) شواهد التنزيل للحسكاني ١: ٢٣٠ـ٢٣١، واللفظ له/ نظم درر السمطين: ٨٧/ تذكرة الخواص: ١٥ حكاه عن الثعلبي، وغيرها من المصادر.

قبلـه، لا لقصور في منصبـه، فيتعين ثبوت ذلك لأمـير المؤمنين عليه السلام الذي بقي بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وعـلى غـراره يجري قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «عـلي مني بمنزلتي مـن ربي»[١]. فكـما أن النبـي صلى الله عليه وآله وسلم يحكم المسـلمين خلافة عن الله تعـالى، كذلك أمير المؤمنين عليه السلام يحكمهم خلافة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

نصوص وجوب طاعة أمير المؤمنين عليه السلام

٤ـ ومنها: ما تضمن وجوب طاعة أمير المؤمنين عليه السلام، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع علياً فقد أطاعني، ومن عصى علياً فقد عصاني»[٢].

وقولـه صلى الله عليه وآله وسلم: «يا علي مـن فارقني فقد فـارق الله، ومن فارقك يا علي فقد فارقني»[٣].

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «علي باب حطة من دخل منه كان مؤمناً، ومن خرج منه كان كافراً»[٤].

---

(١) تقدمت مصادره في هامش رقم (٢) ص: ٢٥٨.

(٢) تقدمت مصادره في هامش رقم (٢) ص: ٢٥٧.

(٣) تقدمت مصادره في هامش رقم (١) ص: ٢٥٧.

(٤) الفردوس بمأثور الخطاب ٣: ٦٤، واللفظ له/ العلل المتناهية ١: ٢٤١/ كشف الخفاء للعجلوني ١: ٢٣٦/ الجامع الصغير ٢: ١٧٧/ فيض القدير ٤: ٣٥٦/ ينابيع المودة ٢: ٩٦/ النصائح الكافية: ٩٥/ ميزان الاعتدال ٢: ٢٨٥ في ترجمة الحسين بن الحسن الأشقر/ كنز العمال ١١: ٦٠٣ رقم الحديث: ٣٢٩١٠. وغيرها من المصادر.

لوضوح أن إطلاق وجوب الطاعة وعدم تقييده بأمر خاص أو جهة خاصة يستلزم الإمامة. إذ لا مجال لإمامة غيره مع وجوب طاعته، وإلا كان الحاكم محكوماً والسائس مسوساً. ولذا ثبتت إمامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوجوب طاعته، ولم تتوقف على أمر آخر.

النصوص المتضمنة إمامته أو سيادته أو إمارته أو نحوها

٥ـ ومنها: ما تضمن إمامته أو سيادته أو إمارته أو نحو ذلك، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أوحي إلي في علي ثلاثة أشياء ليلة أسري بي: أنه سيد المؤمنين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين»[(١)].

وفي بعض طرقه: «أنه سيد المسلمين...»[(٢)]، وفي آخر: «أنه سيد

(١) المعجم الصغير ٢: ١٩٢، واللفظ له/ مجمع الزوائد ٩: ١٢١ كتاب المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه: باب جامع في مناقبه رضي الله عنه/ المستدرك على الصحيحين ٣: ١٤٨ كتاب معرفة الصحابة: ومن مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، وقال بعد ذكر الحديث: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»/ أسد الغابة ١: ٦٩ في ترجمة أسد بن زرارة الأنصاري، ٣: ١١٦ في ترجمة عبد الله بن أسعد بن زرارة الأنصاري/ تاريخ دمشق ٤٢: ٣٠٢، ٣٠٣ في ترجمة علي بن أبي طالب/ معجم الصحابة ١: ٧٠ في ترجمة أبجر بن غالب المزني، ٢: ١١٢ في ترجمة عبد الله بن زرارة بن عدس/ موضح أوهام الجمع والتفريق ١: ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦ في الوهم الثالث والستون/ الفردوس بمأثور الخطاب ٥: ٣١٥ فصل في علي بن أبي طالب/ حلية الأولياء ١: ٦٣ في ترجمة علي بن أبي طالب/ تاريخ بغداد ١١: ١١٢ في ترجمة عبد الجبار بن أحمد بن عبيد الله السمسار، ١٣: ١٢٢ في ترجمة المفضل بن سلم/ كشف الخفاء ٢: ٤٥٦/ كنز العمال ١١: ٦١٩، ٦٢٠/ ينابيع المودة ٢: ١٦٢/ ميزان الاعتدال ٧: ٢٠٧ في ترجمة يحيى بن العلاء البجلي/ الكامل في ضعفاء الرجال ٧: ١٩٩ في ترجمة يحيى بن العلاء الرازي. وغيرها من المصادر.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٤٨ كتاب معرفة الصحابة: ومن مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه/ معجم الصحابة ٢: ١١٢ في ترجمة عبد الله بن زرارة بن عدس أسد الغابة ١: ٦٩ في ترجمة أسد بن زرارة الأنصاري، ٣: ١١٦ في ترجمة عبد الله

←

المسلمين، وولي المتقين...»[١].

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم له عليه السلام: «مرحباً بسيد المسلمين، وإمام المتقين»[٢].

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أول من يدخل من هذا الباب إمام المتقين، وسيد المسلمين، ويعسوب الدين، وخاتم الوصيين، وقائد الغرّ المحجلين» فدخل علي عليه السلام[٣].

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله تعالى عهد إلي عهداً في عليّ. فقلت: يا رب بيّنه لي. فقال: اسمع. فقلت: سمعت. فقال: إن علياً راية الهدى، وإمام أوليائي، ونور من أطاعني، وهو الكلمة التي ألزمتها المتقين...»[٤].

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخذ بضبعه: «هذا إمام البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله. ثم مدّ بها صوته»[٥].

← ابن أسعد بن زرارة الأنصاري/ موضح أوهام الجمع والتفريق ١: ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦ في الوهم الثالث والستون/ كنز العمال ١١: ٦١٩ رقم الحديث: ٣٣٠١٠/ تاريخ دمشق ٤٢: ٣٠٢ في ترجمة على بن أبي طالب رضي الله عنه/ ميزان الاعتدال ٧: ٢٠٧ في ترجمة يحيى بن العلاء البجلي. وغيرها من المصادر.

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق ١: ١٨٣ في الوهم الثالث والستون/ تاريخ دمشق ٤٢: ٣٠٢ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ كنز العمال ١١: ٦٢٠ رقم الحديث: ٣٣٠١١.

(٢) حلية الأولياء ١: ٦٦ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ تاريخ دمشق ٤٢: ٣٧٠ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ كشف الخفاء ٢: ٣٩٢/ نظم درر السمطين: ١١٥/ كنز العمال ١١: ٦١٩ رقم الحديث ٣٣٠٠٩، ١٣: ١٧٧ رقم الحديث: ٣٦٥٢٧/ سبل الهدى والرشاد ١١: ٢٩٣/ ينابيع المودة ٢: ٨١. وغيرها من المصادر.

(٣) شرح نهج البلاغة ٩: ١٦٩ واللفظ له/ حلية الأولياء ١: ٦٣ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ الفردوس بمأثور الخطاب ٥: ٣٦٤/ المناقب للخوارزمي: ٨٥/ ينابيع المودة ٢: ٤٨٨/ تاريخ دمشق ٤٢: ٣٠٣ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وغيرها من المصادر.

(٤) تقدمت مصادره في هامش رقم (١) ص: ٢٥١.

(٥) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٤٠ كتاب معرفة الصحابة: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه/ فيض ←

وحديث زيد بن أرقم: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألا هل أدلكم على ما إن تساءلتم عليه لم تهلكوا؟ إن وليكم الله، وإن إمامكم علي بن أبي طالب، فناصحوه وصدقوه، فإن جبريل أخبرني بذلك»[1]... إلى غير ذلك مما قد يأتي بعضه عند الكلام في إمامة ذريته (صلوات الله عليهم).

كما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد وصف الإمام علي عليه السلام بأنه أمير المؤمنين في عدة مواضع[2].

بل في حديث بريدة: «أمرنا رسول الله أن نسلم على علي بأمير المؤمنين، ونحن سبعة، وأنا أصغر القوم حينئذٍ»[3].

وإذا كان كل واحد من هذه الأحاديث من أخبار الآحاد فإنها بمجموعها مستفيضة. بل هي بملاحظة تعدد طرق كثير منها متواترة إجمالاً بنحو يقطع بصدور بعضها. وهو كافٍ في المطلوب.

← القدير ٤: ٣٥٦/ الجامع الصغير للسيوطي ٢: ١٧٧ رقم الحديث ٥٥٩١/ تاريخ بغداد ٢: ٣٧٧ في ترجمة محمد بن عبد الصمد أبي الطيب الدقاق، ٤: ٢١٨ في ترجمة أحمد بن عبد الله بن يزيد/ تاريخ دمشق ٤٢: ٢٢٦ في ترجمة علي بن أبي طالب عليه السلام/ كنز العمال ١١: ٦٠٢ رقم الحديث: ٣٢٩٠٩/ فتح الملك العلي: ٥٧/ الكامل في الضعفاء ١: ١٩٢ في ترجمة أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب/ المجروحين ١: ١٥٣ في ترجمة أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب/ ميزان الاعتدال ١: ٢٤٩ في ترجمة أحمد بن عبد الله بن يزيد/ لسان الميزان ١: ١٩٧ في ترجمة أحمد بن عبد الله بن يزيد. وغيرها من المصادر.

(١) شرح نهج البلاغة ٣: ٩٨.

(٢) تاريخ دمشق ٤٢: ٣٠٣، ٣٨٦ في ترجمة علي بن أبي طالب/ المناقب للخوارزمي: ٨٥/ موضح أوهام الجمع والتفريق ١: ١٨٥/ الفردوس بمأثور الخطاب ٥: ٣٦٤/ حلية الأولياء ١: ٦٣ في ترجمة علي بن أبي طالب/ لسان الميزان ١: ١٠٧ في ترجمة إبراهيم بن محمد بن ميمون/ ميزان الاعتدال ١: ١٩١ في ترجمة إبراهيم بن محمد بن ميمون. وغيرها من المصادر.

(٣) تاريخ دمشق ٤٢: ٣٠٣ في ترجمة علي بن أبي طالب.

نصوص الوصية

٦ـ ومنها: ما أشرنا إليه في أدلة إمامتهم عليهم السلام في الدين من أن أمير المؤمنين وصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وفي بعضها عموم ذلك للأئمة من ذريته، كما سبق. لظهور أن أوصياء الأنبياء يقومون مقامهم في جميع وظائفهم، كما أشرنا إليه هناك.

نصوص الولاية

٧ـ ومنها: ما تضمن من النصوص الكثيرة أن أمير المؤمنين ولي المؤمنين بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١)، فإن الولي وإن كان قد يطلق بمعنى المحب والناصر ونحوهما، إلا أنه لابد من حمله هنا على ولاية الأمر التي هي بمعنى الإمرة.

أولاً: لأن ظاهر الإضافة هو الحصر بمعنى أنه لا ولي غيره، وذلك لا يكون في الولي بالمعنى الأول، لظهور أن المؤمنين جميعاً بعضهم أولياء بعض بالمعنى المذكور، كما تقدم نظيره.

---

(١) مجمع الزوائد ٩: ١٢٨ كتاب المناقب: باب منه جامع فيمن يحبه ويبغضه/ السنن الكبرى للنسائي ٥: ١٣٣ كتاب الخصائص: ذكر خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ذكر قوله صلى الله عليه وسلم: علي وليكم بعدي/ المعجم الأوسط ٦: ١٦٣/ مسند أحمد ٥: ٣٥٦ في حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه/ الفردوس بمأثور الخطاب ٥: ٣٩٢/ فتح الباري ٨: ٦٧/ تحفة الأحوذي ١٠: ١٤٦، ١٤٧/ فيض القدير ٤: ٣٥٧/ الإصابة ٦: ٦٢٣ في ترجمة وهب بن حمزة/ الرياض النضرة ٢: ١٨٧/ تاريخ دمشق ٤٢: ١٨٩ في ترجمة علي بن أبي طالب/ فضائل الصحابة لابن حنبل ٢: ٦٨٨/ البداية والنهاية ٧: ٣٤٤، ٣٤٦ أحداث سنة أربعين من الهجرة: تزويجه فاطمة الزهراء رضي الله عنها.

وثانياً: لأن تقييد ولايته المذكورة بكونها بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملزم بحملها على ولاية الأمر، كما هو ظاهر. ولعله لذا ورد في بعض الطرق: «فهو أولى الناس بكم بعدي»[(١)].

حديث الغدير

٨ـ ومنها: حديث الغدير المشهور، بل المتواتر إجمالاً. وهو يمتاز عن غيره بأمرين:

الأول: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاله بعد أن آذن بقرب رحيله عن الدنيا، بنحو يناسب كونه في مقام الاستخلاف من بعده.

الثاني: إعلان التبليغ به في خطبة خطبها أمام جمع غفير كان معه في طريقه إلى المدينة المنورة راجعاً من حجة الوداع، حيث يناسب تعميم الإعلان أهمية الأمر المعلن في الدين وفي شؤون المسلمين، وأن الغرض من ذلك تبليغ جميع المسلمين به من أجل إقامة الحجة عليهم.

وقد روى الشيعة خطبة طويلة جداً فيها كثير من تفاصيل الإمامة[(٢)]، وهي المناسبة للمقام، إلا أن كثيراً من الروايات ـ خصوصاً روايات الجمهور ـ قد اقتصرت على القليل على اختلاف بينها في مقداره، وهو مع ذلك فيه كفاية.

---

(١) مجمع الزوائد ٩: ١٠٩ كتاب المناقب: باب قوله صلى الله عليه وآله وسلم: من كنت مولاه فعلي مولاه/ المعجم الكبير ٢٢: ١٣٥ فيما رواه وهب بن حمزة/ فيض القدير ٤: ٣٥٧/ كنز العمال ١١: ٦١٢ رقم الحديث: ٣٢٩٦١.

(٢) بحار الأنوار ٣٧: ١٣١، ٢٠٤.

ولا بـأس أن نثبـت مـا روي عـن حذيفة بن أسـيد، قـال: «لما صدر رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حجة الوداع نهى أصحابه عن شـجرات بالبطحاء متقاربـات أن ينزلـوا تحتهـن، ثـم بعث إليهن، فقـمّ ما تحتهن من الشـوك، وعهد إليهن فصلى تحتهن.

ثم قام فقال: أيها الناس إني قد نبأني اللطيف الخبير أنه لم يعمّر نبي إلا نصـف الـذي يليه من قبله، وإني لأظن أني يوشـك أن أدعى فأجيب، وإني مسؤول وإنكم مسؤولون، فماذا أنتم قائلون؟

قالوا: نشهد أنك قد بلغت وجاهدت ونصحت. فجزاك الله خيراً.

قال: أليس تشـهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وأن جنتـه حق وناره حـق، وأن الموت حـق، وأن البعث بعد المـوت حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور؟

قالوا: بلى نشهد بذلك.

قـال: اللهم اشـهد. ثـم قال: أيهـا النـاس إن الله مـولاي، وأنا مولى المؤمنـين، وأنا أولى بهم من أنفسـهم، فمن كنت مولاه فهـذا مولاه، يعني: علياً. اللهم وال من والاه وعاد من عاداه.

ثـم قال: أيهـا الناس إني فرطكـم على الحوض، وإنكـم واردون عليّ الحـوض، حوض أعرض ما بـين بصرى وصنعاء، فيه عدد النجوم قدحان فضة، وإني سـائلكم حين تـردون عليّ عن الثقلين، فانظـروا كيف تخلفوني فيهما: الثقل الأكبر كتاب الله عزّ وجلّ، سـبب طرفه بيد الله، وطرفه الآخر

بأيديكم، فاستمسكوا به، لا تضلوا ولا تبدلوا، وعترتي أهل بيتي، فإنه نبأني اللطيف الخبير أنهما لن ينقضيا حتى يردا عليّ الحوض»[(١)].

وقد اختلفت النصوص في مقدار ما ينقل من الخطبة، إلا أن ما تكاد تجمع عليه الطرق هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، أو: «من كنت وليه فعلي وليه». وقد صرح بصحة هذا المقدار جماعة كثيرون من الجمهور. بل صرح غير واحد منهم بتواتره.

وهو كافٍ في الاستدلال، فإن سياق ولاية أمير المؤمنين عليه السلام مساق ولاية الله تعالى وولاية رسوله صلى الله عليه وآله وسلم يقتضي حمل الولاية فيه على ولاية الأمر الراجعة للإمامة والسلطنة. ولاسيما مع ظهور إضافة المولى أو الولي للمؤمنين في الحصر، كما تقدم نظيره.

ويؤكد ذلك أمور:

الأول: ظروف الخطبة الشريفة التي أشرنا إليها، وما تضمنتها من التأكيد على تبليغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالدين وإقامة الحجة فيه، وعلى أخذ إقرار الحضور بأصوله ومقوماته، حيث يناسب ذلك أن يكون الأمر المستجد المبين في الخطبة أمراً مهماً في الدين.

الثاني: قوله صلى الله عليه وآله وسلم قبل الفقرة المذكورة: «أنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم» وما يرجع إلى ذلك مع اختلاف ألفاظه باختلاف

---

(١) المعجم الكبير ٣: ١٨٠ حذيفة بن أسيد أبو سريحة الغفاري: فيما رواه أبو الطفيل عامر بن واثلة عن حذيفة بن أسيد، واللفظ له/ مجمع الزوائد ٩: ١٦٤-١٦٥ كتاب المناقب: باب في فضل أهل البيت عليهم السلام/ تاريخ دمشق ٤٢: ٢١٩ في ترجمة علي بن أبي طالب.

طرق الحديث بسبب النقل بالمعنى. فقد ذكر ذلك في كثير من طرق الحديث قد تبلغ حدّ التواتر أو تزيد عليه. وهو صريح في أن المراد بالمولى أو الولي هو الأولى.

الثالث: التذكير بالثقلين الذي تضمنته كثير من طرق الحديث، حيث يناسب ذلك سوق الفقرة المذكورة لبيان وجوب طاعة أمير المؤمنين، لأنه سيد العترة التي هي أحد الثقلين.

الرابع: ما ذكره جماعة من أهل الحديث وغيرهم من استئذان حسان ابن ثابت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن ينشد أبياتاً في المناسبة المذكورة، فأذن له، فأنشد أبياته المشهورة:

يُناديهُم يَومَ الغَديرِ نَبيّهُم ... بخُمّ وَأسمِع بالنَبيّ مُنادِيا
يَقولُ فَمَن مَولاكُم وَوَليكُم ... فَقالُوا وَلم يَبدو هُناكَ التَعامِيا
إلهَكَ مَولانا وَأنتَ وَليُّنا ... وَلم تَرَ مِنّا فِي الولايةِ عاصِيا
فَقالَ لَهُ قُم يا عَلي فَإنَني ... رَضِيتُكَ مِن بَعدِي إماماً وَهادِيا
فَمَن كُنتُ مَولاهُ فَهذا وَليّه ... فَكونُوا لَهُ أنصارَ صِدقٍ مَوالِيا
هُناكَ دَعا اللهُمّ والِ وَليّه ... وَكن لِلذي عَادى عَليّاً مُعادِيا[1]

كما أنه تعرض للواقعة وللاحتجاج بها شعراء الشيعة الأوائل ـ كالسيّد الحميري والكميت ـ بنحو يناسب المفروغية عن كون الأمر الذي بينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها ما ذكرناه.

---

(١) المناقب للخوارزمي: ١٣٦ حديث:١٥٢/ نظم درر السمطين: ١١٢، ١١٣/ ونقله في الغدير عن الحافظ المرزباني والحافظ السيوطي والحافظ أبي نعيم الأصفهاني ٢: ٣٤ـ٣٦، ١: ٢٣٢.

الخامس: تهنئة الحضور لأمير المؤمنين بأنه قد أصبح مولاهم ومولى المؤمنين، كما تضمنه كثير من طرق الحديث[١]. حيث يدل على أنه عليه السلام قد تميز عنهم بذلك. بينما الولاية بلحاظ النصرة والمحبة أمر مشترك بين جميع المسلمين.

السادس: ما ذكره جماعة[٢] من أنه لما شاع ذلك أتى الحارث بن النعمان الفهري إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا محمد أمرتنا عن الله أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله، فشهدنا، وأمرتنا أن نصلي خمساً، فقبلنا منك، وأمرتنا بالزكاة، فقبلنا منك، وأمرتنا أن نصوم شهراً، فقبلنا منك، وأمرتنا بالحج، فقبلنا منك. ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بضبعي ابن عمك تفضله علينا، وقلت: من كنت مولاه فعلي مولاه. فهذا منك أم من الله؟

فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: والله الذي لا إله إلا هو إن هذا من الله. فولى الحارث بن النعمان، وهو يريد راحلته ويقول: اللهم إن كان ما يقول محمد حقاً فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم. فما وصل راحلته

---

(١) المصنف لابن أبي شيبة ٦: ٣٧٢ كتاب الفضائل: فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ مسند أحمد ٤: ٢٨١ حديث البراء بن عازب رضي الله عنه/ البداية والنهاية ٥: ٢٢٩ فصل في إيراد الحديث الدال على أنه عليه السلام خطب بمكان بين مكة والمدينة مرجعه../ التفسير الكبير ١٢: ٤٩ـ٥٠/ تاريخ بغداد ٨: ٢٩٠ في ترجمة حبشون بن موسى بن أيوب/ الصواعق المحرقة: ٤٢ في ثالث الأوجه في جواب الشبهة الحادية عشر.

(٢) تفسير القرطبي ١٨: ٢٧٨ـ٢٧٩ في قوله عز اسمه: ﴿**سأل سائل...**﴾ من سورة المعارج/ السيرة الحلبية ٣: ٣٠٨ـ٣٠٩ في حجة الوداع/ فيض القدير شرح الجامع الصغير ٦: ٢٨٢ في شرح حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) حديث: ٩٠٠٠/ السراج المنير ٤: ٣٦٤ في تفسير الآية/ تفسير أبي السعود ٩: ٢٩ في تفسير الآية/ شواهد التنزيل للحسكاني ٢: ٢٨٦ـ٢٨٩ في تفسير الآية/ نظم درر السمطين: ٩٣/ ينابيع المودة ٢: ٣٦٨ـ٣٦٩.

حتى رماه الله تعالى بحجر، فسقط على هامته وخرج من دبره، وأنزل الله: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ * لِلْكَافِرِينَ لَيسَ لَهُ دَافِعٌ﴾[١].

السابع: الاحتجاج به من قبل أمير المؤمنين عليه السلام والأئمة من أولاده عليهم السلام وأوليائهم لبيان تقدم أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) على غيره، وأنه المؤهل للمنصب دونهم.

والحديث في ذلك وفي حديث الغدير عموماً طويل جداً، وقد ذكرنا نبذة عنه في جواب السؤال السابع من الجزء الأول وفي أول الجزء الثاني من كتابنا (في رحاب العقيدة). وأطال فيه علماؤنا الأعلام (رضوان الله تعالى عليهم). وفيما ذكرناه كفاية للمنصف. ومن أراد التفصيل فليرجع للمطولات.

استفاضة النصوص وشهادة القرائن بصدقها

وهذه النصوص الكثيرة عدداً وإسناداً عند الجمهور تزيد بمجموعها على التواتر الإجمالي بمراتب، بل بعضها يزيد نفسه على التواتر. كما يظهر مما تقدم.

ولاسيما أن هذه النصوص لا تناسب موقف الجمهور من أهل البيت (صلوات الله عليهم) ومن خصومهم ومن تقدم عليهم، فروايتهم لها شاهد بأنها من الوضوح بحدّ فرضت نفسها على الكل.

---

(١) سورة المعارج آية: ١، ٢.

على أن رواية الشيعة لها ولأمثالها بطرقهم الكثيرة صالح لدعم هذه النصوص، بحيث يصبح مضمونها من البديهيات غير القابلة للتشكيك.

بل الإنصاف أن في روايات الشيعة وحدها كفاية للمنصف، فإنهم الأحرى بالتصديق بعد أن تأدبوا عموماً بآداب أئمتهم (صلوات الله عليهم) وتأثروا بأخلاقهم العالية في الصدق والأمانة وغيرهما من مكارم الأخلاق ـ كما لا يخفى على من خالطهم وعاشرهم ـ ولزموا نهجهم عليهم السلام ونهج القرآن المجيد من قبلهم في الاستدلال وقوة الحجة وسلامة البرهان، بعيداً عن التناقض والثغرات، كما يتضح ذلك بمحاورتهم والإطلاع على تراثهم.

ولاسيما أنهم قد تحملوا في سبيل عقيدتهم الأمرّين وثبتوا عليها مع ذلك في عصورهم الطويلة، حيث لا يعينهم على ذلك إلا تناسق عقيدتهم وقوة بصيرتهم وإخلاصهم وواقعيتهم.

ثبوت المنصب لعموم أهل البيت عليهم السلام

ثم إن النصوص السابقة وإن اختصت بأمير المؤمنين (صلوات الله عليه)، إلا أن الظاهر أن اختصاص النص به لأنه سيد أهل البيت ومقدمهم، مع المفروغية عن أن الأمر في ذريته من بعده، كما يناسب ذلك ما في جملة من طرق حديث الغدير ـ ومنها ما تقدم ـ من التذكير بالثقلين والسؤال عنهما. بل في بعض روايات الشيعة لحديث الغدير التصريح ببقاء الإمامة في ذرية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [1].

---

(١) بحار الأنوار ٣٧: ١٣٢، ٢٠٨ وما بعدها.

هذا مضافاً إلى أمرين:

الأمر الأول: طائفتان من النصوص:

الطائفة الأولى: بعض النصوص المتقدمة عند الاستدلال على إمامتهم في الدين.

١ـ منها: حديث الثقلين، لظهوره في لزوم طاعتهم، لأنها مقتضى التمسك بهم. ولاسيما بملاحظة ما تقدم في بعض طرقه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «فلا تقدموهم فتهلكوا، ولا تقصروا عنهم فتهلكوا...». وقد سبق أن وجوب الطاعة ملازم للإمامة.

٢ـ ومنها: حديث السفينة، لدلالته على وجوب الطاعة أيضاً.

٣ـ ومنها: قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من أحب أن يحيى حياتي... فليتول علياً وذريته من بعده، فإنهم لن يخرجوكم من باب هدى ولن يدخلوكم في باب ضلالة»، فإن الظاهر أن المراد الحث على الإذعان بولايتهم عليهم السلام، كما يناسبه ما سبق من قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُم اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم رَاكِعُونَ* وَمَن يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزبَ اللهِ هُم الغَالِبُونَ**﴾، حيث فرع التولي في الآية الثانية على جعل الولاية في الآية الأولى. فراجع ما سبق.

بل في بعض طرق الحديث: «فليتول علياً وذريته الطاهرين أئمة الهدى ومصابيح الدجى من بعده...»[1]، وفي بعضها: «فليوال علياً

(١) ينابيع المودة ١: ٣٨٣.

من بعدي وليوال وليه وليقتد بالأئمة من بعدي فإنهم عترتي خلقوا من طينتي...»[١].

٤ـ ومنها: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي... ألا وإن أئمتكم وفدكم إلى الله تعالى فانظروا من توفدون»[٢].

فإن ذيله كالصريح في أن هؤلاء العدول من أهل البيت (صلوات الله عليهم) هم الأئمة منهم. ومقتضى إطلاق الإمامة إرادة الإمامة في الدين والدنيا معاً، كإمامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم. ولاسيما مع عدم الالتفات للفصل بينهما إلا متأخراً، كما تقدم.

الطائفة الثانية: أحاديث أُخرى لم تتقدم صريحة في الإمامة.

١ـ منها: حديث جابر: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنا سيد النبيين وعلي سيد الوصيين وإن أوصيائي من بعدي اثنا عشر أولهم علي، وآخرهم القائم المهدي»[٣].

٢ـ ومنها: حديث ابن عباس: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إن خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي الاثنا عشر، أولهم علي، وآخرهم ولدي المهدي»[٤].

---

(١) حلية الأولياء ١: ٨٦ في ترجمة علي بن أبي طالب، واللفظ له/ وذكر باختصار في التدوين في أخبار قزوين ٢: ٤٨٥.

(٢) تقدمت مصادره في هامش رقم (١) ص: ٢٤٦.

(٣) ينابيع المودة ٣: ٢٩١.

(٤) ينابيع المودة ٣: ٢٩٥ واللفظ له / ورواه عن فرائد السمطين ٣٨٣.

٣ـ ومنها: حديثه الآخر: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون»[١].
فإن ذلك يناسب إمامتهم عليهم السلام.

٤ ـ ومنها: حديثه الثالث: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا علي أنا مدينة العلم وأنت بابها، ولن تؤتى المدينة إلا من قبل الباب... وأنت إمام أمتي وخليفتي عليها من بعدي، سعد من أطاعك، وشقي من عصاك، وربح من تولاك، وخسر من عاداك، وفاز من لزمك وهلك من فارقك. مثلك ومثل الأئمة من ولدك مثل سفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق، ومثلكم كمثل النجوم، كلما غاب نجم طلع نجم، إلى يوم القيامة»[٢].

٥ ـ ومنها: قوله صلى الله عليه وآله وسلم في خطبته: «يا أيها الناس إن الفضل والشرف والمنزلة والولاية لرسول الله وذريته، فلا تذهبن بكم الأباطيل»[٣].

٦ ـ ومنها: حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «يا علي تختم باليمين تكن من المقربين... قال: فبم أتختم؟ قال: بالعقيق الأحمر، فإنه جبل أقرّ لله بالوحدانية ولي بالنبوة، ولك بالوصية، ولولدك بالإمامة، ولمحبيك بالجنة، ولشيعة ولدك بالفردوس»[٤].

---

(١) ينابيع المودة ٢: ٣١٦، ٣: ٢٩١.

(٢) ينابيع المودة ١: ٩٥، ٣٩٠ـ٣٩١.

(٣) ينابيع المودة ٢: ٤٥/ نظم درر السمطين: ٢٠٨/ الصواعق المحرقة ٢: ٥١٢ الآية الرابعة عشرة قوله تعالى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً...﴾: المقصد الرابع.

(٤) المناقب للخوارزمي: ٣٢٦.

١١ـ ومنها: حديثه الآخر قال: «دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا الحسين بن علي على فخذه، وهو يقبل عينيه ويلثم فاه، ويقول: أنت سيد، ابن سيد، أخو سيد. أنت إمام، ابن إمام، أخو إمام. أنت حجة، ابن حجة، أخو حجة. وأنت أبو حجج تسع تاسعهم قائمهم»[١].

١٢ـ ومنها: حديث أبي ذر مرفوعاً، قال: «علي وذريته يختمون الأوصياء إلى يوم القيامة»[٢].

ذكره الذهبي بانفعال ظاهر وقطع بكذب راويه وإن ذكره بإسناد كالشمس. وهو ديدنه في مثل هذه الأحاديث التي لا تناسب مذهبه، ولم نذكره هنا للاحتجاج به وحده، بل ليكون في جملة الأحاديث الكثيرة، التي يؤيد بعضها بعضاً.

الأمر الثاني: أنه حيث ثبتت من النصوص السابقة إمامة أمير المؤمنين في الدين والدنيا فمن المعلوم أنه (صلوات الله عليه) كان يرى أن الإمامة باقية في أهل البيت (صلوات الله عليهم). ومن أجل ذلك أوصى لولده الإمام أبي محمد الحسن (صلوات الله عليه).

وتقدم عنه عليه السلام عند الكلام في نصوص إمامة أهل البيت عليهم السلام في الدين ما يقتضي ذلك.

بل الإنصاف أن جميع ما سبق منه عليه السلام هناك وارد لبيان تقدمهم على

---

(١) ينابيع المودة ٣: ٣٩٤.

(٢) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ٢: ٢٧٢، ٢٧٣ في ترجمة الحسن بن محمد بن محمد بن يحيى.

الناس بالنحو المناسب لعموم إمامتهم، لأن التفريق بين إمامة الدين وإمامة الدنيا لم يظهر إلا متأخراً.

ولـذا يظهر منهم عليهم السلام ومن غيرهم الاستدلال بما يناسب إحداهما للأخرى. وإن كان ذلك غير مهمّ في المطلوب بعد نهوض ما سبق بإثبات أن إمامة الدنيا في أهل البيت (صلوات الله عليهم).

وذلك هو المناسب للكمّ الهائل من المناقب والفضائل التي اشتهرت في الآفاق، وأخذت بالأعناق، وامتلأت بها الطروس، وبخعت لها النفوس، سواء ما كان منها راجعاً إلى سيرتهم الذاتية في العبادة والجهاد والتضحية ومكارم الأخلاق والفناء في ذات الله تعالى، أم ما كان راجعاً إلى مسانختهم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في اصطفاء الله تعالى لهم وتميزهم عن عامة الخلق، حتى ورد أنهم من شجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم[1]، وقد خلقوا من نوره[2] وفاضل طينته[3]،

---

(١) تفسير القرطبي ٩: ٢٨٣/ المستدرك على الصحيحين ٢: ٢٦٣ كتاب التفسير/ مجمع الزوائد ٩: ١٠٠ كتاب المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه: باب نسبه/ المعجم الأوسط ٤: ٢٦٣. تاريخ دمشق ٤٢: ٦٤ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ سبل الهدى والرشاد ١١: ٢٩٦/ الفردوس بمأثور الخطاب ٤: ٣٠٣/ كنز العمال ١١: ٦٠٨ رقم الحديث: ٣٢٩٤٤/ ميزان الاعتدال ٣: ٤٢٠ في ترجمة صباح بن يحيى/ ضعفاء العقيلي ٢: ٢١٢ في ترجمة صباح بن يحيى/ الكشف الحثيث ١: ١٣٥. وغيرها من المصادر.

(٢) ينابيع المودة ١: ٤٦، ٣: ٣٦٦/ المناقب للخوارزمي: ٧٨.

(٣) حلية الأولياء ١: ٨٦ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ التدوين في أخبار قزوين ٢: ٤٨٥ في ترجمة الحسن بن حمزة العلوي/ مجمع الزوائد ٩: ١٢٨ كتاب المناقب: باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه: باب منه جامع فيمن يحبه ومن يبغضه/ المعجم الأوسط ٦: ١٦٣/ تاريخ دمشق ٣٦: ٣١٣ في ترجمة عبد العزيز بن عبد الملك بن نصر، ٤٢: ٢٤٠ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه/ شرح نهج البلاغة ٩: ١٧٠/ كنز العمال ١٢: ٩٨ رقم الحديث: ٣٤١٦٨. وغيرها من المصادر.

أم ما كان منها راجعاً إلى فضل الله تعالى عليهم وتخصيصهم بفيوضاته، كالعلم ومودة المؤمنين والسيطرة على نواميس التكوين بما ظهر على أيديهم من المعاجز والكرامات وغير ذلك، أم ما كان منها راجعاً إلى الإنعام بهم على الخلق رحمة لهم، حيث يناسب ذلك تقدمهم على الناس وتأهلهم لإمامتهم عليهم ووجوب طاعة الناس لهم.

وكذا ما استفاض من فضل شيعتهم وكرامتهم على الله تعالى، وظهور وجود شيعة لهم من خواص الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، حيث يناسب ذلك كونهم حملة للدعوة الحقة في الإسلام وأئمة للفرقة المحقة من المسلمين.

ولعله لذلك كله ونحوه قال أمير المؤمنين عليه السلام: «كنت في أيام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كجزء من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينظر الناس إلي كما يُنظر إلى الكواكب في جوّ السماء...»[1].

وقال معاوية في كتابه جواباً لمحمد بن أبي بكر: «وقد كنا ـ وأبوك معنا ـ في حياة نبينا صلى الله عليه نرى حق ابن أبي طالب لازماً لنا، وفضله مبرزاً علينا... ولولا ما سبقنا إليه أبوك ما خالفنا ابن أبي طالب، وأسلمنا له...»[2]. وذكروا أن المهاجرين والأنصار، أو عامتهم كانوا يرون أن الأمر

---

(١) شرح نهج البلاغة ٢: ٣٢٦.

(٢) وقعة صفين: ١١٨ـ١٢١/ وتوجد في مصادر أخرى مثل: شرح نهج البلاغة ٣: ١٨٨/ وأنساب الأشراف ٣: ١٦٥ـ١٦٧ في أمر مصر في خلافة علي ومقتل محمد بن أبي بكر ومحمد بن أبي حذيفة رضي الله عنهما/ ومروج الذهب ٣: ٢٠ـ٢٢ في ذكر خلافة معاوية بن أبي سفيان ذكر لمع من أخباره وسيره ونوادر من بعض أفعاله بين معاوية ومحمد بن أبي بكر/ وأشار للكتاب المذكور الطبري في تاريخه ٣: ٦٨ في ولاية محمد بن

←

يصير إلى أمير المؤمنين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[١].

وكيف كان ففيما سبق من النصوص ـ فضلاً عن بقية الوجوه المتقدمة ـ كفاية. ومن أراد المزيد فليرجع للمطولات.

ومن جميع ما سبق يظهر أنه لابد من الخروج بهذه النصوص عن إطلاق النصوص الكثيرة المتضمنة أن الأئمة من قريش[٢]، وما في بعضها من أنهم من بني هاشم[٣]، فتحمل على أنهم من خصوص أهل البيت من قريش وبني هاشم، ولا تخرج عنهم لغيرهم من بني هاشم، فضلاً عن عموم قريش.

← أبي بكر مصر/ وكذا ابن الأثير في كتابه الكامل في التاريخ ٣: ١٥٧ في ذكر ولاية قيس بن سعد بمصر.

(١) تاريخ اليعقوبي ٢: ١٢٤ في خبر سقيفة بني ساعدة وبيعة أبي بكر/ وشرح نهج البلاغة ٦: ٢١.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ٣: ١٢١ باب من قال يؤمهم ذو نسب إذا استووا في القراءة والفقه، ٨: ١٤٣، ١٤٤ كتاب قتال أهل البغي: جماع أبواب الرعاة: باب الأئمة من قريش/ السنن الكبرى للنسائي ٣: ٤٦٧ كتاب القضاء: الأئمة من قريش/ الأحاديث المختارة ٤: ٤٠٣ فيما رواه بكير بن وهب الجزري عن أنس، ٦: ١٤٣ فيما رواه سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أنس/ المستدرك على الصحيحين ٤: ٨٥ كتاب معرفة الصحابة: ذكر فضائل القبائل/ المصنف لابن أبي شيبة ٦: ٤٠٢، ٤٠٣ كتاب الفضائل: ما ذكر في فضل قريش/ مسند أحمد ٣: ١٢٩، ١٨٣ في مسند أنس بن مالك رضي الله عنه ٤: ٤٢١ في أول مسند البصريين: حديث أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه/ المعجم الأوسط ٤: ٢٦/ المعجم الصغير ١: ٢٦٠/ مسند الطيالسي ١: ١٢٥، ٢٨٤/ مسند أبي يعلى ٦: ٣٢١ فيما رواه سعد بن إبراهيم عن أنس، ٧: ٩٤ فيما رواه سهل أبو الأسود عن أنس/ المعجم الكبير ١: ٢٥٢ ومما أسند أنس بن مالك رضي الله عنه. وغيرها من المصادر الكثيرة.

(٣) ينابيع المودة ٢: ٣١٥، و٣: ٢٩٠، ٢٩٢.

المقام الثاني

في نصوص إمامة الأئمة بأشخاصهم

وقد تقدم أنه لا يلزم هنا التقيد بالنصوص الملزمة لعموم المسلمين، بل يكفي النصوص التي هي حجة وفق الضوابط الملزمة للقائلين بالنص على أمير المؤمنين عليه السلام وأهل البيت عليهم السلام عموماً في إمامة الدين والدنيا.

كما أنه سبق أن أشرنا للنصوص المستفيضة بل المتواترة التي أطبق على روايتها الفريقان، وهي التي تضمنت أن الأئمة اثنا عشر، وذكرنا أنها لا تنطبق إلا على مذهب الإمامية في أن الإمامة بالنص الإلهي، وفي عدد الأئمة وفي مواصفاتهم.

وقد ظهر مما سبق في المقام الأول أن أولهم أمير المؤمنين (صلوات الله عليه).

كما أن الإمام من بعده هو الإمام الحسن عليه السلام، ومن بعده الإمام الحسين عليه السلام، لأنهما الموجودان مع أمير المؤمنين في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أهل البيت، ومن الذرية الطاهرة، فلا يحتمل إرادة غيرهما دونهما. ولاسيما مع النص عليهما في بعض النصوص التي تقدمت رواية الجمهور لها، وفي النصوص المستفيضة، بل المتواترة، التي رواها الشيعة، ولا مجال

لاستقصائها.

بل يبدو أن إمامتهما ليست مورداً للإشكال عند كل من يقول بالنص، أو بأن الإمامة في أهل البيت (صلوات الله عليهم)، غاية الأمر أن الإمام الحسن عليه السلام هو المقدم، لأنه الأكبر، ولتقديمه في جملة من النصوص، ولأن أمير المؤمنين عليه السلام قد أوصى إليه من بعده. بل فرض إمامته مستلزم لتقدمه على الإمام الحسين عليه السلام، لأنه مات قبله.

لابد من قصر الإمامة على الفاطميين

هذا ولا ينبغي التأمل في أن الإمامة من بعد الإمام الحسين عليه السلام لابد أن تكون في العلويين من بني هاشم، وفي خصوص الفاطميين منهم..

أولاً: لأنهم من أهل البيت، ولو بلحاظ كونهم من ذريتهم، بخلاف غيرهم من العلويين والهاشميين.

وثانياً: للنصوص المتضمنة أنهم من ذرية أمير المؤمنين (صلوات الله عليه)، وهي نصوص كثيرة جداً رواها الشيعة، ولا يسعنا استقصاؤها، فلتطلب من المطولات، وقد تقدم نظيرها من رواية الجمهور.

الإمامة بعد الحسين عليه السلام في ذريته وفي الأعقاب

كما أنه قد استفاضت النصوص، بل تواترت وزادت على التواتر في أن الإمامة في ذرية الإمام الحسين (صلوات الله عليه). وقد تقدم في أحاديث الجمهور بعض منها.

كما استفاضت في أنها تكون بعد الحسن والحسين عليهما السلام في الأعقاب من الأب لولده، ولا تكون في أخ ولا عم ولا خال. وكثرة هذه النصوص تمنعنا عن التعرض لها.

آية أولو الأرحام

إلا أنه يحسن التنبيه إلى ما في جملة منها[١] من الاستدلال على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُولُو الأَرحَامِ بَعضُهُم أولَى بِبَعضٍ فِي كِتَابِ اللهِ﴾[٢] وأنها تجري في الحسين عليه السلام ومن بعده من الأئمة، دون من قبله.

وحاصل الاستدلال المذكور: أن الله سبحانه أنزل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الولاية في أمير المؤمنين والحسن والحسين عليهم السلام، فبلغ بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فهم شركاء فيها، وإنما تقدم بعضهم على بعض لمرجحات بينهم، فلم يكن لأمير المؤمنين عليه السلام أن يصرفها عن الحسن والحسين عليهما السلام لغيرهما من ولده، لأنهما شريكاه في تبليغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالولاية في حقهم. كما لم يكن للحسن عليه السلام أن يصرفها عن الحسين عليه السلام لولده، لأنه شريكه في ذلك. أما الحسين عليه السلام فلم يكن له حين وفاته أحد يشركه في الإمامة. ومن هنا جرت في حقه الآية الشريفة، فلم يكن له أن يصرفها إلى غير ولده. وكذا حال الأئمة من ذريته (صلوات الله عليهم)، فهي تجري في الأعقاب من الأب لولده.

وبهذا يظهر الوجه في استدلال أمير المؤمنين عليه السلام بالآية الشريفة في

---

(١) انظر الكافي ١: ٢٨٦ـ٢٩٢/ وبحار الأنوار ٢٥: ٢٤٩ـ٢٦١.

(٢) سورة الأحزاب آية: ٦.

كتابه إلى معاوية، حيث قال فيه:

«وكتاب الله يجمع لنا ما شذّ عنا، وهو قوله: ﴿وَأُولُو الأرحَامِ بَعضُهُم أولَى بِبَعضٍ فِي كِتَابِ اللهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ أولَى النَّاسِ بِإبرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللهُ وَلِيُّ المُؤمِنِينَ﴾. فنحن مرة أولى بالقرابة، وتارة أولى بالطاعة. ولما احتج المهاجرون على الأنصار يوم السقيفة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلجوا عليهم، فإن لم يكن الفلج به فالحق لنا دونكم، وإن يكن بغيره فالأنصار على دعواهم»[١].

فإن الرحم وإن كان موجباً لوراثة المنصب وغيره، إلا أنه لا ينافي الترجيح بين الأرحام لأمر خارج عن الرحمية، كالطاعة والجهاد والسبق للإيمان، كما يشير له استدلاله عليه السلام بالآية الأخرى.

وما ورد من أنه عليه السلام سئل بم ورثت ابن عمك دون عمك؟ فذكر حديث الدار المتقدم في جملة من النصوص الواردة في حقه[٢]، ونحوه روي عن قثم بن عباس[٣].

---

(١) شرح نهج البلاغة ٣: ٣٢، ٣٣.

(٢) السنن الكبرى للنسائي ٥: ١٢٥ كتاب الخصائص: ذكر خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ذكر الأخوة/ تاريخ الطبري ١: ٥٤٣ ذكر الخبر عما كان من أمر نبي الله صلى الله عليه وسلم ثم ابتداء الله تعالى ذكره إياه بإكرامه بإرسال جبريل عليه السلام إليه بوحيه/ شرح نهج البلاغة ١٣: ٢١٢/ كنز العمال ١٣: ١٧٤ رقم الحديث: ٣٦٥٢٠.

(٣) السنن الكبرى للنسائي ٥: ١٣٩ كتاب الخصائص: ذكر خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ذكر منزلة علي بن أبي طالب وقربه من النبي صلى الله عليه وسلم به وحب رسول الله صلى الله عليه وسلم له/ المستدرك على الصحيحين ٣: ١٣٦ كتاب معرفة الصحابة: ومن مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه مما لم يخرجاه: ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه/ المصنف لابن أبي شيبة ٧: ٢٦٦ كتاب الأوائل: باب أول ما فعل ومن فعل/ الآحاد والمثاني ١: ٢٩٤/ المعجم الكبير ١٩: ٤٠ فيما أسند قثم. وغيرها من المصادر.

وما سبق عن أمير المؤمنين عليه السلام قد يناسب سياق الآية الشريفة، قال الله عز وجل: ﴿**النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله...**﴾[١]. فإن ذكر أولوية أولي الأرحام بعد التعرض لأولوية النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمسلمين قد يناسب عموم أولوية أولي الأرحام لأولوية النبي صلى الله عليه وآله وسلم المذكورة، وأن أولويته صلى الله عليه وآله وسلم بالمسلمين تكون من بعده لأرحامه.

بل يبدو من بعض النصوص التاريخية الواردة فيما يسمى بحروب الردة مع كندة أن عامة الناس كانت تفهم من الآية الشريفة العموم للإمامة والولاية على الناس.

ففي حديث طويل بين الحارث بن معاوية من كندة وزياد بن لبيد عامل أبي بكر: «فقال له الحارث: أخبرني لم نحيتم عنها أهل بيته وهم أحق الناس بها، لأن الله عزوجل يقول: ﴿**وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله**﴾؟ فقال له زياد بن لبيد: إن المهاجرين والأنصار أنظر لأنفسهم منك. فقال له الحارث بن معاوية: لا والله ما أزلتموها عن أهلها إلا حسداً منكم لهم...»[٢].

بقي في المقام أمران:

الأمر الأول: أن الاستدلال بالآية الشريفة لا يراد به أن الرحمية

---

(١) سورة الأحزاب آية:٦.

(٢) في رحاب العقيدة ٢: ٢١٣

هي السبب الوحيد لانتقال هـذا المنصب العظيم من الميت للحي، كما هي السبب لانتقـال المال، بل مرجع ذلك إلى أن هـذا المنصب الرفيع وإن كان تابعـاً للنـص من الله تعالى على شـخص الإمـام، لمؤهلاته الذاتيـة، وبلوغه الدرجـة العليـا في الكمال النفسي والسـلوكي، إلا أن الله عز وجل يصطفي بتقديره وسـابق علمه مـن أرحام صاحب المنصب السـابق من هو أهل له نتيجـة المؤهـلات المذكـورة، وينص سـبحانه عليـه تبعاً لذلـك. فالمنصب المذكـور وإن كان ينتقـل مـن الميت للحي بالنص من الله عـز وجل، إلا أنه وفـق ضوابـط الرحميـة المعهـودة. وبذلك تكـون أولوية الحي بالميت نسـباً ملازمة للنص الإلهي ودليلاً عليه.

ولعـل حكمـة مراعاة ضوابـط الرحمية في هـذا المنصـب العظيم من وجهين:

أحدهما: أنه أدعى لانشـداد الأتباع بآبـاء المنصوص عليه من الأئمة (صلـوات الله عليهـم) بـما في ذلـك صاحـب الدعـوة ومؤسسـها، وهـو النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأحرى بتعلقهم بهم واحترامهم وتقديسـهم لهم، ما بقيت الدعـوة فاعلة لهـا أتباع يحملونها. لأن المفروض فيمن يتسـنم هذا المنصب العظيم أن يكون المثل الأعلى لرعيته في جهات الكمال النفسي والسـلوكي، فشـعور الرعية بأنـه امتداد طبيعي لمن سـبقه ـ لأنه من عترتهـم وذريتهم ـ يزيـد مـن تعلقها بهم (صلـوات الله عليهم) وتقديسـها لهـم وتفاعلها بهم وبتعاليمهم السامية.

فهو نظير ما ورد من أن الأنبياء يكونون أوسط قومهم نسباً[١]، وما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أنه قال في حديث له: «ألا إن الله عز وجل خلق خلقه فجعلني من خير خلقه، ثم فرقهم فرقتين فجعلني من خير الفرقتين، ثم جعلهم قبائل فجعلني من خيرهم قبيلة، ثم جعلهم بيوتاً فجعلني من خيرهم بيتاً. وأنا خيركم بيتاً وخيركم نفساً»[٢].

فإن الله سبحانه وإن كان قادراً على أن يجعل أفضل الأنبياء من أرذل البيوت والقبائل، إلا أن رفعة قبيلته وبيته أدعى لاحترام الناس له وقبولهم دعوته وتفاعلهم به وبتعاليمه.

ثانيهما: أن ذلك أحرى بتقبل النص على الإمام اللاحق والانصياع له بالنظر لأعراف المجتمع الإنساني، وأبعد للتنافس والتسابق عليه، لأن أولوية أولي الأرحام من الارتكازيات العامة. وقد أشرنا لما يناسب ذلك في جواب السؤال الرابع من الجزء الثاني من كتابنا (في رحاب العقيدة).

كما أنه أدعى لاحترام الإمام المنصوص عليه والقبول منه والتفاعل معه مهما طالت سلسلة النسب بينه وبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأن سلسلة النسب الشريف تكتسب من السابق ومن اللاحق احتراماً مضاعفاً وقدسية مؤكدة ﴿**نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء**﴾[٣]. ولذا صار

---

(١) الكامل في التاريخ ٢: ٢١٢. ذكر مكاتبة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الملوك/ بحار الأنوار ٢٠: ٣٧٩، ٣٨٥.

(٢) في رحاب العقيدة ١: ٥٦.

(٣) سورة النور آية: ٣٥.

لحديث سلسلة الذهب المشهور الشأن العظيم عند المسلمين من غير شيعة أهل البيت عليهم السلام، فضلاً عن شيعتهم.

هذا وقد يحاول بعض الناس نقد ذلك بأنه نحو من الاستئثار العائلي والاستغلال النسَبي، الذي لا يناسب مقام النبوة الرفيع وخلافتها المباركة.

لكن ذلك إنما يتجه إذا ابتنت الإمامة والخلافة على التعالي والتجبر والاستغلال والاستئثار، كما حصل على أرض الواقع في القبائل التي حكمت بالقوة باسم الدين أو غيره.

أما إذا ابتنت على التحلي بمكارم الأخلاق، ومواساة الرعية وخدمتهم، والإحسان للعامة والتواضع لهم والتعايش معهم ـ كما هو المفروض في الإمام المنصوص عليه ـ فلا استغلال ولا استئثار، بل هو توفيق من الله تعالى وفضل منه يخص به من يشاء من عباده، يكون سبباً لتعلق الرعية بأئمتها وخلفاء الله تعالى فيها، وتفاعلها بهم وبتعاليمهم الإلهية المقدسة.

غاية الأمر أن ذوي النفوس المريضة والحسد القاتل، الذين يصعب عليهم الاعتراف لذي الفضل بفضله، ويريدون أن يتقدموا من دون أن يقدموا شيئاً، هؤلاء هم الذين يضيقون بذلك ذرعاً.

وهي سنّة الله تعالى في خلقه. قال عزّ من قائل: **﴿أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم**

ملكاً عظيماً﴾[١].

وقال جلّ شـأنه: **﴿وكذلك فتنا بعضهم ببعـض ليقولوا أهؤلاء منّ الله عليهم من بيننا أليس الله بأعلم بالشاكرين﴾**[٢].

الأمـر الثاني: أن الاسـتدلال بآية (أولوا الأرحـام) لحصر الإمامة في ذريـة الإمام الحسـين عليه السلام، وأنهـا تجري في الأعقـاب مـن الأب لولده إنما يحتاج إليه في حق صنفين من الناس:

الأول: من لم تبلغه النصوص الخاصة بأسـماء بقية الأئمة عليهم السلام، لعدم كون تلك النصوص من الظهور والانتشار كالنصوص الواردة في حق أمير المؤمنين والحسنين (صلوات الله عليهم)، وهو الحال فيما تقدم من استدلال الحـارث بن معاوية في حروب كندة، لعدم اطلاعه على النصوص الصريحة الخاصة، لبعده عن المدينة المنورة التي هي مركز التشريع والثقافة الدينية.

الثاني: مـن لا يذعـن لهـذه النصوص، لأنهـا تنافي دعوتـه أو انتماءه، بخـلاف النصـوص الواردة في حـق أمير المؤمنين والحسـنين (صلوات الله عليهـم)، فإنهـا لا تنـافي دعوتـه وانتـماءه، كما هو الحـال في مثل الكيسـانية والزيديـة والفطحية وغيرهـم. وهو الحال في اسـتدلال أمير المؤمنين عليه السلام بالآية الكريمة في كتابه المتقدم لمعاوية.

---

(١) سورة النساء آية: ٥٤.

(٢) سورة الأنعام آية: ٥٣.

نصوص إمامة الأئمة من ذرية الحسين عليه السلام

وبعد ذلك علينا أن نتعرض للنصوص المتضمنة لتعيين الأئمة التسعة من ذرية الإمام الحسين عليه السلام بأشخاصهم، سواء كانت تلك النصوص واردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم كانت واردة عن أمير المؤمنين أو الإمامين الحسن والحسين (صلوات الله عليهم). إذ بعد ثبوت إمامتهم يتعين قبول ما ورد عنهم.

بل يكفي في إثبات إمامة كل إمام النصوص الواردة عن الإمام السابق عليه، لأن الكلام في إمامة اللاحق إنما يكون بعد ثبوت إمامة السابق والفراغ عنها.

إذا عرفت هذا فنقول: النصوص طائفتان:

الأحاديث المتضمنة ذكر الأئمة عليهم السلام

الطائفة الأولى: ما تضمن ذكر الأئمة الاثني عشر واحداً بعد واحد بأشخاصهم، كنصوص اللوح والأنوار وغيرها.

وهي كثيرة جداً، وأغلبها طويل. وقد استعرضناها باختصار في الجزء الثالث من كتابنا (في رحاب العقيدة).

وهي تقرب من خمسين حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وحديث عن الإمام الحسين عليه السلام مفسراً لحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وحديث عن الإمام الباقر عليه السلام في بيان الأنوار التي رآها إبراهيم عليه السلام، ومن المعلوم أنه لا يخبر

بذلك إلا عن آبائه (صلوات الله عليهم) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وحديث عن الخضر عليه السلام مروي بطرق متعددة عن البرقي الثقة عن الإمام الجواد عليه السلام في محاورة للخضر مع أمير المؤمنين والإمام الحسن عليهما السلام.

كما أن في تلك النصوص حديثان عن الإمام الباقر عليه السلام في تعداد الأئمة، وسبعة أحاديث عن الإمام الصادق عليه السلام، وحديث عن الإمام الكاظم عليه السلام، وحديث عن الإمام الرضا عليه السلام.

وهي إن لم تنفع على الإطلاق ـ بلحاظ العلم بأنهم عليهم السلام لا يخبرون في مثل هذا الأمر الغيبي إلا بعد أخذه عن آبائهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ـ فلا أقل من أن تنفع بعد ثبوت إمامتهم في إثبات إمامة من بعدهم من الأئمة عليهم السلام.

النص على كل إمام ممن قبله من آبائه عليهم السلام

الطائفة الثانية: ما تضمن نص النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو أحد الأئمة عليه السلام على إمامة بعض من بعدهم من الأئمة بأشخاصهم.

وهي نصوص كثيرة أيضاً. وقد ذكرناها أيضاً في الجزء الثالث من كتابنا (في رحاب العقيدة). ونحن نقتصر هنا ـ تجنباً عن التطويل ـ على ذكر أعدادها، وبعض المؤيدات لها في حق كل إمام إمام.

الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام

١ ـ الإمام أبو محمد علي بن الحسين السجاد زين العابدين (صلوات الله عليه)، وقد يكنى بأبي الحسن. والأحاديث في حقه تقارب الثلاثين.

وهي بضميمة ما سبق في الطائفة الأولى تبلغ الثمانين أو أكثر.

ويضاف لها النصوص المستفيضة المتضمنة أن الأئمة من ذرية الحسين عليه السلام من دون تعيين لهم، ومنها ما تضمن الاستدلال بآية أولو الأرحام كما سبق، لما هو المعلوم من انحصار ذرية الحسين عليه السلام بعد مقتله بالإمام زين العابدين عليه السلام.

الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام

٢ـ الإمام أبو جعفر محمد بن علي الباقر (صلوات الله عليه). والأحاديث في حقه أكثر من ثلاثين. وهي بضميمة ما سبق في الطائفة الأولى تزيد على الثمانين.

ويضاف إلى ذلك ما تضمن أن الإمامة في ذرية الحسين عليه السلام، لانحصار ذرية الحسين عليه السلام بعد الإمام زين العابدين عليه السلام بالإمام الباقر عليه السلام وإخوته، ولا يظهر من إخوته من تدعى له الإمامة بالنص، فإن الزيدية وإن قالوا بإمامة أخيه زيد، إلا أن منشأ إمامته عندهم خروجه بالسيف، من دون أن يدعى النص عليه من الله تعالى، فيخرج عن محل الكلام.

ما يشهد بعدم إمامة زيد الشهيد

مضافاً إلى أمرين:

الأول: أنه قد وردت نصوص كثيرة عن زيد نفسه وعن أولاده وعن الأئمة (صلوات الله عليهم) بأنه لم يدّع الإمامة لنفسه، وأنه كان مقراً بإمامة

الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام، وإنما دعا للرضا من آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه لو ظفر لوفى.

الثاني: أنه إنما خرج بعد سنة مائة وعشرين، بعد وفاة الإمام زين العابدين عليه السلام بمدة طويلة، بل حتى بعد وفاة الإمام الباقر عليه السلام بمدة أيضاً، فلو كان خروجه سبب إمامته بعد أبيه لزم خلوّ الأرض من الإمام. وقد سبق إجماع الشيعة على امتناع ذلك، وأنه يستفاد أيضاً من النصوص التي رواها الفريقان.

الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام

٣ـ الإمام أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق (صلوات الله عليه). وقد ورد عن آبائه عليهم السلام النص على إمامته فيما يقرب من عشرين حديثاً، وهي بضميمة ما سبق في الطائفة الأولى تزيد على سبعين حديثاً.

ويضاف إلى ذلك طائفتان من الأحاديث.

سلاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون إلا عند الإمام

الأولى: الأحاديث الكثيرة المتضمنة أن سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون إلا عند الإمام[1]، وفيها ما ورد عن الإمام الباقر عليه السلام، كحديث بريد عنه عليه السلام: «في قول الله تبارك وتعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُم أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهلِهَا...**﴾ قال: إيانا عنى، أن يؤدي الأول منّا إلى الإمام الذي يكون

(١) راجع الأحاديث المذكورة في الكافي ١: ٢٣٢ـ٢٣٨/ وبحار الأنوار ٢٦: ٢٠١ـ٢٢٢.

بعده السلاح والعلم والكتب»[١].

وحديث الحسن بن أبي سارة عنه عليه السلام قال: «السلاح فينا بمنزلة التابوت، إذا وضع التابوت على باب رجل من بني إسرائيل علم بنو إسرائيل أنه قد أوتي الملك. وكذلك السلاح حيثما دارت الإمامة»[٢]. ونحوهما غيرهما، بل يظهر ذلك مما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته حين حضرته الوفاة[٣].

حيث تصلح هذه الأحاديث لإثبات إمامة الإمام الصادق عليه السلام بضميمة النصوص الكثيرة المتضمنة أن السلاح كان عنده عليه السلام[٤]، كحديث عبد الأعلى بن أعين قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: عندي سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا أنازع فيه»[٥].

وفي حديث سعيد السمان أنه عليه السلام قال: «وإن عندي لسيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودرعه ولامته ومغفره... وإن عندي لراية رسول الله...»[٦]. ونحوهما غيرهما.

جريان الإمامة في الأعقاب من الوالد لولده

الثانية: ما أشرنا إليه آنفاً من الأحاديث المتضمنة أن الإمامة بعد

---

(١)، (٢) بحار الأنوار ٢٦: ٢٢٠، ٢٢١.

(٣) الكافي ١: ٢٩٨.

(٤) راجع هذه النصوص في الكافي ١: ٢٣٢ـ٢٣٧/ وبحار الأنوار ٢٦: ٢٠١ـ٢٢٢.

(٥) الكافي ١: ٢٣٤/ وبحار الأنوار ٢٦: ٢٠٩، ٢١٠.

(٦) الكافي ١: ٢٣٣. واللفظ له/ وبحار الأنوار ٢٦: ٢٠١، ٢٠٢.

الحسن والحسين عليهما السلام تجري في الأعقاب من الأب لولده، ولا تكون في أخ ولا عم ولا خال، وفي بعضها الاستدلال بآية أولى الأرحام. وقد ورد بعض هذه الأحاديث عن الإمام الباقر عليه السلام الذي ثبتت إمامته بما سبق.

ففي حديث أبي حمزة عنه: «قال: يا أبا حمزة إن الأرض لن تخلو إلا وفيها عالم منّا، فإن زاد الناس قال: قد زادوا، وإن نقصوا قال: قد نقصوا، ولن يخرج الله ذلك العالم حتى يرى في ولده من يعلم مثل علمه أو ما شاء الله»(١).

وفي حديث أبي بصير عنه عليه السلام: «في قوله عزّ وجلّ: ﴿**وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ**﴾ إنها في الحسين عليه السلام ينتقل من ولد إلى ولد، ولا ترجع إلى أخ ولا عم»(٢).

وإذا كانت الإمامة في أولاد الإمام الباقر عليه السلام بمقتضى هذه النصوص فلابد أن تكون في الإمام الصادق عليه السلام، لعدم ظهور المنازع له من إخوته. ولو فرض وجوده في وقته فقد انقرض وماتت دعوته، ولا ناطق بها الآن. وقد سبق أن ذلك من شواهد بطلان الدعوة، كما ذكرناه غير مرة وفصلنا الكلام فيه في الحديث حول الشورى.

ظهور تميز الإمام الصادق عليه السلام في عصره

ويبدو من بعض الأخبار أن الإمام الصادق عليه السلام قد عرف عند بعض الخاصة من غير الشيعة بأنه الشخص المتميز عن أهل بيته، وأنه لو

---

(١) بحار الأنوار ٢٥: ٢٥٠، ٢٥١/ والغيبة للطوسي: ٢٢٢ـ٢٢٣.

(٢) بحار الأنوار ٢٥: ٢٥٣.

كان هناك نص فهو منحصر به لا يتجاوزه لغيره.

١ـ يقول المنصور الدوانيقي: «إن جعفراً كان ممن قال الله فيه: ﴿ثُمَّ أورَثْنَا الكِتَابَ الَّذِينَ اصطَفَينَا مِن عِبَادِنَا﴾ وكان ممن اصطفاه الله وكان من السابقين بالخيرات»[١].

٢ـ ويقول المنصور أيضاً لابن مهاجر ـ بعد أن نقل له ابن مهاجر كرامة للإمام الصادق عليه السلام ـ: «يا ابن مهاجر اعلم أنه ليس من أهل بيت النبوة إلا وفيه محمد محدث، وإن جعفر بن محمد محدثنا اليوم»[٢].

٣ـ ويقول موسى بن المهدي العباسي في أعقاب واقعة فخ: «ولولا ما سمعت من المهدي فيما أخبر به المنصور، بما كان به جعفر من الفضل المبرز عن أهله في دينه وعلمه وفضله، وما بلغني عن السفاح من تقريظه وتفضيله، لنبشت قبره وأحرقته بالنار إحراقاً»[٣].

الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام

٤ـ الإمام أبو إبراهيم موسى بن جعفر (صلوات الله عليه). وقد يكنى بأبي الحسن، أو أبي الحسن الأول، وقد يلقب بالعبد الصالح. وقد ورد في النص على إمامته من آبائه عليهم السلام ما يقرب من أربعين حديثاً. وإذا أضيف إليها ما سبق في الطائفة الأولى تجاوزت النصوص على إمامته المائة حديث.

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢: ٣٨٣ وفاة أبي عبد الله جعفر بن محمد وآدابه.

(٢) الكافي ١: ٤٧٥ باب: مولد جعفر بن محمد عليهما السلام.

(٣) بحار الأنوار ٤٨: ١٥١.

هـذا مضافـاً إلى المجموعتين مـن النصوص التي تقـدم التعرض لهما عند التعرض لنصوص إمامة الإمام الصادق عليه السلام.

نصوص سلاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الأولى: النصوص الكثيرة المشار إليها آنفاً المتضمنة أن سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكـون إلا عنـد الإمـام، والكثير منها قـد ورد عن الإمامين الباقـر والصـادق عليهما السلام، فيصح الاحتجـاج به لإمامة الإمـام الكاظم عليه السلام بضميمة ما تضمن أن السـلاح عنده، كحديـث محمد بن حكيم عنه عليه السلام: «قال: السلاح عندنا مدفوع عنه...»[1]. ويظهر من غيره.

وكذا النصوص المتضمنة وجود السـلاح عند الأئمة من ولده عليه السلام، كما يأتي إن شاء الله تعالى، ضرورة انتقاله إليهم منه عليه السلام.

نصوص جريان الإمامة في الأعقاب

الثانية: نصـوص جريـان الإمامـة بعـد الحسـن والحسـين عليهما السلام في الأعقـاب مـن الأب لولـده ولا تنتقـل في أخ ولا عـم. وإذا كان ما ينهض بالاحتجـاج منها في حـق الإمام الصادق عليه السلام خصوص مـا ورد منها عن الإمـام الباقر عليه السلام، فإن ما ينهض بالاحتجـاج في حق الإمام الكاظم عليه السلام هو تلك النصوص مع ما ورد منها عن الإمام الصادق عليه السلام التي هي كثيرة جداً. بل لعل هذه القضية بلغت من الظهور بعد الإمام الصادق عليه السلام حداً

(١) الكافي ١: ٢٣٥/ وبصائر الدرجات: ١ـ٢.

جعلها أمراً متسالماً عليه بين الشيعة وحقيقة ثابتة عندهم، كما يظهر مما يأتي في بقية الأئمة (صلوات الله عليهم).

وإذا كانت الإمامة بمقتضى هذه النصوص تنحصر بعد الإمام الصادق عليه السلام بأولاده فلم يدع أحد الإمامة لغير الإمام الكاظم عليه السلام إلا الإسماعيلية القائلين بانتقال الإمامة في عقب إسماعيل بن الإمام الصادق عليه السلام والفطحية القائلين بإمامة عبد الله الأفطح ابنه أيضاً.

بطلان دعوى الإسماعيلية

لكن إسماعيل قد مات في حياة الإمام الصادق عليه السلام قطعاً. فإن رجعت دعوى الإسماعيلية إلى ثبوت الإمامة له في حياته وانتقالها منه لعقبه بعد وفاته فيبطلها..

أولاً: النصوص الكثيرة النافية لإمامته سواءً تضمنت نفيها صريحاً، أم بالملازمة، كنصوص الطائفة الأولى، حيث لم تذكره في جملة الأئمة، والنصوص المصرحة بإمامة الإمام الكاظم عليه السلام بعد الإمام الصادق عليه السلام.

وثانياً: بأنه لا يمكن اجتماع إمامين في زمان واحد إلا بمعنى أن يكون أحدهما بمرتبة الإمامة، ليكون مهيأ لانتقالها إليه بعد موت الإمام السابق، وهذا لا يكون مع موته قبله.

وإن رجعت دعوى الإسماعيلية إلى انتقال الإمامة من الإمام الصادق عليه السلام إلى عقب إسماعيل من دون توسط إمامة إسماعيل.

فيبطلها..

أولاً: النصوص الكثيرة ـ من الطائفتين الأولى والثانية ـ المتضمنة انتقال الإمامة من الإمام الصادق عليه السلام للإمام الكاظم عليه السلام.

وثانياً: نصوص جريان الإمامة في الأعقاب من الأب لولده لظهورها في الولد دون ولد الولد.

ويزيد في وضوح بطلان دعوى الإسماعيلية كيفما كانت أمران:

الأول: أنه لم يعرف عن أولاد إسماعيل أنهم ادعوا الإمامة أو تصدوا لها بعد الإمام الصادق عليه السلام، وإنما ظهرت هذه الدعوة بعد مدة طويلة لتصحيح خلافة الفاطميين.

الثاني: أنهم يزيدون في عدد الأئمة على الاثني عشر، فيبطل قولهم النصوص الكثيرة بل المتواترة المتضمنة أن الأئمة اثنا عشر.

بطلان دعوى الفطحية

وأما الفطحية فيبطل دعواهم..

أولاً: النصوص الكثيرة المتضمنة انتقال الإمامة من الإمام الصادق عليه السلام للإمام الكاظم عليه السلام.

وثانياً: أن عبد الله الأفطح مات بعد الإمام الصادق عليه السلام بقليل من دون أن يعقب.

فإن قيل بتوقف الإمامة عنده، فذلك مخالف للنصوص المتضمنة أن الأئمة اثنا عشر، والنصوص الكثيرة المتضمنة أن الأرض لا تخلو من إمام.

وإن قيل بانتقال الإمامة منه إلى أخيه الإمام الكاظم عليه السلام ـ كما جرى عليه بعضهم ـ تبطل دعواهم أمور:

الأول: نصوص جريان الإمامة في الأعقاب.

الثاني: أن الإمام الكاظم عليه السلام ومن بعده من الأئمة مجمعون على عدم إمامته، كما يشهد بذلك النصوص الواردة عنهم في تعداد الأئمة عليهم السلام وغيرها من أحاديثهم، وإجماع شيعتهم.

الثالث: أن عبد الله لو كان إماماً متوسطاً بين أبيه وأخيه لزم كون الإمام الثاني عشر هو الإمام الحسن العسكري عليه السلام، وحيث إنه قد توفي، فإن قيل بتوقف الإمامة عنده منعت من ذلك النصوص الكثيرة جداً ـ المشار إليها آنفاً ـ الحاكمة بعدم خلوّ الأرض عن الإمام، والنصوص الكثيرة بل المتواترة المتضمنة أن خاتم الأئمة هو الإمام المهدي الذي اسمه اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والذي يظهر الله تعالى به الحق ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.

وإن قيل بانتقال الإمامة من الإمام الحسن العسكري عليه السلام لولده الحجة المنتظر (عجّل الله فرجه) لزم كون الأئمة ثلاثة عشر، وهو مخالف للنصوص المشار إليها آنفاً.

الرابع: أن هذه الطائفة قد انقرضت ولم يبق من يحمل دعوتها ويدعو إليها، وهو شاهد بمخالفتها للحق، وإلا لزم اجتماع الأمة على ضلال، كما سبق نظيره.

تميز الإمام الكاظم عليه السلام بالوصية

هـذا ويظهـر من بعـض الأخبار تميز الإمـام الكاظـم عليه السلام بالوصية بالنص كان معروفاً عند بعض الخاصة من غير الشيعة.

١ـ فهذا موسـى بن المهـدي حينما أدخل عليه أسرى واقعة الحسـين شـهيد فخ ذكر الإمام الكاظم عليه السلام فنال منه، وقال: «والله ما خرج حسـين إلا عـن أمره، ولا اتبع إلا محبته، لأنه صاحـب الوصية في أهل هذا البيت. قتلني الله إن أبقيت عليه»[1].

٢ـ وروي عـن المأمـون في حديـث لـه مـع الرشـيد حـول الإمـام الكاظـم عليه السلام قـال: «فلما خلا المجلس قلـت له: يا أمـير المؤمنين، من هذا الرجل الذي قد عظمته وأجللته...؟

قال: هذا إمام الناس وحجة الله على خلقه وخليفته على عباده.

فقلت: يا أمير المؤمنين أليست هذه الصفات كلها لك وفيك؟!

فقال: أنا إمام الجماعة في الظاهر بالغلبة والقهر، وموسى بن جعفر إمام حق. والله يا بني إنه لأحق بمقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مني ومن الخلق جميعاً. ووالله لو نازعتني هذا الأمر لأخذت الذي فيه عيناك، فإن الملك عقيم»[2].

(١) بحار الأنوار ٤٨: ١٥١.

(٢) بحار الأنوار ٤٨: ١٣١.

الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام

٥ـ الإمام أبو الحسن علي بن موسى الرضا (صلوات الله عليه). وقد ورد النص على إمامته في ستة وأربعين حديثاً. وإذا أضيف إليها نصوص الطائفة الأولى قاربت النصوص عليه مائة وعشرة أحاديث.

مضافاً إلى المجموعتين المتقدمتين عند التعرض لنصوص إمامة الإمام الصادق عليه السلام. وهما كلما تعاقب الأئمة عليهم السلام زادا كثرة، وزاد مضمونهما وضوحاً عند الشيعة، بسبب تعرض الأئمة المتأخرين له وتأكيدهم عليه.

أحاديث سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الأولى: الأحاديث المتضمنة أن سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون إلا عند الإمام، بضميمة ما تضمن أنه كان عند الإمام الرضا عليه السلام، كحديث سليمان بن جعفر: «كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام: عندك سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ فكتب بخطه الذي أعرفه: هو عندي»[1].

وحديث أحمد بن أبي عبد الله عنه عليه السلام: «سألته عن سيف ذي الفقار سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أين هو؟ قال: هبط به جبرئيل عليه السلام من السماء، وكانت حليته من فضة. وهو عندي»[2]، ويظهر ذلك من غيرهما أيضاً.

---

(١) بحار الأنوار ٢٦: ٢١١/ وبصائر الدرجات: ٢٠٥.

(٢) الكافي ١: ٢٣٤/ وبحار الأنوار ٤٢: ٦٥.

أحاديث جريان الإمامة في الأعقاب

الثانية: ما تضمن أن الإمامة بعد الحسن والحسين عليهما السلام تجري في الأعقاب ولا تنتقل إلى أخ أو عم. وحيث لم يدّعِ ولم يدعَ لأحد من إخوته الإمامة بالنص فهي تنحصر به.

ولعله لذا انحصر الخلاف في إمامته بالواقفة الذين أنكروا موت الإمام الكاظم عليه السلام، وادعوا ختم الإمامة به، وأنه الإمام المنتظر، وأن غيبته في سجنه. لكن يبطل دعواهم أمور.

بطلان دعوى الواقفة

الأول: القطع بموت الإمام الكاظم عليه السلام بنحو يلحق بالبديهيات.

الثاني: النصوص الكثيرة التي هي مورد الكلام، حيث تشهد بأن الإمام الكاظم عليه السلام يموت، وأن الإمام من بعده ولده الإمام الرضا عليه السلام.

الثالث: النصوص الكثيرة المتضمنة أن الأئمة اثنا عشر، والمتضمنة أن تسعة من الأئمة من ذرية الحسين عليه السلام، وأن المهدي (عجّل الله فرجه) هو الثاني عشر منهم، والتاسع من ذرية الحسين عليه السلام.

الرابع: النصوص المستفيضة، بل المتواترة التي رواها الفريقان المتضمنة أن الإمام المهدي (عجّل الله فرجه الشريف) اسمه اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

الخامس: أن هذه الفرقة قد انقرضت، ولم يبق منها من يحمل دعوتها ويدعو إليها، وذلك دليل على بطلانها وضلالها، كما سبق.

الإمام محمد بن علي الجواد عليه السلام

٦ـ الإمام أبو جعفر محمد بن علي الجواد (صلوات الله عليه). وقد يلقب بالتقي. وقد ورد النص عليه في سبعة وعشرين حديثاً. وإذا أضيف إليها نصوص الطائفة الأولى بلغت النصوص الدالة على إمامته التسعين.

ويضاف إلى ذلك المجموعتان المشار إليهما عند الكلام في نصوص إمامة آبائه (صلوات الله عليهم). وهي في دوره عليه السلام أكثر عدداً ومضمونها أشدّ ظهوراً بين الشيعة، وأقوى تركزاً في نفوسهم.

أحاديث سلاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الأولى: النصوص المتضمنة أن سلاح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يكون إلا عند الإمام بضميمة بعض النصوص الظاهرة في أنه كان عنده، كحديث إبراهيم بن هاشم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إن السلاح فينا بمنزلة التابوت في بني إسرائيل، يدور الملك حيث دار السلاح، كما كان يدور حيث دار التابوت»[1]، وغيره.

نصوص جريان الإمامة في الأعقاب

الثانية: نصوص جريان الإمامة بعد الحسين عليه السلام في الأعقاب من الأب لولده، دون الأخ والعم.

ولذا يظهر من بعض النصوص تحيّر بعض الشيعة لتأخر ولادة

---

(١) بحار الأنوار ٢٦: ٢٠٦.

الإمام الجواد، كحديث محمد بن إسماعيل بن بزيع عن الإمام الرضا عليه السلام: «أنه سئل أتكون الإمامة في عمّ أو خال؟ فقال: لا. فقلت: ففي أخ؟ قال: لا. قلت: ففي من؟ قال: في ولدي. وهو يومئذ لا ولد له»[١].

كما يظهر من بعضها أن ذلك أمر كان يستغله خصوم الإمام الرضا عليه السلام، كحديث الحسين بن بشار [يسار]: «كتب ابن قياما إلى أبي الحسن عليه السلام كتاباً يقول فيه: كيف تكون إماماً وليس لك ولد؟ فأجابه أبو الحسن الرضا عليه السلام: وما علمك أن لا يكون لي ولد؟!. والله لا تمضي الأيام والليالي حتى يرزقني الله ولداً ذكراً يفرّق به بين الحق والباطل»[٢]، وغيره.

وعلى ذلك يتعين أن تكون الإمامة للإمام الجواد عليه السلام، لانحصار عقب الإمام الرضا عليه السلام به. ولاسيما مع عدم ظهور دعوى الإمامة لغيره بالنص، فضلاً عن كونه خلفاً للإمام الرضا عليه السلام.

ومن هنا كان الظاهر مفروغية الشيعة عن إمامة الإمام الجواد عليه السلام بعد أبيه عليه السلام، وإنما كان السؤال من بعضهم إما قبل ولادته لتحيرهم في أمر الإمامة بمقتضى الضوابط التي يعرفونها، أو بعد ولادته للتأكد والتثبت أو الجمود على سماع النص.

وقد روى أحمد بن محمد بن عيسى عن الإمام الجواد (صلوات الله عليه) حديثاً طويلاً، وفي آخره: «فقال لي أبو جعفر عليه السلام ابتداء منه: ذهبت

---

(١) الكافي ١: ٢٨٦. واللفظ له/ وبحار الأنوار ٥٠: ٣٥.

(٢) الكافي ١: ٣٢٠/ وبحار الأنوار ٥٠: ٢٢.

الشبهة، ما لأبي ولد غيري. قلت: صدقت جعلت فداك»[1].

صغر سن الإمام الجواد عليه السلام من شواهد التسديد الإلهي

ويؤكـد ذلك ما هو المعلوم من أهمية الإمامة عند الشيعة وقدسيتها ورفعة شأنها بمقاييسهم، فهي امتداد للنبوة، وهم يدّعون في الإمام دعاوى عريضة جداً ـ تبعاً لما ورد عن أئمتهم (صلوات الله عليهم) ـ من تميزه بالعصمة والكرامة على الله تعالى ومنه عز وجل، فهو من خاصته وخالصته، قد مكنه من مفاتيح علمه، وأورثه مواريث الأنبياء (صلوات الله عليهم)، وأقدره على التصرف في الكون وخرق نواميسه الطبيعية بصدور المعجز على يديه، وفرض على الناس طاعته والتسليم له.

كما أن ثبوت الإمامة لأهل البيت (صلوات الله عليهم) أمر يضيق منه الجمهور الذين هم على خلاف خطهم. ولاسيما السلطان الذي يرى في الإمامة إنكاراً لشرعيته، والعلماء الذين يرون فيها استهواناً بعلمهم وكسراً لكبريائهم.

ومن الظاهر أن الإمام الجواد (صلوات الله عليه) قد تقلد هذا المنصب العظيم في الثامنة من عمره الشريف، وهو عمر لا يؤهل الإنسان العادي لتحمل مسؤولية بيت واحد، بل ولا لتحمل مسؤولية شخصه وحده.

كما أنه لم يكن محجوباً عن الناس، ليتسنى لأتباعه أن يحيطوه بهالة

---

(١) بحار الأنوار ٥٠: ٦٧، ٦٨/ وروى الذيل المذكور باختلاف يسير في الكافي، لكن عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أبيه محمد بن عيسى ١: ٣٢٠.

أسطورية، وينسجوا حوله دعاوى تقديسية لا سبيل لكشف حقيقتها. بل كان منفتحاً على الناس يخالطهم ويحتك بهم، فيتيسر لهم الإطلاع على واقعه في علمه وعمله وأفكاره وسلوكه.

فلو لم يكن (صلوات الله عليه) حقيقاً بهذا المنصب العظيم، وموردا لرعاية الله تعالى وعنايته وتأييده وتسديده بالنحو المناسب له، لانهار أمام هذه المسؤولية العظمى، وفضح أمام الناس خاصتهم وعامتهم.

ولاسيما مع ما يملكه خصومه من قوة إعلامية هائلة قادرة على تتبع الثغرات والسلبيات وتضخيمها وتهويلها ونشرها بين الناس وإلفات أنظارهم إليها. وبذلك يقضون على منصب الإمامة من أقصر الطرق وأيسرها.

لكنه (صلوات الله عليه) فرض شخصيته واحترامه على القريب والبعيد والعدو والصديق، وكان له كيانه المعتد به عند السلطة والجمهور، فضلاً عن شيعته ومواليه. وبذلك حفظ للإمامة هيبتها وبهاءها وقدسيتها وجلالها.

ومما يزيد الأمر وضوحاً وجلاءً بخوع بعض مشايخ الطالبيين ممن يشاركونه في النسب ويتقدمون عليه في الطبقة، حيث لا يظهر له مبرر معقول إلا الإذعان لأمر الله تعالى فيه والتسليم لحكمه، لقوة بصيرتهم في إمامته عليه السلام، كعمه الحسين بن موسى بن جعفر، وعم أبيه السيد الجليل علي بن جعفر رضي الله عنهما.

يقول الحسين بن موسى: «كنت عند أبي جعفر عليه السلام بالمدينة، وعنده علي بن جعفر، وأعرابي من أهل المدينة جالس، فقال لي الأعرابي: من هذا الفتى؟ وأشار بيده إلى أبي جعفر عليه السلام. قلت: هذا وصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قال: يا سبحان الله رسول الله قد مات منذ مائتي سنة، وهذا حدث، كيف يكون هذا وصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟!

قلت: هذا وصي علي بن موسى، وعلي وصي موسى بن جعفر، وموسى وصي جعفر بن محمد، وجعفر وصي محمد بن علي، ومحمد وصي علي بن الحسين، وعلي وصي الحسين، والحسين وصي الحسن، والحسن وصي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وعلي بن أبي طالب وصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

قال: ودنا لطبيب ليقطع له العرق، فقام علي بن جعفر، فقال: يا سيدي يبدؤني، لتكون حدة الحديد فيّ قبلك. قال: قلت [يعني: للأعرابي]: يهنك، هذا عم أبيه. قال: فقطع له العرق. ثم أراد أبو جعفر عليه السلام النهوض، فقام علي بن جعفر، فسوى له نعليه حتى يلبسهما»[1].

وعن محمد بن الحسن بن عمار قال: «كنت عند علي بن جعفر بن محمد جالساً بالمدينة ـ وكنت أقمت عنده سنتين أكتب عنه ما يسمع من أخيه، يعني: أبا الحسن عليه السلام ـ إذ دخل عليه أبو جعفر محمد بن علي الرضا عليه السلام المسجد، مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فوثب علي بن جعفر بلا حذاء ولا رداء، فقبل يده وعظمه، فقال له أبو جعفر: يا عم اجلس رحمك

---

(١) معجم رجال الحديث ١٢: ٣١٦، ٣١٧/ واختيار معرفة الرجال ٢: ٧٢٩.

الله. فقال: يا سيدي كيف أجلس وأنت قائم؟ فلما رجع علي بن جعفر إلى مجلسه جعل أصحابه يوبخونه، ويقولون: أنت عم أبيه وأنت تفعل به هذا الفعل! فقال: اسكتوا. إذا كان الله عزّ وجلّ - وقبض على لحيته - لم يؤهّل هذه الشيبة، وأهّل هذا الفتى، ووضعه حيث وضعه، أنكر فضله؟! نعوذ بالله مما تقولون، بل أنا له عبد»[1].

وعن علي بن جعفر أنه قال: «قال لي رجل من الواقفة: ما فعل أخوك أبو الحسن؟ قلت: قد مات.

قال: وما يدريك بذاك؟ قال: قلت: قسمت أمواله، وأنكحت نساؤه، ونطق الناطق بعده.

قال: ومن الناطق من بعده؟ قلت: ابنه علي.

قال: فما فعل؟ قلت له: مات. قال: وما يدريك أنه مات؟ قلت: قسمت أمواله، ونكحت نساؤه، ونطق الناطق بعده.

قال: ومن الناطق من بعده؟ قلت: أبو جعفر ابنه. قال: فقال لي: أنت في سنك وقدرك، وأبوك جعفر بن محمد، تقول هذا القول في هذا الغلام.

قال: قلت: ما أراك إلا شيطاناً. قال: ثم أخذ بلحيته فرفعها إلى السماء، ثم قال: فما حيلتي إن كان الله رآه أهلاً لهذا ولم يكن هذه الشيبة لهذا أهلاً»[2].

---

(١) الكافي ١: ٣٢٢/ ومعجم رجال الحديث ١٢: ٣١٧ في ترجمة علي بن جعفر.

(٢) اختيار معرفة الرجال ٢: ٧٢٨ واللفظ له/ ومعجم رجال الحديث ١٢: ٣١٦ في ترجمة علي بن جعفر.

والإنصاف أن ذلك بمجموعه من أقوى الأدلة على إمامته وإمامة آبائه عليهم السلام من قبله ـ لأن إمامته فرع إمامتهم ـ وأصدق الشواهد على حقية دعوة الإمامة، وسلامة مسيرتها الظافرة، وعلى عناية الله تعالى بها ورعايته لها، و﴿إِن يَنصُرْكُمُ اللهُ فَلاَ غَالِبَ لَكُمْ﴾[1].

ويجري هذا بعينه في ولده الإمام أبي الحسن علي بن محمد الهادي عليه السلام، الذي تسنم هذا المنصب الرفيع في مثل سن الإمام الجواد عليه السلام.

بل ذكرنا في الجزء الثالث من كتابنا (في رحاب العقيدة) عند التعرض للقرائن المؤيدة للنص أن ذلك يجري في الأئمة بمجموعهم، إلا أن للإمامين الجواد والهادي عليهما السلام تميزهما بسبب صغر السن. ومن أجل ذلك خصصناهما بهذا الحديث.

الإمام علي بن محمد الهادي عليه السلام

٧ـ الإمام أبو الحسن علي بن محمد الهادي (صلوات الله عليه). وقد يلقب بالنقي.

وقد ورد في النص على إمامته أحد عشر حديثاً، وإذا أضيف إليها ما سبق في الطائفة الأولى زادت نصوص إمامته على سبعين حديثاً. ويضاف إليها أحاديث جريان الإمامة في الأعقاب من الأب لولده، ولا تكون في أخ ولا عم ولا خال.

---

(١) سورة آل عمران آية: ١٦٠.

والإمـام الجواد عليه السلام وإن كان له ولد آخر، وهو موسـى المبرقع، إلا أنـه لم يعرف عنـه ولا عن غيره دعـوى الإمامة له. فانحـصر الأمر بالإمام الهادي عليه السلام.

كـما يؤيد ذلك بنظـير ما تقـدم في الإمام الجواد عليه السلام من تسـديد الله تعالى له، لمشاركته له في تسنم منصب الإمامة وهو صغير السن، كما تقدم.

الإمام الحسن بن علي العسكري عليه السلام

٨ـ الإمام أبو محمد الحسـن العسكري (صلوات الله عليه). وقد ورد النـص عـلى إمامته في أربعـة وعشرين حديثـاً. وإذا أضيـف إليها نصوص الطائفـة الأولى تقـارب نصـوص إمامتـه التسـعين حديثاً. ويضـاف إليها نصوص جريان الإمامة في الأعقاب، حيث لم ينقل عن أحد دعوى الإمامة عنـد مضي الإمـام الهادي عليه السلام لغـير الإمام العسـكري عليه السلام، بـل ادعيت له عليه السلام لا غير، وادعاها هو وزاول نشاطها.

نعـم ادعاهـا أخـوه جعفـر وادعيـت لـه بعـد وفـاة الإمام الحسـن العسـكري عليه السلام، لدعـوى: أن الإمـام الحسـن العسـكري عليه السلام لم يعقب، لتكون الإمامة في عقبه. وافترق القائلون بإمامته فرقتين:

الفرقة الأولى: تدعـي أنـه الإمـام الثـاني عـشر بعـد أخيـه الإمـام العسكري عليه السلام من دون أن تمنع من إمامة الإمام العسكري عليه السلام. وهي لا تختلف مع الإمامية في إمامته عليه السلام.

مع أنه يبطل قولها..

أولاً: نصوص جريان الإمامة في الأعقاب، وعدم انتقالها إلى أخ أو عم أو خال.

وثانياً: ما تضمن من النصوص الكثيرة جداً أن الإمام الثاني عشر هو المهدي، وأن اسمه اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه هو الذي يظهر الله على يديه الحق، ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً. ومن الظاهر عدم انطباق ذلك على جعفر.

الفرقة الثانية: تدعي أن جعفر هو الإمام الحادي عشر بدلاً عن الإمام العسكري عليه السلام، لانكشاف بطلان إمامة الإمام العسكري عليه السلام بموته من دون عقب، لجريان الإمامة في الأعقاب.

ويبطل قولها أن جعفراً لم ينازع أخاه الإمام الحسن العسكري عليه السلام الإمامة، إما عن جهل بإمامته أو عن تفريط بها، وكلاهما مبطل لإمامته.

مضافاً إلى أنه يبطل دعوى الفرقتين أمور:

الأول: الأدلة القاطعة بوجود الخلف للإمام العسكري عليه السلام، كما سيأتي.

الثاني: ما ثبت من عدم أهلية شخص جعفر للإمامة، لسلوكه المشين إلى حين وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

الثالث: ما ورد من توبته بعد ذلك، وتراجعه عن دعوى الإمامة. وفي التوقيع الشريف عن الإمام الحجة (عجّل الله فرجه): «وأما سبيل

عمي جعفر وولده فسبيل إخوة يوسف على نبينا وآله وعليه السلام»[١].

الرابع: النصوص الكثيرة جداً المتضمنة أن الإمام الثاني عشر هو الإمام المهدي وأن اسمه اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن له غيبة يظهر بعدها، ويظهر الحق على يديه، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً. وهو لا ينطبق على جعفر، ولا على أحد من ولده.

الخامس: أن القائلين بإمامته قد انقرضوا، ولم يبق لهذه الدعوة من يحملها ويدعو لها، وقد سبق أن ذلك دليل بطلانها وضلالها. ومن هنا لا مخرج عن أدلة إمامة الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

خاتم الأئمة الحجة بن الحسن عليه السلام المنتظر

٩ـ خاتم الأئمة الإمام المنتظر قائم آل محمد الحجة بن الحسن المهدي صاحب الزمان، عجّل الله تعالى فرجه الشريف، وصلى عليه وعلى آبائه الطيبين الطاهرين، وسلّم تسليماً كثيراً.

وقد ورد في النص عليه ما يقرب من ثلاثين حديثاً. وإذا أضيف إليها أحاديث الطائفة الأولى زادت النصوص عليه على تسعين حديثاً.

طوائف النصوص الشاهدة بإمامته عليه السلام

مضافاً إلى النصوص الكثيرة التي سبق التعرض لها المتضمنة أن الإمامة بعد الحسين عليه السلام تجري في الأعقاب من الأب لولده، ولا تكون في

---

(١) الغيبة للشيخ الطوسي: ٢٩٠.

أخ ولا عمّ ولا خال، فإنه بملاحظتها يتجه الاستدلال على إمامته بطوائف من النصوص:

الأولى: الأحاديث المستفيضة بل المتواترة التي رواها الفريقان المتضمنة أن الأئمة اثنا عشر. ضرورة أنه إذا كان الإمام العسكري عليه السلام هو الإمام الحادي عشر ـ بمقتضى النصوص المتقدمة ـ فلابد أن يكون الإمام الثاني عشر هو ولده القائم (عجّل الله فرجه).

الثانية: الأحاديث المستفيضة المتضمنة أن من ذرية الإمام الحسين عليه السلام تسعة من الأئمة، فإنه إذا كان الإمام العسكري عليه السلام هو الثامن منهم تعين كون الإمام التاسع هو ابنه الحجة (عجّل الله فرجه).

الثالثة: الأحاديث المستفيضة بل المتواترة التي رواها الفريقان المتضمنة أن الإمام المهدي من ذرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو من ذرية أمير المؤمنين عليه السلام أو من ذرية الحسين عليه السلام أو من ذرية بقية الأئمة المتقدمين عليهم السلام. لوضوح أنه ليس في الأئمة الأحد عشر من هو المهدي، فلابد أن يكون المهدي هو ابن الإمام العسكري عليه السلام.

الرابعة: الأحاديث المستفيضة التي رواها الفريقان المتضمنة أن الإمام المهدي عليه السلام آخر الأئمة الاثني عشر، أو آخر الأئمة من ذرية الحسين عليه السلام، أو التاسع منهم (صلوات الله عليهم). لظهور أنه إذا كان الإمام العسكري عليه السلام بمقتضى النصوص المتقدمة هو الحادي عشر من الأئمة والثامن من ذرية الحسين عليه السلام، تعين كون ابنه الحجة المنتظر (عجّل

الله تعالى فرجه الشريف) هو الثاني عشر من الأئمة والتاسع من الأئمة الذين هم من ذرية الحسين عليه السلام.

الخامسة: ما تضمن تحديد طبقة الإمام المهدي عليه السلام في النسب.

١ـ كحديث أبي حمزة الثمالي قال: «كنت عند أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام ذات يوم، فلما تفرق من كان عنده قال لي: يا أبا حمزة من المحتوم الذي لا تبديل له عند الله قيام قائمنا... ثم قال: بأبي وأمي المسمى باسمي المكنى بكنيتي السابع من ولدي. بأبي من يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً...»[١].

٢ـ وحديث صفوان بن مهران عن الإمام الصادق عليه السلام، وفيه أنه قيل له: فمن المهدي من ولدك؟ فقال: «الخامس من ولد السابع، يغيب عنكم شخصه...»[٢]. والمراد بالسابع هو سابع الأئمة عليهم السلام الإمام موسى بن جعفر الكاظم. وليس الخامس من ولده في أعقاب الأئمة عليهم السلام إلا الإمام المهدي الحجة بن الحسن (عجّل الله فرجه الشريف).

٣ـ ونحوه حديث عبد الله بن أبي يعفور[٣].

٤ـ وحديث علي بن جعفر عن أخيه الإمام الكاظم عليه السلام أنه قال: «إذا فقد الخامس من ولد السابع فالله الله في أديانكم لا يزيلنكم عنها أحد»[٤].

---

(١) إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات ٧: ٦٤ واللفظ له/ وبحار الأنوار ٢٤: ٢٤١، و٣٦: ٣٩٣، ٣٩٤.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٣٣/ وبحار الأنوار ٥١: ٣٢.

(٣) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٣٨/ وبحار الأنوار ٥١: ٣٢.

(٤) الكافي ١: ٣٣٦/ وكمال الدين وتمام النعمة: ٣٥٩، ٣٦٠.

٥ـ وحديث يونس بن عبد الرحمن: «دخلت على الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام فقلت له: يا ابن رسول الله، أنت القائم بالحق؟ قال: أنا القائم بالحق، ولكن القائم الذي يطهر الأرض... هو الخامس من ولدي. له غيبة يطول أمدها»(١).

٦ـ وحديث السيد الحميري الشاعر عن الإمام الصادق عليه السلام، وفيه: «فقلت له: يا ابن رسول الله قد روي لنا أخبار عن آبائك في الغيبة وصحة كونها، فأخبرني بمن تقع؟ فقال عليه السلام: ستقع بالسادس من ولدي، وهو الثاني عشر من الأئمة الهداة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ...»(٢).

٧ـ وحديث سليمان الديلمي في قصة واقعة القادسية، وأن يزدجرد خرج هارباً في أهل بيته، فوقف بباب الإيوان، فقال: «السلام عليك أيها الإيوان. هاأنا ذا منصرف عنك، وراجع إليك أنا أو رجل من ولدي لم يدن زمانه ولا آن أوانه». قال سليمان: «فدخلت على أبي عبد الله عليه السلام فسألته عن ذلك، وقلت له: ما قوله: رجل من ولدي؟ فقال: ذاك صاحبكم القائم بأمر الله عزّ وجلّ السادس من ولدي، قد ولده يزدجرد، فهو ولده»(٣).

٨ـ وحديث أبي الهيثم بن أبي حبة عنه عليه السلام أنه قال: «إذا اجتمعت ثلاثة أسماء متوالية: محمد وعلي والحسن، فالرابع القائم»(٤). وقريب منه أو

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٦١/ وبحار الأنوار ٥١: ١٥١.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٤٢/ وبحار الأنوار ٤٧: ٣١٧.

(٣) إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات ٧: ٢١٨/ وبحار الأنوار ٥١: ١٦٣، ١٦٤.

(٤) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٣٣، ٣٣٤.

عينه حديث أبي الهيثم التميمي[١].

٩ـ وحديث الحسين بن خالد عن الإمام الرضا عليه السلام، وفيه: «فقيل لـه: يا ابن رسول الله، ومن القائم منكم أهل البيت؟ قال: الرابع من ولدي...»[٢].

١٠ـ وحديث الريان بن الصلت عنه عليه السلام في وصف القائم عليه السلام، وفيه: «ذاك الرابع من ولدي يغيبه الله في ستره ما شاء الله»[٣].

١١ـ وحديث عبد العظيم الحسني عن الإمام الجواد عليه السلام، وفيه: «إن القائم منّا هو المهدي، الذي يجب أن ينتظر في غيبته، ويطاع في ظهوره، وهو الثالث من ولدي...»[٤].

١٢ـ وأوضحها في ذلك ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام، وفيه: «أنه كان إذا أقبل إليه الحسن قال: مرحباً يا ابن رسول الله. وإذا أقبل الحسين يقول: بأبي أنت وأمي يا أبا ابن خير الإماء. فقيل لـه: يا أمير المؤمنين وما بالك تقول هذا للحسن وتقول هذا للحسين؟ ومن ابن خيرة الإماء؟

فقال: ذاك الفقيد الطريد الشريد محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين هذا. ووضع يده على رأس الحسين عليه السلام»[٥].

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٣٤/ وبحار الأنوار ٥١: ١٤٣.

(٢) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٧١/ وبحار الأنوار ٥٢: ٣٢١، ٣٢٢.

(٣) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٧٦/ وبحار الأنوار ٥٢: ٣٢٢.

(٤) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٧٧/ وبحار الأنوار ٥١: ١٥٦.

(٥) مقتضب الأثر: ٣١/ وبحار الأنوار ٥١: ١١٠، ١١١.

السادسة: ما تضمن أن الإمام المهدي (عجّل الله فرجه) يظهر في آخر الزمان، أو بعد غيبة طويلة ويأس، وهرج ومرج، وامتلاء الأرض جوراً وظلماً، ونحو ذلك مما استفاض في نصوص الفريقين. لظهور أنه بعد فرض جريان الإمامة في الأعقاب، من الوالد لولده، فلابد من اتصال نسبه الشريف بالأئمة الذين من قبله (صلوات الله عليهم)، بأن يكون ولداً للإمام الحسن العسكري عليه السلام الذي هو آخرهم بمقتضى نصوص إمامتهم المتقدمة.

السابعة: النصوص المستفيضة المتضمنة أن الأرض لا تخلو عن إمام وحجة، ومنها ما رواه الفريقان من أن من مات ولم يعرف إمام زمانه، أو ليس عليه إمام، أو نحو ذلك، مات ميتة جاهلية، على ما تقدم في الوجه الثاني للاستدلال على أن الإمامة بالنص. فراجع.

وإليه يرجع قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن في كل خلف من أمتي عدلاً من أهل بيتي، ينفي عن هذا الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، وإن أئمتكم قادتكم إلى الله عزّ وجلّ، فانظروا بمن تقتدون في دينكم وصلاتكم»[1]. ورواه الجمهور بالنحو الذي تقدم في نصوص

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ٢٢١، واللفظ له/ قرب الإسناد: ٧٧/ الكافي ١: ٣٢/ مقتضب الأثر: ١٦/ الفصول المختارة: ٣٢٥.

وروي عند الجمهور بألفاظ مقاربة في كل من ينابيع المودة ٢: ١١٤، ص: ٣٦٦، ص: ٤٣٩/ الصواعق المحرقة ٢: ٤٤١، ٤٤٢، ٦٧٦/ ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى: ١٧ ذكر إخباره أنهم سيلقون بعده أثرة والحث على نصرتهم وموالاتهم/ جواهر العقدين في فضل الشرفين: القسم الثاني ١: ٩١ الرابع: ذكر حثه صلى الله عليه وآله وسلم الأمة على التمسك بعده بكتاب ربهم وأهل بيت نبيهم.

مرجعية أهل البيت عليهم السلام في الدين.

فإنـه إذا كانـت الإمامـة تجري في الأعقـاب، وكان أبو محمد الحسـن العسكري عليه السلام بمقتضى النصوص السابقة إماماً، ومن المعلوم أنه قد توفي، تعين أن يكون قد أعقب ولداً من بعده هو إمام العصر وصاحب الزمان.

وبعـد ذلك كله لا يظن بالمنصف الشـك في إمامـة الإمام الثاني عشر الحجة بن الحسـن المنتظر، صلى الله عليـه، وعلى آبائه من قبل وعجّل فرجه الشريف.

ولـذا يظهر من بعض النصوص أنه يكفي في ثبوت إمامته(عجّل الله فرجه) عند السـائل العلم بولادته عليه السلام ووجوده، بسـبب التكتم في ذلك، حذراً من إحراجات السلطة ومضايقاتها. ولذا اقتصر في كثير من الأحاديث والنصوص التاريخية على بيان ولادته ووجوده، وعلى إخبار جماعة برؤيتهم له (صلوات الله عليه).

بل النصوص السـابقة وحدها ـ على اختلاف مضامينها ـ كما تنهض بإثبـات إمامته تنهـض بإثبات وجوده وولادته، وهـي كافية في قيام الحجة على ذلك.

ولعل ذلك هو السـبب في تشـديد السـلطة والرقابة عـلى دار الإمام العسـكري عليه السلام، والفحص بعـد وفاته عن وجود ولد لـه. إذ من القريب جداً تسرب كثير من هذه الأحاديث لها، أو تسرب مضامينها، بسبب تسالم الشـيعة عليها، مع قناعة السلطة بأنهم قد أخذوها من عين صافية، لعلمها

بواقع الأئمة (صلوات الله عليهم)، وبحقيقة علمهم، وبأن شيعتهم يأخذون منهم وينطقون عنهم.

حيرة الشيعة بعد الإمام العسكري عليه السلام

وأما حيرة الشيعة بعد الإمام العسكري (صلوات الله عليه)، واختلاف كلمتهم، فهو طبيعي جداً، لعدم سهولة الإذعان بالأمور الغيبية عند الاصطدام بها لأول وهلة.

ولاسيما مع كون المفاجآت والتحولات المستجدة، مرتعاً خصباً للشبهات التي يثيرها الجهلة والمنتفعون، ومع أن النصوص بالمضامين المتقدمة وإن كانت كثيرة جداً ـ كما سبق، بل نكاد نقطع بأنها أكثر بكثير مما وصل إلينا، لعدم تسجيل بعضها، ولتلف أو ضياع كثير من مصادر الشيعة وكتبهم ـ إلا أنها لم تكن بمتناول عامة الناس وكثير من خاصتهم، لأن التثقيف والنشر والإعلام كانت محدودة في تلك العصور، وخصوصاً بالإضافة للثقافة الشيعية، وبالأخص ما يتعلق بالإمامة التي هي الوتر الحساس عند الجمهور والسلطة.

وقد استقرت الأمور بعد ذلك تدريجاً، واتضحت معالم مدرسة أهل البيت (صلوات الله عليهم) نتيجة وجود القاعدة البرهانية الصلبة والثقافة السليمة المكثفة، ووجود الحَمَلة الواعين المخلصين الحافظين لها والمدافعين عنها والمثقِّفين بها.

وكيف كان، فقد يكون العلم بملازمة ولادته عليه السلام لإمامته

أحد أسباب ما سبق من كثرة الحديث في تلك الفترة عن وجود الخلف للإمام العسكري عليه السلام، وعدم الاكتفاء بالنصوص المتقدمة القاضية بوجوده عليه السلام.

كما قد يكون السبب لها طلب المزيد من الأدلة، تأكيداً للحجة ودفعاً للشبهة، أو لأن الطرق الحسّية أوقع في النفس من الحسابات العقلية والقضايا الغيبية.

قال عبد الله بن جعفر الحميري الذي هو من مشايخ الطائفة ووجوهها: «اجتمعت أنا والشيخ أبو عمرو رحمه الله عند أحمد بن إسحاق، فغمزني أحمد بن إسحاق أن أسأله عن الخلف، فقلت له:

يا أبا عمرو إني أريد أن أسألك عن شيء، وما أنا بشاك فيما أريد أن أسألك عنه، فإن اعتقادي وديني أن الأرض لا تخلو من حجة، إلا إذا كان قبل يوم القيامة بأربعين يوماً، فإذا كان ذلك رفعت الحجة وأغلق باب التوبة، فلم يك ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً، فأولئك أشرار خلق الله عزّ وجلّ الذين تقوم عليهم القيامة.

ولكني أحببت أن أزداد يقيناً، وإن إبراهيم عليه السلام سأل ربه عزّ وجلّ أن يريه كيف يحيي الموتى ﴿**قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي**﴾.

وقد أخبرني أبو علي أحمد بن إسحاق عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته وقلت: من أعامل، أو عمن آخذ وقول من أقبل؟ فقال له: العمري ثقتي، فما أدى إليك عني فعني يؤدي، وما قال لك عني فعني يقول، فاسمع له

وأطع، فإنه الثقة المأمون.

وأخبرني أبو علي أنه سأل أبا محمد عليه السلام عن مثل ذلك، فقال له: العمري وابنه ثقتان، فما أديا إليك عني فعني يؤديان، وما قالا لك فعني يقولان، فاسمع لهما وأطعهما فإنهما الثقتان المأمونان.

فهذا قول إمامين قد مضيا فيك. قال: فخرّ أبو عمرو ساجداً وبكى، ثم قال: سل حاجتك. فقلت له: أنت رأيت الخلف من بعد أبي محمد؟ فقال: إي والله، ورقبته مثل ذا، وأومأ بيده. فقلت له: فبقيت واحدة. فقال لي: هات. قلت: فالاسم؟ قال: محرم عليكم أن تسألوا عن ذلك.

ولا أقول هذا من عندي، فليس لي أن أحلل وأحرم، ولكن عنه عليه السلام فإن الأمر عند السلطان أن أبا محمد مضى ولم يخلف ولداً، وقسم ميراثه، وأخذه من لا حق له فيه. وهو ذا عياله يجولون ليس أحد يجسر أن يتعرف إليهم أو ينيلهم شيئاً، وإذا وقع الاسم وقع الطلب، فاتقوا الله وأمسكوا عن ذلك»[١].

وأبو عمرو هذا هو الشيخ الجليل عثمان بن سعيد، السفير الأول لإمام الحجة المنتظر (عجل الله فرجه الشريف)، كما كان وكيلاً عن جده وأبيه الإمامين العسكريين (صلوات الله عليهما).

هذا ما تيسر لنا العثور عليه من النصوص الدالة على إمامة الأئمة الاثني عشر (صلوات الله عليهم). وهي بنفسها تكفي في إثبات إمامتهم

(١) الكافي ١: ٣٢٩ـ٣٣٠/ والغيبة للطوسي: ٢٤٣ـ٢٤٤/ وبحار الأنوار ٥١: ٣٤٧ـ٣٤٨.

وخلافتهم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في شؤون الدين والدنيا، فضلاً عما إذا انضم إليها الوجوه الثلاثة التي ذكرناها في أول المبحث الثاني في إثبات النص على إمامة الأئمة الاثني عشر السياسية، وما سبق في الفصل الأول من الدليل على إمامتهم في الدين.

الإشارة إلى بعض المؤيدات

كما أنه سبق منّا في ذكر جهات إعجاز القرآن الكريم وشواهد صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يناسب كون الأئمة (صلوات الله عليهم) امتداداً للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في علمه وإعجازه، حيث يصلح ذلك شاهداً على تميزهم بنحو يناسب خلافتهم للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيامهم مقامه في أمته، وحفظهم لدينه وشريعته. وهو من جملة القرائن العاضدة لوجوه الاستدلال المذكورة.

وهناك قرائن أخر ذكر بعضها علماؤنا الأبرار، وقد أفضنا الكلام فيها في الجزء الثالث من كتابنا (في رحاب العقيدة) بنحو يغني عن ذكرها هنا.

هذا وربما تثار من قبل المخالفين بعض التساؤلات حول النص يظهر الجواب عن كثير منها بمراجعة الكتاب المذكور. ويأتي الكلام في بعضها في خاتمة هذا البحث.

والله سبحانه وتعالى من وراء القصد ومنه نستمد العون والتوفيق والتسديد والتأييد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

بقي الكلام في أمرين:

الأمر الأول

في عصمة الأئمة عليهم السلام

وحيث سبق أن الإمامة امتداد للنبوة، وأن الإمام يؤدي دور النبي في حمل الدين وحفظه والتبليغ به، وحمل الناس على تطبيقه، ووجوب طاعة الناس له، تعين عصمته كالنبي، لأن الوجه المتقدم في الاستدلال على عصمة النبي لا يقتضي عصمته من أجل النبوة بذاتها، بل من أجل الوظائف الموكلة للنبي، فإذا ثبتت تلك الوظائف للإمام تعين لزوم عصمته مثله.

هذا مضافاً إلى ما استفاض عن الأئمة عليهم السلام أنفسهم وتسالم عليه شيعتهم ـ تبعاً لذلك ـ من لزوم عصمة الإمام، حيث يجب قبوله منهم بمقتضى إمامتهم في الدين، التي سبق الاستدلال عليها.

وإنما أكد علماؤنا على الدليل العقلي من أجل الاحتجاج على المخالفين الذين لا يذعنون بإمامة أئمة أهل البيت في الدين، والذين يكذبون الشيعة فيما ينقلونه عن أئمتهم.

أما بعد ثبوت إمامتهم عليهم السلام في الدين، وأن الفرقة المحقة هي شيعتهم الذين أذعنوا لهم بذلك، فاللازم القبول منهم عليهم السلام وتصديق شيعتهم عليهم فيما حفظوه من تراثهم الثقافي الرفيع، لأنهم العارفون به المأمونون عليه، كما يظهر مما سبق.

ويؤكد ذلك أو يعضده أمران:

الأول: أن في نصوص إمامتهم عليهم السلام في الدين ونصوص إمامتهم في الدنيا ما يشهد بعصمتهم ولو في الجملة، كآية التطهير، وحديث الثقلين، وما تضمَّن أن طاعتهم طاعة الله تعالى ومعصيتهم معصية له سبحانه، ومفارقتهم مفارقة له عزوجل، وأنهم لا يُخرجوا الأمة من باب هدى ولا يدخلوها في باب ضلالة... إلى غير ذلك مما يظهر بالرجوع إليها.

الثاني: أن الله سبحانه وتعالى شرَّع دين الإسلام العظيم ليحكم الأرض بالحق والعدل مادامت الدنيا باقية، لعموم دعوته، وكونه خاتم الأديان، وذلك يستلزم أن يبتني تشريعه على آليات تصلح لذلك وتقوى على النهوض به.

ومن الظاهر أن الإمامة هي الدعامة التي يبتني عليها حكم الإسلام في الأرض، ويقوم بها كيانه، وعليها يبتني تفعيل أحكامه وإقامة حدوده، وإدارة أمور أمته، والدفاع عن بيضته وحوزته، ونشره في بقاع الأرض، ولذا أجمع المسلمون على وجوب الإمامة.

كما أن قوام الإمامة وفاعليتها إنما يكونان بطاعة الأمة للإمام وانصياعها له، في تدبير أمرها، وإدارة شؤونها، وتطبيق أحكام الإسلام وإقامة حدوده فيها، وحفظ حوزتها والدفاع عنها... إلى غير ذلك من شؤون الحكم والدولة.

إلا أن من البديهيات أن طاعة الإمام إنما تكون في الحق، وفيما

يـرضي الله تعالى، إذ لا طاعة لمخلـوق في معصية الخالق، فإذا لم يكن الإمام معصوماً، أو كان معصوماً إلا أن الأمة لم تعترف بعصمته، ولم يتركز ذلك في نفوسـها، بـل كان الإمام عندهـا كأحدها، معرضاً للخطـأ في حكم الله تعـالى وفي تطبيقـه، وللاندفاعـات العاطفيـة، فمن الطبيعـي أن لا يلزمهم اتباعه مع ظهور خطئه لهم في الحكم الشرعي، أو في تطبيقه.

وحينئـذٍ لا تضمـن طاعته من قبل أهـل الدين والتقـوى من الإمة، فضلاً عن غيرهم، لوضوح أنه قد يختلف بعضهم مع الإمام في تحديد الحكم الشرعـي، أو في تشـخيص مقتضى المصلحة التي يجـب العمل عليها، أو في سـلامة الدواعي التي يتخذ المواقف من أجلها. بل حتى مع احتمال خطئه لا يجـب متابعتـه إلا في حق من يجب عليه تقليـده، دون غيره ممن هو مجتهد مثله، فضلاً عما إذا لم يكن الإمام مجتهداً، كما حصل في الواقع الإسلامي.

وإذا فتحـت البـاب للتخلـف عـن طاعـة الحاكـم سـهل اسـتغلال المنحرفـين والمصلحيين لذلك، باختلاق الأعـذار والمبررات للتخلف عن طاعته وزرع الأشواك في طريقه. وبذلك تفقد الإمامة أهميتها وفاعليتها في حفظ دولة الإسلام وكيانه ورعاية حدوده وأحكامه.

ولنا في الواقع الإسـلامي أعظم العبر، إذ لا ريب في أن أمير المؤمنين (صلـوات الله عليـه) قد بلغ القمّـة في العلم والعدل، ولكـن حيث لم يبتن تولّيـه الخلافة على النص والعصمة بنظر كثـير من الأمة، فقد تعرض عليه السلام نتيجة اجتهاد بعض رعيته والمحيطين به، واختلافهم معه في الرأي، لأزمات

ومشاكل أضعفت موقفه.

وهـو صلوات الله عليه وإن اسـتطاع احتواء بعـض تلك الأزمات، والخروج منها بسـلام، مثل ضغط بعض أصحابه عليه في تولية أبي موسـى الأشعري للكوفة لتخيلهم أمانته وكفاءته[1]، وطلب بعضهم منه أن يسبي أهـل البـصرة بعد حرب الجمل، بدعوى: أنه كيف يحـل لنا قتلهم ولا يحل لنا اسـترقاقهم؟![2]، وتـردد بعض أصحابه في المشـاركة في حرب صفين؛ لاستعظامه سفك دماء المسلمين، حتى أقنع بعضهم كأبي زبيب[3]، ورضي من بعضهم أن يخرج معه من دون أن يقاتل حتى يتضح له الباغي، كعبيدة السـلماني وجماعته[4]، واسـتجاب لطلـب بعضهم أن يوليه قتـال الكفار في المشرق بدلاً من قتال المسلمين، كربيع بن خيثم وجماعته[5]... إلى غير ذلك.

إلا أنـهعليه السلام عجـز عـن احتـواء بعضهـا، كإكراههم إياه عـلى قبول التحكيـم الذي حـال بينه وبين أن يجني ثمرة تلـك الحرب الضروس، وما لاح في الأفـق بسـببها مـن نصر محقـق، والذي هـدّ من معنويات جيشـه، وفـرَّق كلمـة أصحابه، وكان من نتائجـه انفجار فتنة الخوارج، وما سـبَّبته مـن تداعيـات ومضاعفات. وانتهـى الأمر أخيراً إلى القضـاء على مشروع أمير المؤمنينعليه السلام، ونجاح معاوية في مشروعه الإجرامي، واستمرار دولة الجور إلى يومنا هذا.

---

(١) الكامل في التاريخ ٣: ٢٢٧، ذكر مسير علي إلى البصرة والوقعة.

(٢) شرح نهج البلاغة ١: ٢٥٠.

(٣)، (٤)، (٥) وقعة صفين: ١٠٠، ١١٥، ١١٥.

وإذا كان الموقف هكـذا مع أمير المؤمنين(صلوات الله عليه) فهو مع غيره ـ ممَّن لا ريب في عدم عصمته، أو في جهله، أو في إجرامه ـ أشد.

وليـس ما حدث في أمر عثمان من فتح باب الفتنة وظهور الانشـقاق في الكيان الإسلامي، إلا نتيجة طبيعية لعدم عصمة الحاكم واختلاف الأمة معه في الاجتهاد ووجهة النظر.

ومـن ثـمَّ كان وجـوب طاعة الإمـام غير المعصـوم مراعـى بالتزامه بالحق وجريه على حكم الله تعالى أمراً غير عملي، ولا قابل للتطبيق، ليمكن تشريعه من أجل الحفاظ على كيان الإسلام وقيام دولته به.

وانتهـى الأمر إلى أن صـارت طاعة الحاكم لا تؤخـذ من الناس على أنها واجب ديني مقرِّب إلى الله عزوجل، وفي حدود مصلحة الإسـلام، بل تؤخذ ـ غالباً ـ بالترغيب والترهيب والاستعانة بفقهاء السلطان، وصارت وسـيلة يسـتغلها الحكام لتثبيـت سـلطانهم، وقضاء مآربهم، ممـا يؤدي إلى تشـويه صورة الدين، وحـدوث ردود الفعل ضده، وانجفـال الناس عنه، كما حصل فعلاً.

وهذا هو الذي حدا ببعض الناس ـ على اختلاف دواعيهم ـ إلى طلب تقييد سلطة الحاكم بالدستور، وجعل المشرف على تطبيقه هيئة تنتخب من قبل الأمة، وهو ما يسمى بالشورى.

لكن سـبق منّا عند الحديث عن الشـورى ما يتضـح به عدم جدوى ذلك في حفظ الدين وأحكامه.

مضافاً إلى أمرين:

الأول: أن مشكلة اختلاف الاجتهادات ووجهات النظر ما زالت قائمة، إذ لا يحتمل عصمة نظام الشورى.

الثاني: أن ذلك خروج عن واقع الإمامة المجعول شرعاً، فإن الإمام إنما جعل إماماً ليحكم الأمة ويطاع ـ كما يظهر بأدنى ملاحظة لأدلتها ـ وبذلك تفقد الشورى شرعيتها الدينية وقدسيتها في نفوس الأمة.

والحاصل: أن أمر الإمامة ينحصر بوجوه ثلاثة لا رابع لها.

١ـ وجوب الطاعة على الإطلاق لغير المعصوم.

٢ـ وجوب طاعة غير المعصوم، مراعىً بجريه على طبق الميزان الشرعي، وعدم خروجه عنه.

٣ـ وجوب الطاعة بوجه مطلق للمعصوم.

ولا ريب في بطلان الأول. وقد ظهر من حديثنا هذا بطلان الثاني. فيتعين الثالث، وهو ما يصرُّ عليه الإمامية ويستوضحونه.

وبذلك يبقى للإمام المعصوم الحريَّة المطلقة في اختيار الموقف المناسب وتنفيذه، وتنعم الأمة بخيرات التسديد الإلهي لها، تبعاً لتسديده تعالى لإمامها المعصوم وقائدها الذي اختاره لها.

و ﴿**الْحَمْدُ لِلهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَـذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللهُ**﴾[١].

---

(١) سورة الأعراف آية : ٤٣.

الأمر الثاني

في وجوب معرفة الإمام

سبق في آخر الكلام في التمهيد أن الحقائق الدينية على قسمين:

الأول: ما يجب الفحص عنه من أجل العلم به والإذعان بثبوته.

الثاني: ما يكفي الإذعان به على تقدير ثبوته من دون أن يجب الفحص عن ثبوته. غاية الأمر أنه لا يجوز إنكاره.

والإمامة من القسم الأول. ولذا صارت من أصول الدين، فيجب معرفة الإمام بشخصه وعدم الاكتفاء بالاعتقاد الإجمالي بوجود أئمة من دون فحص عنهم وتعيين لهم تفصيلاً، فضلاً عن الاكتفاء بإيكال أمر الإمامة لله تعالى من دون فحص عن ثبوتها.

والوجه في ذلك النصوص الكثيرة الواردة عن النبي والأئمة أنفسهم (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين).

وقد أشرنا سابقاً لما استفاض من ورايات الفريقين من أن من مات بغير إمام أو بغير بيعة، أو من دون أن يعرف إمام زمانه، أو نحو ذلك، مات ميتة جاهلية[1].

---

(١) تقدمت مصادره في هامش رقم (١ـ ٥) ص: ٢١٨.

وقال أمير المؤمنين عليه السلام: «وإنما الأئمة قوام الله على خلقه وعرفاؤه على عباده، لا يدخل الجنة إلا من عرفهم وعرفوه، ولا يدخل النار إلا من أنكرهم وأنكروه»[1].

وفي حديث أبي حمزة: «قال أبو جعفر عليه السلام: إنما يعبد الله من يعرف الله، فأما من لا يعرف الله فإنما يعبده هكذا ضلالاً.

قلت: جعلت فداك فما معرفة الله؟ قال: تصديق الله عزّ وجلّ وتصديق رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وموالاة علي عليه السلام والائتمام به وبأئمة الهدى، والبراءة إلى الله عزّ وجلّ من عدوهم. هكذا يعرف الله عزّ وجلّ»[2].

وفي حديث جابر: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إنما يعرف الله عزّ وجلّ ويعبده من عرف الله وعرف إمامه منّا أهل البيت، ومن لا يعرف الله عزّ وجلّ و[لا] يعرف الإمام منّا أهل البيت فإنما يعرف ويعبد غير الله، هكذا والله ضلالاً»[3].

والنصوص بذلك مستفيضة عنهم (صلوات الله عليهم)[4].

هذا مضافاً إلى أن الإمام حيث كان مرجعاً في الدين فيجب عقلاً معرفته من أجل أخذ الدين منه والائتمام به فيه، ومع الجهل به والشك فيه لا يعلم بالخروج عن تبعة أحكام الدين والبراءة منها، لاحتمال وجود شيء

---

(١) نهج البلاغة ٢: ٤٠.

(٢)، (٣) الكافي ١: ١٨٠، ١٨١.

(٤) راجع الكافي ١: ١٨٠ـ١٩٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٤ـ٣٧٧، ٣٧٨ـ٣٨٠/ وبحار الأنوار ٥: ٧٦ـ٩٨ وغيرها.

منها عنده ولم يخرج المكلف عنه.

نعم مقتضى هذا الوجه الاكتفاء بالاحتياط بمتابعة الأحكام الصادرة عن كل من يحتمل إمامته ـ لو أمكن ـ وإن لم يعلم بإمامته، بخلاف الوجه الأول، فإنه يقتضي وجوب معرفة الإمام على كل حال، وإن لم يصدر عنه أحكام عملية، أو كانت الأحكام الصادرة عنه موافقة للأحكام الصادرة عمن يعلم بإمامته.

كما أن مقتضى الوجه الأول أن معرفة الإمام كمعرفة الله تعالى من أصول الدين، التي يلزم من التقصير فيها الضلال والخروج عن الإيمان، وهو المدعى في المقام.

وهذا بخلاف الوجه الثاني، فإنه لا يقتضي إلا وجوبه عقلاً من أجل الخروج عن تبعة الأحكام، كوجوب معرفة المجتهد الذي يجب تقليده. وهو خارج عن محل الكلام. ومن ثم كان المهم في المقام هو الوجه الأول.

والحمد لله رب العالمين.



* الحسن والقبح العقلي

* القضاء والقدر

المقصد الرابع
في العدل

لا يظن بمسلم أن ينسب لله عزّ وجلّ ظلم العباد. ولو وسوست له نفسه بذلك فلا يظن أنه يستطيع أن يعلن عنه ويجهر به بعد أمرين:

الأول: التأكيد في الكتاب المجيد والسنّة الشريفة على تنزيه الله سبحانه عن الظلم في آيات كثيرة وأحاديث مستفيضة.

الثاني: ما ارتكز في العقول وجبلت عليه النفوس من كمال الله عزّ وجلّ المطلق وحكمته، واستغنائه عن الظلم، وكونه منزهاً عنه وعن كل رذيلة. ووضوح ذلك يغني عن إطالة الكلام فيه.

نعم وقع الخلاف بين المسلمين في أمرين:

الأول: التحسين والتقبيح العقليين.

والثاني: الجبر والاختيار في أفعال الإنسان، وكيفية القضاء والقدر.

وهذا الخلاف في هذين الأمرين قد ينتهي بالآخرة للخلاف في عدل الله سبحانه وتعالى.

ومن هنا يحسن التعرض في المقام للخلافين المذكورين، لبيان ما عليه الإمامية الاثني عشرية رفع الله تعالى شأنهم، وانه هو الحق.

وذلك في مبحثين:

المبحث الأول

في التحسين والتقبيح العقليين

وقع الخلاف بين المسلمين في التحسين والتقبيح العقليين.

فقالت العدلية ـ كالشيعة الإمامية والمعتزلة ـ : إن بعض الأفعال حسن بالذات بِغضّ النظر عن تحسين الشرع له، كالوفاء بالعهد والصدق وأداء الأمانة والثواب على الطاعة، والعدل في الحكم، واللطف بالعباد بهدايتهم لما فيه صلاحهم وفسادهم، وغير ذلك.

كما أن بعض الأفعال قبيح بالذات بِغضّ النظر عن تقبيح الشرع له، كنقض العهد، وخيانة الأمانة، والكذب، والتكليف بما لا يطاق، وعقاب الجاهل القاصر، والثواب على المعصية، والعقاب على الطاعة.

ونتيجة ذلك يجب على الله تعالى القسم الأول، ويمتنع عليه القسم الثاني، لحكمته وكماله المطلق.

وقال غيرهم: لا حَسن إلا ما حسّنه الشرع، ولا قبيح إلا ما قبّحه. والله سبحانه وتعالى حيث كان مالكاً لكل شيء وغير محكوم لأحد و﴿**لاَ يُسأَلُ عَمَّا يَفعَلُ وَهُم يُسأَلُونَ**﴾[1] فلا حسن ولا قبيح في حقه، وله أن يفعل

---

(١) سورة الأنبياء آية: ٢٣.

ما يشاء ويحكم ما يريد. وليس في شيء من ذلك ظلم منه، بعد أن كان مالكاً للأشياء، ومن حق المالك أن يتصرف في ملكه، ولا يمتنع عليه شيء، بعد أن كان قادراً على كل شيء.

هذا والرجوع للعقل والوجدان قاضٍ بصحة القول الأول. ومجرد ملكه سبحانه للأشياء لا ينافي حسن بعض التصرفات في حقه لأنها حسنة بالذات، وقبح بعضها في حقه لأنها قبيحة بالذات.

ولا يراد بوجوب الشيء عليه أو قبحه منه أنه مسؤول به، بحيث يكلف به، ويحاسب عليه، لينافي كونه لا يسأل عما يفعل. كما لا يراد بلزوم الشيء في حقه أنه عاجز عن تركه، وبامتناعه عليه أنه عاجز عن فعله، لينافي قدرته على كل شيء.

بل المراد في جميع ذلك أنه بعد ثبوت الحسن والقبح في بعض الأمور، فكماله عز وجل المطلق لا يتناسب مع ترك الحسن وفعل القبيح، ولأجل حكمته وكماله يكون حسن الشيء داعياً له لفعله وقبحه داعياً له لتركه، وإن كان تعالى قادراً على ترك الأول وفعل الثاني.

معنى أن الله تعالى لا يسأل عما يفعل

وأما قوله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ فالمراد به أحد أمرين:

الأول: أنه تعالى الأعلم بالصلاح والفساد، ولا يتجاوزهما ليحاسب على فعله.

الثاني: أنه ليس له نظير أو رئيس، ليقف في وجهه ويحاسبه على فعله،

كما قد يناسبه السياق.

قال تعالى: ﴿أم اتَّخَذُوا آلِهَةً مِن الأرض هُم يُنشِرُونَ* لَو كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ الله لَفَسَدَتَا فَسُبحَانَ اللهِ رَبِّ العَرشِ عَمَّا يَصِفُونَ* لاَ يُسأَلُ عَمَّا يَفعَلُ وَهُم يُسأَلُونَ﴾(١).

وكيف كان فكونه تعالى لا يسأل عما يفعل لا ينافي أن يكون فعله سبحانه وتركه تابعين للصلاح والفساد، وفي حدود الموازين العقلية.

وعلى ما ذكرنا يجري قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُم نَبِيُّهُم إنَّ اللهَ قَد بَعَثَ لَكُم طَالُوتَ مَلِكاً قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ المُلكُ عَلَينَا وَنَحنُ أَحَقُّ بِالمُلكِ مِنهُ وَلَم يُؤتَ سَعَةً مِن المَالِ قَالَ إنَّ اللهَ اصطَفَاهُ عَلَيكُم وَزَادَهُ بَسطَةً فِي العِلمِ وَالجِسمِ وَاللهُ يُؤتِي مُلكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾(٢).

فهو في الوقت الذي ذكر بيان حكمة جعل طالوت ملكاً وتميزه بما يؤهله من بسطة العلم والجسم نبّه على أن الملك لله عز وجل يؤتيه من يشاء، وأنه تعالى واسع عليم، ردعاً لهم عن الاعتراض عليه، واستنكاراً لذلك.

وفي الدعاء الثامن والأربعين من أدعية الصحيفة السجادية، وهو دعاء يوم الأضحى والجمعة: «إلهي إن رفعتني فمن ذا الذي يضعني؟! وإن وضعتني فمن ذا الذي يرفعني؟! وإن أكرمتني فمن ذا الذي يهينني؟!

---

(١) سورة الأنبياء آية: ٢١ـ٢٣.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٤٧.

وإن أهنتني فمن ذا الذي يكرمني؟! وإن عذبتني فمن ذا الذي يرحمني؟! وإن أهلكتني فمن ذا الذي يعرض لك في عبدك، أو يسألك عن أمره؟! وقد علمت أنه ليس في حكمك ظلم، ولا في نقمتك عجلة، وإنما يعجل من يخاف الفوت، وإنما يحتاج إلى الظلم الضعيف، وقد تعاليت يا إلهي عن ذلك علواً كبيراً».

وهو كما ترى قد تضمن التأكيد على انفراد الله عزوجل بالسلطان، وأنه لا يسأل عن فعله، ومع ذلك نزهه عن الظلم وذكر أنه مستغن عنه.

وفي حديث أبي بصير عن الإمام الصادق عليه السلام حينما سأله لِمَ صارت الإمامة في ولد الحسين عليه السلام دون ولد الحسن عليه السلام؟ قال عليه السلام: «إن موسى وهارون كانا نبيين أخوين، فجعل الله عز وجل النبوة في صلب هارون دون صلب موسى عليهما السلام، ولم يكن لأحد أن يقول: لِمَ جعله الله في صلب الحسين دون صلب الحسن عليهما السلام، لأن الله تبارك وتعالى هو الحكيم في أفعاله، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون»[1].

فانظر كيف منع الاعتراض على الله تعالى في فعله وسؤاله عن وجهه، وعلله بأنه سبحانه حكيم في أفعاله.

وعلى كل حال لا يراد بقوله تعالى: ﴿**لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾ أن أفعاله تعالى لا يجب أن تتقيد بضوابط الحسن والقبح. كيف وقد أكد القرآن المجيد على حكمة الله عز وجل.

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة: ٣٤٥.

وقال الله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لاَ تُرْجَعُونَ﴾[١]. حيث استنكر عليهم ان يحسبوا أن الله تعالى خلقهم عبثاً من دون حكمة.

وقال عزّ من قائل: ﴿رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعدَ الرُّسُلِ﴾[٢]. فإنه كالصريح في أنه تعالى لو كان يؤاخذ الناس بأفعالهم من دون إرسال الرسل لكانت للناس عليه الحجة، وكان خارجاً عن الموازين العقلائية، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وبذلك استفاضت النصوص عن أئمة أهل البيت (صلوات الله عليهم).

كما أنه يظهر مما ورد عنهم عليهم السلام في موارد مختلفة المفروغية عن التحسين والتقبيح العقليين. وإن كان الأمر أوضح من ذلك بعد إدراك العقل للحسن والقبح في كثير من الأمور بالبداهة.

---

(١) سورة المؤمنون آية: ١١٥.

(٢) سورة النساء آية: ١٦٥.

المبحث الثاني

في القضاء والقدر

مما يتعلق بالخلاف المتقدم الخلاف في الجبر والاختيار في أفعال الإنسان، وفي كيفية تعلق القضاء والقدر بها.

فالمجبرة ـ الذين هم ليسوا من العدلية، ولا يقولون بالتحسين والتقبيح العقليين ـ ذهبوا إلى أن الله سبحانه وتعالى كما خلق الإنسان خلق أفعاله، فالإنسان كالآلة، مسير مجبور في أفعاله، لا سلطان له عليها، بدعوى: أنه لو كان مختاراً فيها، وهو الفاعل لها، لزم أن يكون شريكاً لله تعالى في الخلق والتدبير.

وذكروا أنه إنما يصح من الله تعالى تكليف الإنسان بالفعل والترك، ثم ثوابه على الطاعة وعقابه على المعصية، مع كونه مجبوراً في أفعاله، لأن الله سبحانه وتعالى لما كان هو المالك لكل شيء فله أن يفعل ما يشاء، من دون أن يكون ظالماً في ذلك، ولا يسأل عن فعله وهم يسألون، ولا حسَن ولا قبيح في حقه.

وذهب المفوضة ـ وهم قسم من العدلية ـ إلى أن الله سبحانه خلق الإنسان ثم فوّض إليه أفعاله، فالإنسان مستقل في فعله خارج فيه عن

تقديـر الله وتدبـيره، بدعوى: أن فعله لـو كان مخلوقاً لله تعـالى وبتدبير منه لكان تكليف الله تعالى له وعقابه على المعصية ظلماً وقبيحاً، بناءً على ما سبق ـ وعليه العدلية ـ من ثبوت التحسين والتقبيح العقليين، والله عزوجل منزه عن الظلم وعن كل قبيح.

وبذلك يظهر أن المجبرة حافظوا على عموم سلطان الله تعالى وتدبيره، وفرطـوا بعدله، وإن حاولوا التخلص من ذلك بإنكار التحسـين والتقبيح العقليين، وبمنع صدق الظلم في حق الله تعالى، لأنه المالك لكل شيء.

أما المفوضة فإنهم وإن حافظوا على عدل الله عزوجل، إلا أنهم فرطوا بعموم سلطانه وتدبيره، بحيث يقصران عن أفعال الإنسان.

بطلان القول بالجبر

لكن القول بالجبر مخالف للبداهة والوجدان، كيف ولو سـلم جدلاً أن الله عزّ وجلّ غير ملزم بالجري على الضوابط العقلائية المشـار إليها آنفاً، لأنه الحاكم عليها، والمالك لكل شيء، فلا إشكال في أن الناس في تعاملهم بعضهـم مع بعـض محكومون لتلـك الضوابط العقلائية، وهـم يفرقون في حسـن توجيه التكليف، وفي اسـتحقاق المدح والـذم، والثواب والعقاب، وما يسـتتبع ذلك من الرضا عن النفـس بالموافقة وتأنيبها ـ الذي هو عبارة عن الندم ـ بالمخالفة، يفرقون في ذلك كله بين فعل المجبور وفعل المختار.

وليس ذلك إلا لوضوح حصول الاختيار من الإنسان عندهم.

مع أن قبح عقاب المقهور العاجز، وكونه تعدياً وظلماً ينزه الله عزوجل

عنه من البديهيات العقلية التي لا يحسن بالعاقل التشكيك فيها، ومجرد كونه تعالى هو المالك لكل شيء لا يكفي في منع كون ذلك تعدياً وظلماً.

هذا مضافاً إلى ما ستفاض من النصوص في الكتاب المجيد والسنة الشريفة من نسبة الأفعال للناس، وأن أفعالهم سبب لاستحقاقهم الثواب والعقاب، وأنه لولاها لكان عقابهم ظلماً، وأنهم سوف يندمون على ما فرطوا في أمرهم.

بطلان القول بالتفويض

كما أن البناء على التفويض أمر غير ممكن في نفسه، إذ كيف يعقل أن يخلق الله سبحانه شريكاً له يطلق له في قدرته، بحيث يضاده في تدبيره وسلطانه، ويغلبه على أمره؟!.

قال عز وجل: **﴿ضَرَبَ لَكُم مَثَلاً مِن أنفُسِكُم هَل لَكُم مِن مَا مَلَكَت أيمَانُكُم مِن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقنَاكُم فَأنتُم فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُم كَخِيفَتِكُم أنفُسَكُم كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَومٍ يَعقِلُونَ﴾**[١].

هذا مضافاً إلى ما استفاض في الكتاب المجيد والسنّة الشريفة من التأكيد على توقف أفعال الناس على مشيئة الله تعالى، وأنها تقع بإذنه، وعلى سعة سلطانه، وأنه لا يعجزه شيء.

وكذا ما استفاض أيضاً في النصوص الشريفة إنكار الجبر والتفويض معاً أشد الإنكار، والوعيد على القول بكل منهما بأشد العقاب. مع منافاة

(١) سورة الروم آية:٢٨.

الجبر لعدل الله سبحانه، ومنافاة التفويض لسلطانه تعالى وشمولية تدبيره.

وذلك كله يكشف عن أن كلا القولين ناشئ عن شبهات عجز الناس عن حلّها بأنفسهم، فتخبطوا، ولم يرجعوا فيها لأهل البيت (صلوات الله عليهم) الذين جعلهم الله تعالى مرجعاً للأمة في دينها، وأماناً لها من الاختلاف والضلال، والذين هم النمرقة الوسطى التي إليها يرجع الغالي، وبها يلحق التالي.

الأمر بين الأمرين

أما الإمامية (رفع الله شأنهم) فقد اهتدوا بهدى أئمتهم (صلوات الله عليهم)، وجمعوا بين قدرة الإنسان واختياره في أفعاله وعموم سلطان الله تعالى وتقديره، وذلك بالبناء على كون الإنسان قادراً على الفعل وفاعلاً له باختياره، إلا أنه لا يخرج عن سلطان الله عزّ وجلّ، بل هو جلّ شأنه الذي أقدره، وكل ما يفعله بإذنه ومشيئته وقضائه وقدره.

فعن أمير المؤمنين عليه السلام في حديث طويل أنه أكد على القضاء والقدر، وعلى اختيار الإنسان في فعله وعدم اضطراره، ثم قال: «إن الله تبارك وتعالى كلّف تخييراً، ونهى تحذيراً، وأعطى على القليل كثيراً، ولم يُعصَ مغلوباً، ولم يُطع مكرهاً، ولم يملّك مفوضاً...»[١].

وفي حديث أحمد بن أبي نصر عن الإمام الرضا عليه السلام: «فقال لي: اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم. قال علي بن الحسين: قال الله عزّ وجلّ: يا

(١) الكافي ١: ١٥٥.

ابن آدم: بمشيتي كنت أنت الذي تشاء، وبقوتي أديت إلي فرائضي، وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك سميعاً بصيراً...»[١].

وفي الدعاء الثاني والعشرين من أدعية الصحيفة السجادية، وهو دعاؤه عليه السلام في الشدة: «اللهم إنك كلفتني من نفسي ما أنت أملك به مني وقدرتك عليه وعليّ أغلب من قدرتي»، ونحوها غيرها مما هو كثير.

وإلى ذلك يرجع الأمر بين الأمرين والمنزلة بين المنزلتين التي أكدت عليها النصوص الكثيرة.

فعن أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) أنه سئل عن القدر فنهى عن الكلام فيه، ولما أصرّ عليه السائل عنه قال: «لما أبيت فإنه أمر بين أمرين، لا جبر ولا تفويض»[٢].

وفي حديث المفضل بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا جبر ولا تفويض، بل أمر بين أمرين...»[٣].

وعن غير واحد عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام: «قالا: إن الله أرحم بخلقه من أن يجبر خلقه على الذنوب. والله أعزّ من أن يريد أمراً فلا يكون. قال: فسئلا عليهما السلام: هل بين الجبر والقدر منزلة ثالثة؟ قالا: نعم أوسع مما بين السماء والأرض»[٤].

---

(١) الكافي ١: ١٦٠.

(٢) بحار الأنوار ٥: ٥٧.

(٣) بحار الأنوار ٥: ١٧/ ورواه في الكافي بإرسال ١: ١٦٠.

(٤) الكافي ١: ١٥٩.

وعن صالح بن سهل عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سئل عن الجبر والقدر. فقال: لا جبر ولا قدر، ولكن منزلة بينهما فيها الحق. التي بينهما لا يعلمها إلا العالم أو من علمها إياه العالم»[١]. ونحوها غيرها.

وبالمناسبة التقيت في سفرتي إلى لندن للعلاج بأستاذ أوربّي له اختصاص في دراسة الأديان، وكان قد أسلم وتشيع، فسألته عما دعاه إلى الإسلام وإلى التشيع بالخصوص، فذكر أمرين:

الأول: أنه رأى الصلاة موجودة في بقية الأديان بوجه موزع ومتفرقة الأجزاء، أما في الإسلام فهي مجموعة في عمل عبادي واحد بما له من كيان متميز.

الثاني: الأمر بين الأمرين.

وقد أدرك ـ بما له من خبرة في هذا المجال ـ أن التنبه في تلك العصور للأمر بين الأمرين، والاطلاع على هذا السرّ الإلهي الغامض، معجزة للأئمة (صلوات الله عليهم) تشهد بإمامتهم وخلافتهم للنبي صلى الله عليه وآله في أمته، لتعتصم بهم من الزيغ والضلال. بينما بقي مخالفوهم من المسلمين وغيرهم في حيرة من أمرهم يتخبطون في الشبهات والضلالات.

و﴿**الحَمدُ للهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهتَدِيَ لَولاَ أن هَدَانَا اللهُ**﴾، وله الشكر أبداً سرمداً. وهو حسبنا ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير.

---

(١) الكافي ١: ١٥٩.

ما يجب معرفته من أمر القضاء والقدر:

بقي شيء. وهو أنه لا دليل على وجوب العلم بهذه التفاصيل، فضلاً عن كونها من أصول الدين.

بل ورد النهي عن الكلام في القضاء والقدر، كما سبق، وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال عن ذلك: «طريق مظلم فلا تسلكوه، وبحر عميق فلا تلجوه، وسرّ الله فلا تتكلفوه»[1].

ولعل ذلك لتعقد الموضوع بنحو تقصر كثير من العقول عن الإحاطة به واستيعابه، ويخشى على أصحابها من الانحراف عن الصراط المستقيم إلى الإفراط أو التفريط.

ومن هنا يكفي الاعتقاد بكمال الله تعالى المطلق، وبعدله عز وجل وتنزيهه عن الظلم إجمالاً من دون دخول في التفاصيل. وعلى ذلك عامّة المؤمنين.

نعم لا إشكال في حرمة القول بكل من الجبر والتفويض، كما يظهر من النصوص الكثيرة الواردة في المقام. بل فيها من التشديد في ذلك ما يناسب كونهما كفراً، أو كالكفر.

والله سبحانه ولي العصمة والسداد، وهو الموفق للهدى والرشاد.

---

(١) نهج البلاغة ٤: ٦٩.


المعاد

المقصد الخامس

في المعاد

وهو بعث النفوس بعد الموت لتنال جزاءها عما اكتسبت في دار الدنيا من العقاب والثواب.

وعلى هذا الأمر تبتني جميع الأديان السماوية. لظهور أن الذي يدعو عامّة الناس لاعتناق الدين، والالتزام بالعمل بأحكامه والجري عليها، هو ابتناء الدين على الجزاء الأخروي، من الثواب على الطاعة، والعقاب على المعصية.

ومن هنا كان التصديق بالدين والإذعان به مستلزماً للاعتقاد بالبعث والثواب والعقاب. وبذلك صحّ عدّه من أصول الدين.

مضافاً إلى الكمّ الهائل من الآيات الشريفة وأحاديث المعصومين (صلوات الله عليهم) المؤكدة لهذه الحقيقة، بل لكثير من تفاصيلها. ويظهر من كثير منها لزوم الاعتقاد بذلك.

وحيث ثبت في الفصول السابقة حقية القرآن المجيد، وصدق

المعصومين (صلوات الله عليهم)، ولزوم الرجوع لهم في الدين، تعين قبول ذلك منهم والاعتقاد به.

ويناسب ذلك أمران..

الأول: ما هو المعلوم من شيوع عدم انتصاف المظلوم من الظالم في الدنيا، حيث يناسب ذلك فطرياً تحقق الانتصاف في دار أخرى غير الدنيا.

الثاني: أن الحكمة التي تدعو لتشريع الدين تدعو لخلق دار للجزاء فيها بالثواب على الطاعة، والعقاب على المعصية. ليكون ذلك داعياً لاعتناق الدين وتحمل الصعاب في التزام تعاليمه والجري على أحكامه.

أما العلم بكون الدين حقاً، وبحكمة المشرع ومطابقة تشريعاته للمصالح والمفاسد إجمالاً أو تفصيلاً، فهو لا يكون داعياً للعمل بها والجري عليها إلا لخاصة الخاصة. والأمر سهل بعد ما سبق.

ما يجب الاعتقاد به من أمر المعاد

بقي شيء، وهو أن ما يجب الاعتقاد به هو أصل البعث من أجل جزاء الإنسان على عمله بالثواب والعقاب. أما تفاصيله فلا يجب الاعتقاد بها، ولا حرج على الغافل عنها، ولا الشاك فيها إذا لم يكن شكه راجعاً لعدم الإذعان للأدلة تجاهلاً لها، كما هو الحال في الشك قبل الفحص عن الأدلة. أما بعد الإطلاع على الأدلة فلابد من الإذعان بمضمونها المتيقن منها إجمالاً أو تفصيلاً.

بل إن كانت ضرورية من الدين تعين الإعراض عن الشبهات التي تثار حولها، لأنها حينئذٍ تكون شبهة في مقابل البديهة.

كون المعاد جسمانياً

ومن ذلك كون المعاد جسمانياً لا روحانياً فقط، فإنه هو الصريح من الآيات الكريمة، حيث تضمنت الإحياء بعد الموت، والبعث والخروج من القبور، مع وضوح أن الذي يموت ويوضع في القبر هو الجسد دون الروح، كما تضمن بعضها إحياء العظام.

بل الناظر في القرآن المجيد المسترسل في قراءته يدرك بوضوح أن إنكار المنكرين وجدال المجادلين إنما هو في المعاد الجسماني، لاستغرابهم إحياء الأجساد بعد موتها وتحللها في الأرض واضمحلالها، بنحو يظهر في المفروغية عن أن الحقيقة الدينية المعلنة هي البعث الجسماني، لا بعث الروح وحدها.

أما الأحاديث الشريفة في ذلك فهي أكثر من أن تحصى، وتبلغ دلالتها حدّ الصراحة في أصل البعث الجسماني وكثير من تفاصيله.

ومجرد الاستبعاد لا يقف أمام هذه الضرورة الدينية. حيث لا وجه له إلا عدم كون ذلك مألوفاً، مع وضوح أن الله سبحانه قادر على كل شيء، وقد أوجد الأشياء بعد العدم، والبعث بعد الموت أهون منه.

قال عزّ وجلّ: ﴿**وَضَرَبَ لَنَا مَثَلاً وَنَسِيَ خَلقَهُ قَالَ مَن يُحيي العِظَامَ**

وَهِيَ رَمِيمٌ* قُل يُحيِيهَا الَّذِي أنشَأهَا أوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خلقٍ عَلِيمٌ﴾[١].

وقوع البعث بعد الموت في الدنيا

على أن القرآن المجيد قد تضمن وقوع ذلك في الدنيا في موارد كثيرة لدفع استغراب هذه الحقيقة. كما في قصة أهل الكهف والرقيم، وطلب إبراهيم عليه السلام من الله تعالى أن يريه كيف يحيي الموتى، وإحياء عيسى عليه السلام الموتى بإذن الله عزّ وجلّ.

وقال تعالى: **﴿أو كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَريَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّى يُحيِي هَذِهِ اللهُ بَعدَ مَوتِهَا فَأَمَاتَهُ اللهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ قَالَ كَم لَبِثتَ قَالَ لَبِثتُ يَوماً أو بَعضَ يَومٍ قَالَ بَل لَبِثتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُر إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَم يَتَسَنَّه وَانظُر إِلَى حِمَارِكَ وَلِنَجعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ وَانظُر إِلَى العِظَامِ كَيفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكسُوهَا لَحماً فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أعلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ﴾**[٢].

وقال سبحانه: **﴿وَإِذ قَتَلتُم نَفساً فَادَّارَأتُم فِيهَا وَاللهُ مُخرِجٌ مَا كُنتُم تَكتُمُونَ* فَقُلنَا اضرِبُوهُ بِبَعضِهَا كَذَلِكَ يُحيِي اللهُ المَوتَى وَيُرِيكُم آيَاتِهِ لَعَلَّكُم تَعقِلُونَ﴾**[٣]... إلى غير ذلك.

وأما الأحاديث التي تضمنت إحياء الموتى كرامة للأنبياء والأئمة (صلوات الله عليهم) ومعجزة لهم فهي كثيرة أيضاً، كما يظهر بالرجوع

---

(١) سورة يس آية: ٧٨ـ٧٩.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٥٩.

(٣) سورة البقرة آية: ٧٢ـ٧٣.

للمصادر المعدة لذلك.

كما أن ما تناقلته الناس من ذلك في مناسبات مختلفة غير قليل. وذلك كافٍ في رفع الاستبعاد. وإن كان الأمر أظهر من ذلك.

والحمد لله رب العالمين.

خاتمة

في بعض الأمور التي كثر الحديث فيها

وهي خارجة عن أصول الدين

كان عزمنا عند الشروع في تأليف هذا الكتاب على التعرض في هذه الخاتمة لبعض الأمور العقائدية والعلمية الخارجة عن أصول الدين التي يجب الفحص عنها والاعتقاد بها، إلا أن الكلام قد كثر فيها من الأولياء والخصوم، حتى كأنها من أصول الدين. وربما كان لبعضها تعلق بما سبق، خصوصاً النصّ.

إلا أنه قبل أن ننتهي في كتابنا هذا إلى هذه الخاتمة وردتنا من بعض المسلمين من أهل المذاهب الأخرى أسئلة تتعلق ببعض الأمور العقائدية والحقائق العلمية عند الشيعة الإمامية (أعزّهم الله تعالى) أجبنا عنها بإسهاب، وكانت المحصلة كتابنا (في رحاب العقيدة) بأجزائه الثلاثة. وكان فيه الجواب عن كثير من تلك الأمور:

منها: أن وجود النص يستلزم الطعن في كثير من الصحابة، مع لزوم

حسن الظن بجميع الصحابة، وترك التعرض لهم، لأنهم حملة الإسلام، وعليهم قامت دعوته وقد عدلهم الله تعالى، وليس بعد تعديله لهم شيء.

ويظهر الجواب عنه مما ذكرناه في جواب السؤال الثاني من الجزء الأول، والسؤال الأول من الجزء الثاني، وجواب السؤال الثامن من الجزء الثالث من الكتاب المذكور.

ومنها: أنه لو فرض إمكان خروج بعض الصحابة عن النصّ، إلا أنهم لا يمكن خروج جمهورهم عنه وتجاهلهم له، وذلك يكشف عن عدم النص، وإلا لوقفوا من الأولين موقف المنكر عليهم لتوليهم السلطة، ولم يحدث شيء من ذلك.

ويظهر الجواب عنه مما ذكرناه في جواب السؤال الرابع من الجزء الثاني من الكتاب المذكور.

ومنها: أنه لو فرض ثبوت النص، إلا أن إمضاء الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لما حصل كافٍ في شرعيته، لأنه صاحب الحق، وله التنازل عن حقه.

ويظهر الجواب عنه مما ذكرناه في جواب السؤال الثالث من الجزء الثاني من الكتاب المذكور.

ومنها: أن ذلك لا يتناسب مع النصوص الكثيرة التي رواها الجمهور في فضائل الصحابة ومناقبهم، خصوصاً بعض من تولى السلطة، وسار في ركابهم.

ويظهـر الجـواب عنه مما ذكرنـاه في جواب السـؤال الأول من الجزء الثاني، وجواب السؤال الثامن من الجزء الثالث من الكتاب المذكور.

ومنهـا: أن غيبـة الإمـام الثاني عـشر الحجة المنتظر (عجـل الله فرجه الشريف) لا تتناسب مع ما عليه الشيعة من وجوب نصب الإمام المعصوم، ليكون مرجعاً للأمة في دينها ورفع الخلاف عنها، لعدم قيام الإمام بوظائفه مع غيبته وانقطاعه عن الناس.

ويظهـر الجواب عنه مما ذكرناه في جواب السـؤال الخامس من الجزء الأول مـن الكتـاب المذكور. وأشرنا إلى شيء من ذلك هنا في أوائل المقصد الثالث عند الكلام في الإمامة في الدين.

ومنهـا: دعـوى ذهـاب الشـيعة لتحريف القـرآن المجيـد، من أجل التشنيع عليهم بإعراضهم عن القرآن.

ويظهـر الجواب عنها مما ذكرناه في جواب السـؤال الثالث من الجزء الأول من الكتاب المذكور.

وبذلك نستغني عن الكلام في هذه الأمور هنا. ولا سيما بعد أن طبع ذلك الكتاب مراراً، وانتشر نسبياً، وصار في المتناول.

وربـما كان هنـاك أمور أخر لا يسـعنا الحديـث عنها لكثرة المشـاكل وضيق الصدر

نعم بقي في المقام أمر لم يسـبق التعرض لـه في الكتاب المذكور ينبغي التعرض له هنا لشدة أهميته.

لماذا لم يستدل بالنص المعنيون به في الصدر الأول؟

وحاصله: أنه إذا كانت الإمامة بالنص، وقد دلت عليها النصوص الكثيرة المتقدمة ونحوها، فلماذا لم يستدل به الإمام أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) ومن توجه وجهته ممن كان يرى أولويته بالخلافة، ويفترض فيه أن يكون على بصيرة من ثبوت النص في حقه عليه السلام، ويعلم بمفردات النصوص، لمعاصرته لصدورها وللظروف المحيطة بها؟! مع أن الناظر في تاريخ تلك الفترة لا يجد شيئاً من ذلك.

والجواب عن ذلك من وجهين:

عدم الاستدلال بالنص لا يقتضي التشكيك به

الوجه الأول: أن ذلك لا يصلح لرفع اليد عما سبق من أن الخلافة لا يمكن أن تكون بغير النص، وعن النصوص الكثيرة المتقدمة وغيرها، مع وضوح دلالتها، واعتضادها بالقرائن الكثيرة، ومن جملتها أو أهمها تمسك أهل البيت (صلوات الله عليهم) بمواقفهم واعتزالهم الجمهور القائلين بشرعية خلافة المستولين غير المنصوص عليهم، واعتزال الجمهور المذكور لهم عليهم السلام، واختصاصهم عليهم السلام بشيعتهم الذين كانوا يعلنون عن عدم شرعية تلك الخلافة من اليوم الأول.

على ما أوضحناه في جواب السؤال الثالث من الجزء الثاني من كتابنا (في رحاب العقيدة).

فإن عدم الاستدلال ـ لو تم ـ لا يصلح لرفع اليد عن ذلك كله وإهماله

والبناء على شرعية ما حصل على مفارقاته وسلبياته التي أشرنا إليها في أول الكلام في الإمامة. ولاسيما بملاحظة ما انتهى إليه أمر المسلمين نتيجة عدم الانضباط في أمر الإمامة من الوضع المأساوي الفجيع.

غاية الأمر أن يكون عدم الاستدلال المدعى مدعاة للاستغراب والتساؤل، من دون أن يرفع به اليد عن هذه الحقيقة الواضحة.

وقد ذكرنا نظير ذلك بإسهاب وتفصيل في أوائل جواب السؤال الرابع من الجزء الثاني من كتابنا المذكور. ويحسن الرجوع إليه لمزيد من التعرف على الحاجة للنص في أمر الخلافة والإمامة.

الوجه الثاني: أن الغرض من الاستدلال ـ في المقام وفي سائر موارد الخلاف والخصام ـ أحد أمرين..

الاستدلال من أجل معرفة الحق والعمل عليه

الأول: تعيين الحق وصاحبه من أجل أن يعمل عليه. ومن الظاهر أن هذا لا مجال له في حادثة السقيفة.

أولاً: لعدم الإشكال في أن بيعة أبي بكر كانت بغتة من دون مشورة، وابتنت على المغالبة والإرغام، من دون احترام لرأي الآخرين وانتظار لحججهم، كما يشهد بذلك أدنى ملاحظة لتاريخ الحادثة وما ورد فيها.

وتعرضنا لبعض ما يناسب ذلك في جواب السؤال الثالث وغيره من كتابنا المذكور.

الاستدلال ببعض النصوص في الشورى

نعم تيسر ذلك في مناسبة الشورى من أجل تعيين الخليفة الثالث، لأنها ابتنت في ظاهر الحال على إعطاء المهلة، وتداول الرأي والنظر في المرجحات. وقد احتج أمير المؤمنين عليه السلام فيها بحديث الغدير(١) وحديث المنزلة(٢) وحديث الثقلين(٣)، وغيرها.

لكنه لم يحتج بها بعنوان كونها نصوصاً على إمامته تمنع من إمامة غيره، بل في جملة فضائله المرجحة له على غيره.

وذلك لتفرع الشورى على أن الخلافة ليست بالنصّ، بل بالاختيار والبيعة، وعلى شرعية خلافة الشيخين، وكان الرأي العام على ذلك، وعلى تبجيل الشيخين، بل تقديسهما، حتى فرض بالآخرة التزام سيرتهما شرطاً على الخليفة زائداً على العمل بكتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم.

ومن الظاهر أنه لا مجال لصدمة الناس بعدم شرعية ذلك كله من دون تحقق الجو المناسب لقبوله، لأن ذلك يؤلب الناس على أمير المؤمنين عليه السلام، ويضعف موقفه في الصراع، بل يعطيهم المبرر لإقصائه.

غاية الأمر أن ذكر كثير من تلك الفضائل المميزة له عليه السلام يستبطن

---

(١) شرح نهج البلاغة ٦: ١٦٧ـ١٦٨/ المناقب للخوارزمي: ٢٢٢ من طبعة المكتبة الحيدرية ١٩٦٥م، الفصل التاسع عشر في فضائل له شتى.

(٢) تاريخ دمشق ٤٢: ٤٣٢ في ترجمة علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وقد ذكرت في تاريخ دمشق ٣٩: ٢٠١ في ترجمة عثمان بن عفان من غير تصريح أنها في يوم الشورى.

(٣) المناقب للخوارزمي: ٢٢٣ من طبعة المكتبة الحيدرية ١٩٦٥م، الفصل التاسع عشر في فضائل له شتى.

دعـوى ظلامته مـن اليوم الأول، كما صرح بذلك هـو (صلوات الله عليه) وبعض خواصه في أحداث الشورى عندما اقتضاه المقام.

وقد ذكرنا بعض ذلك في جواب السـؤال الثالث من الجزء الثاني من كتابنا المذكور. فراجع.

السقيفة انقلاب على النص

وثانيـاً: لأنه يبدو مما تقـدم في الفصل الثالث وضوح النص وجلائه، وأن المسـلمين كلهم أو جلّهم كانوا ينتظرون تولي أمير المؤمنين عليه السلام الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وقد اسـتعرضنا بعض ما يناسـب ذلك في جواب السؤال الرابع من الجزء الثاني من الكتاب المذكور.

وذلك يرجع إلى أن حادثة السقيفة تبتني على إهمال النص والانقلاب عليه. ولا معنى مع ذلك لذكر النص والاستدلال به، لظهور أن الاستدلال من أجل العمل إنما يحسن لتنبيه الجاهل أو الغافل، أما العالم بالدليل المعرض عنه فالاستدلال به عليه عبث لا يحسن بمن يحترم نفسه.

ولعلـه لذا نجد أمير المؤمنـين (صلوات الله عليه) ومن توجه وجهته قـد تجاوزوا مرحلة الاسـتدلال إلى ما بعدها، وهـي مفروغيتهم عن ثبوت الحق له عليه السلام وعن تجاوز القوم عليه، ثم إنكار ذلك عليهم.

قال عليه السلام: «وقال قائل: إنك على هذا الأمر يا ابن أبي طالب لحريص، فقلت: بل أنتم والله لأحرص وأبعد، وأنا أخص وأقرب، وإنما طلبت حقاً

لي، وأنتم تحولون بيني وبينه وتضربون وجهي دونه. فلما قرعته بالحجة في الملأ الحاضرين هبّ لا يدري ما يجيبني به»[١].

وكلامه (صلوات الله عليه) وكلام غيره في ذلك أكثر من أن يحصى. وقد ذكرنا الكثير منه في جواب السؤال الثالث والرابع من الجزء الثاني من كتابنا المذكور.

الاستدلال من أجل الاحتجاج والإنكار

الثاني: الاحتجاج والإنكار على من خرج عن الحق وخالفه، وتبكيته وإحراجه، إما برجاء ارتداعه ورجوعه للحق، أو لكشف حقيقته وسوء موقفه، لئلا يضل الناس به، أو لبيان المبرر لبعض المواقف السلبية منه، أو لنحو ذلك.

وهذا في الحقيقة نحو من الاحتكاك والمواجهة للطرف المقابل، وقد لا تسمح به الظروف، لإصرار الخصم وعنجهيته وقسوته. فإن أمير المؤمنين عليه السلام فيما يبدو كان مكلفاً بأمرين لهما الأولوية على المطالبة بحقه.

أهمية حفظ كيان الإسلام العام

الأول: حفظ كيان الإسلام العام وبقاء دعوته الشاملة بين مجموعة كبيرة من الناس ذات قوة وعدد، بحيث تهتم بنشره والدفاع عنه، ولو من أجل مصالحها الشخصية، ليتسنى للأمم البعيدة سماع دعوته والتعرف

---

(١) نهج البلاغة ٢: ٨٤ـ٨٥ واللفظ له/ والإمامة والسياسة ١: ١٢٦ـ١٢٧ ما كتب علي لأهل العراق.

عليها، والنظر فيها والاهتداء بها، بغض النظر عن بعض السلبيات التي ترافق ذلك نتيجة انحراف قيادته.

وليكون الدخول في الإسلام مفتاحاً للتعرف على المذهب الحق بعد الاطلاع على اختلاف المسلمين، والاستئناس بأدلتهم.

أما مع عدم الدخول في الإسلام بإطاره العام فلا يتيسر الاطلاع على المذهب الحق وسماع دعوته.

أهمية حفظ شخص الإمام عليه السلام وخواص شيعته

الثاني: بقاء شخصه الكريم والثلة الصالحة من شيعته، التي آمنت بالإسلام على حقيقته بإخلاص وتفهم واستعداد للتضحية، من أجل أن يحمل هو عليه السلام وهذه الثلة المؤمنة الإسلام الحق بعيداً عن التحريف والتشويه، وليتم التعريف به بالتدريج وحسب القدرة لذوي الإخلاص والتوفيق من المسلمين البعيدين عن مركز الدعوة والثقافة الدينية، أو ممن يعتنق الإسلام بعد ذلك، لتبقى دعوة الإسلام الحق البعيد عن التحريف والتشويه مسموعة للأجيال اللاحقة، ولا يقضى عليها بالقضاء على حملتها الأول في مبدأ الاختلاف والانشقاق، كي لا ينفرد الخط المنحرف في الساحة.

وقد يتضح ذلك بالنظر لما رواه الشيخ المفيد قدس سره بسنده عن معروف ابن خربوذ قال: «سمعت أبا عبيد الله مولى العباس يحدث أبا جعفر محمد ابن علي عليهما السلام قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: آخر خطبة خطبنا بها

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لخطبة خطبنا في مرضه الذي توفي فيه.

خرج متوكئاً على علي بن أبي طالب عليه السلام وميمونة مولاته فجلس على المنبر، ثم قال: أيها الناس إني تارك فيكم الثقلين، وسكت.

فقام رجل فقال: يا رسول الله ما هذان الثقلان؟

فغضب حتى احمرّ وجهه، ثم سكن، وقال: ما ذكرتهما إلا وأنا أريد أن أخبركم بهما، ولكن ربوت فلم أستطع: سبب طرفه بيد الله وطرف بأيديكم تعملون فيه كذي. ألا وهو القرآن. والثقل الأصغر أهل بيتي.

ثم قال: وأيم الله إني لأقول لكم هذا ورجال في أصلاب أهل الشرك أرجى عندي من كثير منكم...

فقال أبو جعفر عليه السلام: إن أبا عبيد الله يأتينا بما يعرف [بها نعرف]»[(١)].

حيث يبدو من هذا الحديث اهتمام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بإيصال الدعوة سليمة عن التحريف للأجيال اللاحقة، وأمله بتلك الأجيال أو ببعضها في أن يتقبلها ويتبناها، لتبقى على مرّ العصور.

بل هو ما وعد به النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المشهور، حيث قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم خذلان من خذلهم»[(٢)]، على ما سبق التعرض له عند الحديث عن نظام الشورى الذي قد يدعى في الإسلام.

---

(١) بحار الأنوار ٢٢: ٤٧٥ـ٤٧٦/ وأمالي المفيد: ١٣٥ـ١٣٦ المجلس السادس عشر.

(٢) صحيح مسلم ٣: ١٥٢٣، واللفظ له: ١٥٢٤ كتاب الإمارة: باب قوله ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم/ صحيح البخاري ٣: ١٣٣١ كتاب المناقب: باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر/ صحيح ابن حبان ١: ٢٦١ كتاب العلم: ذكر ←

وإذا أردنا أن ننظر في حال المستولين على السلطة في أعقاب حادثة السقيفة، ومن حفّ بهم ووقف ورائهم، نجد اهتمامهم بأهدافهم وتمسكهم بمواقفهم وإصرارهم عليها من الشدة بحيث يكون الاحتكاك بهم وإحراجهم ومجابهتهم بالمواقف الصلبة سبباً للخطر على أحد هذين الأمرين، بل على كليهما.

تمسك المستولين على السلطة ولو بالتضحية بالإسلام

فحينما جهّز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جيش أسامة، واستشعروا من ذلك أنه يريد إخلاء المدينة من المنافس للخليفة المنصوص عليه، تكلموا في ذلك، وطعنوا في إمارة أسامة[1]، وتقاعسوا عن الخروج معه، متجاهلين غضب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك، وتأكيده على إنفاذ الجيش[2]، ولعنه من تخلف عنه[3].

← إثبات النصرة لأصحاب الحديث إلى قيام الساعة ١٥: ٢٤٨ باب وفاته ﷺ ذكر البيان بأن الفتن إذا وقعت والآيات إذا ظهرت كان في خللها طائفة على الحق أبداً. وغيرها من المصادر الكثيرة جداً.

(١) الطبقات الكبرى ٢: ٢٤٩ ذكر ما قال رسول الله ﷺ في مرضه لأسامة بن زيد رضي الله عنه/ السيرة النبوية ٦: ٦٥ أمره بإنفاذ بعث أسامة/ تفسير القرطبي ١٤: ٢٣٨/ المصنف لابن أبي شيبة ٦: ٣٩٢ ما جاء في أسامة وأبيه، ٧: ٤١٥ ما حفظت في غزوة مؤتة. وغيرها من المصادر.

(٢) الطبقات الكبرى ٤: ٦٧ الطبقة الثانية من المهاجرين والأنصار في ذكر (إسامة)/ كما قد ذكر أمر هذا الجيش بصور متقاربة في صحيح البخاري ٣: ١٣٦٥ كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب زيد بن حارثة، ٤: ١٦٢٠ كتاب المغازي: باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد رضي الله عنهما في مرضه الذي توفي فيه، ومصنف ابن أبي شيبة ٧: ٤١٥ ما حفظت في غزوة مؤتة، والطبقات الكبرى ٢: ٢٤٩ ذكر ما قال رسول الله ﷺ في مرضه لأسامة بن زيد رضي الله عنه، وغيرها من المصادر.

(٣) الملل والنحل للشهرستاني ١: ٢٣ في المقدمة الرابعة: في الخلاف الثاني/ شرح نهج البلاغة ٦: ٥٢.

ولما صدمهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيامه الأخيرة بالموقف الأشدّ حدّية، حين أراد أن يكتب للمسلمين كتاباً لن يضلوا بعده أبداً، واستشعروا أن فيه قضاءً على مشروعهم في السلطة، صعّدوا موقفهم معه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يتورعوا عن مجابهته بالرفض، بل رموه بالهجر الذي لا يتناسب مع النبوة، وهو مؤشر على استعدادهم لإسقاط حرمته والتخلي عن دعوته في سبيل تحقيق أهدافهم. مما اضطره صلى الله عليه وآله وسلم للتراجع عن موقفه(*)، حفاظاً على كيان الإسلام وبقاء دعوته، لتصل للأمم الأخرى، حتى لو كان الذي يوصلها ضعفاء الإيمان أو المنافقون من أجل مصالحهم المادية والمعنوية.

ويبقى حفظها على حقيقتها بعيداً عن التحريف والتشويه، وتبليغ الأجيال بها، على عهدة الثلة المؤمنة بالدين الحق على صفائه والتي أخذته من الثقلين اللذين خلفهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أمته، وجعلهما مرجعاً لها في دينها، وهما الكتاب المجيد والعترة الطاهرة.

(*) وفي حديث لعمر مع ابن عباس عن أمير المؤمنين عليه السلام يقول ابن عباس: «قال: يا عبد الله عليك دماء البدن إن كتمتنيها، هل بقي في نفسه شيء من أمر الخلافة؟ قلت: نعم. قال: أيزعم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نصّ عليه؟ قلت: نعم، وأزيدك سألت أبي عما يدعيه، فقال: صدق. فقال عمر: لقد كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أمره ذرو من قول لا يثبت حجة ولا يقطع عذراً، ولقد كان يربع في أمره وقتاً ما. ولقد أراد في مرضه أن يصرح باسمه، فمنعت من ذلك إشفاقاً وحيطة على الإسلام. لا ورب هذه البنية لا تجتمع عليه قريش أبداً. ولو وليها لانتقضت عليه العرب من أقطارها، فعلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أني علمت ما في نفسه فأمسك. وأبى الله إلا إمضاء ما حتم». شرح نهج البلاغة ١٢: ٢٠، ٢١.

استعداد السلطة لتصفية المعارضة: سعد بن عبادة

وفي السقيفة حينما كان النزاع على الخلافة بين الأنصار ـ وعلى رأسهم سعد بن عبادة ـ وقريش على أشده، لم يتورع عمر بن الخطاب عن إسقاط حرمة سعد بن عبادة، حيث قال: «قتله الله إنه منافق»[1]، بل روى غير واحد أنه قال: «اقتلوه قتله الله»[2]، وانتهى الأمر أخيراً بتغلب قريش، واستسلام الأنصار، وسكوت سعد بن عبادة ومسالمته، غاية الأمر انه امتنع عن بيعتهم والدخول في أمرهم، واعتزلهم، وأصرّ على موقفه حتى ترك المدينة المنورة وذهب إلى حوران معتزلاً عنهم، إلا أنه لم يسلم على نفسه، واغتيل هناك[3]. وربما نسب اغتياله للجن، لأنه بال قائماً ! .

---

(١) تاريخ الطبري ٢: ٢٤٤، في ذكر الخبر عما جرى بين المهاجرين والأنصار في أمر الإمارة في سقيفة بني ساعدة.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ٧: ٤٣٢، كتاب المغازي، ما جاء في خلافة أبي بكر وسيرته في الردة/ فتح الباري ٧: ٣٢/ الرياض النضرة ٢: ٢٠٨ الفصل الثالث عشر بيعة السقيفة وما جرى فيها/ تاريخ الطبري ٢: ٢٤٤، في ذكر الخبر عما جرى بين المهاجرين والأنصار في أمر الإمارة في سقيفة بني ساعدة.

(٣) العقد الفريد ٤: ٢٤٢ـ٢٤٣ فرش كتاب العسجدة الثانية في الخلفاء وتواريخهم وأخبارهم: سقيفة بني ساعدة/ أنساب الأشراف ١: ٢٩١ تسمية السبعين الذين بايعوا عند العقبة، ٢: ٢٧٢ أمر السقيفة/ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٧: ٢٢٣ـ٢٢٤/ الاستيعاب ٢: ٥٩٩ في ترجمة سعد بن عبادة/ وقد اتهم الجن بقتله في كل من المستدرك على الصحيحين ٣: ٢٨٣ كتاب معرفة الصحابة: ذكر مناقب سعد بن عبادة الخزرجي النقيب ﵁/ ومجمع الزوائد ١: ٢٠٦ كتاب الطهارة: باب البول قائماً/ والجامع لمعمر بن راشد ١١: ٤٣٤ باب موت الفجاءة/ والمعجم الكبير ٦: ١٦ في ترجمة سعد بن عبادة الأنصاري/ وسير أعلام النبلاء ١: ٢٧٧ في ترجمة سعد بن عبادة، وغيرها من المصادر الكثيرة.

وعلق ابن أبي الحديد في الموضع المذكور على اتهام الجن بقتله بقوله: «أما أنا فلا أعتقد أن الجن قتلت سعداً، ولا أن هذا شعر الجن، ولا أرتاب أن البشر قتلوه، وأن هذا الشعر شعر البشر. ولكن لم يثبت عندي أن أبا بكر أمر خالداً، ولا أستبعد أن يكون فعله من

محاولة قتل أمير المؤمنين عليه السلام

أما أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) فكان موقفهم معه أشد. ولعله لعلمهم بأنه صاحب الحق. فإنه لم يدخل معهم في الصراع من أجل الخلافة، بل كان حين صراعهم المذكور في السقيفة مشغولاً بتجهيز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أن تمّ لهم ما أرادوه من بيعة أبي بكر. غاية الأمر أنه اعتزلهم، وظهر عليه وعلى من معه الانكماش والامتعاض مما حصل. ومع ذلك تعرض لمختلف الضغوط والتعديات من أجل إرغامه على البيعة، كما يظهر بالرجوع لما ذكره المؤرخون، وأشرنا إلى شيء منه في جواب السؤال الثالث من الجزء الثاني من كتابنا (في رحاب العقيدة). وأخيراً دخل معهم وجاراهم حفاظاً على كيان الإسلام العام، كما هو معروف مشهور.

ولكنهم لم يكتفوا منه بذلك، وبقي وجوده الشريف شبحاً يقض مضاجعهم، فحاولوا التخلص منه والقضاء عليه، حيث روى الشيعة أن أبا بكر أمر خالد بن الوليد أن يقتل أمير المؤمنين عليه السلام بعد السلام من صلاة الفجر، على أن يصلي خالد إلى جنب أمير المؤمنين عليه السلام. لكن أبا بكر ندم على ذلك في أثناء الصلاة، وخاف من عواقبه، وتحير كيف يفهم خالداً، فسكت ولم يسلم، حتى إذا طال عليه ذلك قال: لا يفعل خالد ما أمرته،

تلقاء نفسه، ليرضي بذلك أبا بكر ـ وحاشاه ـ فيكون الإثم على خالد، وأبو بكر بريئ من إثمه. وما ذلك من أفعال خالد ببعيد». وقال أيضاً في ١٠: ١١١: «وقال بعض المتأخرين:

وما ذنب سعد أنه بال قائماً ... ولكن سعداً لم يبايع أبا بكر

وقد صبرت عن لذة العيش أنفس ... وما صبرت عن لذة النهي والأمر»

وإن فعل قتلته، ثم سلم[١].

وفي حديث لمحمد بن الحنفية رواه المؤرخون قال فيه: «إن علياً يد الله على أعداء الله، وصاعقة من أمره، أرسله على الكافرين والجاحدين لحقه، فقتلهم بكفرهم، فشنؤوه وأبغضوه، وأضمروا له الشنف والحسد، وابن عمه صلى الله عليه وآله وسلم حي بعد لم يمت. فلما نقله الله إلى جواره، وأحبّ له ما عنده، أظهرت له رجال أحقادها، وشفت أضغانها، فمنهم من ابتزه حقه، ومنهم من ائتمر به ليقتله»[٢].

وقال السمعاني: «قال أبو حاتم بن حبان: عباد بن يعقوب الرواجني من أهل الكوفة يروي عن شريك... قلت: روى عنه جماعة من مشاهير الأئمة، مثل أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. لأنه لم يكن داعية إلى هواه.

وروي عنه حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: لا يفعل خالد ما أمر به. سألت الشريف عمر بن إبراهيم الحسيني بالكوفة عن معنى هذا الأثر. فقال: كان أمر خالد بن الوليد أن يقتل علياً، ثم ندم بعد ذلك، فنهى عن ذلك»[٣].

وقال ابن أبي الحديد: «سألت النقيب أبا جعفر يحيى بن أبي زيد رحمه الله فقلت له: إني لأعجب من علي عليه السلام كيف بقي تلك المدة الطويلة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكيف ما اغتيل وفتك به في جوف منزله، مع تلظي

---

(١) علل الشرايع باب:١٥١ حديث:١/ الاحتجاج ١: ١١٨.

(٢) شرح نهج البلاغة ٤: ٦٢، واللفظ له/ مروج الذهب ٣: ٩٠ ذكر أيام معاوية بن يزيد بن معاوية ومروان بن الحكم والمختار..: بين عبد الله بن عباس رضي الله عنهما وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما.

(٣) الأنساب ٣: ٩٥.

الأكباد عليه. فقال: لولا أنه أرغم أنفه في التراب ووضع خده في حضيض الأرض لقتل... فقلت له: أحق ما يقال في حديث خالد؟

فقال: إن قوماً من العلوية يذكرون ذلك، ثم قال: وقد روى أن رجلاً جاء إلى زفر بن الهذيل صاحب أبي حنيفة، فسأله عما يقول أبو حنيفة في جواز الخروج من الصلاة بأمر غير التسليم نحو الكلام والفعل الكثير أو الحدث. فقال: إنه جائز. قد قال أبو بكر في تشهده ما قال. فقال الرجل: وما الذي قاله أبو بكر؟ قال: لا عليك. فأعاد عليه السؤال ثانية وثالثة. فقال: أخرجوه أخرجوه، قد كنت أحدث أنه من أصحاب أبي الخطاب»[1].

وقال الفضل بن شاذان: «فقيل لسفيان وابن حي ولوكيع: ما تقولون فيما كان من أبي بكر في ذلك؟ فقالوا جميعاً: سيئة لم تتم. وأما من يجسر من أهل المدينة فيقولون: وما بأس بقتل رجل في صلاح الأمة، إنه إنما أراد قتله لأن علياً أراد تفريق الأمة وصدهم عن بيعة أبي بكر.

فهذه روايتكم على أبي بكر، إلا أن منكم من يكتم ذلك ويستشنعه فلا يظهره. وقد جعلتم هذا الحديث حجة في كتاب الصلاة في باب من أحدث قبل أن يسلم وقد قضى التشهد أن صلاته تامة، وذلك أن أبا بكر أمر خالد ابن الوليد بأمر فقال: إذا أنا سلمت من صلاة الفجر فافعل كذا وكذا. ثم بدا له في ذلك الأمر فخاف إن هو سلم أن يفعل خالد ما أمره به فلما قضى التشهد قال: يا خالد لا تفعل ما أمرتك [به] ثم سلم. وقد حدث به أبو

---

(١) شرح نهج البلاغة ١٣: ٣٠١.

يوسف القاضي ببغداد فقال له بعض أصحابه: يا أبا يوسف وما الذي أمر أبو بكر خالد بن الوليد [به] فانتهره وقال له: وما أنت وذاك؟»[(١)].

وربما يشير إلى ذلك معاوية بن أبي سفيان في جوابه على كتاب محمد ابن أبي بكر له، حيث قال فيه: «ذكرت ابن أبي طالب وقديم سوابقه وقرابته من نبي الله صلى الله عليه... وقد كنا وأبوك معنا في حياة من نبينا صلى الله عليه نرى حق ابن أبي طالب لازماً لنا، وفضله مبرزاً علينا. فلما اختار الله لنبيه ما عنده... فكان أبوك وفاروقه أول من ابتزه وخالفه. على ذلك اتفقا واتسقا. ثم دعواه إلى أنفسهم، فأبطأ عنهما وتلكأ عليهما، فهمّا به الهموم، وأرادا به العظيم...»[(٢)].

تقييم أمير المؤمنين عليه السلام للأوضاع

وقد قيّم أمير المؤمنين عليه السلام الأوضاع في ذلك الظرف الحرج، فقد قال له قائل: يا أمير المؤمنين، أرأيت لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك ولداً ذكراً قد بلغ الحلم وأنس منه الرشد، أكانت العرب تسلم إليه أمرها؟ قال عليه السلام:

«لا، بل كانت تقتله إن لم يفعل ما فعلت. إن العرب كرهت أمر محمد صلى الله عليه وآله وسلم وحسدته على ما آتاه الله من فضله، واستطالت أيامه، حتى قذفت زوجته، ونفرت به ناقته، مع عظيم إحسانه إليها وجسيم مننه عندها.

(١) الإيضاح: ١٥٥.

(٢) تقدمت مصادره في هامش رقم (٢) ص: ٣٣٤.

وأجمعت مذ كان حياً على صرف الأمر عن أهل بيته بعد موته.

ولـولا أن قريشـاً جعلت اسـمه ذريعة إلى الرياسـة، وسـلماً إلى العز والإمـرة، لما عبدت الله بعد موته يوماً واحداً، ولارتدت في حافرتها، وعاد قارحها جذعاً وبازلها بكراً.

ثـم فتـح الله عليها الفتـوح، فأثرت بعـد الفاقة، وتمولـت بعد الجهد والمخمصة، فحسـن في عيونها من الإسلام ما كان سمجاً، وثبت في قلوب كثير منها من الدين ما كان مضطرباً، وقالت: لولا أنه حق لما كان كذا...»[1].

كـما أنـه (صلوات الله عليه) أكد في كلام له كثير على أنه إنما صبر على أخذهـم حقه، ولم يجالدهم خوفاً على الإسـلام، وقـد ذكرنا بعض ذلك في جواب السؤال الثالث من الجزء الثاني من كتابنا (في رحاب العقيدة).

وفي هـذا الوضع الحرج لابد من كون الاحتجاج والإنكار بنحو من المرونة وعدم الحدية بحيث لا يعرضان هذين الأمرين المهمين للخطر.

خطورة الاحتجاج بالنصوص الصريحة

ويزيـد الأمر تعقداً في بعض النصـوص التعبدية الصريحة، كحديث الغدير وأحاديث وصف الإمام عليه السلام بإمرة المؤمنين ونحوها مما تقدم.

فـإن مثل هـذه النصوص لو جوبهـوا بها وأحرجـوا فإصرارهم على التمسك بموقفهم قد يضطرهم إزاءها لأحد أمرين:

---

(١) شرح نهج البلاغة ٢٠: ٢٩٨.

الأول: الاستهوان بنص النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقدح فيه، فإن عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ووجوب طاعته، والتعبد بالنصوص الشرعية عموماً، وإن كانت من صميم الدين، وقد تمت الحجة عليها من الله تعالى، إلا أنها لم تتركز في صدر الإسلام في نفوس العامة. ومن ثم يسهل على أصحاب السلطة والمتنفذين الاستخفاف بها والجرأة على إعلان مخالفتها بمبررات أهون ما قيل عنها: إنها اجتهاد في مقابل النص.

ويتضح ذلك بأدنى ملاحظة لمواقفهم المتكررة في مواجهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حياته، وفي الخروج عن النصوص بعد وفاته.

وقد كتب الكثير عن ذلك، وذكرنا بعضه في جواب السؤال الثاني من الجزء الأول من كتابنا (في رحاب العقيدة). وإن حاول أتباعهم خلق الأعذار والمبررات أو محاولة التأويل أو التكذيب لذلك بعد أن تركزت مفاهيم الدين، وفرض احترام النبي صلى الله عليه وآله وسلم والنصوص، بحيث صار الخروج عنها والاستخفاف بها عند المسلمين جريمة لا تغتفر.

وفي حديث أبي جعفر الطبري بسنده عن عمران بن سوادة قال: «صليت الصبح مع عمر فقرأ سبحان وسورة معها، ثم انصرف وقمت معه... قلت: عابت أمتك منك أربعاً... قال: هات.

قلت: ذكروا أنك حرمت العمرة في أشهر الحج، ولم يفعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبو بكر رضي الله عنه. وهي حلال. قال: هي حلال لو أنهم اعتمروا في أشهر الحج رأوها مجزية من حجهم...

وقد أصبت. قلت: وذكروا أنك حرمت متعة النساء وقد كانت رخصة من الله نستمتع بقبضة، ونفارق عن ثلاث. قال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحلها في زمان ضرورة، ثم رجع الناس إلى السعة، ثم لم أعلم أحداً من المسلمين عمل بها ولا عاد إليها. فالآن من شاء نكح بقبضة وفارق عن ثلاث بطلاق. وقد أصبت. قال: قلت: وأعتقت الأمة إذا وضعت ذا بطنها بغير عتاقة سيدها. قال: ألحقت حرمة بحرمة، وما أردت إلا الخير، وأستغفر الله... ثم قال: أنا زميل محمد. وكان زامله في غزوة قرقرة الكدر...»[1].

فانظر إليه كيف يصر على أنه قد أصاب مع تنبيه عمران له إلى مخالفته لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم قوله: «أنا زميل محمد» باسمه الشريف من دون أن يصفه بالنبوة والرسالة.

كما أن الراوي وإن فسره بأنه زامله في غزوة قرقرة الكدر، إلا أن التفسير المذكور لا يناسب سياق الحديث، بل المناسب له أن يريد به أنه زميل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونظيره في أن من حقه أن يحكم في الأمة بما يراه.

وأظهر من ذلك في الاستهوان بمقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما سبق من ردهم عليه صلى الله عليه وآله وسلم ورميهم له بالهجر حينما أراد صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه أن يكتب لهم كتاباً لا يضلون من بعده أبداً.

وكذا ما رواه عائذ بن ربيعة في حديث وفد بني نمير على رسول

---

(١) تاريخ الطبري ٣: ٢٩٠، ٢٩١ في أحوال عمر بن الخطاب، شيء من سيره مما لم يمض ذكره.

الله صلى الله عليه وآله وسلم من أجل أن يسلموا قال: «ثم دعا شريحاً واستعمله على قومه، ثم أمره أن يصدقهم ويزكيهم... قال: ولم يزل شريح عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم على قومه وعامل أبي بكر، فلما قام عمر رضي الله عنه أتاه بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخذه فوضعه تحت قدمه، وقال: لا. ما هو إلا ملك. انصرف»[1]... إلى غير ذلك.

فإذا كان هذا موقفهم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتشريعاته ومواقفه عموماً، فماذا ينتظر منهم لو أحرجوا وجوبهوا بالنصوص الصريحة في أمر السلطة والخلافة مع ما هي عليه من الأهمية عندهم، وما هم عليه من الإصرار على التمسك بها؟!.

ومن الظاهر أن أمير المؤمنين عليه السلام ومن معه من خاصة صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصعب عليهم تعريض النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديثه الشريف وجميع نصوص الشريعة للاستهوان والاستخفاف، بحيث يجترأ على إعلان الرد عليها ومخالفتها، بل يهمهم تركيز احترامها في نفوس عموم المسلمين تدريجاً حتى تأخذ موقعها العقائدي المناسب ولو توقف ذلك على إبعادها عن الاحتكاك والخصام غير المسؤول.

الثاني: القدح في الاستدلال بهذه النصوص بوجوه متكلفة أو مختلقة. وحينئذٍ تحوم حولها الشبه ويصعب الاستدلال بها، أو تسقط عن الاعتبار رأساً، ويتعذر الاستدلال بها ولو في حق أتباعهم الذين يحسنون الظن بهم،

---

(١) تاريخ المدينة ٢: ٥٩٦

ويحاولـون توجيه مواقفهم وما يصدر عنهم، فتخسرها دعوة الحق في مقام الاحتجاج له.

فمثـلاً لـو أجابوا عنها بمثـل: إن الأمر يحدث بعده الأمـر، أو ما رآه المسلمون حسناً فهو حسن، أو بادرنا لهذا الأمر خوف الفتنة، أو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عهد إلينا بذلك، أو غير ذلك، لاتخذها أتباعهم حججاً مفسرة لروح النص، أو مبررة للخروج عنه.

دعوى تخصيص أدلة المواريث

كـما حدث نظير ذلك حينما صادر أبو بكر فـدك من الصديقة فاطمة الزهراء (صلوات الله عليها)، واسـتولى على مواريث رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنهـا عليها السلام لما خاصمتـه واحتجت عليه فيما احتجـت بعمومات المواريث، وأحرجتـه، ادعـى أنه سـمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقـول: «إنّا معـاشر الأنبياء لا نورث»[1]. وبقيت هذه الدعوى منه مبرراً يتشبث به الأتباع بإصرار.

مـع وضـوح أنه لو أمكـن أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد قـال ذلك من دون أن تعلمـه ابنتـه الصديقة التي هي المعنية به بالخصوص، فلا يمكن أن يجهله أمير المؤمنـين عليه السلام، وهو باب مدينة علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعيبة علمه ووارثـه، كما تظافرت بذلك النصوص على ما تقدم، ثم لا يمكن أن يعلمه أمير المؤمنين عليه السلام ويدع الصديقة تطالب بالميراث.

---

(١) تاريخ دمشـق ٣٦: ٣١٠ في ترجمة عبد العزيز بن عبد الرحيم، واللفظ له/ صحيح البخاري ٣: ١١٢٦ أبواب الخمس: باب فرض الخمس/ صحيح مسلم ٣: ١٣٧٨ كتاب الجهاد والسير: باب حكم الفيء. وغيرها من المصادر.

وإذا كان عموم الميراث غير مهمّ في كيان دعوة الحق، ولا يضرها إثارة الشبه حوله، فنصوص الإمامة هي العمد الذي تقوم عليه الدعوة، وليس من الحكمة التفريط بها، أو التشويش عليها.

حديث للنقيب حول موقف عمر من النص

ويناسب ذلك ما ذكره ابن أبي الحديد عن النقيب أبي جعفر يحيى بن محمد بن أبي زيد كلاماً في موقف عمر من النص، ومنه: «على أن الرجل ما أهمل أمر نفسه، بل أعدّ أعذاراً وأجوبة، وذلك لأنه قال لقوم عرَّضوا عليه بحديث النص: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجع عن ذلك بإقامته أبا بكر في الصلاة مقامه، وأوهمهم أن ذلك جارٍ مجرى النص عليه بالخلافة... ثم عاب علياً بخطبته بنت أبي جهل، فأوهم أن رسول الله كرهه لذلك ووجد عليه، وأرضاه عمرو ابن العاص، فروى حديثاً افتعله، واختلقه على رسول الله. قال: سمعته يقول: إن آل أبي طالب ليسوا لي بأولياء، إنما وليي الله وصالح المؤمنين. فجعلوا ذلك كالناسخ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: من كنت مولاه فهذا مولاه»[1].

ومن هنا فربما يكون إبعاد مثل هذه النصوص عن جوّ النقاش غير المسؤول مع المستولين على الحكم ومن تابعهم ولزم جانبهم ممن قد يصدَّقون فيما يدعون، ويعتد بكلامهم من يحسن الظن بهم، أولى من الاحتجاج به احتجاجاً لا يترتب عليه العمل، وإنما يراد به الإنكار على من خرج عن الحق وتبكيته. ولاسيما أن الإنكار المذكور يتأتى بوجوه أخر.

---

(١) شرح نهج البلاغة ١٢: ٨٨.

نماذج من مظاهر استنكار أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم

منها: عدم التجاوب معهم والانكماش مما حصل بالنحو الظاهر في عدم شرعيته، وهو ما حصل بوضوح، كما يظهر بالرجوع لتاريخ تلك الفترة. وذكرنا بعض شواهده في جواب السؤالين الثالث والرابع من الجزء الثاني من كتابنا (في رحاب العقيدة).

ومنها: الإنكار عليه والتصريح بعدم شرعيته وعدوانيته والتظلم منه. وهو ما حصل أيضاً، كما يظهر بالرجوع للتاريخ أيضاً، وذكرنا الكثير منه في جواب السؤالين المذكورين من الكتاب المذكور.

ومنها: بيان النتائج السيئة والمضاعفات السلبية لما قاموا به. وهو ما حصل أيضاً، كما يظهر بمراجعة التاريخ، وذكرنا شيئاً منه في أوائل أجوبة السؤالين المذكور.

ومنها: إبطال حججهم ومبرراتهم لما قاموا به، مثل قول أمير المؤمنين عليه السلام: «احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة»[1].

وقوله عليه السلام:

«فإن كنت بالشورى ملكت أمورهم فكيف بهذا والمشيرون غيب
وإن كنت بالقربى حججت خصيمهم فغيرك أولى بالنبي وأقرب»[2]

(١) نهج البلاغة ١: ١١٦.

(٢) نهج البلاغة ٤: ٤٣، ٤٤.

وقوله عليه السلام: «واعجباً أتكون الخلافة بالصحابة والقرابة؟!»[١]، وما يأتي من الصديقة فاطمة الزهراء (صلوات الله عليها) من استنكار اعتذارهم عن مبادرتهم بالأمر بخوف الفتنة.

وقول العباس بن عبد المطلب لأبي بكر: «وأما قولك: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منّا ومنكم، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شجرة نحن أغصانها وأنتم جيرانها»[٢].

ومنها: بعض الاحتجاجات الارتكازية التي لا يمكن الجواب عنها، كقول الصديقة الزهراء (صلوات الله عليها) في خطبتها الصغيرة: «ويحهم **﴿أَفَمَن يَهدِي إِلَى الحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لاَ يَهِدِّي إِلاَّ أَن يُهدَى فَمَا لَكُم كَيفَ تَحكُمُونَ﴾**»[٣].

أما النصوص التعبدية المهمة فلعل الأصلح لدعوة الحق أن تبقى في معزل عن النقاش غير المسؤول، لتنفع في الاحتجاج في حق الأجيال اللاحقة بعد أن تتركز الدعوة عقائدياً، ويكون للنصوص موقعها المناسب من الاحترام والتقديس، بحيث لا يسهل تجاهلها ولا تجاوزها، ولا التلاعب بها والتحكم فيها، وصرفها عما يراد بها.

---

(١) نهج البلاغة ٤: ٤٣. كأنه عليه السلام يشير بهذا الكلام إلى أن أهمية الخلافة تتناسب مع لزوم النص فيها.

(٢) شرح نهج البلاغة ١: ٢٢١، واللفظ له/ الإمامة والسياسة ١: ١٨ كيف كانت بيعة علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه)/ تاريخ اليعقوبي ٢: ١٢٦ خبر سقيفة بني ساعدة وبيعة أبي بكر.

(٣) شرح نهج البلاغة ١٦: ٢٣٤.

رواية الشيعة للاحتجاج بالنص

ومع كل ذلك فقد ورد الاحتجاج في معرض الإنكار بهذه النصوص ونحوها في الصدر الأول من أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) ومن توجه وجهته، وقد روى الشيعة الكثير من ذلك بما لا يسعنا استقصاؤه، فليطلب من المطولات[١].

وقد يدعي المدعي: أن ما ترويه الشيعة في هذا المجال حجة عليهم، ولا يكون حجة على غيرهم.

لكنه يندفع بأن النص قد ثبت بروايات الفريقين الملزمة لهم، كما تقدم، وليس في المقام إلا استبعاد وجود النص مع عدم الاستدلال به في الصدر الأول. وذلك إنما يتجه مع اليقين بعدم حصول الاستدلال به، أما مع احتمال حصوله فلا مجال للاستبعاد المذكور. وروايات الشيعة إن لم توجب اليقين بحصول الاستدلال لكثرتها، فلا أقل من أن توجب احتمال ذلك، وهو كافٍ في منع الاستبعاد، وفي دفع الإشكال على النص.

ومجرد عدم ذكر الجمهور للاستدلال بالنص لا يصلح قرينة على تكذيب الشيعة فيما رووه. ولاسيما مع ما هو المعلوم من اهتمام الجمهور بالتعتيم على كل ما يقدح في خلافة الأولين وعدالتهم، بل عدالة جميع الصحابة. وشواهد ذلك كثيرة يظهر بعضها بالرجوع لما ذكرناه في جواب السؤال الثامن من الجزء الثالث من كتابنا (في رحاب العقيدة) وغيره.

---

(١) بحار الأنوار ٢٨: ١٧٥ وما بعدها.

احتجاج الزهراء عليها السلام

علـى أن الجمهور قد رووا خطبة الصديقـة فاطمة الزهراء (صلوات الله عليهـا)، ويظهـر من بعـض فقراتها الاحتجاج بالنـص. قالت ـ بعد أن أشادت بمقام أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) وجهاده ـ:

«حتى إذا اختار الله لنبيه دار أنبيائه ظهرت خلة النفاق، وسمل جلباب الدين، ونطق كاظم الغاوين، ونبغ خامل الآفلين، وهدر فنيق المبطلين فخطر في عرصاتكم، وأطلع الشيطان رأسـه من مغرزه صارخـاً بكم، فوجدكم لدعائه مسـتجيبين وللغرة فيـه ملاحظين، فاسـتنهضكم فوجدكم خفافاً، وأحمشكم فوجدكم غضاباً، فوسمتم غير إبلكم، وأوردتموها غير شربكم.

هـذا والعهـد قريب، والكلم رحيـب، والجرح لما يندمـل بدار [إنما] زعمتم خوف الفتنة ﴿**أَلاَ فِي الفِتنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالكَافِرِينَ**﴾.

فهيهـات منكـم، وأنـى بكم، وأنـى تؤفكـون، وهذا كتـاب الله بين أظهركـم، وزواجره بينة، وشـواهده لائحة، وأوامـره واضحة، أرغبة عنه تدبـرون؟ أم بغـيره تحكمـون؟ ﴿**بِئسَ لِلظَّالِمِينَ بَـدَلاً**﴾، ﴿**وَمَـن يَبتَغِ غَيرَ الإِسلاَمِ دِيناً فَلَن يُقبَلَ مِنهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الخَاسِرِينَ**﴾...»[1].

ومن الظاهر أن مرادها عليها السلام بقولها: «فوسمتم غير إبلكم وأوردتموها غـير شربكـم» هو أخذهـم الخلافة بـلا حق. كـما أن مرادهـا عليها السلام بقولها:

---

(١) بلاغـات النسـاء لابـن طيفـور: ١٣ـ١٤ في كلام فاطمـة بنـت رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم/ جواهـر المطالب لابن الدمشقي ١: ١٥٩/ شرح نهج البلاغة ١٦: ٢٥١.

«بـدار [إنـما] زعمتم خوف الفتنة ﴿**أَلاَ فِي الفِتنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالكَافِرِينَ**﴾» هو الإنكار عليهم في تبريرهم المبادرة لذلك بخوف الفتنة.

أمـا قولهـا عليها السلام: «وهذا كتـاب الله بـين أظهركم...» فهـو صريح في الاحتجاج عليهم واستنكار عملهم بأن ما قاموا من الاستيلاء على الخلافة مخالـف لمـا تضمنه كتاب الله تعـالى من البيانـات الواضحـة الجلية، بحيث يكـون ذلك منهـم إعراضاً عن كتاب الله تعالى وعملاً بغيره، وخروجاً عن مقتضى الإسلام، وموردا للمسؤولية العظمى، وسبباً للخسران الدائم.

وهو المناسب لما مهدت له به من ظهور النفاق فيهم وضعف الدين، وسماع دعوة الشيطان... إلى غير ذلك.

وذلك يكشـف عن أن تعيين الخلافة لأمير المؤمنين عليه السلام قد تضمنته بعـض آيـات الكتـاب العزيز بنحـو واضح لا يقبل الشـك عنـد الصحابة المعنيـين بهـذه الخطبـة الشريفـة، ولـو بضميمة قرائـن الأحوال أو تفسـير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها أو غير ذلك.

بعض الآيات التي قد تشير إليها الزهراء عليها السلام

ولعلها تشير إلى بعض الآيات التي يذهب الشيعة إلى نزولها في خلافة أمـير المؤمنين عليه السلام وولايتـه للأمر، كقوله تعـالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُم اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤتُونَ الزَّكَاةَ وَهُم رَاكِعُونَ* وَمَن يَتَوَلَّ اللهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزبَ اللهِ هُم الغَالِبُونَ**﴾[1].

(١) سورة المائدة آية: ٥٥ـ٥٦ .

وقولـه سـبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغ مَا أُنزِلَ إِلَيكَ مِن رَبِّكَ وَإِن لَم تَفعَل فَمَا بَلَّغتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعصِمُكَ مِن النَّاسِ﴾[1].

وقولـه عزّ وجلّ: ﴿اليَومَ أَكمَلتُ لَكُم دِينَكُم وَأَتمَمتُ عَلَيكُم نِعمَتِي وَرَضِيتُ لَكُم الإسلاَمَ دِيناً﴾[2].

وقولـه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأمرِ مِنكُم﴾[3].

وقوله جلّ شأنه: ﴿وَاعتَصِمُوا بِحَبلِ اللهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُوا﴾[4].

وقولـه عـز وجـل: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُستَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُم عَن سَبِيلِهِ﴾[5]... إلى غير ذلك.

وإذا كانـت الآيـات النازلة في ولاية أمير المؤمنـين عليه السلام وخلافته قد صـارت بعد ذلك مـورداً للخصام والجدال بسـبب غياب ظـروف نزولها علينا، وإثارة الشبهات حولها، نتيجة احتدام الخلاف بين المسلمين، وتمسك كل فريق بها عنده، واستماتته في الدفاع عنه، فلا ينافي ذلك أن تكون واضحة الدلالـة عنـد الصحابة الذيـن خاطبتهم الصديقة (صلـوات الله عليها) في خطبتها، لأنهم الأخبر بمدلولها اللغوي والسـياقي، وبقرائن الأحوال التي تحيط بنزولها، وبتفسير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها، وغير ذلك.

---

(١) ، (٢) سورة المائدة آية: ٦٧ ، ٣.

(٣) سورة النساء آية: ٥٩.

(٤) سورة آل عمران آية: ١٠٣.

(٥) سورة الأنعام آية: ١٥٣.

ولتوضيح ذلك بالنظير نقول: نزول آيات القتال من سورة الأنفال في واقعة بدر، ونزول آيات القتال من سورة آل عمران في واقعة أحد، ونزول آيات أهل الكتاب بعد آيات القتال من سورة الأحزاب في بني قريظة من اليهود، ونزول آيات من سورة المنافقين في عبد الله بن أبي، كل ذلك من المتسالم عليه ـ على الظاهر ـ بين المسلمين الآن، مع أنّا لو رجعنا للآيات المذكورة لم نجد فيها التصريح بشيء من ذلك، وإنما استفيد من قرائن الأحوال. غاية الأمر أنه بقي التسالم على ذلك لعدم تعلق غرض لأحد ممن له تأثير في واقع المسلمين واتجاهاتهم بصرف الآيات المذكورة عما يراد بها وإثارة الشبه حولها. وهذا كثير في القرآن المجيد.

وحينئذٍ من الممكن أن تكون الآيات التي ذكرناها آنفاً أو غيرها كانت نصوصاً واضحة الدلالة على خلافة أمير المؤمنين أو عموم أهل البيت(صلوات الله عليهم) حين نزولها، بضميمة قرائن الأحوال أو غيرها، وبقيت على وضوحها في ذلك في الصدر الأول حينما خطبت الصديقة في المسلمين، إلا أن الشبهات قد أثيرت حولها بعد ذلك بسبب غياب ظرف نزولها، وظهور الخلاف، وتبني كل فريق لوجهته وتعصبه لمذهبه، واهتمامه بالاستدلال والاحتجاج له، وإبطال أدلة الخصوم وردّ حججهم.

وعلى كل حال فكلام الصديقة (صلوات الله عليها) صريح في الاحتجاج والإنكار على المخاطبين بمخالفتهم لتعاليم الكتاب المجيد مخالفة واضحة، ولابد من وضوح ذلك عندهم، وإلا لأنكروا عليها، وبرؤوا أنفسهم مما جبهتهم به من هذا الأمر الفظيع.

بل أثارت خطبتها كثيراً من الناس، فهتفوا باسم أمير المؤمنين عليه السلام، لولا أن تداركت السلطة الأمر، على ما ذكرناه في جواب السؤال الرابع من الجزء الثاني من كتابنا (في رحاب العقيدة).

نعم لم تتضمن خطبتها تحديد مفردات ذلك، لأن الاحتجاج المذكور ليس من أجل معرفة الحق والعمل عليه، كما سبق، ليهتم بتحديد مواقع الدلالة، بل من أجل استنكار ما وقع، ويكفي فيه الإشارة الإجمالية لما هو المعلوم عند المخاطبين المعنيين بالأمر، كما هو صريح ما تقدم من كلامها (صلوات الله عليها).

احتجاج الزهراء عليها السلام بحديث الغدير وحديث المنزلة

وأيضاً قد روى الجزري الشافعي بسنده عن فاطمة بنت الإمام موسى بن جعفر الكاظم، عن عمتها فاطمة بنت الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، عن عمتها فاطمة بنت الإمام محمد بن علي الباقر عليه السلام، عن عمتها فاطمة بنت الإمام علي بن الحسين السجاد عليه السلام، عن عمتها فاطمة بنت الإمام الحسين عليه السلام، عن عمتها زينب بنت الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أن أمها الصديقة فاطمة الزهراء (صلوات الله عليها) قالت:

«أنسيتم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه، وقوله صلى الله عليه وسلم: أنت مني بمنزلة هارون من موسى عليهما السلام».

قال: «وهكذا أخرجه الحافظ الكبير أبو موسى المديني في كتابه

المسلسل بالأسماء»[١].

وهو وإن لم يتضمن المناسبة التي قالت الصديقة عليها السلام فيها ذلك، إلا أن من المعلوم أنها قد توفيت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقليل، وفي أوج الصراع في أمر الخلافة، فلابد أن يكون ذلك منها عليها السلام للاحتجاج في أمر الخلافة، واستنكار ما حصل.

قال الشيخ أبو جعفر الصدوق رضي الله عنه: «إن يوم غدير خم لم يدع لأحد عذراً. هكذا قالت سيدة النسوان فاطمة عليها السلام لما منعت فدك وخاطبت الأنصار فقالوا: يا بنت محمد لو سمعنا هذا الكلام منك قبل بيعتنا لأبي بكر ما عدلنا بعلي أحداً. فقالت: وهل ترك أبي يوم غدير لأحد عذراً؟»[٢].

وهذا من شواهد التعتيم الذي أشرنا إليه، وإلا فمن البعيد جداً أن تذكر سلسلة السند المتقدمة هذا الكلام من دون ذكر المناسبة التي قيل فيها.

بل لعله لم يحفظ هذا الحديث إلا سلسلة السند المذكورة، لأن الظاهر أن كتاب أبي موسى المديني مختص بالأحاديث ذات السند المسلسل بالمتماثلات. فاهتمامه بجمع الأحاديث المذكورة جعله يذكر هذا الحديث الذي اشتمل سنده على خمس من الفواطم كل تروي عن عمتها، وإن حاول هو أو من سبقه أو من لحقه التعتيم فيه ببتره. ولعله لولا ذلك لضاع هذا الحديث كما ضاع كثير من الأحاديث المخالفة لاتجاه الجمهور.

---

(١) أسمى المناقب في تهذيب أسنى المطالب: ٣٣.

(٢) الخصال للصدوق: ١٧٣.

ولعل من ذلك ما راوه ابن عساكر بسنده عن الإمام الرضا عليه السلام بسنده عن آبائه (صلوات الله عليهم) عنها (صلوات الله عليها) انها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعلي: «من كنت وليّه فعلي وليّه»[1].

لظهور أن حديث الغدير في عهدها عليها السلام القصير كان من الظهور بحيث لا تحتاج إلى أن ترويه، فمن القريب أن يكون حديثها وارداً مورد الإنكار والاحتجاج، نظير الحديث السابق، ولذا اهتم الإمام الرضا عليه السلام برواية ذلك عنها. إلا أن الرواة قد صرفوا الحديث عن وجهه، وحرفوه من أجل التعتيم على الحقيقة وتضييعها.

نعم لم تضع ـ بحمد الله تعالى ـ معالم الحق نتيجة الجهود المكثفة من أهل البيت (صلوات الله عليهم) وأتباعهم في الانكماش مما حصل، والإنكار عليه، والتأكيد على الحق، والتنبيه لأدلته وغير ذلك لئلا تبطل حجج الله تعالى وبيناته ﴿**لِيَهلِكَ مَن هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحيَى مَن حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ**﴾[2].

والحمد لله على هدايته لدينه والتوفيق لما دعا إليه من سبيله. ونسأله تعالى أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ويزيدنا بصيرة في أمرنا، ونعوذ به سبحانه من مضلات الفتن. فإن بيده أسباب الخذلان والتوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

هـذا ما تيسر لنا إيراده في هذه المباحث الشريفة وإن كنّا لم نؤد حقها

---

(١) تاريخ دمشق ٤٢: ١٨٧ في ترجمة علي بن أبي طالب.

(٢) سورة الأنفال آية: ٤٢.

كاملاً، إلا أن ما لا يدرك كله لا يترك كله. ونسأل الله عزّ وجلّ أن يجعله مورد نفع للمؤمنين، ويوفقنا لخدمتهم في دينهم ودنياهم، مع صلاح الأحوال وقبول الأعمال والتسديد في جميع الأمور وحسن العاقبة فيها. وأن يعصمنا من الزلل في القول والعمل. إنه أرحم الراحمين وولي المؤمنين وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وكان الفراغ من ذلك في اليوم الثالث عشر من شهر محرم الحرام سنة ألف وأربعمائة وست وعشرين للهجرة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة، وأزكى التحية. بقلم العبد الفقير إلى الله تعالى (محمد سعيد) عفي عنه، نجل سماحة آية الله (السيد محمد علي) الطباطبائي الحكيم (دامت بركاته) في النجف الأشرف ببركة الحرم المشرف، على مشرفه أفضل الصلاة والسلام.

والحمد لله رب العالمين. وله الشكر أبداً سرمداً.

* المصادر والمراجع
* المحتويات

المصادر والمراجع

١ـ **القرآن الكريم.**

٢ـ **الآحاد والمثاني**: أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك الشيباني (ت٢٨٧هـ) الطبعة الأولى، نشر دار الراية ـ الرياض، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، تحقيق: د.باسم فيصل أحمد الجوابرة.

٣ـ **أبجد العلوم**: صديق بن حسن القنوجي (ت١٣٠٧هـ) نشر دار الكتاب العلمية ـ بيروت ١٩٧٨م تحقيق: عبد الجبار زكار.

٤ـ **إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات**: محمد بن الحسن الحر العاملي (ت١١٠٤هـ) المطبعة العلمية ـ قم.

٥ـ **إجمال الإصابة في أقوال الصحابة**: خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ) الطبعة الأولى، نشر جمعية إحياء التراث الإسلامي ـ الكويت، ١٤٠٧م، تحقيق: د.محمد سليمان الأشقر.

٦ـ **الأحاديث المختارة**: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد الحنبلي المقدسي (ت٦٤٣هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، نشر مكتبة النهضة الحديثة ـ مكة المكرمة، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش.

٧ـ **الاحتجاج**: أحمد بن علي الطبرسي (ت ٥٦٠هـ)، طبع ونشر منشورات دار النعمان

للطباعة والنشر، تحقيق: السيد محمد باقر الخرسان.

٨ـ **أحكام القرآن**: أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ) نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٤٠٥هـ تحقيق: محمد الصادق قمحاوي.

٩ـ **أخبار مكة**: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي (ت٢٧٥هـ) الطبعة الثانية، نشر دار خضر ـ بيروت، ١٤١٤هـ، تحقيق: د.عبد الملك عبد الله دهيش.

١٠ـ **اختيار معرفة الرجال**: الشيخ الطوسي (ت٤٦٠هـ) الطبعة ١٤٠٤هـ، بعثت ـ قم، نشر مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، تحقيق: مير داماد، محمد باقر الحسيني، السيد مهدي الرجائي.

١١ـ **الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد**: الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) طبع ونشر دار المفيد، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لتحقيق التراث.

١٢ـ **إرشاد القلوب**: الحسن بن أبي الحسن الديلمي من أعلام القرن الثامن الهجري، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ، مطبعة أمير انتشارات الشريف الرضي.

١٣ـ **أسباب ورود الحديث**: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) الطبعة الأولى، نشر دار المكتبة العلمية ـ بيروت، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، تحقيق: يحيى إسماعيل أحمد.

١٤ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، الطبعة الأولى، نشر دار الجيل ـ بيروت، ١٤١٢هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي.

١٥ـ **أسد الغابة**: عز الدين بن الأثير (ت٦٣٠هـ)، نشر انتشارات إسماعيليان ـ تهاران.

١٦ـ **أسمى المناقب في تهذيب أسنى المطالب في مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع)**: الشيخ المقري أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الجزري

الدمشقي الشافعي (ت٨٣٣هـ) طبع ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، تهذيب وتعليق: الشيخ محمد باقر المحمودي.

١٧ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، نشر دار الجيل ـ بيروت، تحقيق: علي محمد البيجاوي.

١٨ـ **اعتقاد أهل السنة**: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي (ت ٤١٨هـ) نشر دار طيبة ـ الرياض ١٤٠٢هـ، تحقيق: د.أحمد سعد حمدان.

١٩ـ **إعلام الورى بأعلام الهدى**: الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ) طبعة ربيع الأول ١٤١٧هـ، ستارة ـ قم، نشر وتحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث ـ قم المشرفة.

٢٠ـ **الأغاني**: أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ) الطبعة الثانية، نشر دار الفكر ـ بيروت، تحقيق: سمير جابر.

٢١ـ **الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء**: أبو الربيع سليمان بن موسى الكلاعي الأندلسي (ت٦٤٣هـ) الطبعة الأولى، نشر عالم الكتب ـ بيروت، ١٩٩٧م، تحقيق: د.محمدكمال الدين عزالدين علي.

٢٢ـ **الإمامة والتبصرة من الحيرة**: ابن بابويه القمي (ت٣٢٩هـ) تحقيق ونشر مدرسة الإمام المهدي (ع) ـ قم المقدسة.

٢٣ـ **الإمامة والسياسة**: أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، طبعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، نشر محمد علي بيضون، تعليق: خليل المنصور.

٢٤ـ **أمالي المحاملي**: أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل الضبي المحاملي (ت٣٣٠هـ) الطبعة الأولى، نشر المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم، ١٤١٢هـ، تحقيق:د.إبراهيم القيسي.

٢٥ـ **أمالي المفيد**: الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ)، المطبعة الإسلامية، نشر جماعة المدرسين في الحوزة العلمية ـ قم، تحقيق: الحسين استاد ولي علي أكبر غفاري.

٢٦ـ **الأنساب**: أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ) طبع ونشر دار الجنان ١٤٠٨هـ، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي.

٢٧ـ **أنساب الأشراف**: أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩هـ)، طبعة ١٤١٧هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، تحقيق: د.سهيل زكار، د.رياض زركلي، بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٨ـ **الإيضاح**: الفضل بن شاذان الازدي النيسابوري (ت٢٦٠هـ) تحقيق:السيد جلال الدين الحسيني الأرموي المحدث.

٢٩ـ **بحار الأنوار**: المولى محمد باقر المجلسي (ت١١١١هـ)، طبع ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م المصححة، طبع ونشر مؤسسة الوفاء بيروت ـ لبنان.

٣٠ـ **البدء والتاريخ**: مطهر بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) نشر مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة.

٣١ـ **البداية والنهاية**: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (ت٧٧٤هـ) نشر مكتبة المعارف ـ بيروت. وقد اعتمدنا في بعض الموارد على الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ طبع ونشر دار إحياء التراث ـ بيروت.

٣٢ـ **بصائر الدرجات الكبرى**: محمد بن حسن بن فروخ الصفار (ت٢٩٠هـ) طبع مطبعة الأحمدي ـ طهران، ١٤٠٤هـ نشر مؤسسة الأعلمي ـ طهران، تحقيق: ميرزا محسن كوچه باغي.

٣٣ـ **بغية الطلب في تاريخ حلب**: كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة، الطبعة

الأولى نشر دار الفكر ـ بيروت، ١٩٨٨م، تحقيق: د.سهيل زكار.

٣٤ـ **بلاغات النساء**: أبو الفضل بن أبي طاهر المعروف بابن طيفور (ت٣٨٠هـ) نشر مكتبة بصيرتي ـ قم المقدسة.

٣٥ـ **البيان والتعريف**: إبراهيم بن محمد الحسيني (ت١١٢٠هـ) نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٤٠١هـ، تحقيق: سيف الدين الكاتب.

٣٦ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) نشر مكتبة الحياة ـ بيروت.

٣٧ـ **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**: أبو زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) الطبعة الأولى، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م ـ مكة المكرمة تحقيق: د.أحمد محمد نور سيف.

٣٨ـ **تاريخ بغداد**: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٣٩ـ **تاريخ جرجان**: أبو القاسم حمزة بن يوسف الجرجاني (ت٣٤٥هـ) الطبعة الثالثة، نشر عالم الكتب ـ بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، تحقيق: د.محمد عبد المعيد خان.

٤٠ـ **تاريخ الخلفاء**: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) الطبعة الأولى، نشر مطبعة السعادة ـ مصر، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٤١ـ **تاريخ دمشق**: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، طبع ونشر دار الفكر ١٤١٥هـ، تحقيق: علي شيري. وقد اعتمدنا في بعض المواضع على برنامج تاريخ دمشق لابن عساكر، إعداد الخطيب للانتاج والتسويق، بإشراف مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي.

٤٢ـ **تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)**: محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٤٣ـ **التاريخ الكبير**: محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، نشر دار الفكر، تحقيق السيد هاشم الندوي.

٤٤ـ **تاريخ واسط**: أسلم بن سهل الرزاز الواسطي (ت٢٩٢هـ) الطبعة الأولى، نشر عالم الكتب ـ بيروت، ١٤٠٦هـ، تحقيق: كوركيس عواد.

٤٥ـ **تاريخ اليعقوبي**: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر العباسي، نشر دار صادر ـ بيروت.

٤٦ـ **تالي تلخيص المتشابه**: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) الطبعة الأولى، نشر دار الصميعي ـ الرياض، ١٤١٧هـ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، أحمد الشقيرات.

٤٧ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**: محمد بن عبدالرحمن المباركفوري (ت١٣٥٣هـ)، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٤٨ـ **تخريج الدلالات السمعية**: أبو الحسن علي بن محمود بن سعود الخزاعي (ت٧٨٩هـ) الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، نشر دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، تحقيق: د.إحسان عباس.

٤٩ـ **التدوين في أخبار قزوين**: عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٩٨٧م، تحقيق: عزيز الله العطاردي.

٥٠ـ **تذكرة الحفاظ**: أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، طبعة ١٣٧٤هـ، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى.

٥١ـ **الترغيب والترهيب**: أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)

الطبعة الأولى، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٧هـ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين.

٥٢ـ **تعظيم قدر الصلاة**: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (ت٢٩٤هـ) الطبعة الأولى، نشر مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ١٤٠٦هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي.

٥٣ـ **تغليق التعليق**: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) الطبعة الأولى، نشر المكتب الإسلامي ـ بيروت، دار عمار ـ عمان، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي.

٥٤ـ **تفسير أبي السعود**: قاضي القضاة محمد بن محمد العمادي (ت٩٥١هـ) نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٥٥ـ **تفسير الثعالبي**: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي المكي (ت ٨٧٥هـ) الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ـ دار إحياء التراث العربي، تحقيق: د. عبد الفتاح أبو سنة، والشيخ علي محمد عوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

٥٦ـ **تفسير العياشي**: النضر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي (ت٣٢٠هـ) طبع ونشر المكتبة العلمية الإسلامية ـ طهران، تحقيق: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي.

٥٧ـ **تفسير القرآن العظيم**: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت٧٧٤هـ)، طبعة ١٤٠١هـ، نشر دار الفكر ـ بيروت.

٥٨ـ **تفسير القمي**: أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي (ت٣٢٩هـ) الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ طبع ونشر مؤسسة دار الكتاب ـ قم، تصحيح: السيد طيب الجزائري.

٥٩ـ **تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القران)**: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، طبعة ١٤٠٥هـ، نشر دار الفكر ـ بيروت.

٦٠ـ **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**: أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت٦٧١هـ)، الطبعة الثانية ١٣٧٢هـ، نشر دار الشعب ـ القاهرة، بتحقيق: أحمد عبدالعليم البردوني.

٦١ـ **تلخيص الحبير**: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) نشر المدينة المنورة ١٣٨٤ هـ تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.

٦٢ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: ابن عبد البر النمري (ت٤٦٣هـ)، طبعة ١٣٨٧هـ، نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الدينية ـ المغرب، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري.

٦٣ـ **تهذيب الأسماء**: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام، الطبعة الأولى، نشر دار الفكر ـ بيروت، ١٩٩٦.

٦٤ـ **تهذيب التهذيب**: ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى، نشر دار الفكر ـ بيروت.

٦٥ـ **تهذيب الكمال**: أبو الحجاج المزي (ت٧٤٢هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، تحقيق: بشار عواد معروف.

٦٦ـ **الثقات**: أبو حاتم محمد بن حبان التميمي البستي (ت٣٥٤هـ)، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ، نشر دار الفكر، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد.

٦٧ـ **الجامع الصغير**: السيوطي (ت٩١١هـ) نشر دار طائر العلم ـ جدة، تحقيق: محمد بن عبدالرؤوف المناوي.

٦٨ـ **الجامع**: معمر بن راشد الأزدي (ت١٥١هـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي ـ بيروت، تحقيق: حبيب الأعظمي (منشور كملحق بكتاب المصنف للصنعاني).

٦٩ـ **جامع العلوم والحكم**: أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٥٠هـ) الطبعة الأولى، نشر دار المعرفة ـ بيروت.

٧٠ـ **الجرح والتعديل**: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي التميمي (ت٣٢٧هـ) الطبعة الأولى، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٧١ـ **جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي**: علي بن عبد الله الحسني السمهودي (ت٩١١هـ) طبعة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م، مطبعة العاني ـ بغداد، تحقيق: موسى بناي العليلي.

٧٢ـ **جواهر المطالب في مناقب الإمام الجليل علي بن أبي طالب(ع)**: محمد بن أحمد الدمشقي الباعوني الشافعي (ت٨٧١هـ) طبع دانش ١٤١٥هـ، نشر مجمع إحياء الثقافة الإسلامية ـ قم المقدسة، تحقيق: الشيخ باقر المحمودي.

٧٣ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت٤٣٠ هـ)، الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ، نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٧٤ـ **الخرائج والجرائح**: قطب الدين الراوندي (ت٥٧٣هـ) نشر وتحقيق مؤسسة الإمام المهدي ـ قم المقدسة.

٧٥ـ **الخصال**: الشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ) نشر جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، تحقيق: علي أكبر الغفاري.

٧٦ـ **دائرة معارف القرن العشرين**: محمد فريد وجدي، الطبعة الثالثة ١٩٧١م دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت، لبنان.

٧٧ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) نشر دار الفكر ـ بيروت، ١٩٩٣هـ. وقد اعتمدنا في بعض الموارد على الطبعة الأولى ١٣٦٥هـ مطبعة الفتح ـ جدة نشر دار المعرفة.

٧٨ـ **دلائل الإمامة**: أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري (توفي في أوائل القرن الرابع الهجري) طبع ونشر مؤسسة البعثة ١٤١٣هـ، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية ـ مؤسسة البعثة ـ قم.

٧٩ـ **دعائم الإسلام**: نعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي المغربي (ت٣٦٣هـ) نشر دار المعارف ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي.

٨٠ـ **ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى**: أبو العباس محب الدين أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمد الطبري (ت٦٩٤هـ) نشر دار الكتب المصرية.

٨١ـ **الذرية الطاهرة**: أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي (ت٣١٠هـ) الطبعة الأولى، نشر الدار السلفية ـ الكويت، تحقيق: سعد المبارك الحسن.

٨٢ـ **ذكر أخبار أصبهان**: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الاصبهاني (ت٤٣٠ هـ) طبع بريل ١٩٤٣م.

٨٣ـ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي (ت١٢٧٠هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٨٤ـ **الرياض النضرة في مناقب العشرة**: أبو جعفر أحمد بن عبدالله الطبري(ت٦٩٤هـ)، الطبعة الأولى ١٩٩٦م، نشر دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، تحقيق: عيسى عبدالله محمد مانع الحميري.

٨٥ـ **زاد المسير في علم التفسير**: ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.

٨٦ـ **الزهد لابن أبي عاصم**: أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت٢٨٧هـ) الطبعة الثانية، نشر دار الريان للتراث ١٤٠٨ هـ ـ القاهرة، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد.

٨٧ـ **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**: محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت٩٤٢هـ) طبع ١٤١٤هـ، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

٨٨ـ **سعد السعود**: أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن طاووس الحسني الحسيني (ت٦٦٤هـ) الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ طبع ونشر المطبعة الحيدرية في النجف.

٨٩ـ **السنة**: عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٩٠هـ) الطبعة الأولى، نشر دار ابن القيم ـ الدمام، ١٤٠٦هـ، تحقيق: د.محمد سعيد سالم القحطاني.

٩٠ـ **السنة** : أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك (ت٢٨٧هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، نشر المكتب الإسلامي ـ بيروت، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

٩١ـ **سنن ابن ماجة**: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٥هـ)، نشر دار الفكر ـ بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٩٢ـ **سنن الترمذي (الجامع الصحيح)**: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

٩٣ـ **سنن الدارقطني**: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (ت٣٨٥هـ) نشر دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني.

٩٤ـ **سنن الدارمي**: أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع المعلمي.

٩٥ـ **السنن الكبرى**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، طبعة ١٤١٤هـ، نشر مكتبة دار الباز ـ مكة المكرمة، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا.

٩٦ـ **السنن الكبرى**: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، تحقيق: د.عبدالغفار سليمان البنداري، سيدكسروي حسن.

٩٧ـ **السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها**: أبو عمرو عثمان بن سعيد المقريء الداني (ت٤٤٤هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، نشر العاصمة ـ الرياض، تحقيق: ضياء الله بن محمد إدريس المباركفوري.

٩٨ـ **سؤالات البرذعي**: أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي (ت٢٦٤هـ) الطبعة الثانية، نشر دار الوفاء ـ المنصورة، تحقيق: د.سعدي الهاشمي.

٩٩ـ **سير أعلام النبلاء**: أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي.

١٠٠ـ **السيرة الحلبية (إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون)**: علي بن برهان الدين الحلبي (ت١٠٤٤هـ) نشر دار المعرفة ـ بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٠١ـ **السيرة النبوية**: عبدالملك بن هشام الحميري (ت٢١٣هـ)، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، نشر دار الجيل ـ بيروت، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد.

١٠٢ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي (ت١٠٨٩هـ) نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٠٣ـ **شرح نهج البلاغة**: ابن أبي الحديد (ت٦٦٥هـ)، نشر دار إحياء الكتاب العربي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم.

١٠٤ـ **شعب الإيمان**: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) الطبعة الأولى، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٠هـ، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول.

١٠٥ـ **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**: القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ) طبع ونشر دار الفكر ١٤٠٩ هـ ـ بيروت.

١٠٦ـ **شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الآيات النازلة في أهل البيت**: عبيد الله بن أحمد الحاكم الحسكاني من أعلام القرن الخامس الهجري، طبع ١٤١١هـ، نشر مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، تحقيق: الشيخ محمد باقر محمودي.

١٠٧ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**: أبو حاتم محمد بن حبان التميمي (ت٣٥٤هـ)، الطبعة الثانية نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، تحقيق: شعيب الأرناؤوط.

١٠٨ـ **صحيح البخاري**: أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ، نشر دار ابن كثير اليمامة ـ بيروت، تحقيق: مصطفى ديب البغا.

١٠٩ـ **صحيح مسلم**: أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، نشر دار إحياء التراث ـ بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي.

١١٠ـ **الصحيفة السجادية**: الإمام زين العابدين عليه السلام.

١١١ـ **صفوة الصفوة**: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت٥٩٧هـ) الطبعة الثانية، نشر دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، تحقيق: محمود فاخوري، د.محمد رواس قلعه جي.

١١٢ـ **الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة**: أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن علي، ابن حجر الهيثمي (ت٩٧٣هـ)، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٩٩٧م، تحقيق: عبد الرحمن بن عبدالله التركي، وكامل محمد الخراط.

١١٣ـ **الضعفاء**: أبـو جعفـر محمـد بـن عمـرو العقيـلي (ت٣٢٢هــ)، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، تحقيق: د.عبدالمعطي أمين قلعجي.

١١٤ـ **طبقات الحنفية (الجواهر المضية في طبقات الحنفية)**: أبـو محمـد عبـد القادر بن أبي الوفـاء محمـد بـن أبي الوفاء القـرشي (ت٧٧٥هـ) نشر مير محمـد كتب خانه ـ كراتشي.

١١٥ـ **الطبقات الكبرى**: محمـد بـن سـعد البـصري (ت٢٣٠هــ)، نـشر دار صادر ـ بيروت.

١١٦ـ **طرح التثريب في شرح التقريب**: أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن العراقي (ت٨٠٦هـ)، طبع جمعية النشر والتأليف الأزهرية ـ مصر، ١٣٥٣هـ.

١١٧ـ **العظمة**: عبـد الله بن محمد بن جعفـر بن حيان الأصبهاني (ت٣٦٩هـ) الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، نشر دار العاصمة ـ الرياض. تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري.

١١٨ـ **العقد الفريد**: أبـو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ)، نشر دار الكتـاب العربي ـ بـيروت، شرحه وضبط ورتب فهارسـه: إبراهيم الأبياري، قدم له: د.عمر عبد السلام تدمري.

١١٩ـ **علل الترمذي**: أبـو طالـب القـاضي، الطبعـة الأولى، نـشر عـالم الكتب مكتبة النهضـة العربيـة ١٤٠٩هــ ـ بـيروت، تحقيق: صبحي السـامرائي وأبـو المعاطي النوري ومحمود محمد الصعيدي.

١٢٠ـ **علل الدارقطني**: أبـو الحسـن علي بن عمر الدارقطنـي البغدادي (ت٣٨٥هـ) الطبعـة الأولى، نشر دار طيبـة ـ الرياض، ١٤٠٥هــ/ ١٩٨٥م، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

١٢١ـ **علل الشرائع**: الشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ) المطبعة الحيدرية ـ نجف، نشر المكتبة الحيدرية ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.

١٢٢ـ **العلل المتناهية**: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ) الطبعة الأولى، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، تحقيق: خليل الميس.

١٢٣ـ **العلل ومعرفة الرجال**: أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.

١٢٤ـ **الكتاب المقدس (العهد القديم والجديد)**: مجمع الكنائس الشرقية، الطبعة الثانية، نشر: بيروت لبنان.

١٢٥ـ **عيون الأثر**: ابن سيد الناس (ت ٧٣٤هـ) طبع ونشر مؤسسة عز الدين ١٤٠٦ هـ.

١٢٦ـ **عيون الأخبار**: ابن قتيبة، طبع ورارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف.

١٢٧ـ **عيون أخبار الرضا**عليه السلام: الشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ)، طبعة ١٩٧٠م، منشورات المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف.

١٢٨ـ **الغدير في الكتاب والسنة والأدب**: الشيخ عبد الحسين الأميني، الطبعة الرابعة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، نشر الحاج حسن إيراني.

١٢٩ـ **غريب الحديث**: إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥هـ) الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، نشر دار المدينة للطباعة والنشر والتوزيع ـ جدة، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العاير.

١٣٠ـ **الغيبة**: محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ) طبع بهمن، ١٤١١هـ، نشر مؤسسة المعارف الإسلامية ـ قم المقدسة، تحقيق: عباد الله الطهراني والشيخ علي أحمد ناصح.

١٣١ـ **في رحاب العقيدة**: المؤلف ـ الطبعة الخامسة ـ ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م ـ دار الهلال.

١٣٢ـ **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**: ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، طبعة ١٣٧٩هـ، نشر دار المعرفة ـ بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، محب الدين الخطيب.

١٣٣ـ **فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي**: أحمد بن الصديق المغربي (ت١٣٨٠ هـ) نشر مكتبة أمير المؤمنين ـ أصفهان، تحقيق: محمد هادي الأميني.

١٣٤ـ **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير**: محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٣٥ـ **الفتن**: نعيم بن حماد المروزي (ت٢٨٨هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ، نشر مكتبة التوحيد ـ القاهرة، تحقيق: سمير أمين الزهيري.

١٣٦ـ **الفتوح**: أبو محمد أحمد بن أعثم الكوفي (ت٣١٤هـ/ ٩٢٦م) طبع ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، تقديم وتعليق: نعيم زرزور.

١٣٧ـ **الفردوس بمأثور الخطاب**: أبو شجاع شيرويه بن شهرادر بن شيرويه الديلمي الهمذاني (ت٥٠٩هـ) الطبعة الأولى، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٩٨٦م، تحقيق: السعيدبن بسيوني زغلول.

١٣٨ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (ت٥٤٨هـ) نشر مكتبة الخانجي ـ القاهرة.

١٣٩ـ **الفصل للوصل المدرج**: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣هـ) الطبعة الأولى، نشر دار الهجرة ـ الرياض، ١٤١٨هـ، تحقيق: محمد مطر الزهراني.

١٤٠ـ **الفصول المختارة**: الشيخ المفيد (ت٤١٣هـ) الطبعة الثانية ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م،

طبع ونشر دار المفيد ـ بيروت، تحقيق: السيد مير علي شريفي.

١٤١ـ **فضائل الصحابة**: عبدالله بن أحمد بن حنبل، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس.

١٤٢ـ **الفضائل**: شاذان بن جبرئيل القمي (ت٦٦٠هـ تقريباً) طبع المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف، نشر المكتبة الحيدرية ـ النجف الأشرف، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م.

١٤٣ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: محمد عبدالرؤوف المناوي (ت١٣٣١هـ)، الطبعة الأولى، المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر، ١٣٥٦هـ.

١٤٤ـ **قرب الإسناد**: أبو العباس عبد الله الحميري البغدادي (ت٣٠٠هـ) الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ مهر، قم، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم.

١٤٥ـ **الكافي**: الشيخ الكليني (ت٣٢٩هـ) طبع حيدري، ١٣٨٨هـ، نشر دار الكتب الإسلامية ـ آخوندي، تحقيق: علي أكبر غفاري.

١٤٦ـ **كامل الزيارات**: الشيخ جعفر بن محمد بن قولويه القمي (ت٣٦٨هـ) طبع مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٧هـ، نشر مؤسسة نشر الفقاهة، تحقيق: الشيخ جواد قيومي.

١٤٧ـ **الكامل في التاريخ**: أبو الحسن عز الدين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الواحد الشيباني (ت٦٣٠هـ) الطبعة الثانية نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي. وقد اعتمدنا في بعض الموارد على طبعة دار صادر للطباعة والنشر ودار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

١٤٨ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**: عبدالله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ، نشر دار الفكر ـ بيروت، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.

١٤٩ـ كرامات الأولياء: هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (ت٤١٨هـ) الطبعة الأولى نشر دار طيبة ١٤١٢هـ ـ الرياض، تحقيق: د. أحمد سعد الحمان.

١٥٠ـ الكشف الحثيث عن من رمي بوضع الحديث: إبراهيم بن محمد الحلبي (ت١٤٨٤١هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، نشر عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، تحقيق: صبحي السامرائي.

١٥١ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت١١٦٢هـ) الطبعة الرابعة، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، تحقيق: أحمد القلاش.

١٥٢ـ كشف الغمة في معرفة الأئمة: علي بن عيسى بن أبي الفتح الأربلي (ت٦٩٣هـ) طبع ونشر دار الأضواء ـ بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٥٣ـ كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر: الخزاز القمي الرازي (ت٤٠٠هـ) مطبعة الخيام ١٤٠١هـ ـ قم، نشر انتشارات بيدار، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الكوهكمري الخوئي.

١٥٤ـ كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالبعليه السلام: أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد الكنجي الشافعي (قُتِل في ٦٥٨هـ) الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، نشر المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف، تحقيق وتصحيح وتعليق: محمد هادي الأميني.

١٥٥ـ كمال الدين وتمام النعمة: الشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ) طبع ١٤٠٥هـ، نشر مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، تحقيق وتصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري.

١٥٦ـ الكنى والألقاب: الشيخ عباس القمي (١٣٥٩هـ).

١٥٧ـ كنز العمال: المتقي الهندي (ت٩٧٥هـ) مطبعة مؤسسة الرسالة ـ بيروت، نشر

مؤسسة الرسالة ـ بيروت، تحقيق: الشيخ بكري حياني والشيخ صفوة السفا.

١٥٨ـ **لباب النقول في أسباب النزول**: أبو الفضل جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) طبع ونشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، ضبط وتصحيح: أحمد عبد الشافي.

١٥٩ـ **لسان العرب**: ابن منظور (ت٧١١هـ)، الطبعة الأولى، دار صادر ـ بيروت.

١٦٠ـ **لسان الميزان**: ابن حجر العسقلاني، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ، نشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت.

١٦١ـ **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**: أبو حاتم محمد بن حبان التميمي (ت٣٥٤هـ)، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ، نشر دار الوعي ـ حلب، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

١٦٢ـ **مجمع البحرين**: الشيخ فخر الدين الطريحي (١٠٨٥هـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ، نشر مكتب نشر الثقافة الإسلامية، تحقيق: السيد أحمد الحسيني.

١٦٣ـ **مجمع البيان في تفسير القرآن**: الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (٥٦٠هـ) منشورات شركة المعارف الإسلامية ١٣٧٩هـ، تصحيح وتعليق: الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي والسيد فضل الله الطباطبائي اليزدي.

١٦٤ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، طبعة ١٤٠٧هـ، نشر دار الريان للتراث ـ القاهرة، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

١٦٥ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ) الطبعة الثالثة، نشر دار الفكر ـ بيروت، ١٤٠٤هـ، تحقيق: د.محمد عجاج الخطيب.

١٦٦ـ **مروج الذهب ومعادن الجوهر**: أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام.

١٦٧ـ **مسائل الإمام أحمد**: أحمد بن حنبل (ت٢٦٦هـ) نشر دار العلمية ـ دلهي. الطبعة الأولى ١٩٨٨م، تحقيق: د.فضل الرحمن دين محمد.

١٦٨ـ **المستدرك على الصحيحين**: أبـو عبـدالله محمـد بن عبدالله الحاكم النيسـابوري (ت٤٠٥هـ)، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا.

١٦٩ـ **مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل**: المحقـق النوري الطبرسي (ت١٣٢٠هـ) طبع ١٤٠٨هـ، نشر وتحقيق: مؤسسة آل البيت(ع) لإحياء التراث.

١٧٠ـ **مسند أبي عوانة**: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرائيني (ت٣١٦هـ) الطبعة الأولى، نشر دار المعرفة ـ بيروت، ١٩٩٨م، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي.

١٧١ـ **مسند أبي يعلى**: أبـو يعـلى أحمـد بن عـلي الموصلي (ت٣٠٧هــ)، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، نشر دار المأمون للتراث ـ دمشق، تحقيق: حسين سليم أسد.

١٧٢ـ **مسند أحمد بن حنبل**: أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، نشر مؤسسة قرطبة ـ مصر.

١٧٣ـ **مسند ابن الجعد**: عـلي بـن الجعـد الجوهـري (ت٢٣٠هــ)، الطبعـة الأولى ١٤١٠هـ، نشر مؤسسة نادرـ بيروت، تحقيق: عامر أحمد حيدر.

١٧٤ـ **مسند البزار**: أبـو بكـر البـزار (ت٢٩٢هــ)، الطبعـة الأولى ١٤٠٩هــ، نـشر مؤسسة علوم القران ـ بيروت، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة.

١٧٥ـ **مسند الحارث**: الحارث بن أبي أسـامة (ت٢٨٢هــ) الطبعة الأولى، نشر مركز خدمة السنة والسيرة النبوية ـ المدينة المنورة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، تحقيق: د.حسين أحمد بن صالح الباكري.

١٧٦ـ **مسند الروياني**: أبـو بكر محمد بن هارون الروياني (ت٣٠٧هـ) الطبعة الأولى،

نشر مؤسسة القرطبة ـ القاهرة، ١٤١٦هـ، تحقيق: أيمن علي أبو يماني.

١٧٧ـ **مسند الشامين**: سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

١٧٨ـ **مسند الشاشي**: أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي (ت٣٣٥هـ) الطبعة الأولى، نشر مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ١٤١٠هـ، تحقيق: د.محفوظ الرحمن زين الله.

١٧٩ـ **مسند الشافعي**: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٨٠ـ **مسند الشهاب**: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي (ت٤٥٤هـ) الطبعة الثانية، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي.

١٨١ـ **مسند الطيالسي**: سليمان بن داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، نشر دار المعرفة ـ بيروت.

١٨٢ـ **مسند عبد بن حميد (المنتخب من مسند عبد بن حميد)**: عبد بن حميد (ت٢٤٩هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، نشر مكتبة السنة ـ القاهرة، تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود محمد خليل الصعيدي.

١٨٣ـ **مصباح الزجاجة**: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني (ت٨٤٠هـ) الطبعة الثانية، نشر دار العربية ـ بيروت، ١٤٠٣هـ، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي.

١٨٤ـ **المصنف**: أبوبكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت٢٣٥هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، نشر مكتبة الرشد ـ الرياض، تحقيق: كمال يوسف الحوت.

١٨٥ـ **المصنف**: أبو بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، الطبعة الثانية

١٤٠٣هـ، نشر المكتب الإسلامي ـ بيروت، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

١٨٦ـ **معالم التنزيل (تفسير البغوي)**: الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت٥١٦هـ) نشر دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، تحقيق: خالد العك، مروان سوار.

١٨٧ـ **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**: عبد الرحيم بن عبد الرحمن العباسي، المطبعة البهية المصرية ١٣١٦هـ.

١٨٨ـ **المعتصر من المختصر من مشكل الآثار**: أبو المحاسن يوسف بن موسى الحنفي، نشر عالم الكتب ـ بيروت، مكتبة المتنبي ـ القاهرة.

١٨٩ـ **المعجم الأوسط**: سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، طبعة ١٤١٥هـ، نشر دار الحرمين ـ القاهرة، تحقيق: طارق بن عوض بن محمد وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني.

١٩٠ـ **معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة**: السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (ت١٤١٣هـ) الطبعة الخامسة ١٤١٣هـ، تحقيق: لجنة التحقيق.

١٩١ـ **معجم الصحابة**: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع (ت٣٥١هـ) الطبعة الأولى، نشر مكتبة الغرباء الأثرية ـ المدينة المنورة، ١٤١٨هـ، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي.

١٩٢ـ **المعجم الصغير**: سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، نشر المكتب الإسلامي ـ بيروت، دار عمار ـ عمار، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير.

١٩٣ـ **معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**: أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي (ت٣٧١هـ) الطبعة الأولى نشر مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ١٤١٠هـ، تحقيق: د.زياد محمد منصور.

١٩٤ـ **المعجم الكبير**: سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ، نشر مكتبة العلوم والحكم ـ الموصل، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي.

١٩٥ـ **مقاتل الطالبيين**: أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ) طبع المكتبة الحيدرية ـ النجف، نشر مؤسسة دار الكتاب ـ قم.

١٩٦ـ **مقتضب الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر**: أحمد بن محمد بن عبيد الله بن عياش الجوهري (ت٤٠١هـ) المطبعة العلمية ـ قم، نشر مكتبة الطباطبائي ـ قم.

١٩٧ـ **مقتل الحسين**: أبو المؤيد الموفق الخوارزمي بن أحمد المكي أخطب خوارزم (ت٥٦٨هـ) الطبعة الأولى ١٤١٨هـ نشر دار أنوار الهدى، تحقيق: العلامة الشيخ محمد السماوي.

١٩٨ـ **المقتنى في سرد الكنى**: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) نشر مطابع الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد.

١٩٩ـ **الملل والنحل**: أبو الفتح عبد الكريم الشهرستاني (ت٥٤٨هـ) تصحيح وتعليق: أحمد فهمي محمد ١٣٦٨هـ.

٢٠٠ـ **المناقب**: الخوارزمي، الطبعة الثانية، طبع ونشر مؤسسة النشر الإسلامي، تحقيق: مالك المحمودي. هذا هو المعتمد في جميع الكتاب إلا في موقع واحد أشرنا إليه في محله.

٢٠١ـ **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت٥٩٧هـ) الطبعة الأولى، نشر دار صادر ـ بيروت، ١٣٥٨هـ.

٢٠٢ـ **موارد الظمآن**: أبوالحسن علي بن أبي بكر الهيثمي(ت٨٠٧هـ) نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة.

٢٠٣ـ **موضح أوهام الجمع والتفريق**: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) نشر دار المعرفة ـ بيروت، ١٤٠٧هـ، د.عبد المعطي أمين قلعجي.

٢٠٤ـ **موطأ مالك**: مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، دار إحياء التراث العربي ـ مصر، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٠٥ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ) الطبعة الأولى، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٩٩٥هـ، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.

٢٠٦ـ **النصائح الكافية لمن يتولى معاوية**: محمد بن عقيل (ت١٣٥٠هـ) طبع دار الثقافة، ١٤١٢هـ، نشر دار الثقافة ـ قم المقدسة.

٢٠٧ـ **نصب الراية**: أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت٧٦٢هـ) نشر دار الحديث ـ مصر، ١٣٥٧هـ، تحقيق: محمد يوسف البنوري.

٢٠٨ـ **نظم درر السمطين**: الزرندي الحنفي (ت٧٥٠هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨هـ.

٢٠٩ـ **النهاية في غريب الحديث**: ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) طبع ونشر مؤسسة إسماعيليان ـ قم، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي.

٢١٠ـ **نهج البلاغة**: الشريف الرضي (ت٤٠٤هـ)، طبع ونشر دار المعرفة ـ بيروت، تحقيق: الشيخ محمد عبده.

٢١١ـ **نوادر الأصول في أحاديث الرسول**: أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن الحكيم الترمذي، الطبعة الأولى، نشر دار الجيل ١٩٩٢ ـ بيروت، تحقيق: د.عبد الرحمن عميرة.

٢١٢ـ **نوادر المعجزات في مناقب الأئمة الهداة** عليهم السلام: أبو جعفر محمد بن جرير بن

رستم الطبري (توفي في أوائل القرن الرابع الهجري) طبع ونشر وتحقيق: مؤسسة الإمام المهدي (عجل الله فرجه)، ١٤١٠هـ.

٢١٣ـ **نيل الأوطار**: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٥هـ) نشر دار الجيل ـ بيروت، ١٩٧٣م.

٢١٤ـ **وسائل الشيعة**: الحر العاملي (ت١١٠٤هـ)، طبعة١٣٧٦هـ، المطبعة الإسلامية ـ طهران.

٢١٥ـ **وفيات الأعيان وأنباء الزمان**: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت٦٨١هـ) نشر دار الثقافة ـ بيروت، ١٩٦٨م، تحقيق: د.إحسان عباس.

٢١٦ـ **وقعة صفين**: نصر بن مزاحم المنقري (ت٢١٢هـ) الطبعة الثانية، ١٣٨٢هـ، نشر المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون.

٢١٧ـ **ينابيع المودة لذوي القربى**: الشيخ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي (ت١٢٩٤هـ)، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، نشر دار الأسوة، تحقيق: السيد علي جمال أشرف الحسيني.

المحتويات

المقدمة

التوحيد

النبوة والرسالة

الإمامة

العدل

المعاد

خاتمة

في بعض الأمور التي كثر الحديث فيها وهي خارجة عن أصول الدين

مكتب سماحة المرجع الديني الكبير
السيد الحكيم دام ظله

العراق ـ النجف الأشرف: هاتف : ٣٣٣١٨٠ـ٣٧٠٠٤٦ (٣٣ ٩٦٤+).

ايـران ـ قم: ص.ب (٤٨٦/ ٣٧١٨٥). هاتف: ٧٧٣٤٢٢١ـ ٧٧٤٠٢٣٠ (٢٥١ ٩٨+)

فاكس: ٧٧٤٢١٤٦(٢٥١ ٩٨+).

سوريا ـ دمشق ـ السيدة زينب عليها السلام: هاتف:٦٤٧٠٧٥٢ . فاكس :٦٤٧٢٠٥٨ (١١ ٩٦٣+).

لبنان ـ بيروت: هاتف:٤٥١٦٣٤(١ ٩٦١+) . فاكس :٤٥١٦٣٥ (١ ٩٦١+).

العنوان على الانترنت: **http://www.alhakeem.org**

الحكمة للثقافة الإسلامية: **http://www.alhikmeh.com**

البريد الالكتروني: **info@alhakeem.com**

ص	س	الخطأ	الصواب
١٥	١٤	يربأ نفسه	يربأ بنفسه
٢٢	٣	تشرف	نشرف
١١٤	١٠	يتخلى	يختلي
١٣٩	٦	كما أكد	وقد أكد
١٧٧	٣	وتثبيتاً لسلطانهم	وتثبيت لسلطانهم
١٧٧	١٦	أو صرّح.	أو صرّح به.
٢٨٣	١١	أئمتهم (صلوات الله عليهم) في الدين	أئمتهم في الدين (صلوات الله عليهم)
٢٩٤	١	صداها خالداً	صداها مدوياً
٣٢٠	٥	علي	علياً
٣٣٧	١٢	أنهم من ذرية أمير المؤمنين	أنهم من ذرية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمتضمنة أنهم من ذرية أمير المؤمنين
٤٤٢		إضافة بعد س١٦	ويناسب ذلك ما روي عن ابن عباس قال: «كنت أسير مع عمر بن الخطاب في ليلة وعمر على بغل وأنا على فرس، فقرأ آية فيها ذكر علي بن أبي طالب، فقال: أما والله يا بني عبد المطلب لقد كان علي فيكم أولى بهذا الأمر منّي ومن أبي بكر». (محاضرات الأدباء ٢: ٤٧٨). ولعله مثله ما روي عن المغيرة بن شعبة في حديث له طويل يتضمن في آخره حديثاً بين أمير المؤمنين عليه السلام وعمر. قال: «ثم رأيتهما يضحكان وتفرقا، وجاءني عمر... فأشار إلى علي وقال: أما والله لولا دعابة فيه ما شككت في ولايته وإن نزلت على رغم أنف قريش». (العقد الفريد ٤: ٢٦٢، فرش كتاب العسجدة الثانية في الخلفاء وتواريخهم وأخبارهم: أمر الشورى في خلافة عثمان). وما عن ابن عباس في حديث له مع عمر، حيث قال له فيه: «وأما قولك إنهم كرهوا أن تكون لنا النبوة والخلافة، فإن الله عز وجل وصف قوماً بالكراهية، فقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنزَلَ اللهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾». (تاريخ الطبري ٣ : ٢٨٩ من ندب عمر ورثاه رضي الله عنه : ذكر بعض ما رثي به، نشر مؤسسة الأعلمي ببروت، وهناك حذف في تاريخ الطبري في الطبعة الموجودة في برنامج الألفية الإصدار ١،٥). وقد تقدم منّا في المقام الثاني في نصوص إمامة الأئمة بأشخاصهم عند الكلام في أن الإمامة في ذرية الحسين عليه السلام استدلال الحارث بن معاوية بآية ﴿وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾ على أن الخلافة في بني هاشم.

فإنا وإن كنّا على قناعة تامّة بأن الله عزّ وجلّ حين شرع دينه، وتعبد به عباده، وفرضه عليهم، ثم جعل الثواب العظيم لمن أقرّ به وتابعه، والعقاب العظيم لمن أعرض عنه وجحده، فلابد أن يكون قد أكمل الحجة عليه وأوضحها، بحيث لا يعرض عنها إلا مفرّط أو معاند.

إلا أن تحزب فرق الكفر والضلال ضدّ هذا الدين العظيم، وتكالبهم عليه، وجهدهم في إطفاء نوره، وإنكار حقائقه، وتضييع معالمه، والتعتيم عليها، عناداً ومكابرة، من أجل المنافع المادية، أو بسبب التقليد والتعصب الأعمى. كل ذلك قد يثير بعض الشبهات حول الحقيقة تمنع من وضوحها، ويحيطها بضبابية تحول دون مصداقية الرؤية وجلائها لعامّة الناس، خصوصاً البعيدين عن مراكز المعرفة والثقافة الدينية، أو الذين تحول بينهم وبينها حواجز، من خوف، أو انشغال، أو تنفير، أو غيرها.

ولا سيما أن وضوح تلك الحقائق، واستيفاء الأدلة عليها، بجهود علمائنا الماضين (رضوان الله تعالى عليهم) قد جعلها من الأمور المفروغ عنها، بحيث كانت في مدة طويلة ترسل إرسال المسلمات، ويكتفى بالإشارة إلى أدلتها إجمالاً بوجه عابر، من دون تركيز عليها ولا توضيح لها، فكانت الحاجة ماسة إلى تجديد عرض أدلتها بعد أن أهملت تلك المدة الطويلة.

من المقدمة